استكتاب أكاديمي جماعي

الأقاليم والسكان ومسارات التنمية

دراسات في الجغرافيا والتاريخ والسياحة

تأليف مجموعة من الباحثين



الناشر

دار الرقيم السومري للنشر والتوزيع

إعداد واشراف الهيئة العلمية في

مؤسسة أجيال الرافدين لتطوير التعليم

ISBN: 978-9922-7964-51 | 2026

استكتاب أكاديمي جماعي

الأقاليم والسكان ومسارات التنمية

دراسات في الجغرافيا والتاريخ والسياحة

استكتاب أكاديمي جماعي
الأقاليم والسكان ومسارات التنمية
دراسات في الجغرافيا والتاريخ والسياحة
نخبة من الباحثين
التصنيف : دراسات في الجغرافيا والتاريخ والسياحة
الطبعة: الاولى

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد (بلا) لسنة (بلا)

ISBN:978-9922-7964-51

DOI:10.62909/978.9922.7964.51



دار تركيب الرقيم السومري للطباعة والتوزيع والنشر الالكتروني
العراق – ديالى – بعقوبه – شارع الاوقاف
هاتف : 07775262892
manager@sss-publisher.com

جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأي مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو وساطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

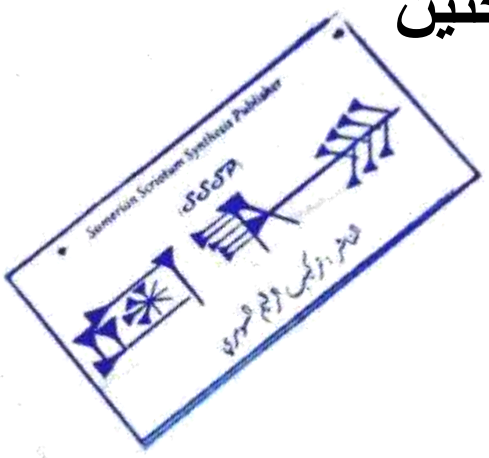
جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.

استكتاب أكاديمي جماعي

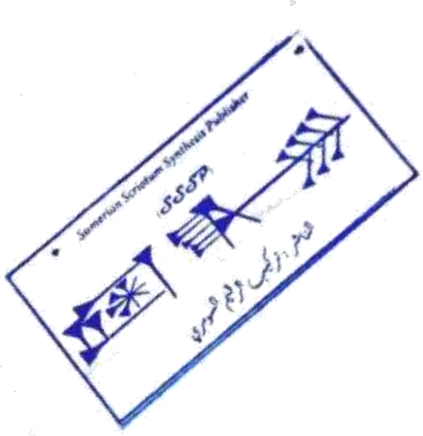
الأقاليم والسكان ومسارات التنمية

دراسات في الجغرافيا والتاريخ والسياحة

نخبة من الباحثين



2026



تنضيد الكتاب

معهد الترجمة والكتاب

«ماليزيا»

إعداد وإشراف الهيئة العلمية في

مؤسسة أجيال الرافدين لتطوير التعليم

«العراق»

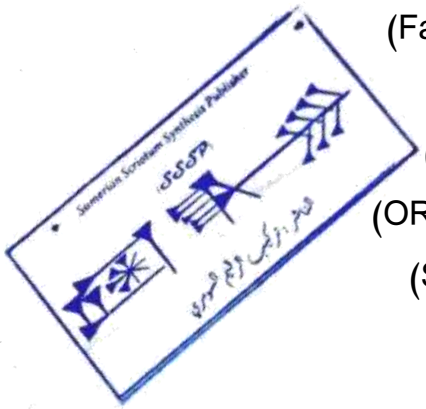
تصميم الغلاف

معهد التكنالوجيا

«الهند»

التوزيع والنشر الإلكتروني ، تمت فهرسة هذا الكتاب في عدد من الفهارس والمنصات الدولية، منها:

كروس ريف	(CrossRef)
أوبن ألكس	(OpenAlex)
مؤشر الاقتباس المفتوح الأوكراني	(OUCI)
سجل مستودعات الوصول المفتوح	(ROAR)
سيمنتك سكولار	(Semantic Scholar)
دايمنشنز	(Dimensions)
ريسرش غيت	(ResearchGate)
فات كات	(Fatcat)
المعيار الدولي للترقيم	(IAS)
مؤشر الاستشهاد العلمي	(SCI)
أوركيد	(ORCID)
سايليت	(Scilit)



الموقع الرسمي لدار النشر الرقيم السومري للنشر والتوزيع

يتوفر هذا الكتاب عبر الموقع الرسمي لدار النشر، مع تخصيص مُعرّف رقمي دائم (DOI) خاص به

https://doi.org/10.62909/978.9922.7964.51

978-9922-7964-51

مقدمة الكتاب

ينطلق هذا الكتاب من العلاقة بين الإنسان والمكان، ويجمع دراسات في الجغرافيا والسياحة تتناول السكان والموارد والحدود واستخدامات الأرض والخصائص الحضارية للمجالات المكانية، إلى جانب التخطيط السياحي وآثاره وأدوات تطويره. وتوفر هذه الموضوعات مداخل متعددة لفهم تحولات المجتمع، من خلال ما يتغير في توزيع السكان والأنشطة والخدمات وفي طرائق الإفادة من الموارد وإدارة المقاصد.

تتوزع مادة الكتاب على ثمانية فصول مستقلة. يتناول الفصل الأول الجغرافيا البشرية والسكانية، ويتبعه فصل في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، ثم دراسة للتغيرات في الغطاء الأرضي واستخدامات الأراضي في محافظة ميسان. ويقدم فصل إقليم الجبال قراءة للمكان في المصادر التاريخية والجغرافية الإسلامية. أما الفصول الأربعة التالية فتتناول التنمية السياحية المستدامة في كربلاء، والأبعاد التخطيطية والبيئية والاجتماعية للتنمية السياحية، وتأثير السياحة على المجتمعات البشرية، والإرشاد السياحي في العصر الرقمي.

يحافظ هذا الترتيب على موضوع كل دراسة وحدودها، ويتيح الانتقال من البنية السكانية والاقتصادية والمكانية إلى قضايا التخطيط والتنمية والسياحة. ولا يلغي الجمع بين هذه الفصول اختلاف المقاييس الزمنية والمكانية التي تعمل عليها؛ فالمصادر التاريخية تتطلب قراءة لسياقاتها، والاستشعار عن بعد يتصل بالبيانات المكانية وأساليب تفسيرها، كما أن التخطيط السياحي ينظر في الموارد والخدمات والمجتمع المحلي وإمكانات التطوير.

خُصص لكل مشاركة فصل واضح يثبت عنوانها ومؤلفها وبيانات الانتساب المتاحة، وتضمن افتتاحه ملخصين بالعربية والإنجليزية وكلمات مفتاحية. وحُفظت المادة البحثية وما يرتبط بها من جداول وصور وخرائط ومراجع، مع تنظيم العناوين الداخلية لتتلاءم مع بناء الكتاب. وفي المواضع التي تشابهت فيها عناوين الدراسات، أضيفت عبارات تعريفية محدودة تستند إلى موضوع المساهمة نفسها، دون حذفها أو استبدال مضمونها.

يهدف هذا الاستكتاب إلى تقديم مادة مرجعية يمكن أن تفيد في القراءة والتعليم والبحث، وتساعد على وصل المفاهيم بالمجالات التي تتناولها. ويظل لكل مؤلف منهجه ومصادره وحدود عمله،

فيما يوفر الكتاب إطارًا منظمًا للرجوع إلى تلك الأعمال والمقارنة بينها. ونرجو أن تسهم هذه الدراسات في توسيع النقاش حول العلاقة بين السكان والمكان، وبين التنمية واستدامة الموارد، وبين جودة التجربة السياحية ومصالح المجتمعات التي تستضيفها.

المؤلفون

1. م.د. علي حسين خلف حمادي الحسناوي
المديرية العامة لتربية بابل

2. أ.م.د. وداد حماد مخلف
جامعة الأنبار - كلية التربية للبنات

3. م.م. رانية محسن زغير
وزارة التربية

4. م.د. ياسر مراد عبد حسين
المديرية العامة لتربية الأنبار

5. م.د. قلال سليم عبد الرسول
جامعة الأنبار - كلية الآداب

6. م.د. مرح ثائر جمعة

7. م.م. دعاء إسماعيل جاسم
جامعة سامراء - رئاسة الجامعة

8. م.م. صفاء ظافر شاكر
جامعة سامراء - رئاسة الجامعة

9. **م.د. ميسون موسى محمد**
المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الثالثة

فهرس المحتويات

ت	عنوان الفصل والباحث	الصفحة
1	**الجغرافيا البشرية والسكانية** م.د. علي حسين خلف حمادي الحسناوي	8
2	**الجغرافيا الاقتصادية والسياسية** أ.م.د. وداد حماد مخلف	53
3	**التغيرات في الغطاء الأرضي: استخدامات الأراضي في محافظة ميسان من عام 2012 إلى عام 2022 باستخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية** م.م. رانية محسن زغير	140
4	**إقليم الجبال (عراق العجم) في المصادر التاريخية والجغرافية الإسلامية: دراسة في البنية المكانية والخصائص الحضارية** م.د. ياسر مراد عبد حسين	156
5	**التنمية السياحية المستدامة في محافظة كربلاء: الاستدامة في التخطيط السياحي** م.د. قلال سليم عبد الرسول	184
6	**التنمية السياحية المستدامة: التخطيط والبيئة والمجتمع** م.د. مرح ثائر جمعة	224
7	**تأثير السياحة على المجتمعات البشرية** م.م. دعاء إسماعيل جاسم	264
8	**الإرشاد السياحي في العصر الرقمي: فرص التطوير وتحديات التطبيق في المقاصد السياحية** م.م. صفاء ظافر شاكر	290

الفصل الأول

الجغرافيا البشرية والسكانية

م.د. علي حسين خلف حمادي الحسناوي
المديرية العامة لتربية بابل - العراق
Email: ah0550481@gmail.com

الملخص

يعرض هذا الفصل الجغرافيا البشرية والسكانية من خلال ثلاثة مباحث مترابطة: السكان والتوزيع المكاني، والهجرة والتحضر والتحولات الديموغرافية، والعلاقة بين السكان والتنمية. ويبدأ بتوضيح موقع التوزيع السكاني في التفكير الجغرافي، والانتقال من وصف أماكن وجود السكان إلى تفسير تفاوت انتشارهم والكشف عن العلاقات التي تربطهم بالبيئة. ويتناول العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في الكثافة السكانية وأنماط الاستقرار، مع بيان أهمية فهم خصائص السكان عند تخطيط الخدمات والموارد. ثم يناقش حركة السكان والهجرة والتحضر بوصفها عمليات تعيد تشكيل المجال المكاني وتركيب التجمعات البشرية، وتتداخل فيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويبحث كذلك صلة التحولات الديموغرافية بحاجات المجتمع وقدرته على تنظيم النشاط الاقتصادي وتوفير فرص التعليم والعمل والخدمات الأساسية. وفي المبحث الثالث، يربط الفصل بين المعرفة السكانية والتخطيط التنموي، موضحًا أن العدد والتوزيع والتركيب والحركة عناصر لا تنفصل عند تفسير العلاقة بين الإنسان والمكان. وتعتمد المعالجة على العرض المفاهيمي والتحليل الجغرافي للمادة والمراجع الواردة في المتن، مع الاستفادة من الأمثلة التي توضح أوجه التباين بين المناطق. وتبرز أهمية الفصل في جمع محاور جغرافية السكان ضمن رؤية تربط التوزيع بالتحول والتنمية، وتبين أن الظواهر السكانية لا تختزل في أرقام إجمالية منفصلة عن سياقها المكاني. ويخلص العرض إلى ضرورة النظر إلى السكان بوصفهم طرفًا فاعلًا في التنمية ومتأثرًا بنتائجها، وإلى أن التخطيط الواقعي يتطلب فهمًا متكاملًا لخصائصهم وعلاقاتهم بالمجال الذي يعيشون فيه. ويمنح الربط بين هذه المحاور القارئ فرصة لفهم اختلاف نتائج السياسات باختلاف توزيع السكان وتركيبهم وحركتهم. كما يوضح سبب احتياج

الجغرافي إلى التعامل مع الخصائص الطبيعية والخدمية والاقتصادية في إطار واحد عند دراسة المكان وتحديد احتياجات التجمعات البشرية.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا البشرية؛ السكان؛ التوزيع المكاني؛ الهجرة؛ التنمية

Abstract

This chapter presents human and population geography through three related themes: population distribution, migration and urbanization, and the relationship between population and development. It begins by explaining the place of spatial distribution in geographical reasoning, moving from the description of where people live to the interpretation of regional differences and the relationships between populations and their environments. Natural and human factors affecting density and settlement are discussed alongside the importance of demographic knowledge for planning services and resources. The chapter then examines migration, urbanization, and demographic change as processes that reshape settlements and spatial relationships. Economic, social, and environmental conditions are considered together rather than as isolated explanations. The final theme connects population characteristics with development planning, including the organization of economic activity and the provision of education, employment, and essential services. Throughout the discussion, population size, composition, distribution, and movement are treated as complementary aspects of the relationship between people and place. The chapter draws on the conceptual material, geographical

interpretations, and examples contained in the supplied study. Its contribution is to bring these themes into a coherent account of spatial change and development, showing why aggregate population figures alone are insufficient for understanding demographic conditions. Population is presented both as an active element in development and as a group affected by its outcomes, making an integrated geographical perspective essential to realistic planning.

Keywords: Human geography; Population; Spatial distribution; Migration; Development

المبحث الأول: السكان والتوزيع المكاني:

تعد الجغرافيا، في جوهرها التقليدي الذي تبلور قبل عصر همبولت وأكده "مارث" عام 1877م، علماً يُعنى بتوزيع الظواهر وتحديد مواقعها، حيث اختزل "مارث" هذا التوجه في وصف الجغرافيا بأنها علم دراسة "الأينية" أو البحث في "أين تقع الأشياء" بغية تفسير مواقعها وخصائصها المكانية. وقد انتقل هذا المفهوم بوضوح إلى جغرافيا السكان، كما يوضح الباحث الأمريكي "زيلنسكي" الذي يرى أن هذا العلم يختص بفهم كيفية تشكّل الشخصية الجغرافية للأمكنة وأثرها على التباينات السكانية زماناً ومكاناً، محدداً بذلك ثلاثة مسارات متصاعدة الأهمية تبدأ بالوصف المبسط للتوزيعات والخصائص السكانية وتحديد مواقعها (أين توجد؟)، وتمر بمرحلة التفسير العلمي لأسباب التباين في هذه التوزيعات (لماذا توجد؟)، وصولاً إلى التحليل الجغرافي المعمق الذي يكشف عن طبيعة العلاقات المتبادلة بين الخصائص السكانية والعوامل الجغرافية الأخرى المحيطة بها.

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن التوزيع الجغرافي للسكان يمثل الرابط الجوهري بين الكتلة البشرية والحيز المكاني الذي تشغله، حيث تعمل خصائص هذا المكان وسماته الجيومكانية كقوى فاعلة توجه ديناميكيات النمو أو الانحسار السكاني، وهو ما يتجلى بوضوح في أنماط انتشارهم؛ فالتوزيع ليس مجرد أرقام صماء، بل هو تعبير عن "غطاء بشري" يتسم بتباين كثافته وسمكه

المكاني تبعاً لتفاعل المتغيرات الزمنية والمكانية التي تحكم وجود هذه التجمعات وتطورها.[1](الفرا،1980، ص 65)

وتنبثق الأهمية المحورية لدراسة توزيع السكان من كونها الركيزة الأساسية لصياغة الخطط التنموية ونجاحها؛ إذ يستحيل تقييم كفاءة الخدمات أو تقديمها بفاعلية دون فهم دقيق لأنماط التجمعات البشرية ومستويات كثافتها، فالإجابة على التساؤلات المتعلقة بمواقع تواجد السكان وخصائص تركزهم تعد شرطاً جوهرياً لوضع خطط واقعية وشاملة تخدم المجتمع. وتتسم هذه العلاقة بالتبادلية؛ فبينما يؤثر التوزيع السكاني بشكل مباشر في توجيه مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعكس التحولات في هذا التوزيع بدورها مخرجات السياسات العامة والتوجهات التنموية، مما دفع المتخصصين في جغرافية السكان إلى تكريس جهودهم لرصد آليات الانتشار البشري والحركة المستمرة للسكان على سطح الأرض، بهدف تحديد النطاقات المعمورة وتلك الخالية، واستجلاء طبيعة التغيرات الديموغرافية وتأثيراتها المكانية.[2](الخريف،1998، ص 3.)

وتتحدد العوامل المؤثرة في توزيع السكان في العالم بالآتي

ولاً - العوامل الطبيعية:

تمتلك عناصر البيئة الطبيعية تأثيراً جوهرياً في صياغة العلاقات المكانية، مما ترك بصمات واضحة على أنماط التوزيع البشري وتفاعلات الإنسان مع محيطه؛ ورغم أن الجغرافيين المعاصرين يؤكدون على الدور الفاعل للعوامل الحضارية والتقنيات الحديثة التي مكنت الإنسان من تكييف الظروف البيئية وتعديلها لتلبية احتياجاته المتنامية، إلا أن هذه الإنجازات التقنية تظل محدودة القدرة أمام سطوة الظواهر الطبيعية المفاجئة—كالفيضانات والزلازل والبراكين والأعاصير وفترات الجفاف—التي تفرض تغييرات قسرية على معالم البيئة وتدفع باتجاه إعادة تشكيل الحراك السكاني، مما يؤدي غالباً إلى تراجع مساحات الاستقرار البشري وتغيير خريطة توزعهم.

1

وتتحدد العوامل الطبيعية بالآتي:

1- الموقع الجغرافي (القاري أو البحري):

يُعد الموقع الجغرافي، سواء كان ساحلياً أو قارياً، محدداً جوهرياً في صياغة أنماط التوزيع البشري، حيث تكشف خرائط الكثافة السكانية في العالم عن ارتباط وثيق بين التجمعات البشرية والمناطق الساحلية؛ إذ يميل معظم سكان الأرض إلى التمركز في نطاقات هامشية محاذية للبحار والمحيطات، بينما تتقلص الكثافة وتتشتت كلما توغلنا نحو أعماق القارات، وتدل الإحصاءات على أن حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم يقطنون ضمن نطاق يمتد لمسافة لا تتجاوز 900 كيلومتر عن السواحل، بل إن ثلثي البشر يتركزون في حيز ضيق لا يبعد أكثر من 450 كيلومتراً عن شواطئ البحار، مما يعكس بوضوح أثر القرب من المسطحات المائية في تشكيل خارطة الاستقرار السكاني.

يعود الارتباط الوثيق بين التجمعات البشرية والمناطق الساحلية إلى تضافر جملة من العوامل الطبيعية والمناخية، إلى جانب المزايا الاقتصادية والتاريخية والحضارية التي جعلت من السواحل بيئات جاذبة للاستقرار؛ إلا أن هذا التمركز يفرض ضغوطاً متزايدة مع تسارع وتيرة التحضر، حيث يُتوقع أن يصل عدد سكان المناطق الساحلية إلى ستة مليارات نسمة بحلول عام 2025، مما يضع النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية تحت وطأة ضغوط بيئية حادة تتطلب استراتيجيات إدارية مستدامة.(محمد. 1995. ص66)

2- أشكال سطح الأرض (التضاريس):

تؤدي التضاريس دوراً محورياً في رسم خارطة التوزيع السكاني، حيث شكلت السهول منذ فجر التاريخ بؤراً لجذب التجمعات البشرية واحتضان أعرق الحضارات بفضل انبساط أراضيها، وتوفر تربتها الخصبة، ووفرة مواردها المائية التي دعمت الأنشطة الاقتصادية المتنوعة. ومع ذلك، لا تعمل الطبيعة السهلية كعامل جذبٍ مطلق؛ إذ تتحول بعض السهول إلى بيئات طاردة للسكان نتيجة لظروف مناخية وبيئية قاسية، كارتفاع درجات الحرارة والرطوبة، وكثرة الأمطار، وتكوّن المستنقعات والغابات الكثيفة التي تعج بالحشرات الناقلة للأمراض، كما نلحظ في سهول الأمازون والكونغو حيث يتخذ التوزيع نمطاً مبعثراً. وبالمثل، تفرض عوامل قاهرة أخرى مثل الجفاف القاسي في الصحراء الكبرى، أو التجمد في سيبيريا، أو القحولة في حوض بحيرة إيري

بأستراليا، قيوداً تحد من الاستقرار البشري، مما يؤكد أن الطبيعة السهلية بمفردها لا تكفي لجذب السكان، ما لم تكن مدعومة بظروف مناخية ملائمة، ونظام تصريف نهري جيد، وتربة ذات خصوبة عالية، فهي الضوابط والمؤثرات الفعلية التي ترجح كفة الاستقرار السكاني أو انحساره.

2- المناخ:

يلعب المناخ بعناصره المختلفة دوراً جوهرياً في تشكيل أنماط التوزيع السكاني، سواء بشكل مباشر عبر تأثيره على الوظائف الحيوية والفسيولوجية للإنسان، أو بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على جودة التربة، ونوعية الغطاء النباتي، وكفاءة الإنتاج الزراعي. وقد دفع هذا التأثير الباحث الأمريكي "إيلسورث هنتجتون" إلى تبني رؤية حتمية تربط بين المناخ ومسار الحضارة الإنسانية، معتبراً إياه المحرك الرئيس للهجرات البشرية، والمحدد الفعلي لطاقات الشعوب وسماتها الشخصية؛ حيث ينسجم هذا الطرح مع الفلسفة الجغرافية للمدرسة الحتمية التي تزعم، بقيادة روادها كفريدريك راتزل وإيلين سمبل، أن البيئة الطبيعية—بأبعادها المناخية والموقعية والتضاريسية—هي القوة الحاسمة التي تصيغ مجرى التاريخ وتتحكم في مستويات التقدم الحضاري والاقتصادي للأمم. (الشاعر،1996، ص 55)

وتكشف المقارنة بين خرائط التوزيع السكاني والأقاليم المناخية عن تباين واضح، حيث تعد المناطق القطبية في أقصى شمال وجنوب الكرة الأرضية من أقل بقاع العالم كثافة سكانية؛ إذ تفرض الظروف المناخية القاسية، المتمثلة في درجات حرارة شديدة الانخفاض تظل دون الصفر المئوي، وطول فترات الليل، وضعف الإشعاع الشمسي، قيوداً صارمة على الحياة. وتتفاقم هذه الصعوبات نتيجة قصر فصل النمو النباتي، مما يحجم القدرة الإنتاجية للأرض ويستحيل معه تنوع المحاصيل؛ وهو ما يدعم تقديرات "بيكر" بأن مساحة تصل إلى 64 مليون ميل مربع من سطح الأرض غير صالحة للزراعة بفعل البرودة المفرطة، مما يجعل هذه البيئات طاردة للسكان بطبيعتها، حتى مع محاولات التكيف باستخدام التقنيات الحديثة. وتتركز هذه البيئات الباردة في شمال آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، إضافة إلى القارة القطبية الجنوبية وأطراف أمريكا الجنوبية، حيث تقتصر التجمعات البشرية فيها على جماعات محدودة نجحت في التأقلم مع هذه التحديات، مثل "اللاب" و"الأسكيمو" الذين يمتهنون صيد ورعي حيوان الرنة في سيبيريا وشمال أمريكا، وجماعات "الأكالوف" البدائية في أقصى جنوب تشيلي.

وفي مقابل القيود المناخية التي تحد من الاستيطان البشري، تبرز الأقاليم ذات المناخ المعتدل والموسمي كأهم مراكز للثقل السكاني عالمياً، حيث تستقطب هذه المناطق التجمعات البشرية بفضل ملائمة ظروفها للنشاط الحيوي والاقتصادي؛ وتتجلى هذه الأنماط بوضوح في مناطق شرق آسيا، وغرب أوروبا، وشمال شرق أمريكا الشمالية، بالإضافة إلى النطاقات المعتدلة في أستراليا، التي تعد مجتمعة الملاذ الأكثر ملاءمة لتركز واستقرار السكان.

3- التربة:

تعد التربة عاملاً حاسماً في تشكيل خارطة التوزيع السكاني، وتتجلى فاعلية هذا التأثير بوضوح عند تقاطع خرائط الأقاليم الزراعية والترب الخصبة مع خرائط الكثافة السكانية؛ فالمناطق المعمورة غالباً ما ترتبط بتربة داعمة للحياة والاستقرار، بينما تتسم النطاقات اللامعمورة بفقر تربتها، كما هو الحال في الترب الصحراوية، والجبلية، والجليدية التي تهيمن على مساحات شاسعة من شمال أوراسيا وأمريكا الشمالية. وفي المقابل، تُصنف التربة الطموية في دلتاوات الأنهار ـــمثل دلتا النيل ومناطق جنوب شرق آسياـــ والترب البركانية الخصبة ـــكما في جزيرة جاوة، وهضبة الدكن، واليمن، وأجزاء من بلاد الشامـــ وتربة "اللويس" في أحواض الصين، كأعلى البيئات كثافة سكانية، وذلك بتضافرها مع عوامل طبيعية أخرى. وعلى النقيض من ذلك، تظهر تربة "البودزول" الفقيرة التي تغطي إقليم الغابات المخروطية في روسيا وكندا، وكذلك تربة "اللاتريت" الحمراء في المناطق المدارية الرطبة، كبيئات طاردة لا توفر المقومات اللازمة لاستدامة التركز السكاني. (صفوح. 1980. ص87)

وعلى الرغم من الدور الجوهري للتربة في رسم خريطة التوزيع السكاني تاريخياً، إلا أن تأثيرها تراجع نسبياً في العصر الحديث نتيجة لتداخل عوامل أخرى أكثر فاعلية، لا سيما توافر مياه الري والتقدم التكنولوجي في القطاع الزراعي؛ فقد مكّنت التقنيات المتطورة من تحسين خصائص التربة واستصلاحها، فضلاً عن ابتكار أنظمة ري حديثة ومحاصيل تتناسب مع طبيعة الأرض، مما أدى إلى رفع الإنتاجية مع تقليل الحاجة إلى الأيدي العاملة بشكل ملحوظ. وقد انعكس هذا التحول بوضوح في الدول المتقدمة، حيث باتت الزراعة تساهم بنسب ضئيلة في الناتج القومي، وتراجع حجم القوة العاملة الزراعية إلى معدلات منخفضة للغاية؛ وبذلك انفك الارتباط الوثيق بين الكثافة السكانية وجودة التربة، إذ أصبحت الكثافات السكانية العالية في العديد من الدول تتحدد بعوامل

جذب أكثر تأثيراً كالتنمية الصناعية والنشاط التعديني، حتى في المناطق التي تعاني من فقر التربة وضعف خصوبتها الطبيعية.

-5- الموارد المائية:

تعد الموارد المائية عصب الحياة ومرتكزاً أساسياً لاستقرار التجمعات البشرية، نظراً لتعدد استخداماتها واتساع نطاق توظيفها في الأنشطة الإنسانية المختلفة؛ وهو ما يفسر الارتباط الوثيق بين الكثافة السكانية وتوافر المياه، حيث تبرز المناطق الساحلية كبؤر جذب ديموغرافي نظراً لدورها الاقتصادي والسياسي والسياحي، رغم وجود استثناءات كما في سواحل ناميبيا وأستراليا الغربية والجزيرة العربية التي تظل خالية من السكان رغم موقعها البحري. وإلى جانب السواحل، شكلت أودية الأنهار مهد الحضارات الإنسانية الأولى ومواطن الاستقرار التاريخي، حيث ازدهرت التجمعات السكانية وتركزت الكثافات العالية على ضفاف الأنهار الكبرى، كالنيل في مصر، والغانج في الهند، ودجلة والفرات في العراق، واليانغتسي في الصين، بالإضافة إلى الأنهار الأوروبية مثل السين والدانوب، وأنهار الأمريكتين كالأمازون والمسيسبي؛ إذ ظلت هذه الأحواض النهرية وعاءً حضارياً ومكاناً مفضلاً للاستقرار البشري منذ أقدم العصور.

ولا تشكل الأنهار دائماً عوامل جذب للاستقرار البشري، بل قد تتحول إلى عناصر طاردة بفعل مخاطر الفيضانات المدمرة، أو وقوعها في أقاليم مناخية غير صحية كأحواض الأمازون والكونغو ومناطق الأهوار والمستنقعات، ناهيك عن التحديات المعاصرة المتمثلة في شح المياه الناتج عن مشاريع السدود والتحويلات المائية الأحادية التي تخالف الاتفاقيات الدولية، مما أدى إلى تراجع التدفقات المائية، وارتفاع معدلات الملوحة في المصبات، وفقدان مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية. وتتفاقم هذه الأزمة تحت وطأة التوسع العمراني السريع والضغوط الاقتصادية التي تستنزف النظم الإيكولوجية للمياه العذبة وتلوثها، مما أفقد العديد من الأودية النهرية جاذبيتها التاريخية، وفرض ضرورة تبني استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، خاصة في ظل تهديدات التغير المناخي التي تضع اثنين من كل خمسة أشخاص حول العالم في مناطق معرضة للفيضانات وارتفاع منسوب البحار؛ وهو واقع يعكس أهمية الحوكمة المائية، حيث تبرز الحاجة الملحة لتفعيل أكثر من 3800 اتفاقية دولية، من

بينها 286 معاهدة تنظم أحواض الأنهار العابرة للحدود، لضمان استدامة هذه الموارد وتأمين مستقبل التجمعات البشرية.(الحديثي. 1988. 185ص)

ثانياً: العوامل البشرية:

لقد باتت العوامل البشرية تضاهي، بل وتتفوق في كثير من الأحيان، على المحددات الطبيعية في رسم خارطة توزيع السكان، لا سيما في ظل القفزات التقنية والمعرفية التي حققها الإنسان خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين؛ إذ مكنت هذه التطورات بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية– الإنسان من تطويع البيئة وتعديل ظروفها لتلائم احتياجاته وتطلعاته الديموغرافية، مستنداً في ذلك إلى تراثه الحضاري وما راكمه من معارف وخبرات أتاحت له إعادة صياغة الواقع الجغرافي وخدمة تجمعاته السكانية، وهو ما أفرز أنماطاً متباينة من التوزيع السكاني وحركات نزوح هجرة مستمرة، شملت حتى المناطق التي كانت توصف قديماً بالفقر السكاني، مدفوعةً برغبة الإنسان في تطوير محيطه، أو بتبنيه آليات استحداثية قد تتجاوز المعايير البيئية في سعيه المحموم لفرض واقع جديد يخدم مصالحه وتجمعاته.

وعلى ضوء ذلك، يمكن تصنيف العوامل البشرية إلى الآتي:

1- العوامل الاقتصادي:

تُعد العوامل الاقتصادية، بتركيباتها الزراعية والصناعية وشبكات النقل المرتبطة بها، المحرك الأساسي لتشكيل وإعادة صياغة التوزيع السكاني العالمي؛ فقد شكّل اكتشاف الزراعة نقطة تحول جوهرية في مسيرة الحضارة الإنسانية، إذ فرض على الإنسان الارتباط بالأرض والاستقرار في البيئات الأكثر ملاءمة للبقاء، وهو الاستقرار الذي أرسى اللبنات الأولى للنشاط الحضاري، ومع توالي الاكتشافات والابتكارات التقنية، تعاظمت قدرة الإنسان على تطويع الظروف الجغرافية المحيطة، مما مكنه من تشكيل تجمعات بشرية ضخمة ومتنامية عبر قارات العالم، والتي لم تلبث أن توسعت وانتقلت نحو آفاق جديدة في أعقاب عصر الاكتشافات الجغرافية الكبرى.

وأحدثت هذه المجتمعات تحولاً جذرياً في مسار حياتها انطلق شرارته من الثورة الصناعية التي شملت أوروبا والعالم، وما تبعها من تنظيم إنتاجي واسع النطاق، تلاه تنامي حركة التبادل التجاري وصولاً إلى عصرنا الراهن الذي هيمنت فيه التقنيات الحديثة على كافة مفاصل الحياة والأنشطة الاقتصادية بشقيها الزراعي والصناعي وقطاعي التجارة والخدمات؛ الأمر الذي أدى

إلى تغييرات ملموسة في خريطة التجمعات السكانية، متأرجحة بين التوسع والزيادة المطردة في مناطق الجذب، وبين الانكماش والاختلال في مناطق أخرى، مما يعكس بوضوح أثر التطور التقني والنمط الاقتصادي في إعادة تشكيل التوزيع الديموغرافي العالمي.(الخفاف. 1986. 189ص)

وتتفاوت الكثافة السكانية في المناطق الزراعية بشكل طردي مع طبيعة المحصول المزروع وما يتطلبه من كثافة عمالية؛ ففي الوقت الذي ترتبط فيه زراعة القمح بمعدلات كثافة منخفضة لقلة احتياجها للأيدي العاملة، كما هو الحال في الولايات المتحدة التي تبلغ فيها الكثافة قرابة 10 نسمات/كم²، نجد أن زراعة الرز تفرض كثافة سكانية مرتفعة جداً تتجاوز 1000 نسمة/كم²، كما يظهر بوضوح في أقاليم جنوب شرقي آسيا؛ بالإضافة إلى ذلك، يتأثر التوزيع السكاني بنمط الممارسة الزراعية، حيث يظهر تباين واضح في المناطق التي تعتمد على الزراعة الآلية الواسعة كما في أستراليا، ونيوزيلندا، وكندا، والأرجنتين، وأجزاء من الولايات المتحدة، إذ تساهم تقنيات الميكنة في تقليل الحاجة للعمالة البشرية، وهو ما ينعكس بالتالي على خفض مستويات الكثافة السكانية في تلك المناطق مقارنة بنظم الزراعة التقليدية الكثيفة.

وتتفاوت الكثافة السكانية بشكل جوهري تبعاً لنمط الممارسة الزراعية؛ ففي الدول التي تتبنى الزراعة الآلية الواسعة، مثل أستراليا، ونيوزيلندا، وكندا، والأرجنتين، وبعض مناطق الولايات المتحدة، تنخفض الكثافة لتتراوح بين 20 و25 نسمة/كم² نتيجة قلة الحاجة للأيدي العاملة، وعلى النقيض من ذلك، يؤدي نمط الزراعة الكثيفة إلى قفزات ملحوظة في معدلات التمركز السكاني، حيث ترتفع الكثافة لتصل إلى 100 نسمة/كم² في أواسط أوروبا، وتتصاعد إلى 200 نسمة/كم² في جنوبها، بينما تبلغ ذروتها في مناطق مثل الصين والهند لتصل إلى حوالي 500 نسمة/كم²، مما يعكس بوضوح أثر التطور التقني والأسلوب الزراعي في إعادة رسم الخريطة الديموغرافية.

وتتباين الكثافة السكانية بشكل ملحوظ تبعاً لطبيعة النشاط الصناعي، إذ تتميز الصناعات الاستخراجية والأعمال الإنشائية بتقلب أعداد العاملين فيها وعدم استقرار نموهم السكاني؛ نظراً لكون هذا التمركز مرتبطاً بمدى توفر الخامات المعدنية، واستمرارية المشاريع الإنشائية، وتقلبات حركة التبادل التجاري للمنتجات الخام. وعلى النقيض من ذلك، تُحدث الصناعات التحويلية – كصناعات النسيج والصناعات الهندسية والخفيفة – تأثيراً عميقاً في التوزيع السكاني، حيث تساهم

في نشوء مجمعات مدنية وتجمعات صناعية كثيفة تعتمد على أيدٍ عاملة وفيرة من الجنسين، وهو ما يتجلى بوضوح في أقاليم صناعية ذات كثافة سكانية عالية كإقليم لانكشير وجنوب إنجلترا، ووسط جزيرة هنشو في اليابان، حيث تترسخ أنماط الاستقرار السكاني في مساحات واسعة حول هذه المراكز الصناعية. (الدعبوسي. 2011. 78ص)

ويُعد التقدم التقني في القطاع الصناعي عاملاً حاسماً في إعادة صياغة الخريطة السكانية؛ فبينما يساهم التطور التكنولوجي في تقليص الحاجة للأيدي العاملة المباشرة—وهو تباين يظهر بوضوح عند مقارنة الدول المتقدمة بالنامية—إلا أن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى تناقص السكان في المناطق الصناعية، بل على العكس تماماً، حيث يؤدي تنامي الحضارة المادية ومستويات الرفاهية إلى خلق منظومة صناعية متشابكة ومتنوعة تُثري البيئة الاقتصادية وتفتح آفاقاً واسعة لفرص عمل جديدة، مما يعزز من نمو المجمعات المدنية العملاقة وتوسعها المستمر. وعلاوة على ذلك، أحدثت الصناعة تحولاً نوعياً في أنماط التوزيع السكاني، إذ تجاوزت مرحلة التكدس في مناطق جغرافية محدودة لتنتقل إلى طور "الانتشار الصناعي" الواسع، وذلك بفضل تبني الدول لسياسات تخطيطية شاملة تهدف إلى إعادة توزيع الثقل السكاني بما يواكب متطلبات التنمية العصرية.

2- النقل:

تُعد شبكات النقل إحدى الركائز الهيكلية الأساسية في حياة الأمم والأفراد، فلا غنى عنها في تسهيل الحركة اليومية والتنقل بين الأماكن، مما جعلها ذات تأثير مباشر وعميق في تشكيل التجمعات البشرية وإعادة صياغة الخريطة العالمية خلال القرنين الماضيين. ولا يقتصر الانتقال عبر هذه الطرق على الدوافع الاقتصادية فحسب، بل يتداخل مع بواعث أخرى متنوعة، مما يفرض ضرورة التكامل الوظيفي بين مدخلات ومخرجات قطاع النقل مع النظام السكاني. ويتجلى أثر ذلك بوضوح في التخطيط العمراني الحديث، حيث يمتد البنيان على طول المحاور المائية، والسكك الحديدية، والطرق البرية على هيئة أشرطة سكانية كثيفة تسعى لملء الفراغات بين النوى الحضرية، وهو ما يفسر انتعاش ونمو المراكز العمرانية الواقعة على مسارات النقل الحيوية، مقابل تراجع وانكماش تلك التي تفتقر إلى هذا الاتصال الفعال.

ولعبت طرق النقل ووسائله دوراً جوهرياً في إنهاء عزلة المجتمعات البشرية وربط أصقاع العالم ببعضها البعض، لتصبح جسراً لنقل الثقافات والحضارات والسلع بسرعة فائقة وتكلفة زمنية

ومادية أقل. ولم تكن هذه الوسائل مجرد أداة للحركة، بل ظلت المحرك الرئيسي للهجرات البشرية بمختلف أنماطها—سواء كانت طوعية أو قسرية، دولية أو داخلية—بما في ذلك الحراك بين الأقاليم المتباينة اقتصادياً، أو بين الريف والمدينة، وحتى داخل النطاق العمراني الواحد. وبناءً عليه، تُعد خدمات النقل اليوم القاسم المشترك والعمود الفقري لأي نشاط اقتصادي يسعى لتحقيق التكامل والتطور؛ إذ لم تعد مجرد وسيلة تنقل، بل أصبحت أداة استراتيجية فاعلة في إعادة رسم الخريطة الديموغرافية، وإعادة توزيع السكان، وتوجيه أنماط كثافتهم وحراكهم المكاني.(الدليمي. 2009. 158ص)

3- العوامل التاريخية والسياسية:

تُعد العوامل التاريخية ركيزةً أساسية في نشوء وتطور العديد من المراكز العمرانية، إذ يلعب العمق الحضاري ووجود المعالم التاريخية دوراً حاسماً في تفسير الأنماط الراهنة لتوزيع السكان، غير أن هذا التوزيع الحالي يظل بدوره متغيراً ومؤثراً في التخطيط المستقبلي، حيث إن استمرارية الاستقرار البشري تخضع لتغيرات ديناميكية قد تظهر جلياً خلال سنوات أو عقود قليلة؛ فلا ينبغي الجزم بأن المناطق التي حظيت باستيطان قديم ستحتفظ دائماً بكثافتها السكانية المرتفعة، فقد أثبت الواقع أن بعض الأقاليم التي كانت عامرة تاريخياً قد شهدت تراجعاً ديموغرافياً ملحوظاً نتيجة ضعف المحفزات التنموية والمتغيرات التي تدعم نماءها، مما أدى في النهاية إلى انخفاض كثافتها السكانية في الوقت الحاضر.

و يظهر العامل التاريخي جلياً في التباين الديموغرافي بين القارات؛ حيث تتسم قارات "العالم القديم" كآسيا وأوروبا وأفريقيا بكثافات سكانية مرتفعة نتيجة عراقة الاستيطان البشري فيها، في حين تظل معدلات الكثافة في قارات "العالم الجديد" مثل الأمريكتين وأستراليا أقل بكثير نظراً لحداثة اكتشافها وتوطنها؛ ويجسد التفاوت في كثافة السكان بين أوروبا (التي سجلت نحو 132 نسمة/كم²) وأمريكا الشمالية (بواقع 18 نسمة/كم² تقريباً عام 2016) هذا الأثر التاريخي، الذي يتكامل بدوره مع دور العوامل السياسية الفاعل في رسم الخريطة السكانية؛ إذ تؤدي القرارات السيادية والتشريعات الوطنية، إلى جانب اتفاقيات ترسيم الحدود الدولية، دوراً محورياً في إعادة التوزيع السكاني القسري أو الطوعي، وما يتبع ذلك من تحولات جوهرية في الأنماط الديموغرافية والتركيبة السكانية للدول المعنية.(علي. 2009. 158 ص)

التوزيع الجغرافي للسكان

1 - التوزيع العددي:

يُظهر التوزيع الجغرافي لسكان العالم تبايناً واضحاً وملحوظاً بين القارات والأقاليم، وهو ما يعكسه تفاوت الظروف الطبيعية والبشرية واختلاف توزع الثروات والموارد الأساسية لاستيطان الإنسان. فبينما تسجل قارتا آسيا وأوروبا أعلى معدلات الكثافة السكانية، تنخفض هذه الكثافة بشكل كبير في قارات أخرى مثل أستراليا وأمريكا الشمالية، وتستحوذ قارات العالم القديم وحدها على أكثر من 85% من إجمالي سكان الكرة الأرضية، مع تركز النسبة الأكبر من السكان في النصف الشمالي للكرة الأرضية، وتحديداً في مناطق رئيسية تشمل شرق وجنوب شرق آسيا، غرب أوروبا، شرق الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن ضفاف الأنهار الكبرى كالنيل ودجلة والفرات والسواحل البحرية كالبحر المتوسط. ولا يرجع هذا التمركز إلى عامل واحد، بل يرتبط بطبيعة كل منطقة، كالنهضة الصناعية في أوروبا، والزراعة الكثيفة لاسيما الرز في جنوب شرق آسيا، والتكامل الزراعي والصناعي في أمريكا الشمالية. وبما أن التوزيع السكاني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالموارد المتاحة المتغيرة كماً ونوعاً، فإن خارطة السكان الحالية لن تبقى على حالها بعد خمسين أو مائة عام، بينما ستتحول المناطق قليلة السكان حالياً، كالصحاري والمناطق الجبلية وغابات الكونغو والأمازون، إلى محطات جذب استيطاني واستثماري مع تطور الأساليب التكنولوجية واكتشاف موارد جديدة، مما قد يرفع الكثافة السكانية فيها من أقل من نسمة واحدة حالياً إلى عشرات النسمات في الكيلومتر المربع مستقبلاً.

2 - التوزيع النسبي:

يُستخدم الوزن النسبي لتوضيح حصة كل قارة من إجمالي سكان العالم المحسوب على أساس مائة بالمائة، حيث تُظهر البيانات تفوقاً كبيراً لقارة آسيا التي تحتضن أكثر من نصف سكان الأرض بنسبة تفوق 60%، وتليها قارة أفريقيا بفارق كبير، بينما تحل أوروبا في المرتبة الثالثة بوزن قريب من أفريقيا، إذ تشكل نسبة السكان في هاتين القارتين معاً نحو 25% موزعة بواقع 13.1% لأفريقيا و12.3% لأوروبا على التوالي. وتتوزع النسبة الباقية على القارات الأخرى، فتمتلك الأمريكتان نسباً متوازنة تعادل كل منها نصف الوزن النسبي لأفريقيا أو أوروبا. وعلى مستوى الأقاليم والجهات الداخلية للقارات، يتجلى تباين حاد في التوزيع؛ ففي آسيا يتركز السكان

في الشرق والوسط والجنوب لا سيما في الصين والهند الصينية، بينما يقلون في الغرب بفعل اتساع الصحاري. وفي أفريقيا يبرز التركيز السكاني في الشرق والغرب مقابل قلة السكان في الجنوب. أما في أوروبا، فيتوزع السكان تباعاً بين الشرق والغرب ثم الشمال والجنوب..

3 - التوزيع الكثافي:

تُمثل الكثافة العامة أو الحسابية -التي تُحسب بقسمة إجمالي السكان على مساحة المنطقة- الأداة الأكثر شيوعاً لربط التجمع البشري بالرقعة الجغرافية، رغم أنها تسجل تفاوتاً واسعاً عالمياً ببلغ 43.7 نسمة/كم2 سنة 1998، إذ ترتفع بشكل حاد في أوروبا وآسيا لتشير إلى ضغط سكاني كبير، مقابل انخفاضها الشديد في أستراليا وأوقيانوسيا إلى 3.6 نسمة/كم2، وتوسطها في أمريكا الشمالية عند 17.4 نسمة/كم2 بما يعكس قدرتها المستقبلية على الاستيعاب. ولا يقتصر هذا التباين على النطاق القاري بل يتعداه للأقاليم الداخلية؛ فبينما تقفز كثافة آسيا العامة البالغة 75.5 نسمة/كم2 لتصل إلى 338 نسمة/كم2 في اليابان لصغر مساحتها وضخامة تعدادها، تتفاوت إفريقيا بين غربها الشديد الاكتظاظ (371 نسمة/كم2) وشرقها وصولاً إلى وسطها الطارد للسكان بمعدل 13.7 نسمة/كم2 بسبب قسوة المناخ الاستوائي وانتشار الغابات والأدغال. ولأن الكثافة الحسابية تبقى مقياساً كمياً مضللاً لإغفالها طبيعة الأرض وخصوبتها، طور الباحثون بدائل أكثر واقعية تراعي الجوانب النوعية؛ كالكَثافة الريفية، والزراعية التي تقيس العاملين في الميدان، والفيزيولوجية أو الإنتاجية التي تنسب مجموع السكان إلى الأراضي الصالحة أو المزروعة فعلاً، إضافة إلى الكثافة الاقتصادية المرتبطة بالدخل القومي، وهو ما تجسد بوضوح في ارتفاع الكثافة الفيزيولوجية لمصر واليابان إلى نحو 3900 و4500 نسمة/كم2 على التوالي، مقارنة بكثافتيهما الحسابية المنخفضة نسبيّاً.(الدليمي, 2009. 33 ص)

4 - أقاليم العالم السكانية:

1-الأقاليم ذات الكثافة العالية:

قسّم الجغرافيون والديموغرافيون خارطة التوزيع السكاني العالمي استناداً إلى تباين الكثافات إلى أقاليم رئيسية ذات كثافة عالية تتجاوز 100 نسمة/كم2، وتتمثل في أربع مناطق كبرى تضم: إقليم غرب ووسط أوروبا المرتكز على الثروة المعدنية والتطور الصناعي والمساقط المائية والأموال

الاستعمارية والسهول الزراعية كالسيل الأوروبي العظيم؛ والقسم الأوسط من الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية الذي يشمل شرق الولايات المتحدة وجنوب شرق كندا ومنطقة البحيرات العظمى وحوض سنت لورنس ومدناً كبرى كنيويورك ارتباطاً بالتطور الصناعي والتجاري منذ الاستيطان؛ وشبه القارة الهندية التي تضم الهند وباكستان وبنغلاديش وسريلانكا مسجلة كثافات فائقة تصل إلى 5600 نسمة/كم2 في بنغلاديش؛ وإقليم شرق آسيا المتمثل في شرق الصين وكوريا واليابان حيث يندمج السكان بين الزراعة والصناعة المتقدمة والإلكترونيات؛ إلى جانب مناطق أخرى متناثرة تتسم بذات الكثافة العالية كدلتا مصر، وجاوة، وسواحل كاليفورنيا الجنوبية، والسواحل الجنوبية الشرقية للبرازيل.

2- الأقاليم ذات الكثافة الواطئة:

تتسم أقاليم الكثافة السكانية المنخفضة بصعوبة ظروف الاستيطان البشري فيها لأسباب رئيسية تشمل الجفاف الشديد في المناطق الصحراوية كشبر الجزيرة العربية وشمال أفريقيا وأستراليا وصحراء غوبي حيث تهبط الكثافة أحياناً إلى أقل من شخص واحد في الكيلومتر المربع كصحراء الربع الخالي؛ والانخفاض الشديد للحرارة والثلوج الدائمة في الأقاليم القطبية وشبه القطبية بشمال كندا وألاسكا وجرينلاند وسيبيريا حيث يقتصر الوجود البشري على مجموعات صغيرة للأغراض العلمية أو العسكرية أو الاستثمارية؛ ووعورة التضاريس والظروف المناخية القاسية في السلاسل الجبلية الضخمة كالهيمالايا والأنديز والروكي؛ فضلاً عن الحرارة والرطوبة العالية المتمثلة في البيئات الاستوائية المغطاة بالغابات والأحراش كحوضي الأمازون والكونغو، والتي تشكل بيئات طاردة تعيش فيها أعداد محدودة للغاية من السكان

3- الأقاليم ذات الكثافة المتوسطة:

تشغل المناطق ذات الكثافة السكانية المتوسطة مساحات واسعة من يابسة مختلف القارات، وتتمثل أبرزها في السهول الوسطى بأمريكا الشمالية وامتدادها نحو المكسيك، ومعظم أراضي إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء باستثناء الغابات الاستوائية وشبه الاستوائية، إضافة إلى معظم مناطق آسيا الروسية وامتدادها باتجاه أوروبا، فضلاً عن نطاق الأراضي المحصور بين السهول الساحلية والمناطق قليلة السكان في داخل أمريكا الشمالية، ومعظم الثلث الشرقي لأستراليا الممتد طولياً من

الشمال إلى الجنوب مع استثناء أطرافه الجنوبية الشرقية التي ترتفع فيها الكثافة لتنضم إلى الأقاليم عالية الاكتظاظ.(ايو عيانة.1085. 55 ص)

المبحث الثاني: الهجرة والتحضر والتحولات الديموغرافية

تُعد الهجرة ظاهرة كونية عابرة للأنواع، لا تقتصر على بني البشر فحسب، بل تمتد لتشمل كائنات حية شتى، من طيور وأسماك وغيرها، مما يضفي عليها طابع الفطرة الطبيعية. وبالنسبة للإنسان، تُعتبر الهجرة سمة جغرافية واجتماعية ضاربة في القدم، لازمت مسيرته منذ بدء الخليقة؛ حيث كان دائم الترحال سعياً وراء الرزق، وتحسيناً لظروفه المعيشية، أو بحثاً عن ملاذ آمن يضمن له الاستقرار. وقد أدى هذا الحراك البشري المتواصل منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى يومنا هذا إلى انتشار الجنس البشري وتوزعه في شتى بقاع الأرض. وتتنوع هذه الهجرات بين قديمة غامضة وأخرى موثقة في سجلات التاريخ، مثل هجرات القبائل من الجزيرة العربية، أو انتقال الهنود الحمر نحو أمريكا الشمالية، وصولاً إلى الهجرات الحديثة نحو "العالم الجديد" ومناطق أخرى كأستراليا. ولم تخلُ هذه المسيرة من مآسٍ إنسانية كالهجرات القسرية للرقيق إلى الأمريكتين، أو موجات النزوح الضخمة التي خلفتها الحروب والصراعات عبر العصور، لتظل الهجرة بذلك محركاً مستمراً وشاهداً على تقلبات الزمن في عالمنا المعاصر.

وعلى خلاف الولادة والوفاة اللتين تُمثّلان عمليات بيولوجية حتمية وضرورية لاستمرار النوع البشري، تبرز الهجرة كظاهرة اجتماعية اختيارية تفتقر إلى الأساس الفسيولوجي؛ إذ لا يمكن اعتبارها حتمية أو شرطاً للبقاء، بل هي حصيلة دوافع بشرية معقدة ومتعددة التباين، تتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية متغيرة. فبينما يختبر الفرد الولادة والوفاة كحدثين فريدين في مساره الحيوي، تظل الهجرة فعلاً قابلاً للتكرار، حيث يمكن للإنسان أن يُقدم على تغيير محل إقامته والانتقال عبر الأمكنة مرات عدة خلال مراحل حياته المختلفة، مما يجعلها ظاهرة مرنة وشديدة الحساسية للظروف المحيطة، بخلاف العمليات الديموغرافية المرتبطة بالخصوبة والوفيات التي تخضع لقوانين طبيعية ثابتة.(اللهيتي. 1986. ص137)

وتتجلى الهجرة كظاهرة جغرافية واجتماعية مزدوجة الأبعاد، فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمكان، إذ لا يُصنَّف الفرد مهاجراً إلا باجتيازه حدوداً إدارية أو سياسية محددة، سواء كانت على مستوى

المدن أو الأقاليم أو الدول؛ وهنا تبرز إشكالية منهجية في ضبط تعريف الهجرة الداخلية ومقارنة بياناتها دولياً، نظراً لتباين المعايير المساحية للوحدات الإدارية بين بلد وآخر. ومن منظور اجتماعي، تُمثل الهجرة انعكاساً لدرجة التوافق أو القناعة الفردية بالظروف الحياتية في المجتمع الأم، كما أنها تُعد عملية تفاعلية تتأثر وتؤثر في النسيج الاجتماعي للمجتمع المستقبِل، حيث تخضع لحركية التكيف والتأقلم التي تعيد تشكيل هوية المهاجر والمجتمع المضيف على حد سواء.

ويُحصر المفهوم العلمي للهجرة ضمن نطاقين رئيسيين: الهجرة الداخلية والهجرة الدولية، إلا أن التمييز الدقيق بين "الهجرة" بمفهومها الجغرافي و"الانتقال السكني" البسيط يظل محاطاً ببعض التحديات المنهجية. فعلى الرغم من أن تغيير مقر العمل يُعد في كثير من الأحيان المعيار الفاصل لتصنيف التحرك كعملية هجرة، إلا أن هذا المعيار يفتقر إلى الشمولية؛ إذ لا يفسر حالات خاصة، كالانتقال المكاني للمتقاعدين بين الوحدات الإدارية، أو انتقال الأسرة الذي يتزامن مع تغيير عمل عائلها ضمن النطاق الجغرافي نفسه. هذا التداخل يفرض ضرورة تبني معايير ضبط أكثر دقة وتحديداً، وهو ما نلمسه في التجربة الأمريكية التي تعتمد على "الحدود الإدارية" للمحافظات كفيصلٍ موضوعي؛ حيث يُصنف أي انتقال يتجاوز حدود المحافظة كحركة هجرة، بينما يُعامل ما دون ذلك من تحركات داخلية بوصفها انتقالات سكنية بحتة، وذلك تفادياً للغموض الذي قد يكتنف تصنيف التحركات السكانية.

اصناف الهجرة

أ- الهجرة الدائمة:

تحدث الهجرة الدائمة بمغادرة المهاجر موطنه للاستقرار النهائي داخلياً أو خارجياً، وقد ارتبطت قديماً بارتفاع الولادات ريفياً ووفيات المدن أو تفشي البؤس الريفي للبحث عن عمل حضري، لتشهد في الدول المتقدمة منذ القرن التاسع عشر تطوراً هائلاً بفعل النهضة الصناعية وازدهار قطاع الخدمات وفائض الأيدي العاملة الزراعية المحسنة إنتاجيتها، متلازمة مع النزوح الريفي، وفي القرن العشرين دفع الضغط الديمغرافي وانهيار البنى التقليدية بالعالم الثالث نحو تدفق أبناء الأرياف نحو الحواضر للتكدس في ظروف بالغة القسوة، وهو ما يفسر كون الهجرة الدائمة السبب الرئيسي خلف النمو الحضري الهائل للمدن الأوروبية منذ القرن التاسع عشر ومثيلاتها عالمياً طوال القرن العشرين.

ب الهجرة الوقتية:

تحدث الهجرة الوقتية عندما يعود المهاجر إلى منطقته الأصلية بعد إقامته لفترة مؤقتة تطول أو تقصر في مكان أو بلد آخر، ورغم صعوبة الفصل أحياناً بينها وبين الهجرة الدائمة لتغير النوايا إثر فشل التجربة أو استقرار المهاجر نهائياً عكس ما خطط له، فإن الهجرة الموسمية واليومية تُعدّان من أصناف الهجرة على الرغم من استثنائهما أحياناً من التعريف الضيق لعدم تجاوز مدتهما ستة أشهر أو تضمنهما تغييراً فعلياً في محل الإقامة.

ج- الهجرة الموسمية:

تحدث الهجرة الموسمية بشكل سنوي دون أن يصحوبها تغير في محل إقامة المهاجر، وتُعد ظاهرة قديمة مرتبطة بالأنشطة الاقتصادية التقليدية وغالباً ما تقع داخل حدود الدولة الواحدة؛ حيث يغادر بعض السكان مواطنهم الأصلية لفترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر بحثاً عن فرص عمل وموارد إضافية، كأن ينتقل الفلاحون إلى مناطق ريفية أخرى للمشاركة في مواسم الحصاد والجني، أو يتوجهون إلى المدن للعمل في قطاع البناء والتجارة المتجولة والمهن المشابهة.

د- الهجرة اليومية:

تُعرف الهجرة اليومية أيضاً بالهجرة المناوبة أو المكوكية، وتتمثل في التنقل المنتظم للأشخاص أو الطلبة بين منازلهم وأماكن عملهم أو معاهدهم دون أن تتضمن غياباً طويلاً أو تغييراً في محل الإقامة؛ وقد شهدت هذه الظاهرة اتساعاً كبيراً وتحديداً من الضواحي ومدن النوم نحو التجمعات الحضرية والمناطق الصناعية نظراً لصعوبة السكن بالقرب من مقر العمل وتطور وسائل النقل الجماعية والخاصة، لتصل مسافاتها إلى عشرات الكيلومترات ويشارك فيها مئات الآلاف بل ملايين المتنقلين يومياً، مما يعرضهم لضغط الازدحام ومشاعر الضجر جراء هذه الرحلات المستمرة بين السكن وموقع العمل.

2 - الهجرة الدولية:

تُقسم الهجرة جغرافياً إلى داخلية ضمن حدود الدولة وخارجية (دولية) تتخطى الحدود الوطنية، ورغم ما تواجهه الهجرة الخارجية من عوائق قانونية وثقافية ولغوية وصعوبات تمييز وتعسف اجتماعي، فإن الفرق بين النوعين ليس جوهرياً في الأسباب والآثار، بل تعد تلك العقبات تحديات إضافية، كما لا تقل الهجرة الداخلية أهمية عن الدولية عدداً وتنوعاً رغم تهميش "الحس العام" لها

لكونها محلية وغير مرئية؛ فضلاً عن ذلك، فإن الهجرة الدولية لا تقتصر على وجود مرشحين للهجرة فحسب، بل تتطلب دولة مستعدة لاستقبالهم، وهو شرط أصبح نادراً في الظرف الدولي المعاصر، ممّا يجعل الاكتفاء بعرض الخصائص العامة والتيارات الرئيسية للهجرة الدولية منذ القرن السادس عشر هو المنهج الأنسب، والتي يتفق الباحثون على تقسيمها إلى أربع فترات رئيسية.(محمد. 2004. 67 ص)

العولمة والهجرة:

رغم الحواجز المتعددة أمام الوافدين الجدد، تتزايد أعداد المهاجرين باستمرار في أمريكا الشمالية وأستراليا وأوروبا الغربية، حيث عززت عولمة الاقتصاد عولمة المجالات الجغرافية للهجرة وأدت إلى تراجع التيارات الثنائية التقليدية لصالح منظومة عالمية جديدة تلبي احتياجات الشركات المتعددة الجنسيات، مثل استقطاب دول الخليج العربي لعمالة مهرة من الدول المتقدمة وعادية من دول آسيا والعربية، وهجرة الكفاءات بين الشمال والجنوب باتجاهين متبادلين. ويُعد البحث عن أجر أعلى وفرص عمل أفضل المحرك الأساسي للهجرة اليوم، وهو ما تبرزه بيانات الأجور لعام 1995 التي تراوحت بين ربع دولار للساعة في الهند والصين ونحو اثنين وثلاثين دولاراً في ألمانيا، وتؤكده دراسة ميدانية لعام 1996 حول المكسيكيين المقيمين غير القانونيين بالولايات المتحدة، حيث قفز أسبوعهم الإجمالي من 31 دولاراً في وطنهم إلى 279 دولاراً في أمريكا.

وتُبرز الفوارق الشاسعة في الأجور دافع الهجرة القوي، كتقاضي العامل الإندونيسي 0.28 دولاراً يومياً في وطنه مقابل دولارين أو أكثر في ماليزيا المجاورة، بينما غذت ثورة الاتصالات وانفتاح وسائل الإعلام والسياحة والإنترنت شعور السكان المحرومين في الجنوب بالحيف والكبت بعد تشبع وجدانهم بصور الرفاهية المخادعة التي تروجها الدول المتقدمة، لتتولد لديهم حاجات استهلاكية جديدة يعجز معظمهم عن تحقيقها. ورغم هذه العولمة الاقتصادية، تغلق دول الشمال حدودها أمام الوافدين بحجة حماية الأمن القومي وتفرض قيوداً صارمة وتأشيرات معقدة وتصاعداً في الخطاب العنصري تجاه مواطني العالم الثالث الذين تعتبرهم عبئاً أو خطراً سياسياً، متجاهلة كون المهاجر والمسافر رمزين أساسيين للعولمة؛ غير أن هذه الإجراءات الحازمة، ومفهوم "القلعة الأوروبية" أو جدار الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، فشلت جميعها في كبح جماح الهجرة المدفوعة بالبؤس والكوارث والاضطهاد، وأثبت المهاجرون الذين لا يملكون ما

يخسرونه قدرتهم الدائمة على اختراق كافة الحواجز المنيعة. يؤدي الإغلاق التدريجي لحدود الدول المتقدمة في وجه القادمين من دول الجنوب إلى نتائج عكسية تتمثل في تضخيم تيارات الهجرة غير النظامية (السرية) وإنعاش شبكات الاتجار بالبشر والاستغلال غير اللطيف لمعاناتهم.(علي. 2004. 99 ص)

أ - الهجرة السرية:

تضخمت الهجرة غير القانونية -وهي ليست ظاهرة مستحدثة- لتتجاوز الهجرة القانونية نتيجة إغلاق الحدود المدفوع بالضغوط السياسية والاجتماعية وضائقات البطالة والأزمات الاقتصادية في دول الاستقبال، حيث تفرض الحكومات حزماً صارماً ضد تنقل البشر متجاهلة مرونة تنقل السلع ورؤوس الأموال، مما أدى فقط إلى تحويل مسار الهجرة من الشرعية إلى السرية دون وقفها؛ وتقدر المنظمة الدولية للهجرة عدد هؤلاء العمال غير القانونيين بين 15 و30 مليون نسمة يشكلون عمالة رخيصة وحيوية تدعم تنافسية قطاعات كاملة في الدول المتقدمة، كصناعة الملابس في باريس والاقتصاد الإيطالي، غير أن مصدر القلق الأكبر يكمن في تحول الظاهرة إلى قطاع منظم بعناية مرتبط بشبكات الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والتزوير والاستغلال القسري؛ ويعود هذا التمدد إلى جدلية تفاقم دوافع الرحيل بالبلدان النامية من فقر وكوارث ونزاعات، مقابل حاجة الدول المستقبِلة الفعلية لهذه الأيدي العاملة رغم إغلاقها الرسمي للحدود بسبب صعوبات إعادة الهيكلة الاقتصادية والتوترات الاجتماعية، وهو تناقض يجبر المهاجرين -الذين يلجأ بنسبة 15 إلى 30% منهم لشبكات التهريب مثل مراكز تزوير الجوازات في بانكوك- على دفع أموال طائلة والوقوع في فخ الديون والعبودية المعنوية والمادية ومخاطر التهلكة قبل بلوغ وجهتهم.

ب المتاجرة بالبشر:

أدى الإغلاق المتواصل للحدود إلى لجوء المهاجرين المكثف لشبكات التهريب التي تمارس الاتجار بالبشر عبر نقل الرجال والنساء والأطفال وإخضاعهم لأعمال قسرية كالبغاء، والخدمات المنزلية، والأشغال الزراعية، والورشات السرية، وحضائر البناء والمطاعم؛ وهي ظاهرة تُصنف كخرق خطير لحقوق الإنسان وتطال سنوياً ما بين 700 ألف ومليوني نسمة -أكثرهم من النساء و35% منهم أطفال تحت سن الثامنة عشرة- تنحدر غالبيتهم من جنوب شرق وجنوب آسيا، ودول مجموعة الاستقلال، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وأفريقيا، ليُصار إلى توجيههم نحو

المدن الكبرى والمراكز السياحية في آسيا، والشرق الأوسط، وأوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية. وتعتمد الجريمة المنظمة في إدارة هذه الشبكات الممولة والمهيكلة على أساليب قمعية متعددة لإبقاء الضحايا تحت الاستعباد، مثل مصادرة جوازات السفر، والاعتداءات الجسدية والنفسية، وإغراقهم بالديون، والتهديد بالانتقام من العائلات، مستغلة عجزهم اللغوي وافتقارهم للوثائق وخوفهم من الشرطة أو الطرد والفضيحة أمام مجتمعاتهم الأصلية. وتحتل هذه التجارة غير الإنسانية المرتبة الثالثة عالمياً في أرباح الجريمة المنظمة بعد المخدرات والأسلحة، بدخل سنوي يتراوح بين 5 و7 مليارات دولار، تتفاوت تكاليفها بحسب المسارات -من 500 دولار لتهريب براً في أوروبا الشرقية أو بحراً بين المغرب وإسبانيا، وصولاً إلى 30 ألف دولار للمهاجر من الصين إلى الولايات المتحدة-، وصولاً إلى ظهور وسطاء يقرضون الفقراء مبالغ قصيرة الأجل لمدة عبور الحدود التي لا تتجاوز الساعة الواحدة، مثل الفلاحين البوليفيين المتجهين للأرجنتين، مستخلصين منهم فوائد فاحشة تصل إلى 10%.(المالكي. 2008. 314 ص)

5 – اللاجئون:

في سنة 1996 قدمت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (HCR) الحماية والمعونة ل 27 مليون شخص عبر العالم. لكن الوحشية البشرية والكوارث الطبيعية لا تلحق كل الناس بلا تمييز، ذلك أن ما يزيد عن ثلثي المبعدين أو اللاجئين يوجدون بالجنوب. ويطرح مشكل استقبال اللاجئين مشاكل متزايدة أمام حكومات الشمال التي تتحرك داخل هامش ضيق بين ما تعلنه من احترام مبدئي لاتفاقية جينيف لعام 1951 المتصلة بوضع اللاجئين، وبين غلق حدودها لبلوغ الدرجة صفر للهجرة". وترتاب الحكومات الغربية من اللاجئين السياسيين لأنها تخشى أن يكونوا "لاجئين اقتصاديين" و طالبي لجوء مزيفين". وفي الجملة، قد يؤول الفزع من الغزو السكاني الأجنبي والقلق من الكلفة المادية لاستقبال اللاجئين إلى تهديد حق اللجوء تهديدا جادا.

وإذا كان هنالك من ميدان كان ينتظر أن تلتقي فيه العولمة مع حقوق الإنسان فهو ميدان حق اللجوء. ولكن يبدو أن "ديموقراطية السوق" مخصوصة على سكان الشمال المحظوظين بالحرية والثراء. فقد تبدو للعامة بأن المبادئ الكونية تصاحب للعولمة ولكن واقع هذه الكونية شبيه بواقع الديمقراطيات الأوروبية في القرن التاسع عشر التي كانت تقول بالاقتراع العام العام في الانتخابات ولكنها كانت تحرم النساء والفقراء منه. وبعد نصف قرن مضى على فترة ما بعد

الاستعمار، فإن ممارسات الغرب الغني والمتمتع بالسلم تبرهن على فشله في تطبيق قيمه " على الإنسانية كافة، كحرية الفكر والتنقل والتعددية الديمقراطية، كما تبرهن على أنها ليس لها هذا البعد الكوني الذي تدعيه.

6 - انعكاسات الهجرة الدولية:

تُحدث الهجرة تحولات عميقة في العلاقات الاجتماعية وتساهم في تشكيل النظام الاجتماعي محلياً وإقليمياً وعالمياً فضلاً عن إعادة صياغة الجغرافيا المعاصرة، ويتجلى أثرها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بوضوح، لا سيما في الحالات التي تتسم بكثافة التدفقات وتواصلها كما هو الحال في بلدان الخليج العربي، مما يجعلها موضوعاً محورياً للرهانات والنزاعات والاستراتيجيات السياسية وحاضرة دائماً في المفاوضات الدولية بين دول الأصل والاستقبال كالمغرب العربي وأوروبا، أو الولايات المتحدة والمكسيك، أو الإمارات والهند؛ وفي ظل نظر الحكومات إليها كمصدر خطر أو دافع أمل، تتفاوت سياساتها وتدخلاتها بين المباشر وغير المباشر بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة الهجرة، ورغم النظر الشائع إلى الهجرة كظاهرة جماعية إلا أنها في جوهرها مجموع هجرات فردية تختلف فيها المنظورات وتتصل ارتباطاً وثيقاً بسيرة حياة الفرد وتاريخه الشخصي.

وتتجسد الهجرة من منظور آخر في تفاعل المنظومة الاجتماعية المحلية وحسابات توازنها في لحظة معينة، حيث تتباين تماماً دوافع ومصالح الأفراد عن الحسابات الباردة لرجال السياسة والتكنوقراط، إذ تُمثل الهجرة للفرد "وظيفة أسطورية" تحل النزاعات العائلية، وتنقذه من قسوة المحيط الأصلي وضغوطات الحياة وضيق سبل العيش وبطالة المسكن لتتيح له إثبات ذاته، في حين تُقدر التحويلات المالية للمهاجرين حول العالم بنحو 100 مليار دولار (سنة 2002) بمعدل يتراوح بين 100 و200 دولار شهرياً لكل مهاجر، وهي أموال تُستهلك غالباً لتغطية الاحتياجات الأساسية من مأكل ومشرب ودواء ومسكن وتسهم في تحسين المستوى المعيشي لأسرهم ودعم ميزان المدفوعات لدولهم، رغم ثبوت محدودية دورها الفعلي في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية بالبلدان المصدرة للعمالة.(الخفاف. 1984. 158 ص)

طرق قياس الهجرة:

وتتعدد المنهجيات المعتمدة في قياس حجم الهجرة الداخلية وتقدير اتجاهاتها وخصائصها، حيث تتباين هذه الطرق في مزاياها وعيوبها وفقاً لطبيعة البيانات المتاحة ومدى دقتها؛ إذ تتوزع هذه الأدوات المنهجية بين طرق مباشرة ترتكز على سجلات إحصائية محددة، وأخرى غير مباشرة تستنبط الأرقام من خلال تحليل البيانات الديموغرافية العامة، مما يجعل اختيار الطريقة الأمثل مرهوناً بنوعية المعطيات الإحصائية المتوفرة في سياق الدراسة والهدف المرجو من تحليل حركة السكان.

أولاً: الطرق المباشرة:

١ - طريقة محل الميلاد:

تُعد طريقة "مكان الميلاد" إحدى أكثر المنهجيات الإحصائية شيوعاً واعتماداً في دراسات الهجرة، نظراً لتوافر بياناتها ضمن التعدادات السكانية الوطنية، حيث يتم تصنيف الأفراد إلى فئتين رئيسيتين: "غير المهاجرين" الذين يُقيمون في مناطق ولادتهم، و"المهاجرين" الذين يُقيمون في مناطق مختلفة، وهي الآلية التي سيتم توظيفها لاحقاً لتحليل اتجاهات الهجرة الداخلية في المملكة العربية السعودية. ورغم ما تتسم به هذه الطريقة من سهولة في التطبيق، إلا أنها تواجه تحديات منهجية تحد من دقة نتائجها؛ إذ تغفل عن مسارات الهجرة المتعددة التي قد يسلكها الفرد قبل استقراره الأخير، كما لا تفرق بين المهاجرين بناءً على إرادتهم الشخصية وأولئك الذين انتقلوا تبعاً لظروف عائلية، فضلاً عن عجزها عن تحديد التوقيت الزمني للهجرة أو التمييز بين المهاجرين حديثاً وأولئك الذين استقروا منذ عقود. وحتى عند محاولة معالجة هذه الفجوات عبر استقصاءات زمنية محددة—مثل سؤال التعداد الأمريكي عن محل الإقامة قبل خمس سنوات—تظل هناك مآخذ وملاحظات تحليلية ينبغي أخذها بعين الاعتبار لضمان دقة القراءة الإحصائية لحركة السكان.

2- طريقة تغيير محل الإقامة:

تستند الأنظمة الإدارية في العديد من الدول إلى نصوص قانونية تُلزم الأفراد بالإبلاغ عن تغيير محال إقامتهم لدى الجهات المختصة، مما يتيح تتبع حركات الانتقال المكاني بين الوحدات الإدارية. ومع ذلك، تواجه هذه السجلات تحدياً جوهرياً يتمثل في ضعف الامتثال الشعبي أو تأخر

المواطنين في تسجيل تغييرات سكنهم فور وقوعها؛ فعلى سبيل المثال، شهد العراق في المادة (١٩) من قانون تسجيل النفوس رقم (٥٩) لسنة ١٩٥٥ م نصاً يفرض التبليغ خلال ستة أشهر، إلا أن الممارسة الواقعية أظهرت تكراراً في عدم الالتزام بهذا الإجراء. وفي المقابل، تنجح بعض الدول الأوروبية، كحالة هولندا والدنمارك، في تطبيق "سجل السكان" الشامل الذي يوثق التحركات المكانية وتغيير مقر السكن بدقة متناهية، مما يجعله مصدراً إحصائياً عالي الموثوقية يوفر بيانات تفصيلية دقيقة حول ظاهرتي الهجرة والانتقال السكاني.

4- إحصاءات العبور:

تُعد "إحصاءات العبور" إحدى الأدوات الإحصائية الجوهرية التي تعتمد على البيانات التي تجمعها الجهات الرسمية المعنية، كإدارات الهجرة والأحوال المدنية، لرصد حركة الأفراد الداخلين إلى البلاد والخارجين منها عبر المنافذ الحدودية؛ وتكتسب هذه الإحصاءات أهمية بالغة في دراسات الهجرة الدولية على وجه التحديد، حيث توفر قاعدة بيانات متكاملة -في حال توفرها بدقة وشمولية- تتيح للباحثين تتبع حركة التنقلات البشرية العابرة للحدود الوطنية وتحليل أنماطها واتجاهاتها.

ثانياً: الطرق غير المباشرة:

١ - طريقة معادلة الموازنة:

تعتمد هذه المنهجية، التي تُعرف ب "طريقة البقايا"، على الربط التحليلي بين البيانات المستمدة من تعدادين سكانيين متتاليين وسجلات الإحصاءات الحيوية الموثقة على المستوى الوطني أو الإداري؛ حيث تهدف إلى تقدير صافي الهجرة من خلال معادلة تعتمد على طرح الزيادة الطبيعية (متمثلة في حصيلة المواليد مخصوماً منها حالات الوفاة خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين التعدادين) من إجمالي التغير في عدد السكان، وذلك وفقاً للصيغة الآتية:

$$\text{صافي الهجرة} = (P_2 - P_1) - (B_{1,2} - D_{1,2})$$

حيث تمثل P_1 و P_2 التعداد السكاني الأول والثاني على التوالي، بينما ترمز $B_{1,2}$ و $D_{1,2}$ إلى أعداد المواليد والوفيات المسجلة خلال الفترة ذاتها. وتتطلب هذه الطريقة دقة عالية في بيانات التسجيلات الحيوية لضمان سلامة التقديرات النهائية لحجم التحركات السكانية الصافية.

2- طريقة مقارنة معدلات نمو السكان لفترة معينة:

تعتمد هذه المنهجية التقديرية على المقارنة التحليلية بين معدل النمو السكاني الوطني ومعدلات النمو في وحدات إدارية أو جغرافية محددة خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين تعدادين سكانيين؛ إذ يُستدل على حجم الهجرة من خلال حساب الفرق بين "السكان المتوقعين" للمنطقة — بناءً على معدل النمو الوطني العام — وبين "السكان الفعليين" كما أظهرتهم نتائج التعداد الأخير، مع افتراض أن الفجوة الناتجة تعكس أثر الهجرة. وتتطلب هذه الطريقة دقةً في التطبيق، إذ تتوقف صلاحيتها العلمية على تحقق شرطين جوهريين: أولهما تقارب الخصائص الديموغرافية والنمو السكاني بين مختلف الوحدات الإدارية داخل الدولة، وثانيهما ضآلة تأثير الهجرة الدولية، بحيث لا تؤدي إلى انحراف معدل النمو الوطني عن مساره الطبيعي، مما يجعل هذه الطريقة أداةً قياسيةً مشروطة بمدى استقرار وتجانس السياق السكاني المدروس.

2- التحضر والتحولات الديموغرافية :

يرتبط بزوغ ظاهرة التحضر بمحطات تاريخية مفصلية، بدأت موجتها الأولى بين عامي 1750 و1850 في أوروبا وأمريكا الشمالية كناتج مباشر للثورة الصناعية؛ حيث دفع التصنيع المتسارع عجلة الهجرة من الأرياف نحو المراكز الحضرية بحثاً عن فرص العمل، مما أدى إلى نمو حضري محصور آنذاك في دول مثل إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة. وفي المقابل، شهد منتصف القرن العشرين انطلاق الموجة الثانية التي اتسمت بضخامتها غير المسبوقة، جاعلةً من القرن العشرين عصراً للتوسع العمراني الهائل وظهور "المدن العملاقة" التي يتجاوز سكانها عشرة ملايين نسمة، مثل بوينس آيرس ومكسيكو سيتي وساو باولو. أما في الدول النامية، فقد ارتبط التضخم الحضري بمرحلة ما بعد الاستقلال وتطوير المدن الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، حيث تفاوتت نسب التحضر بشكل ملحوظ؛ فبينما بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في بعض الدول 77% من إجمالي السكان، سجلت دول أخرى مثل الهند والصين نسباً بلغت 37%، وهو ما يتماشى مع ما رصده الباحث "ديفيس" حول التزايد المذهل في أعداد سكان المدن التي تتجاوز مئة ألف نسمة خلال القرن الممتد بين 1850 و1950 مقارنة بمعدلات النمو السكاني العالمي العام.

أولا - نظرية التحضر:

يُجمع الباحثون على أن بناء نظرية متماسكة حول التحضر يقتضي استيعاباً عميقاً لخصائص المجتمع المحلي بأبعاده الحضرية والمدنية، مؤكدين أن جهود التأسيس النظري لهذا المجال لا تزال تواجه تحديات منهجية مستمرة. وقد تعددت المقاربات السوسيولوجية في تفسير هذه الظاهرة؛ فبينما ركزت المدرسة الحضرية على التحول البنيوي من المجتمعات الزراعية والإقطاعية إلى الأطر الصناعية، مُعززةً بالأبعاد الاجتماعية المكانية، ذهبت المدرسة الإيكولوجية إلى أن درجة التحضر ترتبط طردياً بتطور نظام تقسيم العمل ومدى تقدم التكنولوجيا في المجتمع. وفي سياق موازٍ، صنفت المدرسة الاقتصادية المدن وفقاً لأنماطها التاريخية (الرق، الإقطاع، الرأسمالية، والاشتراكية)، رابطةً هذا التدرج بتغير أنماط الاستهلاك، في حين عكفت المدرسة البيئية على دراسة التفاعل بين الإنسان والطبيعة، معتبرةً أن الخلل في التوازن بين الثقافة الإنسانية –التي تُمثل المدينة أحد معالمها– والبيئة الطبيعية هو المحرك الأساسي للمشكلات الحضرية الناتجة عن تعثر التكيف. وإلى جانب المدرسة التكنولوجية التي تُعلي من شأن التصنيع كعامل حاسم في تطور المدن، تبرز مدرسة القيم الاجتماعية والثقافية كمدخل محوري لفهم استغلال المساحات الحضرية؛ حيث يستحضر هذا التوجه رؤية "ماكس فيبر" الذي شدد على دور القيم الروحية في صياغة هوية المدن، مؤكداً أنها لم تكن مجرد مراكز مادية، بل اكتسبت مكانتها ورتبت أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية بفضل منظوماتها القيمية والقناعات الثقافية الموجهة للمجتمع.(الجوهري. 1979. 194 ص)

ثانيا:: مشكلات التحضر المعاصرة:

يُعدّ النمو الحضري المتسارع، من حيث عدد المدن وأحجامها وسكانها، إحدى أبرز ظواهر الحضارة الحديثة التي انطلقت بوتيرة متزايدة منذ القرن التاسع عشر نتيجة للثورة الصناعية وتطور وسائل المواصلات؛ وقد أفرز هذا التمدن السريع حزمة من المشكلات المعقدة داخل المدن التي تعود جذورها إلى عوامل تاريخية وسياسية، وتنعكس بوضوح في دول العالم النامي لتؤدي إلى تضخم سكاني يرافقه الفقر والبطالة، وظهور أزمات هيكلية متمثلة في السكن العشوائي والفقر الحضري، فضلاً عن تحديات الإدارة الحضرية والبيئة الحضرية، علماً بأن طبيعة هذه المشكلات تتفاوت في كل فترة تاريخية باختلاف مجموعة من العوامل التي تتجلى على النحو الآتي.

1- مشاكل النمو الحضري:

تتفاوت مشكلات النمو الحضري من مدينة لأخرى تبعاً لاختلاف أحجامها وأعداد سكانها وكثافتهم وتوزيعهم وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة، حيث يصاحب عملية التحضر طيف واسع من التحديات، أبرزها تفكك الأسرة وعدم اندماجها في النسيج الحضري، وانتشار الجرائم والانحرافات المرتبطة بأنماط السلوك والحالة العقلية، إلى جانب أزمة الدخل المحدود وانخفاض أجور العمالة غير المهرة وتغيب قوانين الحد الأدنى للأجور للفئات الضعيفة، ناهيك عن دور القيم المجتمعية ـــ كما أشار ماكس فيبر ـــ في تشكيل الأنماط الإيكولوجية والظواهر الاجتماعية وتفسير التباينات القائمة بين المدن في مختلف الوضعيات الثقافية.

وحظي الاهتمام بالفروق الجوهرية بين المدينة والريف بعناية فائقة من قِبل علماء الاجتماع الذين بذلوا جهوداً علمية متعددة لصياغة نظريات تفسر هذه التباينات، ففي حين أدرك فلاسفة العصور القديمة اختلاف الأنشطة الاقتصادية للمدن عن بيئاتها الريفية المحيطة، فإن الانطلاقة الحقيقية والمنظمة لوصف وتفسير تلك الاختلافات لم تتبلور إلا على يد المفكر العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي، حيث خصص فصولاً منهجية دقيقة للتمييز بين أحوال البدو والحضر، مرجعاً جذور التباين في مصادر الإنتاج وطبيعة المهن إلى ظاهرة التحضر ذاتها.

2- الاتجاه السياسي والإداري:

نظر العديد من علماء الاجتماع الحضري إلى المدينة من منظور سياسي إداري باعتبارها مركزاً للحكم والإدارة، حيث تتمركز فيها الدوائر المختلفة لتمارس تأثيراً مباشراً على محيطها الإقليمي، متجاوزةً بذلك دور العواصم السياسية فحسب، وغالباً ما تترافق ظاهرة التحضر مع تنامي هذه الوظيفة السياسية التي تُمثل ركناً أساسياً في نشأة المدينة ونموها واستقرارها؛ ولا يقتصر النمو الحضري ومفهوم التحضر على النمو الديموغرافي المتمثل في زيادة السكان وارتفاع كثافتهم أو التقدم التكنولوجي والصناعي فحسب، بل يتعدى ذلك ليُمثل انتقالاً نحو تنظيمات اجتماعية أكثر تعقيداً ترتبط بتطوير وسائل اتصال وتنسيق بين كيانات متخصصة، ليعكس تطوراً نظامياً يوازي التقدم التكنولوجي، إذ يرى "ويرث" أن تزايد السكان وكثافتهم وتنوعهم يؤدي إلى تراجع الروابط القرابية والجيرة وانهيار آليات التماسك الاجتماعي التقليدية لصالح علاقات ثانوية غير شخصية وعابرة يحل فيها الضبط الرسمي محل التضامن، بينما أشار "روبرت" إلى أن هذه التغيرات

المرتبطة بالتحضر تتجاوز حدود المدينة لتطال بنية ووظائف المؤسسات القائمة كالأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية وتدرج القوة، لتُصبح الروابط الطوعية من أبرز المؤشرات والمعايير القياسية لدرجات التحضر والنمو الحضري.

3- اتجاه التوجه القيمي والثقافي:

يُعدّ متغير القيم الثقافية والاجتماعية محوراً أساسياً في دراسة أنماط استخدام الأرض والبنيات الحضرية الاجتماعية، وتندرج كتابات ماكس فيبر ضمن هذا التراث العلمي؛ إذ اعتبر القيم الاجتماعية والثقافية للإنسان المتغير المفسر المستقل، بينما مثّل البناء الاجتماعي للمدينة المتغير التابع، وهو ما أجمع عليه باحثون بارزون مثل "ديكسون" في كتابه "مدينة الغرب الأوروبي"، و"جونز" في "الجغرافيا الاجتماعية للبلفاست"، و"فون جروندام" في مقالته عن المدن الإسلامية، حيث أكدوا جميعاً على دور القيم الثقافية الفاعل في تشكيل الإيكولوجيا الحضرية، ففي المدن الإسلامية، على سبيل المثال، ترسم القيم الدينية معالم الأنشطة اليومية والموسمية بدرجة كبيرة، وتتضح بجلائها عند نداء المؤذن للصلوات.

4- الاتجاه السيكولوجي:

يسعى الاتجاه السيكولوجي إلى تفسير المجتمع من منظور علم النفس الاجتماعي عبر التركيز على الذات، واتجاهات الأفراد، وعواطفهم، ودورهم في العقل الجمعي؛ انطلاقاً من أن الجماعات لا تملك وجوداً فيزيقياً مستقلاً، وهو ما دفع العديد من الباحثين إلى ربط الظواهر المجتمعية بالنفس البشرية، حيث يهدف هذا الاتجاه في حقل التنمية الحضرية إلى رصد الضغوط السيكولوجية ومواقف السكان لتفكيك تعقيدات الظروف الإنسانية داخل المدن، ويُعدّ ماكس فيبر من أبرز أنصار هذا التوجه، إذ نظر إلى المدينة بوصفها الإطار الاجتماعي الأمثل الذي يتيح أفسح المجال لظهور أقصى درجات الفردية والتفرد الإنساني.

5- الاتجاه التنظيمي:

ينظر الاتجاه التنظيمي إلى المدينة بوصفها شكلاً فريداً للنسق الاجتماعي والتنظيمي القائم على تطوير وسائل الاتصال والآليات الاجتماعية والسياسية التي تنقل المجتمع من حالة البساطة إلى التعقيد، وهو تعقيد تاريخي يتجلى في نشوء حكومات مركزية قوية، وتطور الأسواق المحلية

والإقليمية والعالمية، وانتشار التنظيمات الرسمية وغير الرسمية كالنقابات والاتحادات، فضلاً عن إعادة تشكيل بنى ووظائف المؤسسات التقليدية كالأسرة والمدرسة ودور العبادة، إلى جانب ترسيخ التدرج الطبقي، والبيروقراطية، وأنماط الضبط الاجتماعي والتكامل المعياري، لتتكامل هذه المنظومة مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستثمار الموارد والكفاءات البشرية، مؤكدةً على خصائص السكان وتنوعاتهم التي تحدد ملامح البناء الاجتماعي وموقعهم ضمن التركيب الطبقي للمجتمع.

6- الاتجاه النموذجي:

يُنظر إلى التحليل النموذجي بوصفه نهجاً علمياً مستقلاً يستند إلى استخلاص الخصائص الجوهرية لظاهرة معينة ودفعها حتى نهايتها المنطقية وصورتها المثلى بمعزل عن مطابقتها التامة للواقع التجريبي، وهو ذات المنهج الذي اعتمده ماكس فيبر في مؤلفه "المدينة" للكشف عن النموذج التاريخي وفهم الطبيعة الخاصة للظاهرة الحضرية، حيث لم يقتصر المجتمع الحضري عنده على كونها مجرد تجمع للأنشطة البشرية، بل مثّل نمطاً دقيق المعالم لطرق الحياة الإنسانية التي لا تبرز بهذا المعنى إلا في ظل شروط تاريخية خاصة توفرت في مدن أوروبا ما قبل الصناعة، مع التأكيد على أن هذه الشروط لم تعمّ كافة أنحاء القارة الأوروبية، مما يستوجب تحديد التوقيت الفعلي لظهور المدن بدقة علمية متناهية.

7- الاتجاه الايكولوجي:

يتمثل الاتجاه الإيكولوجي في دراسة التفاعل بين الإنسان وبيئته الاجتماعية انطلاقاً من أن جوهر المدينة يكمن في تركيز حشد كبير من السكان في حيز مكاني محدود، مما يبرز تأثير الحجم والكثافة السكانية على البنى التنظيمية والمؤسسية، ويشكل سلوك الأفراد وأنماط معيشتهم وعلاقاتهم المتأثرة بعملية الانتقال من الريف إلى الحضر، في حين يرفض الاقتصاد الإسلامي الحتمية المطلقة بين تطور الإنتاج والنظام الاجتماعي مفككاً إياها إلى ثنائية عمل الإنسان مع الطبيعة لاستثمارها وعلاقاته الاجتماعية مع الآخرين، وصولاً إلى التحضر الذي انطلق تطوره الجذري مع اعتماد الزراعة كأسلوب حياة، وتوالى نمو المدن الصغرى بفضل تزايد الإنتاج الزراعي وأعداد الحرفيين وازدهار التجارة والنقل، ليُتوج هذا المسار بظهور المدن الكبرى

"المتروبوليس" نتيجة حتمية لتقاطع التغيرات التكنولوجية والتنظيمية المصاحبة لانتشار التصنيع وهيمنة الاقتصاد المتروبوليتي.

8- الاتجاه الديموغرافي:

يولي الاتجاه الديموغرافي أهمية بالغة لعوامل حجم السكان، والكثافة، وتوزيع الجنسين، والتركيب السلالي، ومعدلات المواليد والوفيات، والهجرة في تفسير التحضر والنمو الحضري، مُشخّصاً النمو السكاني المتسارع في المدن نتيجة لانخفاض الوفيات في المجتمع الصناعي الحديث مقابل ثبات نسب المواليد نسبياً وتدفقات الهجرة المستمرة، بينما تتحدد الخصائص السكانية بدراسة التركيب العمري والنوعي، والحالة الزوجية والتعليمية والمهنية، ومتوسط الدخل، ومعدلات الكثافة والحركة السكانية والسمات العرقية والثقافية؛ وهي مؤشرات جوهرية ترفد الباحث بمعلومات دقيقة تيسر ربط الاحتياجات المتنامية للسكان بالخطط التنموية والمشروعات الخدمية ذات الصلة.

9- الاتجاه الاقتصادي:

تُجسد الحضرية مرحلة متقدمة من مراحل التطور الاقتصادي البشري المقترن بالانتقال نحو تنظيمات أكثر تعقيداً، وتحديداً التحول من الأنشطة الاقتصادية الأولية كالزراعة والصيد إلى قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، والانتِقال من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق، وهو تصور هيمن على الدراسات الحضرية الغربية والأمريكية التي أكدت الارتباط الوثيق بين التصنيع والتحضر، ومن أبرز أمثلتها دراسة "جراس" سنة 1932 لاستعراض التاريخ الاقتصادي للحضارة الغربية، حيث ربط بين التطور الاقتصادي وتغيرات الاستيطان البشري والتقنيات التكنولوجية، مقسماً هذا المسار ضمن إطار تصنيفي إلى خمس مراحل أساسية تبدأ باقتصاد الجمع والالتقاط، مروراً بمرحلة الرعي، ثم القرية المستقرة، فالمَدينة الصُّغرى، وصولاً إلى مرحلة الاقتصاد المتروبوليتي.

وتناول "فوستيل دي كلانج" تاريخ المدينة العتيقة مرجعاً إياها إلى نفوذ الدين الحضري، في حين عرض "لويس ممفورد" تطور المدينة تاريخياً مبيناً أنها تمر بخمس مراحل أساسية تبدأ بمرحلة النشأة المعاصرة لاكتشاف الزراعة واستئناس الحيوان، تليها مرحلة المدينة التي تتميز بوضوح

التنظيم الإداري والتشريعي واتساع التجارة وظهور الفلسفة والعلوم، ثم مرحلة المدينة الكبيرة أو الأم التي يتكاثف فيها السكان وتتعدد المهن والمعاهد الفنية، مروراً بمرحلة المدينة العظمى في القرن التاسع عشر التي طبعها التنظيم الآلي والتخصص وظهور الصراع الطبقي والبيروقراطية، وصولاً إلى مرحلة "التيراوبوليس" التي تمثل أعلى درجات الهيمنة الاقتصادية وما يصاحبها من مشكلات إدارية وفيزيقية وحركات النزوح نحو الضواحي، إلى جانب مرحلتي "المدينة النيكروبوليس"؛ وفي السياق ذاته، حدد "بوسكوف" الموجات الحضرية التاريخية في ثلاث موجات تشمل الفترة الكلاسيكية للتحضر حول الأنهار (450 ق.م - 500 م)، وموجة العصور الوسطى ذات الوظائف التجارية والدينية (1000 - 1800 م)، والموجة الصناعية المعاصرة منذ عام 1800 م وحتى الوقت الحاضر، بينما ميز "إيريك لامبارد" بين أربعة أشكال رئيسية للتحضر العالمى تتمثل في التحضر البدائي المرتبط بالتكيف مع البيئة، والتحضر المميز بظهور المدن ووظائفها كما في مصر والعراق، والتحضر الكلاسيكي المتسم بالتمركز العاصمي ودول المدن كأثينا وروما، وأخيراً التحضر الصناعي الذي بدأ مع مطلع القرن العشرين مدفوعاً بموجات الهجرة الواسعة من الريف إلى المدن بحثاً عن فرص عمل ومستوى معيشي أفضل.

المبحث الثالث: العلاقة بين السكان والتنمية

تُعرّف التنمية البشرية جوهرياً بأنها عملية تمكين الأفراد وتوسيع نطاق خياراتهم الحياتية لتتجاوز الجوانب الاستهلاكية المحدودة إلى آفاق أوسع تتعلق بتعظيم القدرات البشرية وتفعيل الطاقات الكامنة، بحيث يتحكم الإنسان فيما يصنعه ويحققه في حياته. وترتكز هذه التنمية على ركائز أساسية لا غنى عنها لتحقيق أي خيارات مستقبلية، وتتمثل في ضمان حياة صحية مديدة، واكتساب المعرفة والعلوم، والحصول على الموارد الضرورية لتأمين مستوى معيشي كريم؛ وهي القدرات الجوهرية التي يقيسها دليل التنمية البشرية. وإلى جانب هذه الركائز الأساسية، يتطلع الأفراد باستمرار إلى حزمة واسعة من القيم والخيارات الإضافية التي تمنح حياتهم معنى وقيمة، كالتمتع بالحريات الشاملة (السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية)، والشعر بالانتماء للجماعة، وتوافر فرص الإبداع والإنتاج، وصون كرامة الذات واحترام حقوق الإنسان. ولا تقتصر غاية التنمية البشرية على مجرد بلوغ هذه القدرات فحسب، بل تمتد لتكون مساراً متكاملاً يسعى إلى تحقيقها وفق نهج عادل،.

1- السكان والتنمية المستدامة:

يُعرّف مفهوم التنمية المستدامة بأنه النهج الذي يضمن تلبية احتياجات الجيل الحاضر وتحسين جودة حياته دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية متطلباتها الخاصة، حيث يربط الكثيرون هذا التطلع المعيشي بارتفاع مستويات الدخل والكفاءة في استخدام الموارد والتكنولوجيا، غير أن مفهوم الاستدامة الحقيقية لا يكتمل دون ترسيخ دعائم الإنصاف المجتمعي، إذ يستوجب دمج الغايات الاقتصادية والبيئية مع الأهداف الاجتماعية الأساسية، كضمان عدالة حصول كافة الأفراد على فرص التعليم الرعاية الصحية والفرص الاقتصادية.

وتشترك المفاهيم المتعددة للتنمية المستدامة في التأكيد على ضرورة إحداث توازن دقيق ومستدام بين تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمحافظة على سلامة البيئة ومواردها للأجيال القادمة؛ فقد ظهر هذا المفهوم رسمياً عام 1987 عبر تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ليصف التنمية القادرة على استيفاء متطلبات الحاضر دون الإضرار بقدرات المستقبل، وهو المعنى الذي توافق معه قاموس ويبستر في ربط الاستدامة بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها من الاستنزاف أو التدمير، ليتكامل هذا الطرح مع رؤية ويليام رولكلهاوس، مدير حماية البيئة الأمريكية الأسبق، الذي نظر إلى التنمية بوصفها عملية مترابطة تدمج بين النمو الاقتصادي والقدرات البيئية في إطار متكامل و غير متناقض.

ويرتبط المعنى اللغوي لمصطلح التنمية المستدامة جذرياً بمفردة "استدام" المشتقة من الجذر "دوم"، والتي تدل دلالات واضحة على التأني، وطلب الدوام، والمواظبة على الشيء؛ وهي معانٍ تتطابق بانسجام تام مع المفهوم الاصطلاحي للتنمية، إذ تستوجب التنمية تأنياً مدروساً في صياغة سياسات، وديمومة مستمرة لمشاريعها وأثرها المجتمعي، فضلاً عن المواظبة الفاعلة على تنفيذ برامجها واستمراريتها لضمان تحقيق أهدافها ونتائجها المنشودة.(شبع. 2021. 66 ص)

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة:-

وتسعى التنمية المستدامة عبر آلياتها وبرامجها المتنوعة إلى تحقيق غايات محورية تشمل تقليص الفوارق الإقليمية في مستويات المعيشة بين الدول والمجموعات بغض النظر عن تصنيفاتها، ومكافحة البطالة عبر التصنيع، وحسن استغلال الموارد، والارتقاء بالمناطق الأقل نمواً لتقليل الاعتماد الخارجي. كما تهدف إلى تأمين جودة حياة أفضل للسكان اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً عبر

التركيز على النمو النوعي العادل، وإرساء علاقة عقلانية ومنسجمة بين الإنسان والبيئة باعتبارها أساس البقاء، فضلاً عن الاستخدام المتوازن والمستدام للموارد المحدودة لحمايتها من الاستنزاف والانهيار، وتوجيه التكنولوجيا الحديثة لخدمة المجتمع وحماية البيئة. وعلى الصعيد الدولي، ركزت أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أولويات بارزة تتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع من خلال خفض نسب الفقر المدقع وتوفير فرص العمل اللائق والمنتج للجميع، وتعميم التعليم الابتدائي لضمان إتمام الأطفال من الجنسين لهذه المرحلة، إضافة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر إزالة التفاوتات التعليمية.

وتتضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أيضاً خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين، وتحسين صحة الأمهات عبر تقليص نسبة وفياتهن بثلاثة أرباع خلال الفترة من عام 1990 إلى 2015، إلى جانب مكافحة الأمراض الخطيرة كالإيدز والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية، ومعالجة أزمات الديون في الدول النامية بتبني تدابير وطنية ودولية شاملة. ومما سبق، يتضح جلياً تقارب هذه الأهداف في غاياتها الرامية إلى تمكين الإنسان وتوفير الحياة الكريمة، والصحة المستدامة، والمستوى المعيشي المنشود، باعتبار العنصر البشري المحور الأساسي والقطب الذي تدور حوله وتنتهي إليه كافة غايات التنمية المستدامة ومحركها الفاعل لا غنى عنه.

ثالثاً: مراحل تطور التنمية المستدامة:

مرّ مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بأربع محطات تاريخية رئيسية؛ بدأت الأولى (منذ نهاية الحرب حتى منتصف الستينات) باعتبار التنمية مرادفاً للنمو الاقتصادي عبر الاعتماد على التصنيع والمعونات الخارجية لرفع الدخل، مع وجود فرق جوهري يتمثل في أن النمو الاقتصادي يقتصر على زيادة الإنتاج دون تحسين بالضرورة لأحوال الفقراء، بينما تحقق التنمية توازناً وكفاية واستهلاكاً واسعاً عبر اقتصاد مفتوح. وتلتها المرحلة الثانية (من أواخر الستينات حتى منتصف السبعينات) لتتبنى أيديولوجية النمو والتوزيع بإدخال الأبعاد الاجتماعية لمعالجة الفقر والبطالة واللامساواة، متوافقة مع رؤية "سيرز" الذي اعتبر القضاء على هذه المشكلات المعيار الحقيقي لوجود التنمية بغض النظر عن تضاعف الدخل. ثم جاءت المرحلة الثالثة (من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات) بمفهوم التنمية الشاملة المتكاملة التي

بسطت أذرعها على كافة جوانب الحياة، إلا أنها اتسمت بمعالجة كل قطاع بشكل مستقل ومنفرد، مما أدى إلى تفاقم المشكلات في الجوانب الأخرى لقصورها في تحقيق أهدافها المجتمعية. وأخيراً، انطلقت مرحلة التنمية المستدامة منذ أواخر الثمانينات إثر تفاقم الأزمات البيئية العالمية مثل فقدان التنوع البيولوجي، وتلوث المياه والهواء، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد، مما دفع نحو نموذج بديل يحقق الانسجام بين التنمية وحماية البيئة، ليتبلور هذا المفهوم عالمياً لمواجهة خطر نفاذ الموارد والتلوث المتزايد، وصولاً إلى ذروة الاهتمام العالمي به خلال مؤتمر "قمة الأرض" في ريو دي جانيرو عام 1992.

رابعاً: خصائص التنمية المستدامة:-

وتستند التعريفات والمعايير المتنوعة للتنمية المستدامة إلى خمس خصائص رئيسية؛ تتمثل الأولى في كونها ظاهرة عابرة للأجيال تتطلب زمناً يتراوح بين 25 إلى 50 عاماً على الأقل لتنتقل بفاعلية من جيل لآخر، بينما تتعلق الثانية بمستوى القياس الذي يتحقق عبر النطاقات المحلية والإقليمية والعالمية دون أن تعني بالضرورة استدامة إحداها على مستوى الأخرى بالعين ذاتها. أما الخصائص الثلاث الأخرى فتشمل تعدد المجالات وتداخلها بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع حيث يستهدف كل مجال تطوراً نوعياً محدداً كعدالة المعيشة وحماية الأنظمة وكفاءة الإدارة، يليه الانسجام النظري المتبوع باختلاف واقعي تتباين فيه مبادئ الكفاءة والعدالة والمرونة البيئية، وتختتم بتعدد التفسيرات لصعوبة تقدير الاحتياجات البشرية المستقبلية في ظل تزايد السكان ومحدودية موارد الأرض، مما يستوجب فهماً مشتركاً يرتكز على استدامة المجتمع الإنسان القادر على تلبية متطلباته العادلة. (إسماعيل. 2001. 156 ص)

خامسا:أنماط التنمية المستدامة وجوانبها:

تتجاوز التنمية المستدامة التركيز الأحادي لتشمل ثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة في تفاعل مستمر تهدف إلى ضبط الموارد وترشيدها وتنظيمها؛ يأتي في مقدمتها **التنمية الاجتماعية** التي تُعنى بتعبئة الموارد البشرية والمادية لتحقيق غايات تخص تفاعل الإنسان مع بيئته الاجتماعية كالصحة، والتعليم، والإسكان، والأمن، عبر مساعدة الأفراد على التكيف وتطوير المهارات، وتعديل الظروف البيئية المحيطة لصالح الإنسان. وقد تعزز هذا البعد إثر "إعلان الألفية" للأمم المتحدة عام 2000 لمعالجة التفاوتات العالمية عبر ثمانية أهداف محددة للفترة بين 1990

و2015 تشمل القضاء على الفقر والجوع، وتعميم التعليم، والمساواة بين الجنسين، وخفض وفيات الرضع وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة الأوبئة، وضمان الاستدامة البيئية، وبناء الشراكات، حيث تفاوتت الدول في إنجازها بين بلدان محققة للهدف، وسائرة نحوه، ومتأخرة، أو متأخرة جداً، وصولاً إلى دول متقهقرة تراجع مستواها دون عام الأساس 1990.

ويُعنى البعد الثاني للتنمية المستدامة وهو **التنمية الاقتصادية** بكل ما يمتلك قيمة مادية في بيئة الإنسان كالزراعة والصناعة والتجارة واستخراج الثروات من منظار الإنتاج والاستهلاك؛ ونظراً لتضاعف الإنتاج الصناعي واستهلاك الطاقة بصورة هائلة منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم، فقد تفاقمت المخاطر والضغوط الهائلة على الموارد نتيجة ثقافة اقتصادية سائدة قامت على اعتبارات خاطئة تتمثل في افتراض أن الموارد غير محدودة، وأنه لا حدود للنمو الاقتصادي، وأن الكم الأكبر هو الأفضل، فضلاً عن النظرة القاصرة للعملية الصناعية بوصفها مساراً خطياً يبدأ بنقطة وينتهي بأخرى متجاهلة آثارها الدائرية، واعتبار النظام الاقتصادي مغلقاً بمعزل عن تكاليف البيئة واستنزاف مواردها. وعليه، يتطلب هذا البعد الاقتصادي وقف تبديد الموارد، وترشيد المداخيل، والاستخدام العقلاني للإمكانات المتاحة، والحد من الإنفاق العسكري لوقف تداعيات السوق الحر الذي يلهث خلف زيادة النمو بمعزل عن الاعتبارات البيئية والاجتماعية.

ويُعنى البعد الثالث وهو **التنمية البيئية** بغلاف الأرض الحيوي وارتباط نجاح الإنسان بمدى فهمه وثقافته في استثمار الموارد الحية وغير الحية، حيث يتجسد تفاعله المستمر مع البيئة في عملية التنمية، وقد تضاعفت حدة هذا التفاعل لعدة أسباب تشمل الانفجار السكاني العالمي والنمو المتوقع للسكان، وتصاعد الطلب على الحاجات الأساسية، والقفزة التكنولوجية الكبرى، وتقنيات استخراج مصادر الطاقة الحديثة، فضلاً عن سعي الشركات والأفراد المحموم خلف الأرباح بمعزل عن الآثار البيئية، والصعوبات المرتبطة بالالتزام بالاتفاقيات الدولية وصعوبة الرقابة. ويضاف إلى ذلك لجوء الدول المتقدمة لتصدير الصناعات الملوثة والنفايات النووية إلى الدول النامية، وزيادة حركة السكان الجبرية والطوعية، مما يولد ضغوطاً وأزمات كبرى مستمرة؛ وهو ما يتجلى في مستويين للاستنزاف العالمي للموارد هما الاستنزاف الناتج عن الغنى في الدول المتقدمة عبر نقل الصناعات الملوثة هرباً من القيود البيئية، والاستنزاف الناتج عن الفقر حيث

يضطر الفقراء للإضرار بالبيئة سعياً للبقاء، وفقاً لمقولة الناقد الألماني بأن "الفقراء فقط هم الذين يصبحون مجرمي البيئة".

سادسا: مؤشرات التنمية المستدامة:

ويُحذر الباحثون في حقل التنمية من الاعتماد على معيار واحد لقياس الثراء أو الفقر نظراً لتباين توزيع الثروات بين الدول وما يتبع ذلك من تفاوت في دخول الأفراد ونوعية الخدمات المقدمة لهم كالرعاية الصحية والغذاء؛ ورغم أهمية الدخل المرتفع كقاطرة محركة لمختلف المعايير، تظل إشكالية توظيفه مقياساً قطعياً للتقدم أو التخلف قائمة، فضلاً عن ندرة البيانات الإحصائية الخاصة بهذه المعايير أو ضعف دقتها وتواضع جودتها لا سيما في الدول النامية، الأمر الذي يستدعي تصنيف أدوات قياس التنمية ومعاييرها بدقة وفقاً لطبيعة كل جانب تنموي مستهدف. وعلى النحو التالي

1- معايير التنمية الاقتصادية

تتعدد معايير قياس التنمية الاقتصادية لتشمل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وهو حاصل قسمة إجمالي الدخل السنوي للدولة على عدد سكانها، والذي اعتمده البنك الدولي لتصنيف دول العالم إلى شرائح تضم الدول ذات الدخل المرتفع (كقطر ولوكسمبرغ وسنغافورة والولايات المتحدة)، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع (كالبرازيل وعُمان ولبنان)، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض (كمصر وتايلاند وسوريا)، وصولاً إلى الدول الفقيرة جداً (كالكونغو الديمقراطية والصومال وبوروندي) وتلك التي تفتقر لبيانات دقيقة كألبانيا؛ وهو ما يعكس تبايناً هائلاً وفجوة شاسعة في الدخول القومية ومستويات الفقر بين دولة كقطر والكونغو الديمقراطية، مدفوعاً بعوامل ديموغرافية واقتصادية تجعل عقد المقارنة بينهما أمراً غير متكافئ.

2- معايير التنمية الاجتماعية:

ويُعد معدل البطالة** مؤشراً جوهرياً لقياس كفاءة التنمية، إذ يمثل نسبة القادرين على العمل والراغبين فيه ولم يجدوا فرصة له من إجمالي القوى العاملة؛ فارتفاع نسبته يدل بوضوح على وجود خلل أو إخفاق في الخطط التنموية الاقتصادية وندرة الفرص، بينما يشير انخفاضه إلى نجاح المشاريع الاقتصادية والاستثمارية كما في دول كقطر والإمارات والبحرين، مقارنة بدول أخرى كالعراق واليمن اللتين سجلتا معدلات عالية بلغت نحو 28.1% و16.3% على التوالي،

نتيجة سوء توجيه الموارد وتفاقم الديون الخارجية التي أدت إلى فشل الاستثمارات وتضاعف أعداد العاطلين. ويتقاطع هذا المؤشر مع معدل الأمية الذي يكشف عن فجوة هائلة بين الدول المتقدمة وتلك النامية التي ما زالت تعاني من سيادة الثقافة الاقتصادية المتخلفة وعدم إدراك مفاهيم التنمية، حيث تتفاوت نسب الأمية بشكل صارخ لترتفع إلى مستويات قياسية في دول مثل السودان مقابل انخفاضها الشديد في دول متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، مما يعكس بوضوح مدى التباين الشاسع في مستويات التنمية ومؤشراتها عبر العالم.

1- دليل التنمية البشرية:

يُعد **دليل التنمية البشرية** مقياساً مُختصراً لرصد متوسط الإنجازات المحققة في أي دولة عبر ثلاثة أبعاد أساسية؛ أولها **اكتساب المعرفة** المُقاس بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين ونسب الالتحاق بمختلف المراحل التعليمية، وثانيها **المستوى المعيشي اللائق** المُقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد وفق تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي (إلى جانب البعد الصحي المتمثل في متوسط العمر المتوقع). وقبل حساب الدليل النهائي، يتم تحديد قيم دنيا وعليا لكل مؤشر لتوحيد الأداء بقيمة محصور بين الصفر والواحد الصحيح باستخدام معادلة قياسية تُحسب بطرح القيمة الدنيا من القيمة الفعلية وقسمة الناتج على الفرق بين القسيمتين العليا والدنيا. وبناءً على النتائج النهائية، تُصنّف الدول إلى ثلاثة مستويات رئيسية تشمل التنمية البشرية المرتفعة (0.800 فأعلى)، والمتوسطة (من 0.500 إلى 0.799)، والمنخفضة (أقل من 0.500)؛ وتتضح آلية التطبيق العملي عند دراسة مؤشرات بلد افتراضي يسجل متوسط عمر متوقع ب 60 عاماً، ومعرفة تقوم على نسبة أمية بالبالغين ب 65% ونسبة إلحاق تعليمي ب 40%، ومتوسط دخل سنوي ب 50 دولاراً أمريكياً، حيث يُشرع فوراً في حساب مؤشر العمر المتوقع بتطبيق المعادلة الرياضية التي تنص على قسمة ناتج طرح القيمة الدنيا من القيمة الفعلية على الفارق بين القيمتين العليا والدنيا.

وبناءً على المعطيات السابقة، يندرج دليل التنمية المدروس ضمن فئة **التنمية المتوسطة**؛ ومنذ ابتكار دليل التنمية البشرية عام 1990، أُضيفت إليه ثلاثة مكونات رئيسية أخرى شملت دليل الفقر البشري، ودليل المشاركة النسائية، ودليل التنمية الجنسانية، حيث يبرز **دليل الفقر البشري كنموذج تطبيقي يعاكس في فلسفته دليل التنمية البشرية، إذ لا يقيس متوسط الإنجازات، بل يركز

على رصد أوجة الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية نفسها، والمتمثلة في حرمان الإنسان من حياة مديدة وصحية ويُقاس باحتمال عدم بلوغ سن الاربعين، والحرمان من اكتساب المعرفة والمتمثل في الجهل بالقراءة والكتابة، والافتقار إلى مستوى معيشي لائق عبر غياب القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب ونقص التغذية للأطفال دون سن الخامسة.(السمان. 2011. 198 ص)

الأسس النظرية للعلاقة بين السكان والتنمية:

تُعد نظرية مالتوس من أوائل الطروحات التي فسرت ديناميكية العلاقة بين السكان والموارد، حيث عززى مالتوس ظاهرتي الفقر والبؤس إلى الخلل الناجم عن التباين الصارخ بين وتيرة النمو السكاني المتسارعة وفق متوالية هندسية وزيادة إنتاج الغذاء المحدودة وفق متوالية حسابية، معتبراً أن الانفجار السكاني يشكل عائقاً رئيسياً أمام التنمية الاقتصادية نتيجة مضاعفة الضغط على الموارد الطبيعية، وإضعاف معدلات الادخار والاستثمار الفردي، وتوسيع رقعة الفقر؛ وهو ما يؤكد التأثير السلبي للنمو السكاني السريع الذي غالباً ما يُفشِل الجهود الحكومية المبذولة لتحسين مستوى الحياة الاقتصادية بسبب التهام الزيادة السكانية لأي ثمار تنموية محتملة.

معوقات التنمية الاقتصادية:

يؤدي النمو السكاني السريع إلى إعاقة خطط التنمية الشاملة؛ نظراً لاضطرار الدولة لزيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية كالصحّة والتعليم والأمن على حساب المشروعات الاستثمارية الصناعية والزراعية والتجارية، مما يستنزف الموارد الوطنية ويرفع مستويات الاستهلاك الفردي، فضلاً عن تفاقم ظاهرة البطالة وانخفاض الأجور في القطاعين العام والخاص. ويقترن هذا التحدي بسوء التوزع السكاني الذي يخلق تفاوتاً حاداً في توفير الخدمات والفرص الاقتصادية بين مناطق الدولة؛ إذ تواجه المناطق مرتفعة الكثافة ضغوطاً هائلة لتلبية احتياجات سكانها المتزايدة، بينما تعاني المناطق منخفضة الكثافة نقصاً حاداً في الخدمات والفرص التنموية، الأمر الذي يستدعي إعادة صياغة السياسات المكانية والسكانية لتحقيق التوازن التنموي المنشود.

ويؤدي سوء التوزع السكاني إلى خلق تفاوت حاد في توفير الخدمات والفرص الاقتصادية؛ إذ تشهد المناطق مرتفعة الكثافة ضغوطاً هائلة على الجهات الرسمية لتلبية احتياجاتها، بينما تعاني المناطق منخفضة الكثافة نقصاً خدمياً وتنموياً يوسع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف

أقاليم الدولة. وتتفاقم هذه التحديات المجتمعية بوجود مشكلات بنيوية أخرى كالفقر، الذي يعبر عن عجز الفرد عن توفير دخله اللازم لتغطية حاجاته الأساسية من غذاء ومأوى وتعليم وصحة بما يمكنه من أداء عمله بكفاءة، فضلاً عن البطالة التي تهدر الطاقات الإنتاجية وتعطل استثمار الموارد الطبيعية وتخفض الناتج والدخل القومي. وإلى جانب ذلك، يسهم ارتفاع معدلات الأمية في خفض الدخل الفردي وإنتاجية العمل، ودفع معدلات الفقر والبطالة والنمو السكاني نحو الارتفاع، فضلاً عن تعزيز انتشار بعض الأنماط السلوكية غير السوية في المجتمع.

السكان والتنمية علاقة وثيقة

ترتبط العلاقة بين السكان والتنمية ارتباطاً وثيقاً ومتعدد الأوجه؛ إذ يمكن للنمو السكاني أن يدفع عجلة الاقتصاد عبر تحفيز الطلب وزيادة الاستثمار والابتكار، بينما يشكل النمو غير المنضبط عبئاً ضاغطاً على الموارد والبنية التحتية يعرقل مسيرة التنمية، مما يجعل هذه العلاقة سلاحاً ذا حدين تعتمد ثمرته على كفاءة الإدارة وسوءها. ومن هنا تبرز الأهمية البالغة للجغرافيا في دراسة التفاعل بين الإنسان وبيئته الاجتماعية والاقتصادية، إذ يسهم هذا المجال المحوري في تفسير تأثيرات ذلك التفاعل على مسارات التنمية، ويمنح صناع القرار فهماً عميقاً لديناميكيات السكان بوصفه ركيزة أساسية لصياغة استراتيجيات فعالة تحقق نمواً مجتمعياً واقتصادياً مستداماً.

أهمية السكان والتنمية

تكتسب دراسة العلاقة بين السكان والتنمية أهمية بالغة لتأثيرها المباشر على صناعة السياسات، والاتجاهات الاقتصادية، والإدارة البيئية، والتحولات الثقافية، حيث تسعى الحكومات والمنظمات العالمية لفهم هذه الديناميكيات وصياغة سياسات مستدامة وفقاً لها. وتتسم هذه العلاقة بالتبادلية؛ فبينما تؤثر المتغيرات السكانية على وتيرة التنمية ونطاقها، تنعكس التنمية بدورها على الاتجاهات السكانية، كما يظهر في تحسن الرعاية الصحية الذي يخفض معدلات الوفيات ويرفع متوسط العمر المتوقع ليؤدي تدريجياً إلى إبطاء معدل النمو السكاني. ويبرز هذا التكامل جلياً في التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي؛ إذ تساعد الخصائص الديموغرافية كالشباب أو الشيخوخة في توجيه الاستثمار نحو التعليم وخلق فرص العمل أو الرعاية الصحية. علاوة على ذلك، يسهم تقدير هذا التفاعل في مواءمة أهداف التنمية المستدامة، كربط جهود تقليل التفاوت بين الجنسين بخفض النمو

السكاني، وتمكين صانعي القرار من توظيف البيانات الديموغرافية لتخصيص الموارد بكفاءة بين مختلف مناطق الدولة.(ماجد. 2014. 87 ص)

العوامل الرئيسية المؤثرة على السكان والتنمية

يتطلب فهم ديناميكيات السكان والتنمية دراسة مجموعة من المتغيرات الحاسمة والمصنفة ضمن معايير عامة تشمل العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، والتي تندرج تحتها عوامل فرعية تؤدي أدواراً محورية في هذا المجال. ويبرز دور التركيبة السكانية بوضوح في توجيه الاتجاهات الديموغرافية والتنمية الاقتصادية عبر عوامل رئيسية؛ أبرزها معدل الخصوبة الذي يعبر عن متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة طوال حياتها، حيث يؤدي ارتفاعه إلى نمو السكان وانخفاضه إلى تقلصهم، ومعدل الوفيات الذي يقيس عدد الوفيات نسبةً لحجم المجتمع وتؤثر معدلاته المرتفعة –خاصة بين الرضع والأطفال– على النمو السكاني، إضافةً إلى متوسط العمر المتوقع الذي يشير إلى عدد السنوات المتوقعة لعمر الفرد وفق معدلات الوفيات الحالية، إذ يتسبب ارتفاعه في نمو السكان وشيخوختهم، مما يترتب عليه تبعات تنموية كزيادة الاحتياجات الصحية.

ويُعرّف معدل الزيادة الطبيعية بأنه الفرق بين أعداد المواليد والوفيات في أي مجتمع، حيث يدل المعدل الموجب على نمو سكاني بينما يشير المعدل السالب إلى انكماشه، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على الحجم السكاني والتركيب العمري الذي يحدد بدوره حجم القوى العاملة المتاحة للنمو الاقتصادي؛ إذ يعبر التركيب العمري عن توزيع الأفراد على الفئات المختلفة ويوضح "نسبة الإعالة" التي تقارن بين المعالين (دون 15 عاماً أو فوق 64 عاماً) والأفراد في سن العمل وفق الصيغة الرياضية (نسبة الإعالة = عدد المعالين / عدد الأفراد في سن العمل)، بحيث تبشر النسبة المنخفضة بفرص واعدة للتنمية. وفي المقابل، تفرض ظاهرة الاكتظاظ السكاني –التي تتحقق عندما يتجاوز عدد السكان قدرة المنطقة على إعالتهم صحياً وإنتاجياً، لا سيما في الدول النامية– تحديات جسيمة تعرقل التنمية المستدامة وتعمق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية؛ إذ يؤدي هذا الفائض السكاني إلى استنزاف الموارد المتجددة وغير المتجددة وتراجعها نحو الندرة، فضلاً عن التدهور البيئي المتمثل في إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي وتلوث الهواء والماء، إلى جانب تفاقم التحديات الاجتماعية الناتجة عن ظروف المعيشة المكتظة، وضعف الخدمات الصحية

والتعليمية، وزيادة المنافسة على الوظائف والاضطرابات الاجتماعية، وإلقاء أعباء هائلة على البنية التحتية المادية للإسكان والنقل والمرافق بما يضعف جودة الحياة ويبطئ وتيرة التنمية.

النمو المستدام للسكان والتنمية

تكشف دراسة السكان والتنمية من منظور الاستدامة عن رؤى عميقة تربط بين إدارة النمو السكاني وسعي الدول نحو تحقيق التنمية المستدامة، التي تُعرّف بأنها عملية تقدم اقتصادي تلبي حاجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، مع إعطاء الأولوية للتوازن بين النمو الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي، والمرونة البيئية. ويتطلب الوصول إلى هذا التوازن فهماً متكاملاً تسهم فيه ركائز أساسية؛ أبرزها التعليم الجيد والمتاح للجميع لدعمه رأس المال البشري وخفض الخصوبة وتحسين مستويات المعيشة، والرعاية الصحية المناسبة لبناء مجتمع قوي قادر على المساهمة الفعالة في الاقتصاد، وتعزيز المساواة بين الجنسين عبر تكافؤ الفرص الذي يمكن المرأة من التحكم بقراراتها الإنجابية ورفع الإنتاجية الاقتصادية، فضلاً عن الإدارة البيئية المستدامة للموارد الطبيعية للحد من التدهور البيئي ودعم النمو طويل الأجل. وتتجسد فاعلية هذا النهج بوضوح في تجربة كوستاريكا التي نجحت بفضل تركيزها على التعليم والصحة وحماية البيئة في تبني نموذج متوازن بين السكان والتنمية، مما جعلها تتصدر دول أمريكا اللاتينية في مؤشر التنمية البشرية رغم كونها دولة نامية، دلالةً على إمكانية تحقيق التنمية المستدامة عند الإدارة الفعالة للمؤشرات السكانية.(نصر. 2019. 145 ص)

معوقات التنمية الزراعية:

أولاً: الاستخدام غير الفعال للأراضي الزراعية:

تتمثل أبرز عقبات التنمية الزراعية في سوء استغلال الأراضي وما ينجم عنه من تراجع في الكفاءة الإنتاجية، نتيجة ممارسات خاطئة مثل الحراثة غير السليمة وإرهاق التربة والاعتماد على أساليب ري عتيقة، في حين يكتسب الاستخدام الرشيد والفعال للأرض محورية بالغة في دفع عجلة التنمية الزراعية كونه الضمان الأساسي لصيانة التربة واستدامة خصوبتها والحفاظ على مستويات إنتاجها.

ثانياً: الإنتاجية المنخفضة:

يعاني القطاع الزراعي في الدول النامية ضعفاً ملحوظاً في الأداء وغياب السياسات التنموية الفعالة وشح الاستثمارات العامة والخاصة، رغم تمركز أكثر من نصف السكان في الأرياف واعتمادهم الكلي على الزراعة؛ وتتفاقم هذه التحديات بفعل التوجه نحو إحلال النشاط الصناعي محل الزراعة في بعض البلدان مما يعطل مسار التنمية الريفية، في حين يظل تعزيز الإنتاجية الزراعية ركيزة أساسية لمكافحة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التوسع الأفقي بزيادة المساحات المزروعة أو التوسع الرأسي برفع الغلة الإنتاجية للمحاصيل.

ثالثاً: ضعف استخدام المكننة الزراعية:

يُعد تدني معدلات استخدام الآلات والتكنولوجيا في الدول النامية عائقاً رئيسياً أمام تطور الإنتاج الزراعي، إذ ترتبط الإنتاجية الزراعية طردياً بحجم الاستثمار المخصص للعامل الواحد؛ غير أن تبني التقنيات الحديثة يظل رهناً بتوفر أسواق مالية تتيح تمويل المزارعين، حيث يقف نقص الائتمان وشح رأس المال حجر عثرة أمام قدرتهم على تحديث أساليبهم وتحسين غلتهم، وهو ما يبرره المزارعون أنفسهم باعتباره السبب الأساسي لعجزهم عن تبني التكنولوجيا المتطورة.

رابعاً: عدم وجود تأمين زراعي:

تتسم الإنتاجية الزراعية بتقلبات حادة ناتجة عن هشاشتها أمام المخاطر المفاجئة، كالتغيرات المناخية والبيولوجية وتقلبات الأسعار، حيث تواجه الزراعة آفة الظواهر الجوية المتطرفة كالجفاف الطويل وتفشي الآفات التي يتوقع تفاقمها مستقبلاً؛ وهو ما يرفع تكاليف الإنتاج إلى مستويات تعجز قدرة المزارعين المالية عن تحملها، الأمر الذي يبرز الحاجة الملحة لتبني التأمين الزراعي وغيره من آليات إدارة المخاطر لتحفيز المزارعين على تبني ممارسات عالية الإنتاجية وتأمين استمراريتهم.

خامساً: العوائق الاقتصادية:

تتصدر العوائق الاقتصادية قائمة التحديات التنموية فيما يُعرف ب "الحلقة المفرقة للفقر"، حيث يؤدي تدني الدخل الحقيقي للفرد في البلدان النامية إلى ضعف القوة الشرائية وتقلص حجم السوق، يتفاقم ذلك جراء غياب الكتلة السكانية القادرة على توليد طلب فعال على الإنتاج المحلي، لا سيما وأن القطاع الزراعي -الذي يُعد عصب الاقتصاد- يقتصر غالباً على تحقيق الاكتفاء الذاتي مما

يزيد من انكماش السوق؛ يضاف إلى ذلك عجز المنتجات الزراعية المحلية عن منافسة نظيراتها في الدول المتقدمة بسبب رداءة الجودة وارتفاع التكاليف النسبية، الأمر الذي يفقم من أزمة تسويق الإنتاج الزراعي ويعمق جراح التنمية.

وتتأصل الحلقة المفرغة للفقر في عوامل رئيسية تشمل تدني معدلات الادخار، والنمو الكافي السكاني المتسارع مقارنة بالإنتاج، وشح الموارد اللازمة لتطوير القدرات الإنتاجية في قطاعات الغذاء والسكن والاحتياجات الأساسية؛ وتتكامل هذه القيود مع عوائق سياسية تتمثل في عدم الاستقرار الذي ينفر رؤوس الأموال، وغياب الاستقلال بفعل التبعية الاستعمارية التي تقصر الاستثمار على تأهيل عمالة محدودة لإنتاج وتصدير المواد الأولية بما يخدم مصالح الدول المهيمنة ويجهض أي مسار حقيقي نحو التنمية الشاملة.

سابعاً: العوائق الاجتماعية:

تتجسد العوائق الاجتماعية في النمو السكاني المتسارع مقابل تراجع الإنتاج الزراعي، وتفشي الأمية وتدني مستويات التعليم وانفصامه عن الاحتياجات الإنتاجية، إلى جانب شح إمكانيات التدريب وهيمنة العادات والتقاليد المعيقة للتطور، فضلًا عن تهميش دور المرأة في العمليات الإنتاجية بفعل الأعراف الموروثة؛ بينما تتمثل العوائق الدولية في تبعية الدول النامية للمتقدمة استثمارياً وتكنولوجياً مما يجعلها رهينة لاستراتيجياتها، فضلاً عن القيود التجارية الاحتكارية التي تفرضها الدول الكبرى -كاشتراطات الجودة الصارمة- لتعطيل نفاذ صادرات الدول النامية وإعاقة انتعاش اقتصادها، يضاف إلى ذلك استنزاف الموارد والثروات الوطنية بما يقوض أي فرصة حقيقية للتنمية المستدامة.(الدليمي. 2009. 30 ص)

مشكلات القطاع الزراعي وانعكاسها على تحقيق التنمية الزراعية:

تتعدد مشكلات القطاع الزراعي في البلدان النامية لتشمل اختلالات هيكلية مرتبطة بديناميكيات العرض والطلب، والظروف الطبيعية والمناخية، والعوامل البشرية والاجتماعية؛ وتبرز في مقدمة هذه التحديات غياب سياسات اقتصادية توازن بين الإنتاج والاحتياجات السوقية مما يعرض الفلاحين لخسائر متكررة وعزوف عن الزراعة، وهي أزمة يمكن معالجتها بتخطيط إستراتيجي للمحاصيل والمساحات ودعم حكومي لأسعار الشراء، يضاف إلى ذلك تدني الإنتاج الذي يدفع المزارعين نحو دوامة الفقر المزمن وشح رؤوس الأموال الاستثمارية، فضلاً عن الضغوط

الناجمة عن الكثافة السكانية في الأرياف والتي تتمثل في التوسع العمراني على حساب الرقعة الزراعية، وتعذر استخدام التقنيات الحديثة خشية تفاقم البطالة مما يبقي على الأساليب التقليدية المتخلفة ويفاقم ملوحة التربة وتدهور جودتها بسبب الري البدائي، إلى جانب المعوقات الثقافية والاجتماعية، وهو ما يؤدي مجتمعاً إلى تدني إنتاجية الفرد والدونم وضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، جاعلاً القطاع حبيساً لهدف الاكتفاء الذاتي المحدود دون القدرة على التصدير.(المالكي. 2008. 174 ص)

المصادر

1. عبد علي سلمان عبد الله المالكي، نمو السكان والبناء الاجتماعي - دراسة نظرية تحليلية لمشكلات السكان في الوطن العربي، كلية الآداب، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر العدد 4، 2008، ص 314.

2. أبو عيانة، فتحي محمد (1985م) دراسات في علم السكان، بيروت: دار النهضة العربية.

3. أبو عيانة، فتحي محمد (1995م) جغرافية السكان. بيروت: دار النهضة العربية.

4. اسماعيل، احمد علي، أسس علم السكان وتطبيقاته السكانية، دار المعرفة الجامعة الاسكندرية.٢٠٠١

5. الحديثي طه حمادي، جغرافية السكان، دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٨٨.

6. الخشاب، وفيق حسين وآخرون، الموارد المائية في العراق، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٣

7. الدعبوسي، أحمد سامي، التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط١,٢٠١١.

8. الدليمي، خلف حسين علي، تخطيط الخدمات المجتمعة والبنية التحتية أسس – معايير – تقنيات، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩

9. رشود بن محمد الخريف التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعودية ومعدلات نموهم خلال الفترة (1394 - 1413 ه)، رسائل جغرافية، العدد (211)، قسم الجغرافية والجمعية الجغرافية الكويتية، جامعة الكويت، ديسمبر، 1998، ص 3.

10. السمان، احمد حسن، الصحافة، التنمية المستدامة دراسة مستقبلية، المكتبة الاكاديمية، ط 1، مصر،.٢٠١١

11. شبع، محمد جواد عباس، التحليل المكاني للتنمية الاقليمية في محافظة النجف الأشرف، اطروحة دكتوراه كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٢١.

12. صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن جغرافية المدن، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986.

13. عبد الله الخريجي ومحمد الجوهري (١٩٧٩م) مقدمة في علم السكان: الهجرة. ص ٢٦.

14. علي الخفاف وعبد مخور الريحاني (١٩٨٤م) جغرافية السكان. البصرة: جامعة البصرة.

15. علي، تغريد حامد، التحضر السريع للمدن - دراسة في بعض المدن العراقية، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، مجلة المخطط والتنمية، العدد 21، 2009.

16. علي، تغريد حامد، التحضر السريع للمدن - دراسة في بعض المدن العراقية، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، مجلة المخطط والتنمية، العدد 21، 2009.

17. عيسى موسى الشاعر، دور ايلين سمبل في البحث الجغرافي، رسائل جغرافية، العدد (193)، قسم الجغرافية والجمعية الجغرافية الكويتية، جامعة الكويت، 1996، ص

18. غنيم ابو زنط، عثمان محمد، ماجد، التنمية المستدامة (فلسفتها واساليب تخطيط وادوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

19. فؤاد عبد الله محمد، النمو الحضري المعاصر في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، العدد الخامس، 2004.

20. المالكي، عبد علي سلمان عبد الله، نمو السكان والبناء الاجتماعي - دراسة نظرية تحليلية لمشكلات السكان في الوطن العربي، كلية الآداب، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد 2008

21. محمد دلف احمد الدليمي وفواز احمد الموسى جغرافية التنمية، مفهوم نظريات الطبعة الثانية. حلب 2009 .

22. محمد دلف احمد الدليمي وفواز احمد الموسى جغرافية التنمية، مفهوم نظريات الطبعة الثانية. حلب 2009 ص 27.

23. محمد علي الفرا، علم الجغرافية دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والمدارس والاتجاهات الحديثة في البحث الجغرافي نشرة جغرافية العدد (22) قسم الجغرافية والجمعية الجغرافية الكويتية، جامعة الكويت اكتوبر 1980.

24. نصر، عبد الحميد، التعليم من أجل التنمية المستدامة رؤية تكاملية للقرن الحادي والعشرين، دار الشروق، عمان، ٢٠١٩.

الفصل الثاني

الجغرافيا الاقتصادية والسياسية

أ.م.د. وداد حماد مخلف

جامعة الأنبار - كلية التربية للبنات - قسم الجغرافيا - العراق

Email: wedad.hammad@uoanbar.edu.iq

ORCID: 0000-0002-4573-4812

الملخص

يعرض هذا الفصل الجغرافيا الاقتصادية والسياسية من خلال العلاقة بين المكان والموارد والإنتاج من جهة، والمجال السياسي والحدود والتحولات الإقليمية من جهة أخرى. ويتناول المبحث الأول طبيعة الجغرافيا الاقتصادية وموضوعاتها، والعوامل التي تؤثر في توزيع الموارد والأنشطة وارتباط الإنتاج والاستهلاك بخصائص المواقع والأقاليم. ويعالج المبحث الثاني الجغرافيا السياسية والمجال الحيوي، مع مناقشة المفاهيم والتصورات التي يقدمها المتن لفهم العلاقة بين الدولة ومجالها المكاني. أما المبحث الثالث فيبحث المكان والحدود والتحولات الإقليمية، وما تكشفه من تداخل بين العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية. ويستعين الفصل بالأمثلة والجداول والصور والخرائط الواردة فيه لتوضيح أوجه التباين والتفاعل بين المناطق، ويعرض المادة بوصفها مدخلًا معرفيًا لقراءة المكان من أكثر من بعد. وتبرز في المعالجة أهمية عدم فصل النشاط الاقتصادي عن شروطه المكانية، أو تفسير العلاقات السياسية بمعزل عن الموارد وشبكات الاتصال وحدود الأقاليم. كما يناقش أثر التحولات في تنظيم المجال والعلاقات بين وحداته، من خلال ما تتناوله الدراسة من مفاهيم وقضايا. وتكمن قيمة الفصل في وصل الفرعين الاقتصادي والسياسي ضمن بنية جغرافية واحدة، مع الإبقاء على تمايز موضوعاتهما وأدوات النظر فيهما. وبذلك يقدم أساسًا لفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان والمكان والموارد والتنظيم السياسي، ويبين أن تحليل التوزيع المكاني يحتاج إلى الجمع بين الوصف والتفسير وربط الظواهر بسياقاتها الطبيعية والبشرية والمؤسسية. ويتيح تعدد المحاور للقارئ تتبع الظاهرة من مورد أو نشاط محدد إلى المجال الأوسع الذي تنتظم فيه العلاقات، مع الانتباه إلى اختلاف

المستويات المحلية والإقليمية. وتؤكد هذه القراءة أن الموقع والحدود لا يحملان دلالة ثابتة مستقلة عن طبيعة التفاعل البشري والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا الاقتصادية؛ الجغرافيا السياسية؛ الموارد؛ الحدود؛ التحولات الإقليمية

Abstract

This chapter presents economic and political geography through the relationship of place to resources and production and through questions of political space, boundaries, and regional transformation. The first section examines the scope of economic geography and the factors shaping the distribution of resources and activities. Production and consumption are discussed in relation to the characteristics of locations and regions. The second section considers political geography and spatial concepts used in the chapter to understand relationships between states and their geographical settings. The third addresses place, boundaries, and regional change, showing intersections among geographical, economic, and political factors. Examples, tables, images, and maps included in the supplied study support the discussion of regional differences and connections. The chapter emphasizes that economic activities cannot be understood independently of their spatial conditions, just as political relationships cannot be separated from resources, communication networks, and territorial organization. The theoretical concepts are presented as subjects of geographical discussion rather than as endorsements of particular political programs. By linking the economic and political branches

within one structure, the chapter retains their distinctive concerns while illustrating the value of examining their interaction. It provides a conceptual foundation for understanding relationships among people, place, resources, and political organization and highlights the need to connect spatial description with explanation and with the natural, human, and institutional conditions in which geographical patterns develop.

Keywords: Economic geography; Political geography; Resources; Boundaries; Regional transformation

يمثل المكان أحد أهم العناصر المؤثرة في تشكيل حياة الإنسان وتوجيه أنشطته الاقتصادية والسياسية، إذ ترتبط عمليات استغلال الموارد الطبيعية وتوزيعها بعوامل جغرافية متعددة، كما تتأثر العلاقات السياسية والحدود الإقليمية بالخصائص المكانية للدول والأقاليم. ومن هذا المنطلق برزت الجغرافيا الاقتصادية والسياسية بوصفها مجالًا علميًا يدرس التفاعل المتبادل بين الإنسان والبيئة من جهة، وبين النشاط الاقتصادي والتنظيم السياسي للمجال الجغرافي من جهة أخرى، بهدف تفسير الظواهر المكانية وتحليل أبعادها التنموية والاستراتيجية.

وتكتسب دراسة الجغرافيا الاقتصادية والسياسية أهمية متزايدة في ظل التحولات العالمية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، حيث أصبحت الموارد الاقتصادية عنصرًا رئيسًا في تحقيق التنمية وتعزيز القوة الاقتصادية للدول، في الوقت الذي تؤدي فيه الاعتبارات السياسية والحدود الدولية دورًا محوريًا في تنظيم العلاقات بين الدول وإدارة المصالح المشتركة وحل النزاعات الإقليمية. كما أن فهم أنماط توزيع الموارد والإنتاج وتحليل الخصائص السياسية للمجالات الجغرافية المختلفة يسهم في بناء رؤية أكثر شمولًا لطبيعة التحديات والفرص التي تواجه المجتمعات الحديثة.

ويتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسة؛ إذ يركز المبحث الأول على الجغرافيا الاقتصادية والموارد والإنتاج، بينما يتناول المبحث الثاني الجغرافيا السياسية والمجال الحيوي، في حين

يناقش المبحث الثالث المكان والحدود والتحولات الإقليمية، وذلك بهدف تقديم فهم متكامل للعلاقات المتبادلة بين الاقتصاد والسياسة والمكان الجغرافي.

المبحث الأول:الجغرافيا الاقتصادية والموارد والإنتاج

تُعد الجغرافيا الاقتصادية أحد الفروع التطبيقية المهمة في علم الجغرافيا، إذ تهتم بدراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة وعلاقتها بالمكان، وتحليل العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر في توزيع الموارد والإنتاج واستهلاك السلع والخدمات. وقد ازدادت أهمية هذا الفرع مع تنامي حاجات المجتمعات إلى استغلال الموارد المتاحة بصورة أكثر كفاءة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة. كما تسهم الجغرافيا الاقتصادية في تفسير التباينات المكانية في الثروة والإنتاج بين الدول والأقاليم، وتساعد في فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تربط بين المناطق المختلفة في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

ويتناول هذا المبحث مفهوم الجغرافيا الاقتصادية وأهميتها، وأنواع الموارد الاقتصادية وخصائصها، والعلاقة بين الموارد والإنتاج، فضلاً عن دور الموارد في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المحور الأول: الجغرافيا الاقتصادية وأسسها النظرية

أولا:مفهوم الجغرافيا الاقتصادية

تُعد الجغرافيا الاقتصادية أحد الفروع الرئيسة للجغرافيا البشرية، وهي تهتم بدراسة التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية والموارد الطبيعية والبشرية، وتحليل العلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة في إطار عمليات الإنتاج والاستهلاك والتبادل التجاري. ولا يقتصر اهتمامها على تحديد مواقع الموارد والأنشطة الاقتصادية، بل يتجاوز ذلك إلى تفسير أسباب تركزها أو تباينها المكاني بين الدول والأقاليم، وبيان أثر العوامل الطبيعية والبشرية في اختيار مواقع الأنشطة الإنتاجية والخدمية، بما يسهم في فهم التنظيم المكاني للاقتصاد على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية (Knox & Marston, 2023, pp. 326–332).

وتُعرَّف الجغرافيا الاقتصادية بأنها العلم الذي يدرس العلاقة بين الإنسان والموارد الاقتصادية والبيئة، من خلال تحليل كيفية استثمار الموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال والتكنولوجيا في

إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها. وبذلك فهي تجمع بين المنهج الجغرافي والتحليل الاقتصادي، لأنها تدرس النشاط الاقتصادي من حيث موقعه، وأسباب قيامه، وعلاقته بالبيئة، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والمكانية (Coe, Kelly, & Yeung, 2020, pp. 3–15).

وقد أشار عدد من الباحثين العرب والعراقيين إلى أن الجغرافيا الاقتصادية تمثل حلقة وصل بين الموارد الطبيعية والنشاط الاقتصادي، إذ لا تتحول الموارد إلى قيمة اقتصادية إلا بوجود الإنسان القادر على استثمارها بوساطة العمل والخبرة ورأس المال والتقنية. لذلك فإن وفرة الموارد وحدها لا تكفي لتحقيق التنمية، ما لم تقترن بحسن الإدارة والتخطيط وكفاءة استغلال الموارد وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية المختلفة (العاني، 1990، ص 17–24؛ السامرائي، 2018، ص 33–46).

وترتبط الجغرافيا الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بعلوم الاقتصاد، والإدارة، والتخطيط الإقليمي، والعلوم البيئية، لأنها تستفيد من مفاهيم هذه العلوم في تفسير الظواهر الاقتصادية ذات البعد المكاني. وفي المقابل، تضيف الجغرافيا الاقتصادية لهذه العلوم البعد المكاني الذي يساعد على فهم أسباب التباين في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار بين الأقاليم. ومن ثم أصبحت من العلوم التطبيقية المهمة في إعداد الخطط التنموية، وتحديد مواقع المشروعات الاقتصادية، وتحليل كفاءة شبكات النقل، وإدارة الموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية المستدامة (Bryson, Clark, & Vanchan, 2021, pp. 18–29).

وقد تطور مفهوم الجغرافيا الاقتصادية عبر مراحل متعددة؛ إذ ركزت الدراسات الأولى على وصف الموارد الطبيعية والأنشطة الإنتاجية وتوزيعها الجغرافي، ثم اتجهت لاحقًا إلى تفسير العوامل المؤثرة في اختيار المواقع الزراعية والصناعية والتجارية، مستفيدة من نظريات الموقع التي قدمها عدد من رواد الفكر الجغرافي والاقتصادي، مثل فون ثونن، وألفرد فيبر، وكريستالر. أما في العقود الأخيرة، فقد اتسع مجال الجغرافيا الاقتصادية ليشمل موضوعات الاقتصاد العالمي، وسلاسل القيمة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الأخضر، والابتكار، والتنمية المستدامة، والاقتصاد القائم على المعرفة (Coe et al., 2020, pp. 21–36).

ومن الناحية التطبيقية، تسهم الجغرافيا الاقتصادية في دراسة العلاقات المتبادلة بين الموارد الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية والسكان، وتحليل تأثير الموقع الجغرافي وشبكات النقل والاتصالات والتكنولوجيا في تشكيل الأنماط الاقتصادية. كما تساعد في تحديد أفضل المواقع لإقامة المشروعات، ودراسة توزيع القوى العاملة، وتقييم إمكانات الموارد الطبيعية، وتحديد الأقاليم الاقتصادية المتخصصة، وقياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروعات الكبرى (Rodrigue, 2020, pp. 1–14).

وتبرز أهمية الجغرافيا الاقتصادية كذلك في تحليل المشكلات الاقتصادية المعاصرة، مثل التفاوت التنموي بين الأقاليم، والبطالة، والهجرة، والفقر، والتصحر، وشح المياه، وأزمات الطاقة والغذاء. فهي تساعد على فهم البعد المكاني لهذه المشكلات، وتقديم حلول تخطيطية قائمة على توزيع الموارد والأنشطة والسكان بصورة أكثر توازنًا وعدالة. وبذلك أصبحت الجغرافيا الاقتصادية علمًا استراتيجيًا يرتبط بالتنمية الوطنية، لأنه يسهم في تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، وتعزيز العدالة المكانية في توزيع الخدمات وفرص العمل.

وفي العراق، تكتسب الجغرافيا الاقتصادية أهمية خاصة بسبب ما يمتلكه البلد من موارد اقتصادية متنوعة، وفي مقدمتها النفط الخام والغاز الطبيعي، فضلًا عن الأراضي الزراعية، والموارد المائية، والثروات المعدنية، والموارد البشرية. كما يتمتع العراق بموقع جغرافي مهم يربط منطقة الخليج العربي ببلدان المشرق العربي وتركيا وإيران، مما يمنحه إمكانات كبيرة في مجال النقل والتجارة والخدمات اللوجستية. غير أن الاعتماد الكبير على القطاع النفطي جعل من الضروري تبني سياسات تنموية تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة مساهمة الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي، وتقليل أثر التقلبات النفطية في الاقتصاد الوطني (العاني، 1990، ص 88–96؛ السامرائي، 2018، ص 112–125).

وتُظهر دراسة الموارد الاقتصادية في العراق أن التنوع في الموارد يمثل أساسًا مهمًا لبناء اقتصاد أكثر توازنًا، إذ تختلف مساهمة كل مورد في النشاط الاقتصادي تبعًا لخصائصه الطبيعية، وإمكانات استثماره، والسياسات الاقتصادية المتبعة. فالموارد النفطية والغازية تمثل قاعدة رئيسة للدخل الوطني، بينما توفر الأراضي الزراعية والموارد المائية أساسًا للتنمية الزراعية والأمن

الغذائي، وتسهم الموارد البشرية في تحويل هذه الإمكانات إلى إنتاج فعلي من خلال العمل والخبرة والمهارة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة هذه الموارد جغرافيًا واقتصاديًا، بهدف تحديد مجالات استغلالها وتحقيق التنمية المستدامة.

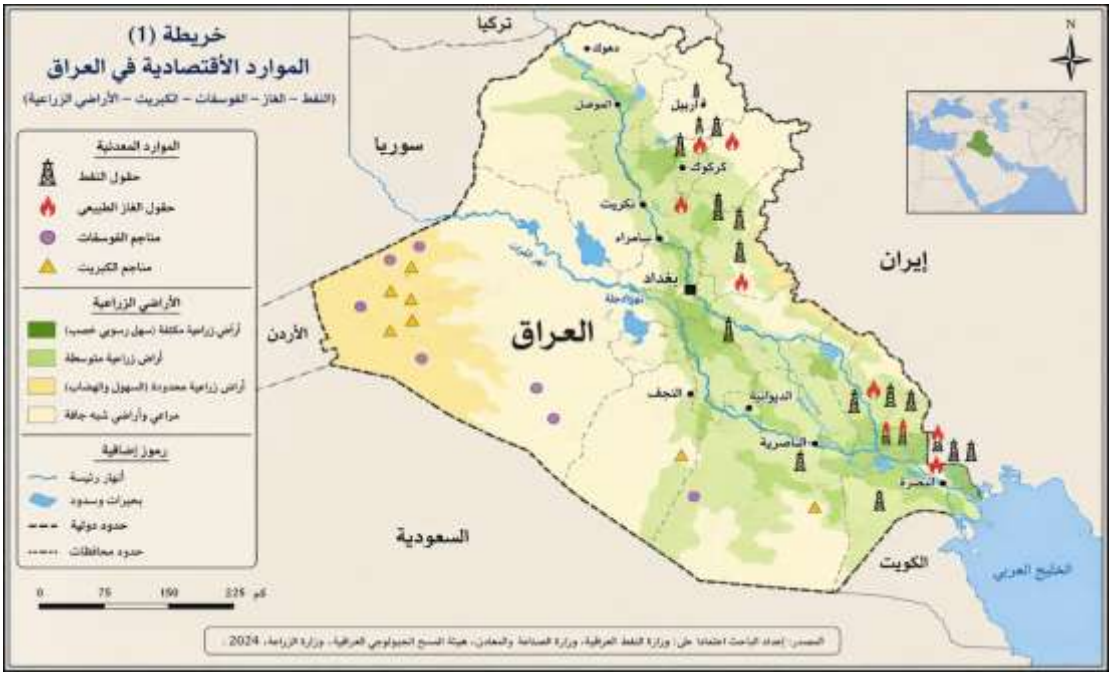
جدول (١) أهم الموارد الاقتصادية في العراق وأهميتها الاقتصادية

ت	المورد الاقتصادي	حجم المورد أو الاحتياطي	أهم مجالات الاستغلال	الأهمية الاقتصادية
١	النفط الخام	نحو ١٤٥ مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة (يمثل قرابة ٨٪ من الاحتياطي العالمي)	التصدير، التكرير، الصناعات البتروكيميائية	يشكل أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات العامة وعائدات الصادرات.
٢	الغاز الطبيعي	نحو ٣٫٥ تريليون م³ من الاحتياطيات المؤكدة	توليد الكهرباء، الصناعات البتروكيميائية	يساهم في تعزيز أمن الطاقة وتقليل استيراد الغاز.
٣	الأراضي الزراعية	نحو ٤٨ مليون دونم صالحة للزراعة، المستغل منها أقل من نصفها	إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات	دعم الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل.
٤	الموارد المائية	نهرا دجلة والفرات وروافدهما، إضافة إلى المياه الجوفية	الري، مياه الشرب، الصناعة، الطاقة الكهرومائية	تمثل الأساس للتنمية الزراعية والاقتصادية.
٥	الفوسفات	أكثر من ١٠ مليارات طن من الاحتياطيات التقديرية	صناعة الأسمدة والصناعات الكيمياوية	من أهم الموارد المعدنية غير المستغلة اقتصاديًا.
٦	الكبريت	نحو ٦٠٠ مليون طن (من أكبر الاحتياطيات عالميًا)	الصناعات الكيمياوية والأسمدة	يوفر فرصًا كبيرة للصناعات التحويلية والتصدير.
٧	الموارد البشرية	أكثر من ٤٥ مليون نسمة (تقديرات ٢٠٢٤)	جميع القطاعات الاقتصادية	تمثل الركيزة الأساسية للتنمية والإنتاج.
٨	الموقع الجغرافي	يربط الخليج العربي بتركيا وسوريا والأردن وإيران والكويت والسعودية	النقل، التجارة، الخدمات اللوجستية	يمنح العراق ميزة تنافسية ليكون مركزًا للتجارة الإقليمية.

المصدر: بالاعتماد على Organization of the Petroleum Exporting Countries (Annual Statistical Bulletin, 2024)، United States Geological Survey، Food and Agriculture Organization of the United Nations، World Bank (2024).

يتضح من جدول (١) أن العراق يمتلك موارد اقتصادية متنوعة، إلا أن النفط الخام يمثل المورد الرئيس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الوطني، في حين تمتلك الموارد الأخرى، مثل الغاز الطبيعي، والأراضي الزراعية، والثروات المعدنية، إمكانات كبيرة يمكن أن تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية. كما يبرز الموقع الجغرافي والموارد البشرية بوصفهما عنصرين مهمين في دعم التجارة والاستثمار وتحقيق التنمية. لذا فإن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يتطلب استثمار هذه الموارد بكفاءة، وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، وتعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد الوطني.

خريطة (1): التوزيع الجغرافي للموارد الاقتصادية الرئيسة في العراق (النفط، الغاز الطبيعي، الفوسفات، الكبريت، والأراضي الزراعية)



المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات وزارة النفط العراقية، وهيئة المسح الجيولوجي العراقية، ووزارة الزراعة العراقية، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، والبنك الدولي (2024).

ثانيًا: تطور الجغرافيا الاقتصادية

شهدت الجغرافيا الاقتصادية تطورًا ملحوظًا عبر مراحل تاريخية متعاقبة، تأثر خلالها تطور هذا الفرع بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي شهدها العالم. ففي بداياتها خلال القرن

التاسع عشر، انصب اهتمام الجغرافيين على الوصف المكاني للموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية، مع التركيز على بيان أماكن تركزها واختلاف توزيعها بين الأقاليم، دون التوسع في تفسير العوامل المؤثرة في ذلك. وقد ارتبطت هذه المرحلة بازدهار الدراسات الوصفية التي اعتمدت على جمع البيانات ورسم الخرائط الاقتصادية، مما أسهم في تكوين قاعدة معرفية عن الموارد والأنشطة الإنتاجية في مختلف مناطق العالم.

ومع مطلع القرن العشرين، انتقلت الجغرافيا الاقتصادية من الطابع الوصفي إلى الطابع التحليلي، حيث ظهر الاهتمام بتفسير أسباب التباين المكاني في الأنشطة الاقتصادية، مستفيدة من عدد من النظريات الاقتصادية والجغرافية، مثل نظرية الموقع الزراعي لفون ثونن، ونظرية الموقع الصناعي لألفرد فيبر، ونظرية الأماكن المركزية لكريستالر، التي أسهمت في تفسير اختيار مواقع الإنتاج والخدمات وفق اعتبارات النقل، وتكاليف الإنتاج، وحجم السوق، والعلاقات المكانية بين المدن والأقاليم (Coe, Kelly, & Yeung, 2020, pp. 21–36).

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، تأثرت الجغرافيا الاقتصادية بالثورة الكمية، فاعتمدت الأساليب الإحصائية والنماذج الرياضية ونظم المعلومات الجغرافية في تحليل الأنشطة الاقتصادية وقياس كفاءة توزيع الموارد. كما توسعت الدراسات لتشمل قضايا التنمية الإقليمية، والتفاوت الاقتصادي بين الدول، ودور التكنولوجيا في إعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية، وهو ما عزز من مكانة الجغرافيا الاقتصادية بوصفها علمًا تطبيقيًا يسهم في دعم التخطيط وصنع القرار (Knox & Marston, 2023, pp. 333–340).

أما في القرن الحادي والعشرين، فقد اتسع نطاق الجغرافيا الاقتصادية ليشمل موضوعات الاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الأخضر، وسلاسل القيمة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والابتكار، والاقتصاد القائم على المعرفة، والتنمية المستدامة. وأصبحت الدراسات الحديثة تركز على تأثير العولمة، والتقدم التكنولوجي، والذكاء الاصطناعي، والتجارة الإلكترونية في إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية بين الدول والأقاليم، مما منح الجغرافيا الاقتصادية بعدًا عالميًا يتجاوز حدود دراسة الموارد التقليدية إلى تحليل شبكات الإنتاج والتجارة الدولية (Bryson, Clark, & Vanchan, 2021, pp. 24–38).

وفي العراق، تطورت الدراسات في الجغرافيا الاقتصادية بالتوازي مع تطور التخطيط الاقتصادي واستثمار الموارد الطبيعية، ولا سيما بعد التوسع في استغلال النفط والغاز، وازدياد الحاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية. وقد اتجهت البحوث الحديثة إلى دراسة كفاءة استغلال الموارد، والتنمية المكانية، والتفاوت بين المحافظات، ودور الموقع الجغرافي في تعزيز التجارة الإقليمية، بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة وتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف مناطق البلاد.

ثالثًا: أهداف الجغرافيا الاقتصادية

تسعى الجغرافيا الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية التي تساعد في تفسير التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية والموارد الطبيعية والبشرية، وتحليل العلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة في إطار التنمية الاقتصادية. ولا تقتصر أهدافها على دراسة أماكن تركز الأنشطة الاقتصادية، بل تمتد إلى تفسير أسباب اختلافها بين الدول والأقاليم، وبيان أثر العوامل الطبيعية والبشرية والتكنولوجية في تشكيل الأنماط الاقتصادية. كما تسهم في دعم التخطيط الاقتصادي والإقليمي من خلال توفير قاعدة علمية تساعد متخذي القرار على استغلال الموارد بكفاءة وتحقيق التنمية المستدامة (Knox & Marston, 2023, pp. 334–338).

وتتمثل أهم أهداف الجغرافيا الاقتصادية فيما يأتي:

١- دراسة التوزيع الجغرافي للموارد الاقتصادية. يعد التعرف على أماكن توزيع الموارد الطبيعية والبشرية من الأهداف الرئيسة للجغرافيا الاقتصادية، إذ يساعد ذلك في تحديد مناطق تركز الموارد وإمكانات استغلالها، والكشف عن أسباب التباين في توزيعها بين الدول والأقاليم.

٢- تحليل توزيع الأنشطة الاقتصادية. تهدف الجغرافيا الاقتصادية إلى دراسة التوزيع المكاني للأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية، وتحليل العوامل التي أدت إلى تركز هذه الأنشطة في مواقع معينة دون غيرها، بما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

٣- تفسير التباين المكاني في التنمية الاقتصادية. تسعى الجغرافيا الاقتصادية إلى تفسير أسباب اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية بين الأقاليم والدول، من خلال دراسة تأثير الموارد الطبيعية،

ورأس المال، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، ومستوى التعليم، والسياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية (Coe, Kelly, & Yeung, 2020, pp. 15–20).

٤- دعم التخطيط الاقتصادي والإقليمي. توفر الجغرافيا الاقتصادية المعلومات اللازمة لاختيار المواقع المناسبة للمشروعات الاقتصادية، وتحديد الأقاليم المتخصصة، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق التي تمتلك مقومات التنمية، بما يسهم في تقليل الفوارق التنموية وتحقيق العدالة المكانية.

٥- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. تهدف الجغرافيا الاقتصادية إلى رفع كفاءة استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، والحد من الهدر والاستنزاف، بما يضمن استدامة الموارد وتحقيق أعلى عائد اقتصادي ممكن.

٦- دراسة العلاقات الاقتصادية بين الأقاليم والدول. تبحث الجغرافيا الاقتصادية في أنماط التجارة الدولية، وحركة رؤوس الأموال، وسلاسل القيمة العالمية، وشبكات النقل، وتأثير العولمة في إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية، بما يساعد على فهم العلاقات الاقتصادية الدولية وتطورها (Bryson, Clark, & Vanchan, 2021, pp. 30–35).

٧- دعم التنمية المستدامة. تسهم الجغرافيا الاقتصادية في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، من خلال تشجيع الاستخدام الرشيد للموارد، وتقليل الآثار البيئية للأنشطة الاقتصادية، وتعزيز مبادئ الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

٨- المساهمة في صنع القرار الاقتصادي. توفر الدراسات الجغرافية الاقتصادية قواعد بيانات وتحليلات مكانية تساعد الحكومات والمؤسسات على اتخاذ قرارات تتعلق بتوزيع الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية، وتحسين كفاءة شبكات النقل، وإدارة الموارد الطبيعية.

٩- تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. يسهم تحليل المزايا النسبية للأقاليم والموارد الاقتصادية في تحديد القطاعات الأكثر قدرة على المنافسة، ودعم التنويع الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية، وتحسين فرص الاستثمار.

١٠- مواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة. أصبحت الجغرافيا الاقتصادية أداة مهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية، مثل البطالة، والفقر، وشح المياه، والتغيرات المناخية، وأزمات الطاقة والغذاء، واقتراح الحلول المناسبة لها اعتمادًا على التحليل المكاني للموارد والأنشطة الاقتصادية.

ومن خلال هذه الأهداف يتضح أن الجغرافيا الاقتصادية لم تعد علمًا يقتصر على وصف الظواهر الاقتصادية، بل أصبحت علمًا تطبيقيًا يعتمد على التحليل المكاني لدعم التخطيط والتنمية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما يجعلها من أهم العلوم المساندة لصنع السياسات الاقتصادية والتنموية في الوقت الحاضر.

رابعًا: أهمية الجغرافيا الاقتصادية في التخطيط

تُعد الجغرافيا الاقتصادية من العلوم التطبيقية المهمة في مجال التخطيط الاقتصادي والإقليمي، لأنها تدرس توزيع الموارد والأنشطة الاقتصادية في المكان، وتوضح أثر العوامل الطبيعية والبشرية في توجيه التنمية. فالتخطيط لا يقوم على معرفة حجم الموارد فقط، بل يحتاج إلى فهم مواقعها، ودرجة تركزها، وإمكانات استثمارها، وعلاقتها بالسكان والأسواق وشبكات النقل. ومن هنا تبرز أهمية الجغرافيا الاقتصادية في توفير قاعدة علمية تساعد على اتخاذ القرارات التنموية المناسبة (العاني، 1969؛ الزوكة، 2000؛ Coe, Kelly, & Yeung, 2020, pp. 15–20).

وتتمثل أهمية الجغرافيا الاقتصادية في التخطيط فيما يأتي:

١- تحديد مواقع المشروعات الاقتصادية. تساعد الجغرافيا الاقتصادية في اختيار المواقع المناسبة للمشروعات الزراعية والصناعية والخدمية، من خلال دراسة توافر المواد الأولية، والطاقة، والمياه، والعمالة، والأسواق، وشبكات النقل. ويسهم ذلك في تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة كفاءة الاستثمار.

٢- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. يساعد التحليل الجغرافي في معرفة أماكن تركز الموارد الطبيعية والبشرية، وتحديد أفضل أساليب استغلالها، والحد من الهدر أو الاستنزاف، ولا سيما في الموارد غير المتجددة مثل النفط والغاز والمعادن (السامرائي، ٢٠١٩؛ Bryson, Clark, & Vanchan, 2021, pp. 36–41).

٣- دعم التخطيط الإقليمي. تسهم الجغرافيا الاقتصادية في تحديد الأقاليم الاقتصادية المتخصصة، مثل الأقاليم الزراعية والصناعية والتجارية، مما يساعد على توزيع المشروعات بصورة أكثر توازنًا بين المناطق، وتقليل التفاوت التنموي بين المدن والمحافظات.

٤- تطوير شبكات النقل والتجارة. ترتبط الأنشطة الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بالنقل، لأن حركة المواد الأولية والسلع والأسواق تعتمد على كفاءة شبكات النقل. لذلك تساعد الجغرافيا الاقتصادية في تحديد مسارات النقل المناسبة، وتطوير الموانئ والمنافذ الحدودية، وتعزيز التبادل التجاري بين الأقاليم والدول (Rodrigue, 2020, pp. 1–14).

٥- تحقيق التنمية المستدامة. تساعد الجغرافيا الاقتصادية في تحقيق التوازن بين استغلال الموارد والمحافظة على البيئة، من خلال دراسة الآثار البيئية للمشروعات الاقتصادية، وتشجيع الاستخدام الرشيد للموارد، ودعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة (السامرائي، ٢٠١٦؛ Knox & Marston, 2023, pp. 338–344).

٦- دعم القرار الاقتصادي. توفر الجغرافيا الاقتصادية معلومات مكانية تساعد صناع القرار على تحديد أولويات التنمية، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الأكثر حاجة أو الأكثر قدرة على النمو، بما يعزز كفاءة التخطيط الاقتصادي.

وفي العراق، تبرز أهمية الجغرافيا الاقتصادية في التخطيط نتيجة تنوع الموارد الطبيعية والبشرية، ووجود ثروات نفطية وغازية وزراعية ومائية ومعدنية، فضلًا عن الموقع الجغرافي الذي يمنح البلاد أهمية في النقل والتجارة الإقليمية. لذلك فإن توظيف الجغرافيا الاقتصادية في التخطيط يساعد على تنويع الاقتصاد العراقي، وتقليل الاعتماد على النفط، وتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى، ولا سيما الزراعة والصناعة والخدمات اللوجستية (العاني، 1969؛ السامرائي، ٢٠١٩).

وبناءً على ما تقدم، فإن الجغرافيا الاقتصادية تمثل أداة أساسية في التخطيط، لأنها تربط بين الموارد والمكان والتنمية، وتساعد على استثمار الإمكانات الاقتصادية بصورة أكثر كفاءة وعدالة واستدامة.

خامسًا: تطبيقات الجغرافيا الاقتصادية في العراق

تُعد الجغرافيا الاقتصادية من العلوم التطبيقية التي تسهم بصورة مباشرة في دراسة الواقع الاقتصادي للعراق، لما تمتلكه من أدوات وأساليب تحليلية تساعد في تفسير التوزيع المكاني للموارد الطبيعية والبشرية، وبيان أثرها في التنمية الاقتصادية. ويتميز العراق بتنوع موارده الاقتصادية، إذ يمتلك احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، إلى جانب الأراضي الزراعية والموارد المائية والثروات المعدنية، فضلاً عن موقعه الجغرافي الذي يربط بين دول الخليج العربي وبلدان المشرق العربي وتركيا وإيران، الأمر الذي يمنحه أهمية اقتصادية وإستراتيجية كبيرة (الدليمي، 2016؛ Knox & Marston, 2023).

وقد انعكست تطبيقات الجغرافيا الاقتصادية في العراق على عدد من المجالات، من أبرزها:

١- التخطيط لاستغلال الموارد الطبيعية. تسهم الجغرافيا الاقتصادية في تحديد مواقع الموارد الطبيعية وتقييم إمكانات استثمارها، ولا سيما النفط والغاز والمعادن، بما يساعد في توجيه الاستثمارات نحو المناطق الأكثر جدوى اقتصادية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد (العاني، 1969).

٢- **التخطيط الزراعي.** تساعد الدراسات الجغرافية في تحديد الأقاليم الزراعية وفق خصائص المناخ والتربة والموارد المائية، واختيار المحاصيل الملائمة لكل منطقة، مما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي (أبو عيانة، 2009).

٣- **التخطيط الصناعي.** تؤدي الجغرافيا الاقتصادية دورًا مهمًا في اختيار المواقع الصناعية، اعتمادًا على قربها من مصادر المواد الأولية والطاقة والأسواق ووسائل النقل، بما يحقق خفض تكاليف الإنتاج ورفع كفاءة المشروعات الصناعية (Coe, Kelly, & Yeung, 2020).

٤- تطوير شبكات النقل والخدمات اللوجستية.

يتمتع العراق بموقع جغرافي إستراتيجي يجعله حلقة وصل بين آسيا وأوروبا، لذلك تسهم الجغرافيا الاقتصادية في دراسة كفاءة شبكات النقل البرية والسككية والنهرية والجوية، وتحديد المشروعات التي تعزز مكانة العراق مركزًا للتجارة الإقليمية والدولية. ويُعد مشروع طريق التنمية من أبرز هذه المشروعات الإستراتيجية، إذ يهدف إلى ربط ميناء الفاو الكبير بالحدود

العراقية–التركية عبر شبكة متكاملة من الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية، بما يسهم في تسريع حركة البضائع والمسافرين، وخفض تكاليف النقل، وتعزيز مكانة العراق بوصفه ممرًا تجاريًا بين الخليج العربي وأوروبا. كما يدعم المشروع تنمية المحافظات الواقعة على مساره من خلال تنشيط الاستثمار، وتطوير المناطق الصناعية واللوجستية، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وتكتسب هذه الأهمية بعد توقيع مذكرة التفاهم الرباعية بين العراق وتركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة عام 2024، والتي هدفت إلى تعزيز التعاون في تنفيذ مشروع طريق التنمية وتطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية، بما يسهم في دعم الترابط الاقتصادي والإقليمي وزيادة انسيابية حركة التجارة بين الخليج العربي وتركيا والأسواق الأوروبية. ومن المتوقع أن يسهم المشروع في تنويع مصادر الدخل الوطني، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وتعزيز مكانة العراق محورًا رئيسًا للنقل والتجارة في المنطقة (السامرائي، 2019؛ Rodrigue, 2020).

خريطة (2) مشروع طريق التنمية في العراق (المسار الرئيس من ميناء الفاو الكبير إلى الحدود العراقية–التركية)



المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات وزارة النقل العراقية، والهيئة العامة للطرق والجسور، والشركة العامة لسكك حديد العراق، والهيئة العامة للموانئ العراقية (2024).

٥- تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة. تساعد الجغرافيا الاقتصادية في الكشف عن الفروق التنموية بين المحافظات، وتحديد المناطق الأكثر احتياجًا إلى الاستثمار والخدمات، بما يسهم في تقليل التباين المكاني وتحقيق تنمية متوازنة بين مختلف أقاليم العراق (الزوكة، 2000).

٦- دعم الاستثمار وصنع القرار. توفر الدراسات الجغرافية الاقتصادية قواعد بيانات مكانية تساعد الجهات الحكومية والقطاع الخاص على اختيار المواقع الاستثمارية المناسبة، وتقييم المشروعات الاقتصادية قبل تنفيذها، بما يقلل المخاطر ويرفع كفاءة القرارات الاستثمارية (Bryson, Clark, & Vanchan, 2021).

٧- تعزيز التنمية المستدامة. تسهم الجغرافيا الاقتصادية في تحقيق التوازن بين استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، من خلال تشجيع الاستخدام الرشيد للموارد، والحد من التلوث، ودعم المشروعات التي تحقق التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة (الدليمي، 2016).

وعلى الرغم من الإمكانات الاقتصادية الكبيرة التي يمتلكها العراق، فإن الاستفادة منها ما تزال تواجه عددًا من التحديات، من أبرزها الاعتماد الكبير على قطاع النفط، والتفاوت التنموي بين المحافظات، وشح الموارد المائية، وضعف الاستثمار في بعض القطاعات الإنتاجية. لذلك تبرز أهمية الجغرافيا الاقتصادية في تقديم الحلول العلمية التي تساعد على تنويع الاقتصاد، وتعزيز كفاءة استغلال الموارد، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبناءً على ذلك، يتضح أن تطبيقات الجغرافيا الاقتصادية في العراق لا تقتصر على دراسة الموارد والأنشطة الاقتصادية، بل تمتد إلى دعم التخطيط والتنمية وصنع القرار، بما يسهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة، قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

المحور الثاني: الموارد الاقتصادية وأنواعها

تُعد الموارد الاقتصادية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها مختلف الأنشطة الاقتصادية، إذ تمثل المدخلات الرئيسة لعملية الإنتاج، وتسهم بصورة مباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية

المستدامة. وقد أولت الجغرافيا الاقتصادية اهتمامًا بالغًا بدراسة الموارد الاقتصادية، بوصفها أحد أهم العناصر المؤثرة في توزيع الأنشطة الاقتصادية بين الأقاليم، وفي تحديد مستويات التنمية والتخصص الاقتصادي للدول. ويعتمد نجاح أي اقتصاد وطني على حجم الموارد المتاحة، وكفاءة إدارتها، والقدرة على استثمارها بصورة تحقق أعلى منفعة اقتصادية واجتماعية مع الحفاظ على استدامتها للأجيال القادمة (أبو عيانة، 2009؛ الدليمي، 2016).

وتتكون الموارد الاقتصادية من مجموعة متنوعة من العناصر التي تسهم مجتمعة في العملية الإنتاجية، وتشمل الموارد الطبيعية التي توفرها البيئة، والموارد البشرية المتمثلة بالقوى العاملة وما تمتلكه من مهارات وخبرات، فضلاً عن الموارد الرأسمالية والتكنولوجية، والموارد المعرفية التي أصبحت في ظل الاقتصاد الرقمي من أهم محددات التنافسية الاقتصادية بين الدول. لذلك فإن التنمية الاقتصادية الحديثة لم تعد تعتمد على وفرة الموارد الطبيعية وحدها، وإنما أصبحت ترتكز على حسن توظيف جميع أنواع الموارد بما يحقق الاستخدام الأمثل لها ويرفع من كفاءة الإنتاج (Knox & Marston, 2023).

ويمتلك العراق موارد اقتصادية متنوعة تمنحه إمكانات كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يضم احتياطيات نفطية وغازية تعد من الأكبر عالميًا، إلى جانب الأراضي الزراعية الخصبة، والموارد المائية، والثروات المعدنية، فضلًا عن الموارد البشرية التي تشكل قاعدة أساسية للنشاط الاقتصادي. إلا أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إدارة متكاملة لهذه الموارد، والانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع يعتمد على الاستثمار والإنتاج والابتكار، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويرفع من مستوى رفاهية المجتمع (الدليمي، 2016).

وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المطلب أهم أنواع الموارد الاقتصادية، من خلال دراسة الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، والموارد المتجددة وغير المتجددة، فضلًا عن الموارد الرأسمالية والتكنولوجية، والموارد المعرفية والاقتصاد الرقمي، مع بيان دور كل منها في دعم التنمية الاقتصادية، ولا سيما في العراق.

أولًا: الموارد البشرية

تُعد الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية، لأنها تمثل العنصر الرئيس في استثمار الموارد الطبيعية ورأس المال، وتشغيل عناصر الإنتاج، وتطوير التكنولوجيا، مما يجعلها أساسًا لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. ولا تعتمد التنمية على وفرة الموارد الطبيعية فحسب، بل على كفاءة القوى العاملة وما تمتلكه من معارف ومهارات وخبرات (الطائي، 1982، ص ص. 145–164؛ World Bank, 2021, pp. 12–13).

ويقصد بالموارد البشرية مجموع الأفراد القادرين على المشاركة في النشاط الاقتصادي بما يمتلكونه من مؤهلات علمية ومهارات وخبرات، ويقاس هذا المورد بنوعية رأس المال البشري ومستوى التعليم والصحة والقدرة على الابتكار، وليس بعدد السكان فقط (Todaro & Smith, 2021, pp. 384–396).

ويتحقق تنمية هذا المورد من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والرعاية الصحية، إذ يسهم ذلك في رفع الإنتاجية وتحسين كفاءة العمل وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، وهو ما يعرف بالاستثمار في رأس المال البشري (Becker, 1993, pp. 15–41؛ Schultz, 1961, pp. 1–17).

وتتميز الموارد البشرية بأنها مورد متجدد قابل للتطوير المستمر، وترتفع قيمتها الاقتصادية بارتفاع مستويات التعليم والتأهيل، بينما تتراجع بسبب الأمية والبطالة وضعف التدريب. كما تؤثر كفاءتها في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولا سيما الزراعة والصناعة والخدمات، التي أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على المعرفة والتكنولوجيا (Mankiw, 2021, pp. 530–547؛ OECD, 2023, pp. 44–61).

ويعد التعليم والصحة من أهم مقومات تنمية الموارد البشرية، لما لهما من دور في رفع الإنتاجية وتعزيز الابتكار وتحسين القدرة على مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية (UNESCO, 2023, pp. 28–46؛ World Health Organization, 2023, pp. 35–52).

وفي العراق، تمثل الموارد البشرية فرصة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بفضل ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، إلا أنها تواجه تحديات تتمثل في البطالة، وضعف مواءمة التعليم مع سوق

العمل، وهجرة الكفاءات، مما يستدعي تبني سياسات تهدف إلى تطوير التعليم والتدريب وتحسين الخدمات الصحية وتعزيز الابتكار لتحقيق التنمية المستدامة (وزارة التخطيط، 2024، ص ص. 71–84؛ World Bank, 2023, pp. 34–47).

جدول (2) أهم مكونات الموارد البشرية وأثرها في التنمية الاقتصادية

مكونات الموارد البشرية	الدور في رفع كفاءة الموارد البشرية	الأثر في التنمية الاقتصادية
التعليم	تنمية المعرفة والمهارات والقدرات العلمية	زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة العمل وتعزيز الابتكار
الصحة	رفع اللياقة البدنية والعقلية وخفض معدلات المرض	زيادة القدرة الإنتاجية وإطالة العمر الإنتاجي وتقليل الفاقد الاقتصادي
التدريب والتأهيل	تطوير المهارات الفنية والتقنية ومواكبة التطورات التكنولوجية	تحسين جودة الأداء وزيادة الكفاءة والإنتاج
الخبرة العملية	تراكم المعرفة التطبيقية وتحسين اتخاذ القرار	رفع جودة الإنتاج وتقليل الأخطاء وزيادة الكفاءة
الابتكار والإبداع	تطوير الأفكار والمنتجات وأساليب العمل	تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق النمو الاقتصادي
التكنولوجيا والمعرفة الرقمية	تحسين استخدام التقنيات الحديثة ونقل المعرفة	زيادة الإنتاجية ودعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي

المصدر Todaro and Smith (2021, pp. 384–396)، Becker (1993, pp. 15–41).

يتبين من جدول أعلاه أن تنمية الموارد البشرية لا تعتمد على عامل واحد، وإنما تقوم على مجموعة متكاملة من المكونات التي تتفاعل فيما بينها لرفع كفاءة رأس المال البشري. ويُعد التعليم الأساس الذي تُبنى عليه المهارات والمعارف، في حين تسهم الصحة في تعزيز القدرة الإنتاجية للأفراد وإطالة مدة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي. كما يؤدي التدريب والخبرة العملية إلى تحسين الأداء المهني وزيادة الكفاءة، بينما أصبح الابتكار والتكنولوجيا من أهم محددات القدرة التنافسية للاقتصادات الحديثة في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة. لذلك فإن الاستثمار المتوازن في هذه المكونات يمثل شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعظيم الاستفادة من الموارد البشرية.

ثانيا: الموارد المتجددة وغير المتجددة

تُصنف الموارد الاقتصادية، وفقًا لقابليتها للتجدد والاستمرار، إلى موارد متجددة وموارد غير متجددة، ويُعد هذا التصنيف من أهم الأسس التي تعتمدها الجغرافيا الاقتصادية في دراسة إمكانات التنمية واستدامة استغلال الموارد. ويستند هذا التقسيم إلى قدرة المورد على التعويض الطبيعي أو الصناعي بعد استهلاكه، ومدى سرعة تجدد مخزونه مقارنة بمعدل استغلاله. ويكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجه العالم، نتيجة تزايد الطلب على الموارد الطبيعية وارتفاع معدلات الاستهلاك والنمو السكاني، الأمر الذي جعل الإدارة الرشيدة للموارد أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة (Miller & Spoolman, 2022, pp. 228–236).

ويقصد بالموارد المتجددة تلك الموارد التي تمتلك القدرة على التجدد بصورة طبيعية خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا إذا ما أُحسن استغلالها وإدارتها، بحيث لا يؤدي استخدامها إلى نضوبها بصورة دائمة. وتشمل هذه الموارد المياه السطحية والجوفية القابلة للتغذية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، والكتلة الحيوية، والغابات، والثروة السمكية، والأراضي الزراعية التي يمكن الحفاظ على إنتاجيتها من خلال الإدارة المستدامة. وتمثل هذه الموارد قاعدة مهمة لتحقيق الأمن الغذائي والطاقة النظيفة، فضلاً عن دورها في الحد من التلوث البيئي وتقليل الانبعاثات الكربونية (United Nations Environment Programme [UNEP], 2023, pp. 37–52).

أما الموارد غير المتجددة فهي الموارد التي تكونت عبر فترات جيولوجية طويلة، ويستغرق تعويضها ملايين السنين، الأمر الذي يجعل استنزافها يفوق قدرتها الطبيعية على التجدد. وتشمل هذه الموارد النفط الخام، والغاز الطبيعي، والفحم، والمعادن الفلزية وغير الفلزية، إذ يؤدي الاستغلال المفرط لها إلى تناقص احتياطياتها وارتفاع تكاليف استخراجها بمرور الزمن. وتُعد هذه الموارد أساسًا للعديد من الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما في الدول الريعية التي تعتمد بصورة كبيرة على عوائد استخراج النفط والغاز في تمويل اقتصاداتها (Keller, 2021, pp. 401–418).

وتختلف الموارد المتجددة عن الموارد غير المتجددة في خصائصها الاقتصادية والبيئية، إذ تمتاز الموارد المتجددة بإمكانية استمرار استغلالها إذا أُديرت بصورة مستدامة، بينما تتسم الموارد غير المتجددة بمحدودية احتياطياتها وقابليتها للنضوب مع استمرار الاستغلال. كما أن الاعتماد المفرط على الموارد غير المتجددة يجعل الاقتصادات أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، في حين يسهم تنويع مصادر الطاقة والاعتماد على الموارد المتجددة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الأمن الطاقوي وتقليل الآثار البيئية السلبية (International Energy Agency [IEA], 2023, pp. 64–81).

وتشير الاتجاهات العالمية الحديثة إلى تزايد الاهتمام بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر، الذي يعتمد على الاستخدام الكفوء للموارد الطبيعية، والتوسع في استغلال مصادر الطاقة المتجددة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وذلك لمواجهة تحديات التغير المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد دفعت هذه التحولات العديد من الدول إلى الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر، باعتبارها مصادر طاقة نظيفة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية مع المحافظة على البيئة للأجيال المقبلة (United Nations, 2023, pp. 54–71).

وفي العراق، تمثل الموارد غير المتجددة، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي، الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ تشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من الإيرادات العامة والصادرات. وفي المقابل، يمتلك العراق إمكانات كبيرة في مجال الموارد المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية، نظرًا لارتفاع معدلات الإشعاع الشمسي، إضافة إلى إمكانات محدودة لطاقة الرياح في بعض المناطق. إلا أن مساهمة هذه الموارد في مزيج الطاقة ما زالت محدودة، الأمر الذي يستدعي وضع سياسات وطنية تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة، وتعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية العراق المستقبلية (وزارة النفط، 2024، ص ص. 28–41؛ World Bank, 2023, pp. 57–69).

جدول(3) مقارنة بين الموارد المتجددة والموارد غير المتجددة

وجه المقارنة	الموارد المتجددة	الموارد غير المتجددة
التعريف	موارد تتجدد طبيعيًا خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا	موارد محدودة تتكون خلال ملايين السنين
أمثلة	المياه، الطاقة الشمسية، الرياح، الغابات	النفط، الغاز الطبيعي، الفحم، المعادن
الاستدامة	قابلة للاستمرار مع الإدارة الرشيدة	معرضة للنضوب مع الاستغلال المستمر
الأثر البيئي	أقل تأثيرًا في البيئة وانبعاثات الكربون	ارتفاع الانبعاثات والتلوث البيئي
الأهمية الاقتصادية	تدعم التنمية المستدامة والأمن الطاقوي	تمثل مصدرًا رئيسًا للإيرادات والصناعة والطاقة
وجه المقارنة	الموارد المتجددة	الموارد غير المتجددة

المصدر: Miller and Spoolman (2022) ،IEA (2023) ،UNEP (2023).

يتبين أن الموارد المتجددة وغير المتجددة تؤدي أدوارًا متكاملة في الاقتصاد، إلا أن طبيعة كل منهما تختلف من حيث الاستدامة وآثارها الاقتصادية والبيئية. فالاعتماد على الموارد غير المتجددة، ولا سيما النفط والغاز، يوفر عوائد مالية كبيرة للدول المنتجة، لكنه يجعل اقتصاداتها أكثر تأثرًا بتقلبات الأسعار العالمية ومشكلة نضوب الاحتياطيات مستقبلًا. وفي المقابل، تمثل الموارد المتجددة خيارًا استراتيجيًا لتحقيق أمن الطاقة، وتقليل الآثار البيئية، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وهو ما يفسر توجه العديد من الدول إلى زيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة ضمن برامج التنمية المستدامة. أما في العراق، فإن تحقيق التوازن بين استثمار الموارد النفطية والتوسع في استغلال الطاقة المتجددة يمثل أحد أهم متطلبات التنمية الاقتصادية خلال العقود المقبلة.

ثالثا: الموارد الرأسمالية والتكنولوجية

تُعد الموارد الرأسمالية والتكنولوجية من أهم مقومات التنمية الاقتصادية الحديثة، إذ تمثل الركيزة الأساسية لرفع كفاءة الإنتاج، وتحسين استخدام الموارد الطبيعية والبشرية، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية. ولا يقتصر مفهوم رأس المال على الأموال النقدية، وإنما يشمل جميع الموجودات المادية التي تُستخدم في إنتاج السلع والخدمات، مثل المصانع، والآلات، والمعدات، ووسائل النقل، وشبكات الطاقة، والبنى التحتية، فضلاً عن التقنيات والبرمجيات التي تسهم في

تطوير العمليات الإنتاجية. ويؤدي تراكم رأس المال إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين كفاءة استغلال الموارد، مما ينعكس إيجابًا على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الدخل (Mankiw, 2021, pp. 54–73).

ويقصد بالموارد الرأسمالية جميع الوسائل المادية التي ينتجها الإنسان ويستخدمها في العملية الإنتاجية بهدف زيادة إنتاج السلع والخدمات وتحسين كفاءة العمل. وتشمل هذه الموارد الآلات والمعدات، والمنشآت الصناعية، وشبكات النقل والاتصالات، والمخازن، ومحطات توليد الطاقة، وأنظمة الري، فضلاً عن البنية التحتية الاقتصادية التي تمثل الأساس لقيام مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتختلف الموارد الرأسمالية عن الموارد الطبيعية في كونها ناتجة عن النشاط الإنساني، كما تختلف عن الموارد البشرية لأنها تمثل أدوات الإنتاج وليس العنصر المشغل لها (Samuelson & Nordhaus, 2023, pp. 212–226).

وتؤدي الموارد الرأسمالية دورًا محوريًا في رفع إنتاجية العمل، إذ تسهم الآلات الحديثة والمعدات المتطورة في تقليل الوقت والجهد المبذولين في العملية الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات، وخفض تكاليف الإنتاج، وزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. كما أن تطور البنية التحتية، ولا سيما شبكات الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، يسهم في تقليل تكاليف النقل وتحسين كفاءة حركة السلع والخدمات، الأمر الذي يعزز النشاط الاقتصادي ويزيد من جاذبية الاستثمار (Todaro & Smith, 2021, pp. 129–146).

أما الموارد التكنولوجية فتتمثل في المعارف العلمية والتقنيات الحديثة والابتكارات التي تُستخدم في تطوير العمليات الإنتاجية وتحسين كفاءة استخدام الموارد. وقد أصبحت التكنولوجيا في العصر الحديث أحد أهم عناصر الإنتاج، لما تؤديه من دور في رفع الإنتاجية، وتطوير جودة المنتجات، وتقليل الفاقد، وترشيد استهلاك الموارد، فضلاً عن دورها في دعم الاقتصاد الرقمي والاقتصاد المعرفي. ومع تطور الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، أصبحت التكنولوجيا عنصرًا رئيسًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز القدرة التنافسية للدول (Schwab, 2020, pp. 65–82).

وقد أسهمت الثورة الصناعية الرابعة في إحداث تغيرات جوهرية في بنية الاقتصاد العالمي، إذ انتقلت المنافسة من الاعتماد على وفرة الموارد الطبيعية إلى الاعتماد على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا المتقدمة. وأصبحت الدول التي تستثمر في البحث العلمي والتطوير والابتكار أكثر قدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتحسين كفاءة الإنتاج، واستقطاب الاستثمارات، وخلق فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية، الأمر الذي جعل التكنولوجيا تمثل أحد أهم مؤشرات القوة الاقتصادية في العصر الحديث (OECD, 2023, pp. 96–114).

وفي العراق، ما تزال الموارد الرأسمالية تواجه عددًا من التحديات، أبرزها تقادم جزء من البنية التحتية الاقتصادية، وضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة في العديد من الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما في القطاعين الصناعي والزراعي. كما أن محدودية الإنفاق على البحث العلمي والتطوير تؤثر في قدرة الاقتصاد على مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية. لذلك، فإن تعزيز الاستثمار في البنية التحتية، وتحديث وسائل الإنتاج، وتشجيع الابتكار، ونقل التكنولوجيا، يعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي (وزارة التخطيط، 2024، ص ص. 101–116؛ World Bank, 2023, pp. 82–94).

جدول(4) أهم مكونات الموارد الرأسمالية والتكنولوجية ودورها في التنمية الاقتصادية

المكون	أمثلة	الأثر في التنمية الاقتصادية
رأس المال الثابت	المصانع، الآلات، المعدات	زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين كفاءة الإنتاج
البنية التحتية	الطرق، الجسور، الموانئ، المطارات	تسهيل حركة السلع وخفض تكاليف النقل
تكنولوجيا الإنتاج	خطوط الإنتاج الآلية والروبوتات	تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية
تكنولوجيا المعلومات	الحاسبات، البرمجيات، قواعد البيانات	تسريع اتخاذ القرار ورفع كفاءة الإدارة
البحث العلمي والابتكار	مراكز البحوث والجامعات	تطوير التقنيات وخلق منتجات جديدة
التحول الرقمي	الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، الحوسبة السحابية	تعزيز التنافسية ودعم الاقتصاد الرقمي

المصدر: إ Samuelson and Nordhaus (2023)، Todaro and Smith (2021)، OECD (2023).

يتضح من تحليل الجدول اعلاه أن الموارد الرأسمالية والتكنولوجية تمثل حلقة الوصل بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية، إذ تسهم في تحويل المدخلات الاقتصادية إلى منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة. وتظهر المقارنة أن الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا لا يقتصر أثره على زيادة الإنتاج، بل يمتد إلى تحسين جودة السلع والخدمات، وتقليل تكاليف الإنتاج، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. كما يبرز دور التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية، من خلال تحسين إدارة الموارد، وتسريع عمليات الإنتاج، وتعزيز الابتكار. وبالنسبة للعراق، فإن تحديث البنية التحتية الاقتصادية وتبني التقنيات الحديثة يمثلان شرطًا أساسيًا لتحقيق التنويع الاقتصادي، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز فرص التنمية المستدامة.

رابعا: الموارد المعرفية والاقتصاد الرقمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية تمثلت في الانتقال التدريجي من الاقتصاد التقليدي القائم على الموارد الطبيعية ورأس المال المادي إلى اقتصاد يعتمد بصورة متزايدة على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا الرقمية. ونتيجة لهذه التحولات، برزت الموارد المعرفية بوصفها أحد أهم الموارد الاقتصادية الحديثة، إذ أصبحت المعرفة والمعلومات والبحث العلمي والابتكار عناصر إنتاج لا تقل أهمية عن العمل ورأس المال، بل تتفوق عليها في كثير من الاقتصادات المتقدمة من حيث قدرتها على تحقيق القيمة المضافة وتعزيز القدرة التنافسية. ولذلك أصبح الاستثمار في إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين (Powell & Snellman, 2004, pp. 199–220؛ OECD, 2023, pp. 118–129).

ويقصد بالموارد المعرفية مجموع المعارف العلمية، والخبرات المتراكمة، والمهارات الفكرية، والقدرات الابتكارية، والبيانات، والمعلومات، والملكية الفكرية، التي يمتلكها الأفراد والمؤسسات، ويمكن توظيفها في إنتاج السلع والخدمات وتحسين الأداء الاقتصادي. وتمتاز هذه الموارد بأنها غير قابلة للنضوب بالاستخدام، بل تتزايد قيمتها كلما اتسع نطاق إنتاجها وتبادلها وتطبيقها، الأمر الذي جعلها من أهم مصادر الثروة في الاقتصاد الحديث (Drucker, 1993, pp. 42–57).

وقد أدى التطور السريع في تقنيات المعلومات والاتصالات إلى ظهور الاقتصاد الرقمي، الذي يعتمد على استخدام التقنيات الرقمية في إدارة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والتجارية والخدمية. ويشمل الاقتصاد الرقمي التجارة الإلكترونية، والخدمات المالية الرقمية، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الضخمة، والمنصات الرقمية، وهي جميعها أسهمت في إعادة تشكيل أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار على المستوى العالمي (World Bank, 2021, pp. 67–84).

ويمثل الابتكار محورًا أساسيًا في الاقتصاد المعرفي، إذ يسهم في تطوير المنتجات والخدمات، وتحسين العمليات الإنتاجية، ورفع إنتاجية عناصر الإنتاج، وزيادة القيمة المضافة. لذلك أصبحت الجامعات، ومراكز البحث العلمي، وحاضنات الأعمال، والمؤسسات الابتكارية، من أهم المؤسسات الداعمة للنمو الاقتصادي، لما تؤديه من دور في إنتاج المعرفة وتحويلها إلى تطبيقات اقتصادية تسهم في تعزيز التنمية المستدامة (Schwab, 2020, pp. 88–103).

كما أصبح التحول الرقمي أحد المؤشرات الرئيسة لقياس تقدم الدول اقتصاديًا، إذ يسهم في تحسين كفاءة المؤسسات الحكومية، وتطوير الخدمات العامة، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتعزيز الشفافية، وزيادة سرعة إنجاز المعاملات، فضلاً عن دوره في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وتشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى التحول الرقمي ومعدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية، نتيجة انخفاض تكاليف المعاملات وارتفاع كفاءة استخدام الموارد (United Nations, 2024, pp. 112–129).

وفي العراق، ما زال الاقتصاد الرقمي في مرحلة النمو، على الرغم من التطور الملحوظ في استخدام الإنترنت، وانتشار الهواتف الذكية، وتوسع خدمات الدفع الإلكتروني، واعتماد العديد من المؤسسات الحكومية على الأنظمة الرقمية. إلا أن مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي ما تزال محدودة، بسبب تحديات تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، وضعف الاستثمار في البحث العلمي والابتكار، ومحدودية المهارات الرقمية، وغياب التشريعات المنظمة للاقتصاد الرقمي في بعض المجالات. لذلك أصبح تطوير البنية الرقمية، وتعزيز التحول الإلكتروني، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، من أهم الأولويات لتحقيق التنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد

معرفي قادر على المنافسة إقليميًا ودوليًا (وزارة الاتصالات، 2024، ص ص. 39–57؛ World Bank, 2023, pp. 101–117).

جدول (5) مقارنة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد المعرفي

المقارنة	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد المعرفي والرقمي
المورد الرئيس	الموارد الطبيعية ورأس المال	المعرفة والابتكار والبيانات
عنصر الإنتاج الأكثر أهمية	العمل ورأس المال	رأس المال البشري والمعرفة
التكنولوجيا	محدودة أو مساندة	عنصر أساسي في الإنتاج
القيمة المضافة	تعتمد على التصنيع واستخراج الموارد	تعتمد على الابتكار والمعلومات
التنافسية	تعتمد على وفرة الموارد	تعتمد على الإبداع والتطور التقني
أمثلة	الزراعة، التعدين، الصناعات التقليدية	الذكاء الاصطناعي، التجارة الإلكترونية، الخدمات الرقمية

المصدر: Drucker (1993)، Powell and Snellman (2004)، OECD (2023)، World Bank (2023).

يبين جدول (5) أن الاقتصاد العالمي يشهد تحولًا تدريجيًا من الاعتماد على الموارد المادية إلى الاعتماد على المعرفة والابتكار بوصفهما مصدرين رئيسين للنمو الاقتصادي. ففي حين يرتكز الاقتصاد التقليدي على استغلال الموارد الطبيعية ورأس المال المادي، يعتمد الاقتصاد المعرفي على إنتاج المعرفة وتوظيف التكنولوجيا الرقمية في مختلف الأنشطة الاقتصادية. ويؤدي هذا التحول إلى زيادة الإنتاجية، وتحسين جودة السلع والخدمات، وتعزيز القدرة التنافسية، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة في القطاعات المعرفية والتكنولوجية. أما بالنسبة للعراق، فإن تبني سياسات التحول الرقمي، ودعم البحث العلمي، وتطوير المهارات الرقمية، سيشكل أحد أهم المسارات لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية، وبناء اقتصاد قادر على مواكبة التطورات العالمية.

المحور الثالث: الإنتاج والتنمية الاقتصادية

تُعد الموارد الاقتصادية والإنتاج من المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد والجغرافيا الاقتصادية، إذ تعتمد عملية الإنتاج على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والمالية والتقنية بطريقة تحقق أقصى

منفعة ممكنة. وتُسهم كفاءة استخدام هذه الموارد في زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية، مما يجعل العلاقة بين الموارد والإنتاج علاقةً تكاملية تؤثر بشكل مباشر في مستوى رفاهية المجتمع ونموه الاقتصادي. ومن هنا تبرز أهمية دراسة مفهوم الإنتاج وعناصره ودوره في تحويل الموارد إلى سلع وخدمات تلبي احتياجات الأفراد والمجتمع.

أولا: مفهوم الإنتاج وعناصره

يمثل الإنتاج الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي، إذ تُسهم من خلاله الموارد الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات التي تلبي حاجات المجتمع. ولا يقتصر مفهوم الإنتاج على التصنيع، بل يشمل جميع الأنشطة التي تضيف منفعة اقتصادية للموارد، سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية. ومن منظور الجغرافيا الاقتصادية، يرتبط الإنتاج بالتوزيع المكاني للموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية، مما يؤدي إلى اختلاف مستويات الإنتاج بين الأقاليم تبعًا لاختلاف مقوماتها الاقتصادية (Todaro & Smith, 2021, pp. 116–122).

ويُعرف الإنتاج بأنه عملية تحويل المدخلات الاقتصادية إلى مخرجات ذات قيمة اقتصادية من خلال توظيف عناصر الإنتاج بكفاءة، بما يحقق زيادة في المنفعة والقيمة المضافة. وتتمثل المدخلات في الموارد الطبيعية، والعمل، ورأس المال، والتنظيم، بينما تتمثل المخرجات في السلع والخدمات التي تُطرح في الأسواق لتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات (Samuelson & Nordhaus, 2023, pp. 415–423).

ويعتمد نجاح العملية الإنتاجية على التكامل بين عناصر الإنتاج، إذ يؤدي ضعف أحدها إلى انخفاض كفاءة العملية الإنتاجية مهما بلغت كفاءة العناصر الأخرى. كما أن التطور التكنولوجي أدى إلى تعزيز إنتاجية هذه العناصر، وأصبح عنصر المعرفة أحد أهم العوامل المؤثرة في زيادة الإنتاج وتحسين الجودة وخفض التكاليف (Mankiw, 2021, pp. 52–67).

جدول(6)عناصر الإنتاج ووظيفة كل منها

عنصر الإنتاج	الوظيفة الاقتصادية
الموارد الطبيعية	توفير المواد الأولية ومصادر الطاقة
العمل	تشغيل الموارد وتحويلها إلى سلع وخدمات

رأس المال	توفير الآلات والمعدات والبنية التحتية
التنظيم والإدارة	تنسيق عناصر الإنتاج واتخاذ القرارات
التكنولوجيا	رفع الإنتاجية وتحسين الجودة وتقليل التكاليف

المصدر: إعداد المؤلفة اعتمادًا على Mankiw (2021)، Samuelson and Nordhaus (2023).

يوضح جدول اعلاه أن عناصر الإنتاج تعمل بصورة متكاملة، إذ لا يمكن تحقيق إنتاج اقتصادي كفء بالاعتماد على عنصر واحد فقط. فالعمل يوظف الموارد الطبيعية باستخدام رأس المال، بينما تتولى الإدارة تنظيم العملية الإنتاجية، وتسهم التكنولوجيا في زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة. لذلك، فإن كفاءة الإنتاج ترتبط بقدرة الاقتصاد على تحقيق التكامل بين هذه العناصر واستثمارها بصورة مثلى، وهو ما ينعكس على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية.

1- نظريات الإنتاج في الجغرافيا الاقتصادية

حظيت عملية الإنتاج باهتمام كبير في الدراسات الجغرافية والاقتصادية، إذ سعى الباحثون إلى تفسير أسباب تركز الأنشطة الاقتصادية في مواقع معينة دون غيرها، والعوامل التي تحدد كفاءة الإنتاج واختيار الموقع الأمثل للمشروعات. وقد أسهمت مجموعة من النظريات في تفسير العلاقة بين الموارد والإنتاج، وأصبحت تشكل الأساس العلمي لدراسة التنظيم المكاني للأنشطة الاقتصادية (Knox et al., 2024, pp. 146–159).

وتعد نظرية الموقع الصناعي لألفرد فيبر (Alfred Weber) من أبرز النظريات في الجغرافيا الاقتصادية، إذ افترضت أن اختيار الموقع الصناعي يعتمد على تحقيق أقل تكلفة ممكنة للإنتاج، ولاسيما تكاليف النقل والعمالة، مع مراعاة وفورات التكتل الصناعي. ووفقًا لهذه النظرية، فإن الموقع الأمثل هو الذي يحقق أعلى ربح من خلال خفض التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية (Weber, 1929/1969, pp. 21–48).

كما قدمت نظرية المكان المركزي لوالتر كريستالر تفسيرًا للتوزيع المكاني للأنشطة التجارية والخدمية، مبينةً أن حجم المراكز الحضرية وتوزيعها يرتبطان بعدد السكان ومستوى الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يسهم في تنظيم الإنتاج والتوزيع داخل الأقاليم الاقتصادية (Christaller, 1966, pp. 15–37).

أما الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا الاقتصادية، فقد ركزت على دور التكنولوجيا والابتكار وشبكات النقل والاتصالات والعولمة في إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية، وأصبحت المعرفة ورأس المال البشري من أهم العوامل المحددة لكفاءة الإنتاج، بعد أن كان التركيز ينصب على الموارد الطبيعية فقط (Scott, 2006, pp. 3–18).

جدول(7) أبرز نظريات الإنتاج في الجغرافيا الاقتصادية

النظرية	صاحبها	الفكرة الرئيسة
نظرية الموقع الصناعي	ألفرد فيبر	اختيار الموقع الذي يحقق أقل تكاليف النقل والإنتاج
نظرية المكان المركزي	والتر كريستالر	تنظيم توزيع الأنشطة التجارية والخدمية وفق حجم الطلب
نظرية التنمية الإقليمية	فرانسوا بيرو	نمو الأقاليم من خلال أقطاب التنمية
الاتجاهات الحديثة	سكوت وآخرون	دور المعرفة والتكنولوجيا والعولمة في توجيه الإنتاج

المصدر: إعداد المؤلفة اعتمادًا على Scott ،(2006) Christaller (1966)، Weber (1969)، (2006).

يبين جدول أن نظريات الإنتاج تطورت من التركيز على العوامل التقليدية، مثل الموقع وتكاليف النقل، إلى الاهتمام بعوامل أكثر تعقيدًا، كالتكنولوجيا والابتكار واقتصاد المعرفة. ويعكس هذا التطور التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت القدرة على إنتاج المعرفة واستثمارها عنصرًا حاسمًا في تحديد القدرة التنافسية للأقاليم والدول.

2- العوامل المؤثرة في الإنتاج

يتأثر الإنتاج بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية، ويختلف أثر كل عامل باختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي والموقع الجغرافي. وتعد الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، ورأس المال، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والسياسات الحكومية، من أهم المحددات التي تؤثر في حجم الإنتاج وكفاءته. كما تسهم الاستثمارات، وتطور وسائل النقل والاتصالات، واستقرار البيئة السياسية والاقتصادية، في تحسين بيئة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية (Todaro & Smith, 2021, pp. 129–138).

وتبرز التكنولوجيا بوصفها أحد أكثر العوامل تأثيرًا في الوقت الحاضر، إذ أسهمت في رفع إنتاجية العمل، وتقليل تكاليف الإنتاج، وتحسين جودة المنتجات، وتسريع عمليات التصنيع والتسويق. كما أدى التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي إلى إحداث تغييرات جوهرية في الأنشطة الاقتصادية، وأصبحا عنصرين أساسيين في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام (OECD, 2023, pp. 133–145).

جدول(8)العوامل المؤثرة في الإنتاج

العامل	أثره في الإنتاج
الموارد الطبيعية	توفير المواد الأولية والطاقة
الموارد البشرية	رفع الإنتاجية وتحسين الكفاءة
رأس المال	زيادة الطاقة الإنتاجية
التكنولوجيا	تحسين الجودة وخفض التكاليف
النقل والاتصالات	تسهيل حركة الإنتاج والتسويق
السياسات الحكومية	تشجيع الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال

المصدر: إعداد المؤلفة اعتمادًا على OECD (2023)، Todaro and Smith (2021).

يبين الجدول أن الإنتاج لا يعتمد على توافر الموارد الطبيعية وحدها، بل يتطلب تكاملًا بين رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والبنية التحتية. ويؤدي ضعف أي من هذه العوامل إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية، في حين يسهم تحسينها في رفع الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

3- التباين المكاني للإنتاج في العراق

يتسم الإنتاج في العراق بتباين مكاني واضح نتيجة اختلاف الموارد الطبيعية والبشرية، وتفاوت مستويات التنمية والبنية التحتية بين المحافظات. ويظهر هذا التباين في تركز إنتاج النفط في المحافظات الجنوبية، ولا سيما البصرة وميسان وذي قار، في حين يتركز النشاط الزراعي في محافظات السهل الرسوبي مثل واسط وبابل والديوانية، إضافة إلى محافظات نينوى وصلاح الدين التي تمتلك مساحات زراعية واسعة. أما النشاط الصناعي، فيتركز بصورة أكبر في بغداد

والبصرة وعدد من المحافظات التي تتوافر فيها المناطق الصناعية وشبكات النقل والخدمات الأساسية (وزارة التخطيط، 2024، ص. 126–134).

ويرتبط هذا التباين بعوامل متعددة، من أهمها اختلاف توزيع الموارد الطبيعية، وتوافر المياه، وكثافة السكان، ومستوى البنية التحتية، وحجم الاستثمارات، فضلاً عن الظروف الأمنية والسياسات الاقتصادية. لذلك، فإن تحقيق تنمية مكانية متوازنة يتطلب توجيه الاستثمارات نحو المحافظات الأقل نموًا، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز استغلال الموارد المحلية بما يسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الفجوات التنموية بين الأقاليم (البنك الدولي، 2023، ص. 71–82).

ثانيا: دور الموارد في تحقيق التنمية الاقتصادية

1- الموارد والتنمية الاقتصادية

تُعد الموارد الاقتصادية الأساس الذي تقوم عليه عملية التنمية، إذ تعتمد قدرة الدول على تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة على مدى كفاءة استغلالها للموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية والمعرفية. ولا يرتبط نجاح التنمية بوفرة الموارد وحدها، بل بكفاءة إدارتها وتوظيفها في الأنشطة الإنتاجية، إذ استطاعت العديد من الدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة تحقيق تقدم اقتصادي كبير من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا والابتكار، في حين أخفقت دول أخرى تمتلك موارد طبيعية غنية بسبب ضعف الإدارة وسوء التخطيط (Todaro & Smith, 2021, pp. 141–153).

وتسهم الموارد الاقتصادية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى الدخل، وتعزيز التجارة والاستثمار، فضلاً عن دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. لذلك فإن الاستخدام الأمثل للموارد يمثل أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية الحديثة (Samuelson & Nordhaus, 2023, pp. 482–491).

2- الموارد والتنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة من أهم المفاهيم الاقتصادية المعاصرة، إذ تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية مع المحافظة على الموارد الطبيعية وضمان استمراريتها للأجيال القادمة. ويستلزم

ذلك الاستخدام الرشيد للموارد، والحد من الهدر، والتوسع في استغلال مصادر الطاقة المتجددة، وتشجيع التقنيات النظيفة، وتحسين كفاءة الإنتاج والاستهلاك. كما يمثل الاستثمار في الموارد البشرية والابتكار أحد أهم متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأنه يعزز القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد ويدعم النمو الاقتصادي طويل الأجل (United Nations, 2023, pp. 18–32).

3- تحديات استثمار الموارد في العراق

على الرغم من امتلاك العراق موارد طبيعية وبشرية كبيرة، إلا أن استثمارها ما يزال يواجه تحديات عديدة، من أبرزها الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتراجع البنية التحتية، وانخفاض مستوى الاستثمار في التكنولوجيا والبحث العلمي، فضلاً عن المشكلات البيئية وشح الموارد المائية. وقد أسهمت هذه التحديات في الحد من قدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المكانية المتوازنة (وزارة التخطيط، 2024، ص ص. 148–159؛ World Bank, 2023, pp. 118–126).

4- مستقبل التنويع الاقتصادي في العراق

يمثل التنويع الاقتصادي أحد أهم المسارات لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، إذ يتطلب تقليل الاعتماد على القطاع النفطي، وزيادة مساهمة القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي. كما يتطلب تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة، والاقتصاد الرقمي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير رأس المال البشري، وتحسين بيئة الاستثمار، بما يسهم في تحقيق اقتصاد أكثر استقرارًا وقدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية (OECD, 2023, pp. 164–173).

جدول(9) دور الموارد الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية

نوع المورد	إسهامه في التنمية
الموارد الطبيعية	توفير المواد الأولية والطاقة ودعم الإنتاج
الموارد البشرية	رفع الإنتاجية وتنمية رأس المال البشري
الموارد الرأسمالية	زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين البنية التحتية
الموارد التكنولوجية	تطوير الإنتاج ورفع الكفاءة والابتكار

الموارد المعرفية دعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز التنافسية

المصدر: اعتمادًا على Todaro and Smith (2021)، Samuelson and Nordhaus (2023)، OECD (2023).

يتضح من جدول اعلاه أن تحقيق التنمية الاقتصادية يعتمد على تكامل جميع أنواع الموارد، إذ لا يمكن لأي مورد أن يحقق التنمية بصورة منفردة. فالاستغلال الكفوء للموارد الطبيعية يتطلب وجود موارد بشرية مؤهلة، ورأس مال كافٍ، وتكنولوجيا حديثة، ومعرفة قادرة على تطوير الإنتاج ورفع الإنتاجية. ويبرز هذا التكامل بصورة خاصة في الاقتصادات الحديثة التي أصبحت تعتمد على الابتكار والاقتصاد الرقمي بوصفهما محركين رئيسين للنمو الاقتصادي، مما يستدعي تبني سياسات تنموية تركز على تنمية الموارد كافة بصورة متوازنة ومستدامة.

يتضح مما سبق أن الجغرافيا الاقتصادية تمثل إطارًا علميًا لفهم طبيعة الموارد الاقتصادية وأنماط توزيعها واستغلالها، ودورها في توجيه الأنشطة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما أن كفاءة إدارة الموارد وتوظيفها لا تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي فحسب، بل تؤثر أيضًا في مكانة الدولة وقدرتها على تحقيق الاستقرار والتنمية ورفع مستوى تنافسيتها.

ومن هذا المنطلق، فإن دراسة الجغرافيا الاقتصادية تمثل أساسًا لفهم الجغرافيا السياسية، إذ ترتبط الموارد والموقع والإنتاج بعناصر القوة والنفوذ بين الدول، الأمر الذي يمهد للانتقال إلى المبحث الثاني: الجغرافيا السياسية والمجال الحيوي، والذي يتناول أثر العوامل الجغرافية في تشكيل القوة السياسية، وتطور الفكر الجيوسياسي، ودور المجال الحيوي في تفسير العلاقات الدولية المعاصرة.

المراجع العربية:

1. أبو عيانة، فتحي محمد. (2000). *الجغرافية الاقتصادية*. بيروت: دار النهضة العربية.
2. أبو عيانة، فتحي محمد. (2009). *جغرافية الوطن العربي*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
3. الزوكة، محمد خميس. (2000). *الجغرافيا الاقتصادية*. الإسكندرية: منشأة المعارف.
4. العاني، خطاب صبكار. (1963). *الجغرافيا الاقتصادية*. بغداد: مطبعة العاني.
5. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء. (2024). *المجموعة الإحصائية السنوية*. بغداد: وزارة التخطيط.
6. وزارة النفط. (2024). *التقرير السنوي لوزارة النفط*. بغداد: وزارة النفط.
7. وزارة الاتصالات. (2024). *التقرير السنوي لوزارة الاتصالات*. بغداد: وزارة الاتصالات.

المراجع الأجنبية:

8. Becker, G. S. (1993). *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education* (3rd ed.). University of Chicago Press.

9. Bryson, J. R., Clark, J., & Vanchan, V. (2021). *Handbook of Economic Geography*. Edward Elgar Publishing.

10. Christaller, W. (1966). *Central Places in Southern Germany*. Prentice-Hall.

11. Coe, N. M., Kelly, P. F., & Yeung, H. W. C. (2020). *Economic Geography: A Contemporary Introduction* (3rd ed.). Wiley.

12. Drucker, P. F. (1993). *Post-Capitalist Society*. Harper Business.

13. International Energy Agency (IEA). (2023). *World Energy Outlook 2023*. Paris: IEA.

14. Knox, P. L., & Marston, S. A. (2023). *Human Geography: Places and Regions in Global Context* (8th ed.). Pearson.

15. Mankiw, N. G. (2021). *Principles of Economics* (9th ed.). Cengage Learning.

16. Miller, G. T., & Spoolman, S. E. (2022). *Environmental Science*. Cengage Learning.

17. OECD. (2023). *OECD Economic Outlook 2023*. OECD Publishing.

18. Powell, W. W., & Snellman, K. (2004). The knowledge economy. *Annual Review of Sociology, 30*, 199–220.

19. Rodrigue, J.-P. (2020). *The Geography of Transport Systems* (5th ed.). Routledge.

20. Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2023). *Economics* (21st ed.). McGraw-Hill Education.

21. Schultz, T. W. (1961). Investment in human capital. *The American Economic Review, 51*(1), 1–17.

22. Schwab, K. (2020). *The Fourth Industrial Revolution*. Currency.

23. Scott, A. J. (2006). *Geography and Economy*. Oxford University Press.

24. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2021). *Economic Development* (13th ed.). Pearson.

25. United Nations. (2023). *World Economic Situation and Prospects 2023*. United Nations.

26. United Nations Development Programme (UNDP). (2024). *Human Development Report 2023/2024*. UNDP.

27. United Nations Environment Programme (UNEP). (2023). *Emissions Gap Report 2023*. UNEP.

28. UNESCO. (2023). *Global Education Monitoring Report 2023*. UNESCO.

29. Weber, A. (1929). *Theory of the Location of Industries*. University of Chicago Press (English ed.).

30. World Bank. (2023). *World Development Report 2023*. World Bank.

31. World Health Organization (WHO). (2023). *World Health Statistics 2023*. WHO.

المبحث الثاني: الجغرافيا السياسية والمجال الحيوي

تمثل الجغرافيا السياسية أحد الفروع الرئيسة للجغرافيا البشرية، إذ تهتم بدراسة العلاقة بين الدولة والمكان، وتحليل أثر العوامل الجغرافية في تشكيل القوة السياسية، وتنظيم الحدود، والعلاقات بين الدول. وقد ازدادت أهمية هذا الفرع في ظل التحولات السياسية والاقتصادية العالمية، لما يؤديه من دور في تفسير التنافس على الموارد، والمواقع الإستراتيجية، والممرات التجارية، والنفوذ الإقليمي، فضلاً عن إسهامه في دعم التخطيط الإستراتيجي وصنع القرار. ويتناول هذا المبحث مفهوم الجغرافيا السياسية وتطورها التاريخي، ونشأة مفهوم المجال الحيوي وتطوره، وأهم النظريات الجيوسياسية، مع بيان دور الموقع الجغرافي والحدود والموارد في تعزيز المكانة السياسية للدول، ولاسيما العراق بوصفه دولة تتمتع بموقع جغرافي إستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

المحور الأول: الجغرافيا السياسية وتطور الفكر الجغرافي السياسي

أولا: مفهوم الجغرافيا السياسية وتطورها التاريخي

تُعد الجغرافيا السياسية أحد الفروع الرئيسة للجغرافيا البشرية، وتهتم بدراسة العلاقة بين الدولة والمجال الجغرافي، وتحليل أثر العوامل الطبيعية والبشرية في تنظيم المجال السياسي وتوزيع القوة بين الدول. وقد ازدادت أهميتها مع تطور النظام الدولي والتنافس على الموارد والمواقع الإستراتيجية، مما جعلها أداة أساسية لفهم العلاقات الدولية والسياسات الإقليمية (Glassner & Fahrer, 2004, pp. 3–8).

وارتبط نشوء الجغرافيا السياسية بظهور الدولة الحديثة، حيث برزت أهمية الموقع والحدود والموارد في تفسير القوة الوطنية. ويرى فريدريش راتزل أن الدولة كائن عضوي ينمو ويتطور وفق قدرته على استثمار مجاله الجغرافي، وهو تصور أسهم في ظهور العديد من النظريات الجيوسياسية، رغم ما تعرض له لاحقًا من انتقادات بسبب توظيفه في تبرير السياسات التوسعية (Ratzel, 1897/2019, pp. 17–25). وفي المقابل، أكد هارتشورن أن الجغرافيا السياسية تهدف إلى دراسة التنظيم السياسي للمكان والعلاقة بين الدولة والبيئة الجغرافية، بعيدًا عن الاقتصار على مفاهيم القوة والتوسع (Hartshorne, 1950, pp. 95–103).

ومع تطور العلاقات الدولية، اتسع نطاق الجغرافيا السياسية ليشمل قضايا الأمن، والطاقة، والهجرة، والتغير المناخي، والأمن السيبراني، إلى جانب دور المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات في تشكيل المجال السياسي العالمي (Agnew, 2003, pp. 1–12). كما تختلف الجغرافيا السياسية عن العلوم السياسية بتركيزها على البعد المكاني للظواهر السياسية، وتحليل أثر الموقع والحدود والموارد في صنع القرار، مما جعلها حقلًا متعدد التخصصات يجمع بين الجغرافيا والسياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية (Cox, 2002, pp. 14–22).

وبذلك يمكن تعريف الجغرافيا السياسية بأنها علم يدرس العلاقة بين السلطة السياسية والمجال الجغرافي، ويحلل أثر العوامل الطبيعية والبشرية في نشأة الدولة وتطورها، وفي توزيع القوة والعلاقات الدولية، بما يفسر التفاعلات السياسية في إطارها المكاني (Flint, 2017, pp. 18–33).

ثانيا: نشأة الجغرافيا السياسية

ترجع نشأة الجغرافيا السياسية إلى الحضارات القديمة التي ربطت بين الموقع الجغرافي وقوة الدولة واستقرارها. ويُعد أرسطو من أوائل المفكرين الذين أشاروا إلى أهمية الموقع والموارد والسكان في ازدهار الدولة، مؤكدًا دور الموقع البحري في تنمية التجارة وتعزيز القوة الاقتصادية والعسكرية (Aristotle, trans. 1998, pp. 185–193).

وفي الحضارة الإسلامية، أسهم كل من **المقدسي** و**ابن خلدون** في توضيح أثر البيئة الجغرافية في النشاط الاقتصادي والعمران وقوة الدولة، مقدمين رؤى مبكرة للعلاقة بين الجغرافيا والسياسة (المقدسي، 1991، ص 25–37؛ ابن خلدون، 2004، ص 147–166).

وخلال عصر الكشوف الجغرافية، اكتسبت الجغرافيا بعدًا سياسيًا مع توسع الدول الأوروبية، وأصبحت الخرائط أداة للسيطرة على طرق الملاحة والموارد، مما أسهم في إعادة تشكيل موازين القوى العالمية (Black, 2009, pp. 41–58). كما عزز صلح وستفاليا (1648) مفهوم السيادة والحدود السياسية، وجعل الإقليم عنصرًا أساسيًا في دراسة الدولة والعلاقات الدولية (Taylor & Flint, 2000, pp. 56–63).

وفي أواخر القرن التاسع عشر، وضع فريدريش راتزل الأسس العلمية للجغرافيا السياسية الحديثة من خلال تفسيره للدولة بوصفها كائنًا عضويًا يرتبط بقوة المجال الجغرافي، رغم ما تعرضت له أفكاره لاحقًا من انتقادات بسبب توظيفها في تبرير السياسات التوسعية (Ratzel, 2019/1897, pp. 8–31؛ Dodds, 2007, pp. 39–46).

ومع مطلع القرن العشرين، وسّع رودولف كيلين نطاق هذا العلم بإدخال مفهوم الجيوبوليتيك، وربط الجغرافيا بالسياسة والأمن القومي (Kjellén, 1916, pp. 72–81). وبعد الحرب العالمية الثانية، اتجهت الدراسات إلى الابتعاد عن التفسيرات الحتمية، وأصبحت تهتم بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم اتسعت في العقود الأخيرة لتشمل قضايا العولمة، والأمن السيبراني، والطاقة، والهجرة، والتغير المناخي، مما جعل الجغرافيا السياسية إطارًا أساسيًا لتحليل التحولات الدولية المعاصرة (Agnew, 2003, pp. 15–27؛ Flint, 2017, pp. 41–55).

ثالثا: تطور الفكر الجغرافي السياسي

شهد الفكر الجغرافي السياسي تطورًا ملحوظًا منذ أواخر القرن التاسع عشر، متأثرًا بالثورة الصناعية، والتنافس الاستعماري، والحروب العالمية، ثم التحولات التي شهدها النظام الدولي المعاصر. وقد انتقل من التركيز على العلاقة بين الدولة والإقليم إلى دراسة القوة، والأمن،

والعلاقات الدولية، والعولمة، مما جعله من أكثر فروع الجغرافيا ارتباطًا بالعلوم السياسية والاستراتيجية (Flint, 2017, pp. 57–63).

بدأ هذا التطور مع المدرسة الألمانية بقيادة فريدريش راتزل، الذي نظر إلى الدولة بوصفها كائنًا عضويًا يتفاعل مع بيئته الجغرافية، ويرتبط بقاؤها بقدرتها على استثمار المجال الجغرافي، رغم ما تعرضت له أفكاره من انتقادات بسبب ارتباطها بالحتمية الجغرافية وتوظيفها لاحقًا في تبرير السياسات التوسعية (Ratzel, 1897/2019, pp. 32–48؛ Agnew, 2003, pp. 29–35).

وفي مطلع القرن العشرين، أسهم رودولف كيلين في تطوير هذا الفكر من خلال صياغة مفهوم الجيوبوليتيك، مؤكدًا أن قوة الدولة تقوم على تكامل عناصرها الجغرافية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية (Kjellén, 1916, pp. 95–108). كما قدم هالفورد ماكيندر نظرية قلب الأرض، ثم طور نيكولاس سبيكمان نظرية حافة الأرض، اللتين أبرزتا أهمية الموقع الجغرافي في صياغة الاستراتيجيات الدولية خلال القرن العشرين (Mackinder, 1904/2004, pp. 298–321؛ Spykman, 1944, pp. 38–56).

وبعد الحرب العالمية الثانية، اتجهت الجغرافيا السياسية إلى الابتعاد عن التفسيرات الحتمية، وازداد الاهتمام بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم ظهر اتجاه الجغرافيا السياسية النقدية الذي ركز على دور الخطاب السياسي والإعلام في تشكيل التصورات الجغرافية وتفسير العلاقات الدولية (Ó Tuathail, 1996, pp. 1–18).

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، اتسعت مجالات الجغرافيا السياسية لتشمل قضايا العولمة، وأمن الطاقة، والأمن السيبراني، والتغير المناخي، وسلاسل الإمداد العالمية، كما برز دور الفاعلين من غير الدول، مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، في تشكيل التوازنات الدولية (Dalby, 2010, pp. 17–31؛ Agnew, 2003, pp. 88–103).

ويتضح من ذلك أن الفكر الجغرافي السياسي انتقل من التركيز على الدولة والإقليم إلى تحليل التفاعلات المعقدة بين الجغرافيا والقوة والاقتصاد والتكنولوجيا، مما جعله إطارًا علميًا رئيسًا لفهم التحولات الجيوسياسية في العالم المعاصر.

المحور الثاني: نظرية المجال الحيوي وتطورها

تُعد نظرية المجال الحيوي من أبرز النظريات التي أسهمت في تطور الفكر الجغرافي السياسي والجيوسياسي، إذ ركزت على العلاقة بين الدولة والمجال الجغرافي الذي تمارس فيه نشاطها السياسي والاقتصادي والأمني. وقد انطلقت هذه النظرية من فكرة أن قدرة الدولة على النمو والاستمرار ترتبط بمدى توافر المجال الذي يضمن تلبية احتياجاتها من الموارد والسكان ووسائل الاتصال، وهو ما جعلها من أكثر النظريات تأثيرًا في تفسير سياسات التوسع الإقليمي خلال أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. وعلى الرغم من تعرضها لانتقادات واسعة بسبب توظيفها في تبرير السياسات التوسعية لبعض الدول، فإنها ما تزال تمثل محطة مهمة في دراسة تطور الفكر الجيوسياسي وفهم العلاقة بين الجغرافيا والقوة السياسية.

اولا: مفهوم المجال الحيوي

يُعد مفهوم المجال الحيوي (Lebensraum) من أكثر المفاهيم تأثيرًا وإثارةً للجدل في الفكر الجغرافي السياسي، إذ ارتبط منذ ظهوره بمحاولة تفسير العلاقة بين نمو الدولة واتساع نطاقها الجغرافي. ويشير هذا المفهوم في أصله إلى المساحة الجغرافية التي تحتاج إليها الدولة لضمان استمرار وجودها وتحقيق متطلبات سكانها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وقد ظهر المفهوم في نهاية القرن التاسع عشر في سياق التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها أوروبا، حيث أدى التصنيع المتسارع، والنمو السكاني، والتنافس الاستعماري إلى البحث عن أطر نظرية تفسر حاجة الدول إلى التوسع خارج حدودها السياسية (Ratzel, 1897/2019, pp. 17–31).

ويرجع الفضل في بلورة هذا المفهوم إلى الجغرافي الألماني فريدريش راتزل، الذي تأثر بصورة واضحة بنظرية التطور البيولوجي لتشارلز داروين. فقد رأى أن الدولة، شأنها شأن الكائنات الحية، تمر بمراحل الولادة والنمو والازدهار وربما الانحلال، وأن استمرارها يعتمد على امتلاكها مساحة جغرافية كافية تمكنها من استغلال الموارد الطبيعية وتأمين احتياجات سكانها. ومن هذا المنطلق، اعتبر راتزل أن المجال الحيوي يمثل ضرورة طبيعية للدولة، وليس مجرد خيار سياسي، وأن الدول القوية تميل إلى التوسع كلما ازدادت قدراتها السكانية والاقتصادية (Ratzel, 1897/2019, pp. 35–49).

وقد استند راتزل في تفسيره إلى ما عرف ب النظرية العضوية للدولة، التي ترى أن الدولة كائن حي يرتبط بالأرض ارتباطًا عضويًا، وأن حدودها ليست ثابتة، وإنما تتغير وفقًا لدرجة نموها وقوتها. وبذلك أصبحت الأرض عنصرًا أساسيًا في قوة الدولة، ليس فقط من حيث المساحة، وإنما أيضًا من حيث نوعية الموارد، والموقع الجغرافي، وإمكانات التنمية الاقتصادية. ويعكس هذا التصور تأثر الفكر الجغرافي في تلك المرحلة بالحتمية البيئية التي كانت تمنح العوامل الطبيعية دورًا رئيسًا في تفسير الظواهر السياسية (Taylor, 1993, pp. 84–91).

ويرى بعض الباحثين أن مفهوم المجال الحيوي في صيغته الأولى لم يكن دعوة صريحة إلى الاحتلال أو التوسع العسكري، وإنما محاولة لتفسير العلاقة بين النمو السكاني والموارد المتاحة. غير أن هذا المفهوم اتخذ لاحقًا أبعادًا سياسية واستراتيجية مختلفة، خاصة عندما أعادت المدرسة الجيوبوليتيكية الألمانية تفسيره بوصفه مبررًا لتوسيع نفوذ الدولة خارج حدودها الوطنية، وهو ما أدى إلى تغير مدلوله من إطار تحليلي إلى أداة سياسية ذات أهداف توسعية (Glassner & Fahrer, 2004, pp. 112–119).

ومن الناحية الاقتصادية، ارتبط المجال الحيوي بفكرة تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة، إذ افترض أن زيادة السكان تستلزم زيادة الأراضي الزراعية والموارد المعدنية ومصادر الطاقة والأسواق الخارجية، وهو ما دفع العديد من الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر إلى التوسع الاستعماري في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد كانت هذه السياسات تستند إلى اعتقاد مفاده أن بقاء الدولة القوية يتطلب السيطرة على مناطق جديدة توفر المواد الخام والأسواق اللازمة لاستمرار النمو الاقتصادي (Black, 2009, pp. 61–75).

كما ارتبط المجال الحيوي بالبعد الأمني، حيث رأت بعض المدارس الجيوسياسية أن التوسع الإقليمي يمنح الدولة عمقًا استراتيجيًا يقلل من تعرضها للتهديدات الخارجية. ويقصد بالعمق الاستراتيجي المساحة التي تستطيع الدولة من خلالها حماية مراكزها الحيوية، وتأمين خطوط الاتصال والإمداد، ومنح قواتها المسلحة قدرة أكبر على المناورة. وقد لعب هذا التصور دورًا مهمًا في صياغة السياسات العسكرية لعدد من القوى الكبرى خلال القرن العشرين (Gray & Sloan, 1999, pp. 79–91).

ومع تطور العلاقات الدولية، أصبح مفهوم المجال الحيوي أكثر تعقيدًا، إذ لم يعد يقتصر على السيطرة على الأراضي، بل شمل أيضًا مجالات جديدة مثل النفوذ الاقتصادي، والتحكم في طرق التجارة الدولية، والوصول إلى مصادر الطاقة، والسيطرة على الممرات البحرية، والهيمنة على الفضاء الإلكتروني. ولذلك يرى عدد من الباحثين المعاصرين أن المجال الحيوي في القرن الحادي والعشرين لم يعد مفهومًا جغرافيًا صرفًا، بل أصبح مفهومًا متعدد الأبعاد يجمع بين الجغرافيا والاقتصاد والتكنولوجيا والأمن (Flint, 2017, pp. 94–108).

وقد أسهمت العولمة في إعادة تعريف المجال الحيوي، إذ أصبحت الدول تعتمد بصورة متزايدة على شبكات التجارة العالمية والاستثمار والتكنولوجيا، مما أدى إلى تراجع أهمية التوسع الإقليمي المباشر مقارنة بالنفوذ الاقتصادي والتقني. فعلى سبيل المثال، تستطيع بعض الدول ممارسة نفوذ عالمي واسع من خلال السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة أو شبكات الاتصالات أو الاستثمارات الخارجية، دون الحاجة إلى احتلال أراضٍ جديدة، وهو ما يؤكد أن مفهوم المجال الحيوي أصبح أكثر ارتباطًا بالقوة الشاملة للدولة منه بالمساحة الجغرافية وحدها (Agnew, 2003, pp. 104–118).

ومن زاوية نقدية، يؤكد عدد من الباحثين أن مفهوم المجال الحيوي لا يمكن اعتباره قانونًا علميًا عامًا، لأنه يتجاهل قدرة الدول على تجاوز محدودية الموارد من خلال التجارة الدولية، والتكامل الاقتصادي، والتقدم العلمي، والابتكار التكنولوجي. فاليابان وسنغافورة، على سبيل المثال، تمكنتا من تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية رغم محدودية مساحتهما ومواردهما الطبيعية، وهو ما يدل على أن قوة الدولة لا تعتمد فقط على الاتساع الجغرافي، وإنما أيضًا على جودة الإدارة، ورأس المال البشري، والتقدم التقني (Cox, 2002, pp. 146–152).

وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التي وُجهت إلى هذا المفهوم، فإنه ما يزال يحتفظ بأهمية كبيرة في الدراسات الجيوسياسية، لأنه يساعد في تفسير جانب من التنافس الدولي حول الموارد الطبيعية، والممرات البحرية، ومناطق النفوذ، خاصة في ظل تصاعد الصراع على الطاقة، والمعادن النادرة، والمياه، والمجالات الرقمية. ومن ثم، فإن دراسة المجال الحيوي لا ينبغي أن تُفهم بوصفها تبريرًا للتوسع، بل بوصفها إطارًا تحليليًا لفهم كيفية توظيف الجغرافيا في صياغة السياسات الاستراتيجية للدول.

ثانيا: نظرية فريدريش راتزل في المجال الحيوي

يُعد الجغرافي الألماني فريدريش راتزل (Friedrich Ratzel) المؤسس الحقيقي لنظرية المجال الحيوي، كما يُعد أحد أبرز رواد الجغرافيا السياسية الحديثة، إذ أسهمت كتاباته في إحداث تحول جوهري في فهم العلاقة بين الدولة والمجال الجغرافي. وقد جاءت أفكاره في سياق التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها أوروبا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي مرحلة اتسمت بالتوسع الاستعماري، والنمو الصناعي، والتنافس بين القوى الأوروبية على الموارد والأسواق، الأمر الذي دفع راتزل إلى البحث عن تفسير علمي للعلاقة بين قوة الدولة وامتدادها الجغرافي (Ratzel, 1897/2019, pp. 21–34).

وقد تأثر راتزل بصورة واضحة بالنظرية التطورية التي صاغها تشارلز داروين، ولا سيما فكرة الصراع من أجل البقاء، إلا أنه نقلها من المجال البيولوجي إلى المجال السياسي، فاعتبر أن الدولة ليست مجرد تنظيم قانوني، وإنما كائن عضوي ينمو ويتطور ويحتاج إلى موارد ومساحة جغرافية تضمن استمراره. ومن هذا المنطلق، رأى أن التوسع الإقليمي يمثل نتيجة طبيعية لنمو الدولة وليس مجرد قرار سياسي عابر (Taylor, 1993, pp. 92–98).

- الأسس الفكرية لنظرية راتزل

اعتمدت نظرية راتزل على مجموعة من المرتكزات الفكرية التي شكلت جوهر مفهوم المجال الحيوي، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. الدولة كائن عضوي

يرى راتزل أن الدولة تشبه الكائن الحي؛ فهي تولد، وتنمو، وتبلغ مرحلة القوة، ثم قد تدخل مرحلة الضعف والانحلال إذا فقدت مقومات استمرارها. ويترتب على ذلك أن نمو الدولة يستلزم توسعها في المجال الجغرافي بما يتناسب مع زيادة سكانها واحتياجاتها الاقتصادية (Ratzel, 1897/2019, pp. 35–41).

2. الأرض أساس قوة الدولة

اعتبر راتزل أن قيمة الأرض لا تقاس بمساحتها فقط، وإنما بما تحتويه من موارد طبيعية، وخصوبة زراعية، وموقع استراتيجي، ومنافذ بحرية، وثروات معدنية، لذلك فإن الدولة التي

تمتلك موارد متنوعة تكون أكثر قدرة على تحقيق التنمية وتعزيز قوتها السياسية والعسكرية (Glassner & Fahrer, 2004, pp. 118–123).

3. النمو السكاني والتوسع

رأى راتزل أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الغذاء والطاقة والمواد الخام، وبالتالي تصبح الدولة بحاجة إلى توسيع مجالها الحيوي لتلبية هذه الاحتياجات، وهو ما يفسر – من وجهة نظره – سعي الدول الكبرى إلى التوسع خارج حدودها (Black, 2009, pp. 83–89).

4. الحدود السياسية ظاهرة متغيرة

رفض راتزل فكرة ثبات الحدود، واعتبرها خطوطًا مؤقتة تتغير تبعًا لتغير موازين القوة بين الدول. ولذلك فإن الحدود ليست نهاية للدولة، وإنما تعكس مرحلة من مراحل تطورها السياسي (Taylor, 1993, pp. 101–104).

- قوانين نمو الدولة عند راتزل

صاغ راتزل عددًا من المبادئ التي عُرفت لاحقًا باسم **قوانين نمو الدولة**، وقد أصبحت من أكثر الأفكار تأثيرًا في الفكر الجيوسياسي خلال القرن العشرين. ومن أهمها:

1. تنمو الدولة مع نمو ثقافتها واقتصادها.
2. يزداد نفوذ الدولة كلما توسعت في استغلال مواردها الطبيعية.
3. تتجه الدول القوية إلى ضم الأقاليم الضعيفة المجاورة.
4. الحدود السياسية ليست ثابتة، وإنما تتغير وفق ميزان القوة.
5. يشكل الموقع الجغرافي عنصرًا حاسمًا في تحديد مكانة الدولة الدولية.
6. يرتبط ازدهار الدولة بقدرتها على تحقيق التكامل بين الأرض والسكان والموارد.

وتعكس هذه المبادئ رؤية حتمية تعتبر أن التوسع نتيجة طبيعية لتطور الدولة، وهي رؤية كانت منسجمة مع البيئة السياسية السائدة في أوروبا آنذاك، حيث كانت المنافسة الاستعمارية في ذروتها (Ratzel, 1897/2019, pp. 42–57).

-- الأبعاد السياسية والاقتصادية للنظرية

لم تكن نظرية المجال الحيوي عند راتزل ذات بعد جغرافي فقط، وإنما تضمنت أبعادًا سياسية واقتصادية واضحة. فمن الناحية السياسية، اعتبر أن الدولة التي تعجز عن توسيع مجالها الحيوي معرضة لفقدان مكانتها الدولية، بينما تتمكن الدولة القوية من تعزيز أمنها القومي من خلال السيطرة على الأقاليم المجاورة ذات الأهمية الاستراتيجية.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد ربط راتزل بين التوسع الجغرافي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، إذ رأى أن السيطرة على الأراضي الزراعية، ومصادر الطاقة، والمواد الخام، تمنح الدولة استقلالًا اقتصاديًا يقلل من اعتمادها على الخارج، ويعزز قدرتها على مواجهة الأزمات الدولية (Cox, 2002, pp. 158–164).

وقد انعكست هذه الأفكار بصورة واضحة على السياسات الاستعمارية الأوروبية، التي سعت إلى السيطرة على المستعمرات بوصفها مصدرًا للمواد الخام والأسواق، وهو ما جعل كثيرًا من الباحثين ينظرون إلى نظرية المجال الحيوي باعتبارها أحد الأطر الفكرية التي استُخدمت لتبرير التوسع الاستعماري في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (Agnew, 2003, pp. 119–126).

وعلى الرغم من المكانة العلمية التي يحتلها راتزل في تاريخ الجغرافيا السياسية، فإن نظريته تعرضت لانتقادات واسعة من الباحثين المعاصرين، ويمكن تلخيص أهمها فيما يأتي:

- **اعتمادها على الحتمية الجغرافية وإغفالها للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**
- تشبيه الدولة بالكائن الحي، وهو تشبيه لا ينطبق بصورة كاملة على الظواهر السياسية.
- المبالغة في اعتبار التوسع الإقليمي شرطًا لبقاء الدولة.
- تجاهل أثر التكنولوجيا والتجارة الدولية في تعويض نقص الموارد.
- استغلال النظرية لاحقًا في تبرير السياسات التوسعية، وهو ما أضر بقيمتها العلمية وأثار جدلًا أخلاقيًا وسياسيًا (Flint, 2017, pp. 109–118).

ورغم هذه الانتقادات، فإن كثيرًا من الباحثين يؤكدون أن قيمة راتزل تكمن في أنه كان أول من حاول بناء إطار نظري يفسر العلاقة بين الجغرافيا والقوة السياسية بصورة منهجية. كما أن العديد

من أفكاره، مثل أهمية الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية، ما تزال تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الجيوسياسية الحديثة، وإن كانت تُفسَّر اليوم في ضوء مفاهيم أكثر شمولًا تأخذ في الاعتبار الاقتصاد العالمي، والتكنولوجيا، والعولمة، والتعاون الدولي.

ثالثا: نظرية المجال الحيوي عند رودولف كيلين وكارل هاوسهوفر

لم تتوقف نظرية المجال الحيوي عند التصور الذي وضعه فريدريش راتزل، بل شهدت تطورًا ملحوظًا على يد عدد من المفكرين الذين سعوا إلى توسيع نطاقها وربطها بالسياسة الخارجية والاستراتيجية العسكرية. ويُعد كل من رودولف كيلين (Rudolf Kjellén) وكارل هاوسهوفر (Karl Haushofer) من أبرز من أسهموا في هذا التطور، إذ نقلا النظرية من إطارها الجغرافي إلى إطار جيوسياسي أكثر شمولًا، وأصبح المجال الحيوي في كتاباتهما جزءًا من تفسير القوة الدولية والتنافس بين الدول الكبرى، وهو ما جعل النظرية تحظى باهتمام واسع في الدراسات السياسية والاستراتيجية خلال النصف الأول من القرن العشرين (Ó Tuathail, 1996, pp. 25–31).

1- إسهامات رودولف كيلين في تطوير النظرية

يُعد العالم السويدي رودولف كيلين أول من استخدم مصطلح الجيوبوليتيك (Geopolitics) بصورة علمية في نهاية القرن التاسع عشر، حيث رأى أن دراسة الدولة يجب ألا تقتصر على الجوانب القانونية أو الدستورية، وإنما ينبغي أن تشمل موقعها الجغرافي، ومواردها الطبيعية، وتركيبها السكاني، وإمكاناتها الاقتصادية، وقدرتها العسكرية، لأن جميع هذه العناصر تشكل في مجموعها قوة الدولة (Kjellén, 1916, pp. 91–103).

وقد تأثر كيلين بأفكار راتزل، إلا أنه تجاوزها بإعطاء الدولة بعدًا أكثر شمولًا، إذ لم يعد ينظر إليها بوصفها مجرد كائن حي يحتاج إلى التوسع، بل اعتبرها وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية متكاملة تتفاعل مع محيطها الإقليمي والدولي بصورة مستمرة.

وقد قامت رؤية كيلين على عدد من المبادئ الأساسية، أهمها:

1. الدولة كيان عضوي متكامل يجمع بين الأرض والشعب والسلطة.
2. الجغرافيا تشكل أساس القوة لكنها ليست العامل الوحيد.

3. الاقتصاد عنصر رئيس في بناء النفوذ السياسي.

4. الأمن القومي يرتبط بقدرة الدولة على استثمار موقعها الجغرافي.

5. السياسة الخارجية يجب أن تستند إلى الإمكانات الجغرافية للدولة.

وتكشف هذه المبادئ عن انتقال الفكر الجغرافي السياسي من مرحلة الحتمية الجغرافية الخالصة إلى مرحلة أكثر تكاملًا تجمع بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة، وهو ما جعل أفكار كيلين تمثل حلقة وصل بين الجغرافيا السياسية التقليدية والجيوبوليتيك الحديث (Taylor, 1993, pp. 110–117).

كما أكد كيلين أن قوة الدولة لا تقاس فقط بمساحتها، وإنما بقدرتها على توظيف مواردها بكفاءة، وهو طرح يختلف جزئيًا عن رؤية راتزل التي منحت التوسع الإقليمي أهمية أكبر. ومن هنا بدأ مفهوم المجال الحيوي يأخذ أبعادًا اقتصادية وإدارية أكثر وضوحًا، حيث أصبح التنظيم الداخلي للدولة عنصرًا لا يقل أهمية عن الامتداد الجغرافي (Glassner & Fahrer, 2004, pp. 129–136).

2- كارل هاوسهوفر وإعادة صياغة المجال الحيوي

شهدت نظرية المجال الحيوي تحولًا أكثر وضوحًا مع الجغرافي الألماني كارل هاوسهوفر، الذي يُعد من أبرز منظري المدرسة الجيوبوليتيكية الألمانية خلال النصف الأول من القرن العشرين. وقد تأثر هاوسهوفر بأفكار راتزل وكيلين، لكنه أعاد صياغتها في إطار استراتيجي يركز على التوسع الإقليمي والتحالفات الدولية، وربط بين المجال الحيوي والأمن القومي بصورة مباشرة (Dodds, 2007, pp. 51–58).

ورأى هاوسهوفر أن الدولة لا تستطيع المحافظة على أمنها واستقلالها إذا بقيت محصورة داخل حدود جغرافية ضيقة، بل يجب أن تمتلك مجالًا حيويًا يوفر لها الموارد الطبيعية، والمنافذ البحرية، والعمق الاستراتيجي، والأسواق الاقتصادية اللازمة لاستمرار قوتها.

وقد استندت رؤيته إلى مجموعة من المرتكزات، من أهمها:

1. المجال الحيوي يمثل ضرورة استراتيجية وليس مجرد مساحة جغرافية.

2. التحالفات الإقليمية وسيلة لتعزيز النفوذ الدولي.

3. الموقع الجغرافي يحدد اتجاه السياسة الخارجية.

4. الموارد الطبيعية عنصر أساسي في الأمن القومي.

5. السيطرة على الممرات الاستراتيجية تزيد من مكانة الدولة الدولية.

وتعكس هذه المبادئ انتقال الفكر الجيوبوليتيكي من مجرد تفسير العلاقة بين الدولة والأرض إلى وضع تصورات استراتيجية لإدارة الصراع الدولي، وهو ما منح النظرية بعدًا عمليًا في رسم السياسات الخارجية للدول الكبرى (Gray & Sloan, 1999, pp. 97–112).

وقد ركز هاوسهوفر بصورة خاصة على أهمية الأقاليم الكبرى (Pan-Regions)، حيث افترض أن العالم سيتجه نحو تكوين تكتلات جغرافية واسعة تقودها قوى كبرى تمتلك التفوق الاقتصادي والعسكري. ومن وجهة نظره، فإن الدولة التي تعجز عن الاندماج في مثل هذه التكتلات ستفقد تدريجيًا قدرتها على المنافسة الدولية (Dodds, 2007, pp. 60–68).



رابعا: المقارنة بين راتزل وكيلين وهاوسهوفر

رغم اشتراك هؤلاء المفكرين في الإيمان بأهمية الجغرافيا في تفسير قوة الدولة، فإن هناك اختلافات جوهرية بين تصوراتهم، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

جدول (10) مقارنة بين تصورات فريدريش راتزل ورودولف كيلين وكارل هاوسهوفر حول نظرية المجال الحيوي

وجه المقارنة	فريدريش راتزل	رودولف كيلين	كارل هاوسهوفر
محور النظرية	الدولة كائن عضوي	الدولة نظام جيوسياسي متكامل	الدولة قوة استراتيجية
مفهوم المجال الحيوي	مساحة للنمو الطبيعي	عنصر من عناصر قوة الدولة	أداة لتحقيق الأمن والنفوذ
العامل الأكثر أهمية	الأرض	التكامل بين الجغرافيا والسياسة والاقتصاد	الاستراتيجية والتحالفات
الهدف النهائي	استمرار الدولة	تعظيم قوة الدولة	الهيمنة الإقليمية

المصدر: اعتمادًا على Haushofer، Kjellén (1916)، Ratzel (1897/2019) (1924).

وتوضح هذه المقارنة أن نظرية المجال الحيوي تطورت من تفسير بيولوجي للطبيعة السياسية للدولة إلى إطار استراتيجي متكامل يربط بين الجغرافيا والاقتصاد والأمن والعلاقات الدولية.

وبالرغم الجدل الكبير الذي أحاط بنظرية المجال الحيوي، فإنها تركت أثرًا واضحًا في تطور الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، ويمكن إبراز أهم آثارها فيما يأتي:

- ساعدت في ترسيخ العلاقة بين الجغرافيا والسياسة.
- أسهمت في تطور الدراسات الاستراتيجية والعسكرية.
- عززت الاهتمام بدراسة الموارد الطبيعية وأهميتها في الأمن القومي.
- أثرت في تحليل العلاقات الدولية خلال القرن العشرين.
- دفعت الباحثين لاحقًا إلى تطوير مناهج نقدية أكثر شمولًا.

ومع ذلك، يؤكد الباحثون المعاصرون أن القيمة العلمية للنظرية تكمن في إسهامها في تطوير الفكر الجيوسياسي، وليس في بعض التطبيقات السياسية التي ارتبطت بها لاحقًا، والتي خرجت عن السياق العلمي الأصلي للنظرية (Agnew, 2003, pp. 131–145).

خامسا: الانتقادات المعاصرة لنظرية المجال الحيوي

تُعد نظرية المجال الحيوي من أكثر النظريات إثارةً للجدل في تاريخ الجغرافيا السياسية، إذ تعرضت منذ منتصف القرن العشرين إلى مراجعات نقدية واسعة من قبل الجغرافيين وعلماء السياسة والعلاقات الدولية. ويرجع ذلك إلى أن التطورات التي شهدها النظام الدولي، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، أظهرت محدودية عدد من الافتراضات التي قامت عليها النظرية، وأبرزها الحتمية الجغرافية، وربط قوة الدولة بالتوسع الإقليمي، وإهمال العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والمؤسساتية. ونتيجة لذلك، اتجه الفكر الجيوسياسي الحديث إلى إعادة تفسير مفهوم المجال الحيوي بما يتلاءم مع واقع العلاقات الدولية المعاصرة (Agnew, 2003, pp. 147–160).

1- نقد الحتمية الجغرافية

من أبرز الانتقادات التي وُجهت إلى نظرية المجال الحيوي اعتمادها المفرط على الحتمية الجغرافية، إذ افترض راتزل أن الخصائص الطبيعية للمكان هي العامل الرئيس في تحديد قوة الدولة وسلوكها السياسي. إلا أن الدراسات الحديثة تؤكد أن الجغرافيا تمثل عاملًا مؤثرًا، لكنها ليست العامل الوحيد، بل تتفاعل مع متغيرات اقتصادية وسياسية وثقافية وتكنولوجية في تشكيل قوة الدولة (Flint, 2017, pp. 120–128).

وتُظهر التجارب المعاصرة أن دولًا ذات مساحة صغيرة وموارد محدودة استطاعت تحقيق مكانة دولية متقدمة بفضل الاستثمار في التعليم والابتكار والتكنولوجيا، مثل سنغافورة وسويسرا وكوريا الجنوبية، وهو ما يتعارض مع الفرضية التي تربط بين اتساع المجال الجغرافي وارتفاع مستوى القوة الوطنية (Cox, 2002, pp. 176–184).

2- تجاهل التطور الاقتصادي والتكنولوجي

يرى عدد كبير من الباحثين أن النظرية نشأت في فترة تاريخية كانت الموارد الطبيعية تمثل العنصر الرئيس للقوة، إلا أن الاقتصاد العالمي شهد منذ النصف الثاني من القرن العشرين تحولات جوهرية جعلت التكنولوجيا والمعرفة والاقتصاد الرقمي أكثر أهمية من التوسع الإقليمي.

وفي هذا السياق، أصبحت القوة الاقتصادية تُقاس بمؤشرات متعددة، منها:

- القدرة على الابتكار العلمي.

- حجم الاقتصاد الوطني.
- التطور الصناعي والتكنولوجي.
- السيطرة على التقنيات الرقمية.
- الاستثمار في رأس المال البشري.
- القدرة على إدارة سلاسل الإمداد العالمية.

ومن ثم، لم يعد امتلاك الأراضي الواسعة شرطًا لتحقيق النفوذ الدولي، بل أصبح حسن استثمار الموارد البشرية والتكنولوجية أكثر تأثيرًا في مكانة الدولة (Flint, 2017, pp. 131–139).

3- مخالفة مبادئ القانون الدولي

من أهم الانتقادات التي وُجهت إلى نظرية المجال الحيوي أنها استُخدمت في بعض المراحل التاريخية لتبرير التوسع الإقليمي بالقوة، وهو ما يتعارض مع المبادئ التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة بعد عام 1945.

وتنص قواعد القانون الدولي المعاصر على مجموعة من المبادئ الأساسية، من أبرزها:

- احترام سيادة الدول.
- عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.
- احترام الحدود الدولية.
- تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.
- حق الشعوب في تقرير مصيرها.

لذلك، يرى فقهاء القانون الدولي أن أي تفسير للمجال الحيوي يؤدي إلى شرعنة الاحتلال أو التوسع العسكري يتعارض مع النظام القانوني الدولي الحديث (Shaw, 2021, pp. 485–512).

4- إساءة توظيف النظرية سياسيًا

من أكثر الجوانب التي أثرت في سمعة نظرية المجال الحيوي ارتباطها بالتطبيقات السياسية خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث استُخدمت بعض مفاهيمها بصورة انتقائية لتبرير سياسات التوسع الإقليمي.

ويؤكد كثير من الباحثين أن هذا الاستخدام السياسي لا يعني بالضرورة أن راتزل دعا بصورة مباشرة إلى تلك التطبيقات، وإنما جرى توظيف بعض أفكاره خارج سياقها الأكاديمي، وهو ما أدى إلى ربط النظرية بممارسات توسعية أكثر من ارتباطها بإطارها العلمي الأصلي (Dodds, 2007, pp. 69–74).

ولهذا يميز الباحثون المعاصرون بين:

جدول (11): مقارنة بين المفهوم العلمي لنظرية المجال الحيوي وتوظيفها السياسي.

المفهوم العلمي	الاستخدام السياسي
تفسير العلاقة بين الدولة والمجال الجغرافي	تبرير التوسع العسكري
تحليل أثر الموارد في قوة الدولة	تبرير احتلال أراضي الغير
دراسة النمو الجغرافي للدولة	فرض الهيمنة بالقوة
تحليل الأمن الجغرافي	توظيف الجغرافيا لأهداف أيديولوجية

المصدر: بالاعتماد على Agnew (2003)، Dodds (2007).

5- التحول نحو مفهوم القوة الشاملة

أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي خلال العقود الأخيرة إلى إعادة النظر في الأسس التقليدية التي كانت تُقاس بها قوة الدول. فلم يعد التفوق العسكري أو اتساع الإقليم العامل الوحيد في تحديد مكانة الدولة، بل أصبحت القوة نتاجًا لتفاعل مجموعة من القدرات الاقتصادية والسياسية والعلمية والتقنية والثقافية، الأمر الذي أفرز مفهوم القوة الشاملة بوصفه أحد المفاهيم الرئيسة في الدراسات الجيوسياسية المعاصرة (Flint, 2021, pp. 185–197).

وتقوم القوة الشاملة على عدد من المقومات الأساسية، من أهمها:

1- القدرة الاقتصادية: وتعبر عن كفاءة الدولة في إدارة مواردها، وتنمية اقتصادها، وتعزيز الإنتاج والاستثمار والتجارة، بما يوفر قاعدة مالية تدعم مختلف السياسات الوطنية.

2- القدرة الدفاعية: وتتمثل في امتلاك القوات المسلحة الكفاءة والجاهزية اللازمة لحماية سيادة الدولة والحفاظ على أمنها ومصالحها الإستراتيجية، مع توظيف التقنيات العسكرية الحديثة.

3- القدرة السياسية والدبلوماسية: وتشير إلى قدرة الدولة على بناء علاقات خارجية متوازنة، وإدارة التفاوض، والمشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية، بما يعزز نفوذها ويحقق مصالحها.

4- القدرة العلمية والتقنية: وتعتمد على مستوى البحث العلمي، ونقل التكنولوجيا، وتطوير الصناعات المتقدمة، وتوظيف الابتكار في دعم التنمية والقدرة التنافسية.

5- رأس المال البشري والمعرفي: ويتمثل في نوعية الموارد البشرية، ومستوى التعليم، والمهارات، والإبداع، والقدرة على إنتاج المعرفة واستثمارها في مختلف القطاعات.

6- التأثير الثقافي والإعلامي: ويشمل نشر اللغة والثقافة والقيم الوطنية، والاستفادة من وسائل الإعلام والمنصات الرقمية لتعزيز صورة الدولة وزيادة تأثيرها الخارجي.

7- الأمن الرقمي والسيبراني: وأصبح من المرتكزات الأساسية للقوة الوطنية، من خلال حماية شبكات المعلومات، وتأمين البنية التحتية الرقمية، ومواجهة التهديدات الإلكترونية.

8- القدرة على الابتكار والتطوير: وتتمثل في تحويل المعرفة إلى تطبيقات عملية وتقنيات جديدة تسهم في رفع الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي ضوء هذه المتغيرات، اتسع مفهوم القوة في الفكر الجيوسياسي ليشمل مختلف الإمكانات الوطنية، وأصبحت المنافسة بين الدول ترتكز على التفوق الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والرقمي، إلى جانب عناصر القوة التقليدية، وهو ما يعكس طبيعة العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين (Cohen, 2015, pp. 33–49 ؛Flint, 2021, pp. 185–197).

6- إعادة تفسير المجال الحيوي في القرن الحادي والعشرين

أدى التطور المتسارع في الاقتصاد العالمي والثورة الرقمية إلى إعادة صياغة مفهوم المجال الحيوي بما يتلاءم مع طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة. فبعد أن ارتبط هذا المفهوم في بداياته بالحيز الجغرافي الذي تعتمد عليه الدولة لتأمين احتياجاتها من الأرض والموارد، اتسع في القرن الحادي والعشرين ليشمل مجالات جديدة تتجاوز الحدود السياسية التقليدية. وأصبحت قدرة الدولة على الوصول إلى الأسواق العالمية، وتأمين طرق التجارة، وحماية شبكات الاتصالات، والسيطرة

على التقنيات الحديثة، من أهم مقومات قوتها ونفوذها في النظام الدولي (Agnew, 2003, pp. 132–148).

وفي هذا السياق، لم تعد المنافسة بين الدول تقتصر على السيطرة على الأراضي أو الموارد الطبيعية، بل امتدت إلى التحكم في الممرات البحرية، وخطوط نقل النفط والغاز، وسلاسل الإمداد العالمية، وشبكات الاتصالات والكابلات البحرية، التي أصبحت تمثل شرايين رئيسة للاقتصاد العالمي. كما برز الفضاء الإلكتروني بوصفه مجالًا جديدًا للتنافس الإستراتيجي، نتيجة الاعتماد المتزايد على التقنيات الرقمية والأنظمة المعلوماتية في إدارة الاقتصاد والأمن والدفاع.

ومن أبرز مظاهر هذا التحول أيضًا تنامي أهمية الفضاء الخارجي، الذي أصبح ميدانًا للتنافس في مجالات الاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد، إلى جانب التوسع في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، التي أصبحت تؤدي دورًا محوريًا في دعم عملية صنع القرار، وتعزيز القدرة الاقتصادية والعسكرية للدول. كذلك اكتسبت الموارد الرقمية، وأشباه الموصلات، والمعادن النادرة المستخدمة في الصناعات الإلكترونية والتقنيات المتقدمة، أهمية إستراتيجية متزايدة، نظرًا لدورها في دعم الاقتصاد الرقمي والصناعات الحديثة.

وانطلاقًا من هذه المتغيرات، اتجهت الدراسات الجيوسياسية الحديثة إلى توسيع مفهوم المجال الحيوي ليشمل المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والرقمية، باعتبارها مكونات أساسية للقوة الوطنية في العصر الحديث. وأصبحت قدرة الدولة على الابتكار، وتأمين سلاسل الإمداد، وإدارة البنية التحتية الرقمية، وحماية فضائها السيبراني، تمثل عناصر لا تقل أهمية عن الموقع الجغرافي أو الموارد الطبيعية في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية (Cohen, 2015, pp. 84–98؛ Black, 2018, pp. 201–216).

يتضح مما سبق أن نظرية المجال الحيوي مثلت مرحلة مفصلية في تطور الفكر الجغرافي السياسي، إذ أسهمت في تفسير العلاقة بين الدولة والمجال الجغرافي والموارد الطبيعية، إلا أن التطورات التي شهدها النظام الدولي فرضت إعادة النظر في كثير من افتراضاتها. فمع العولمة والثورة الرقمية، لم تعد القوة ترتبط فقط باتساع الإقليم، بل أصبحت تعتمد على التكنولوجيا والاقتصاد والابتكار والقدرة على إدارة شبكات النفوذ العالمية. ومن ثم، فإن القيمة العلمية للنظرية

تكمن اليوم في بعدها التحليلي والتاريخي، أكثر من كونها إطارًا عمليًا لتفسير سلوك الدول في العصر الحديث.

المحور الثالث: تطبيقات الجغرافيا السياسية والمجال الحيوي في العلاقات الدولية

تمثل الجغرافيا السياسية أحد أهم المداخل العلمية لفهم طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة، إذ تسهم في تفسير تأثير العوامل الجغرافية في توزيع القوة، وتحديد المصالح الإستراتيجية للدول، وتحليل أنماط التفاعل والتنافس والتعاون بينها. ومع تطور النظام الدولي، لم يعد تأثير الجغرافيا يقتصر على الموقع والحدود والموارد الطبيعية، بل امتد ليشمل الممرات البحرية، وشبكات النقل والطاقة، والفضاء الإلكتروني، ومراكز النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي، مما عزز من أهمية البعد الجغرافي في صياغة السياسات الخارجية والاستراتيجيات الوطنية. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب أبرز تطبيقات الجغرافيا السياسية والمجال الحيوي في العلاقات الدولية، من خلال دراسة أثر الموقع الجغرافي في القوة الوطنية، ودور الموارد والحدود والممرات الإستراتيجية في تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية.

أولا : القوة والموقع الجغرافي

يُعد الموقع الجغرافي من أكثر العوامل تأثيرًا في بناء قوة الدولة وتحديد مكانتها في النظام الدولي، إذ لا يقتصر دوره على تحديد الإطار المكاني للدولة، بل يمتد ليؤثر في خياراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفي طبيعة علاقاتها مع الدول المجاورة والقوى الدولية. ولهذا السبب احتل الموقع الجغرافي مكانة مركزية في الفكر الجغرافي السياسي منذ نشأته، حيث اعتبره العديد من الباحثين أحد المرتكزات الأساسية التي تُبنى عليها القوة الوطنية، إلى جانب السكان والموارد الطبيعية والقدرات الاقتصادية والعسكرية (Glassner & Fahrer, 2004, pp. 171–178).

وقد أكد هالفورد ماكيندر أن الموقع الجغرافي يمثل عنصرًا ثابتًا في السياسة الدولية، لأن الجغرافيا تفرض على الدول فرصًا وتحديات لا يمكن تجاوزها بسهولة، مهما بلغت درجة التطور الاقتصادي أو التكنولوجي. ومن هذا المنطلق، فإن الدول التي تتمتع بموقع استراتيجي تكون أكثر قدرة على التأثير في حركة التجارة الدولية، وتأمين مصالحها الاقتصادية، وبسط نفوذها السياسي

والعسكري مقارنة بالدول التي تعاني العزلة الجغرافية (Mackinder, 1904/2004, pp. 305–317).

وفي المقابل، يرى نيكولاس سبيكمان أن الموقع لا يكتسب أهميته من خصائصه الطبيعية فحسب، وإنما من موقعه بالنسبة إلى مراكز القوة العالمية وخطوط الملاحة الدولية. ولذلك فإن الدول المطلة على البحار والمحيطات أو الواقعة عند الممرات الاستراتيجية تتمتع عادةً بفرص أكبر لممارسة النفوذ الدولي مقارنة بالدول الحبيسة، وهو ما يفسر المكانة التي تحتلها دول مثل تركيا ومصر وسنغافورة في النظام الدولي رغم تفاوت مساحاتها وإمكاناتها السكانية (Spykman, 1944, pp. 41–59). ويُعد العراق مثالًا واضحًا على أهمية الموقع الجغرافي في بناء المكانة الجيوسياسية للدولة، إذ يقع في الجزء الأوسط من منطقة الشرق الأوسط، ويتوسط مجموعة من الأقاليم المهمة، فهو يجاور تركيا من الشمال، وإيران من الشرق، وسوريا والأردن من الغرب، والسعودية والكويت من الجنوب، كما يمتلك منفذًا بحريًا على الخليج العربي. وقد منح هذا الموقع العراق أهمية استراتيجية كبيرة، لأنه يمثل حلقة وصل بين الخليج العربي وبلاد الشام وتركيا وإيران، كما يربط بين طرق التجارة والطاقة والنقل الممتدة بين آسيا وأوروبا.

خريطة (3): الموقع الجيوسياسي للعراق في الشرق الأوسط.



المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات Natural Earth و United Nations Geospatial، وبالاستناد إلى Cohen (2015) وFlint (2021).

وتوضح خريطة (3) أن أهمية العراق لا تنبع من موقعه المركزي فقط، بل من قربه من ممرات بحرية ومراكز إقليمية ذات وزن سياسي واقتصادي، إضافة إلى إشرافه على طرق برية يمكن أن تؤدي دورًا مهمًا في حركة التجارة والنقل والطاقة. كما أن امتداد نهري دجلة والفرات داخل أراضيه، ووجود موانئه في الجنوب، يزيدان من قيمته الاقتصادية والجيوسياسية. ولذلك فإن موقع العراق يمنحه فرصًا كبيرة ليكون محورًا للنقل والتبادل التجاري الإقليمي، إلا أن الاستفادة من هذه المزايا ترتبط بمدى توافر الاستقرار السياسي، وتطوير البنية التحتية، وتأمين الحدود، وتحسين شبكات النقل والاتصال.

ثانيا: مفهوم القوة الجغرافية

يقصد بالقوة الجغرافية قدرة الدولة على توظيف عناصرها المكانية والطبيعية والبشرية في خدمة أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية، بما يحقق لها النفوذ والتأثير في البيئة الإقليمية والدولية. ولا ترتبط القوة الجغرافية بالمساحة وحدها، وإنما تتشكل من تفاعل مجموعة من العناصر التي تمنح الدولة مزايا استراتيجية قد لا تتوافر لغيرها (Taylor, 1993, pp. 143–150).

وتتكون القوة الجغرافية من عدة عناصر مترابطة، أهمها:

- الموقع الجغرافي.
- المساحة.
- شكل الدولة.
- الحدود السياسية.
- الموارد الطبيعية.
- المناخ.
- التضاريس.
- عدد السكان وتوزيعهم.

- الإطلالة البحرية.
- العمق الاستراتيجي.

ولا تعمل هذه العناصر بصورة مستقلة، بل تتكامل لتشكيل البيئة الجيوسياسية للدولة، بحيث يؤدي اختلال أحدها إلى التأثير في بقية العناصر. فالموقع المتميز قد يفقد جزءًا من أهميته إذا افتقرت الدولة إلى الاستقرار السياسي أو القدرة الاقتصادية، والعكس صحيح (Agnew, 2003, pp. 163–171).

ثالثا: أنواع الموقع الجغرافي وأثرها في العلاقات الدولية

يميز الجغرافيون السياسيون بين عدة أنواع للموقع الجغرافي، لكل منها تأثير مختلف في قوة الدولة وسلوكها الخارجي.

- **الموقع الفلكي**

يقصد به موقع الدولة بالنسبة إلى دوائر العرض وخطوط الطول، ويؤثر في المناخ، وطول النهار، والإنتاج الزراعي، وأنماط النشاط الاقتصادي.

ورغم أن الموقع الفلكي لا يمثل عنصرًا مباشرًا في السياسة الخارجية، فإنه ينعكس بصورة غير مباشرة على التنمية الاقتصادية، وبالتالي على قدرة الدولة في بناء قوتها الوطنية (Glassner & Fahrer, 2004, pp. 180–183).

- **الموقع النسبي**

وهو موقع الدولة بالنسبة إلى الدول المجاورة والمسطحات المائية والممرات الدولية ومراكز النشاط الاقتصادي العالمي.

ويعد الموقع النسبي أكثر أهمية من الموقع الفلكي في الدراسات الجيوسياسية، لأنه يحدد طبيعة التفاعلات السياسية والأمنية للدولة، ويؤثر في سهولة الاتصال والتجارة والتحالفات العسكرية (Flint, 2017, pp. 161–168).

ومن أبرز الأمثلة:

- تركيا بين أوروبا وآسيا.

- مصر عند ملتقى البحرين الأحمر والمتوسط.
- سنغافورة عند مضيق ملقا.
- بنما بين المحيطين الأطلسي والهادئ.

وقد أسهمت هذه المواقع في منح تلك الدول أهمية استراتيجية تفوق في كثير من الأحيان حجمها الجغرافي أو السكاني.

رابعا: الموقع الجيوستراتيجي

يُعد الموقع الجيوستراتيجي أحد أهم المفاهيم في الجغرافيا السياسية الحديثة، ويشير إلى القيمة الاستراتيجية التي يكتسبها الموقع نتيجة قربه من ممرات التجارة الدولية، أو مصادر الطاقة، أو مناطق الصراع، أو القواعد العسكرية.

ولا يكون كل موقع جغرافي موقعًا جيوستراتيجيًا، بل تكتسب بعض المواقع هذه الصفة نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية العالمية.

ومن أهم خصائص الموقع الجيوستراتيجي:

- التأثير في حركة التجارة العالمية.
- التحكم في طرق النقل الدولية.
- استقطاب القواعد العسكرية.
- تعزيز النفوذ السياسي.
- جذب الاستثمارات الدولية.
- زيادة الأهمية الاقتصادية للدولة.

ولهذا السبب تتنافس القوى الكبرى باستمرار على مناطق مثل الخليج العربي، وبحر الصين الجنوبي، والقطب الشمالي، والبحر الأسود، لما تتمتع به من أهمية جيوستراتيجية بالغة (Gray & Sloan, 1999, pp. 121–137).

خامسا: العمق الاستراتيجي

يقصد بالعمق الاستراتيجي المساحة الجغرافية التي تمنح الدولة القدرة على حماية مراكزها الحيوية، وتأخير تقدم القوات المعادية، وضمان استمرار العمليات العسكرية والاقتصادية أثناء الأزمات. ويُعد العمق الاستراتيجي عنصرًا مهمًا في الأمن القومي، لأن الدول ذات المساحات الواسعة غالبًا ما تمتلك قدرة أكبر على امتصاص الضغوط العسكرية مقارنة بالدول الصغيرة.

غير أن مفهوم العمق الاستراتيجي لم يعد يقتصر على البعد العسكري، بل أصبح يشمل أيضًا:

- العمق الاقتصادي.
- العمق السياسي.
- العمق الدبلوماسي.
- العمق التكنولوجي.
- العمق اللوجستي.

ويعكس هذا التطور انتقال الفكر الجغرافي السياسي من المفهوم التقليدي للأمن إلى مفهوم الأمن الشامل الذي يدمج بين مختلف أبعاد القوة الوطنية (Cox, 2002, pp. 205–214).

جدول (12)أثر الموقع الجغرافي في قوة الدولة

العنصر	الأثر الجيوسياسي
الإطلالة البحرية	تسهيل التجارة وتعزيز النفوذ البحري
الموقع الوسطي	زيادة أهمية الدولة في النقل والاتصال
الممرات الدولية	تعزيز المكانة الاقتصادية والاستراتيجية
العمق الاستراتيجي	رفع مستوى الأمن القومي
القرب من مناطق الطاقة	زيادة الأهمية الجيوسياسية
الاتصال بالقارات	توسيع العلاقات الاقتصادية والسياسية

المصدر: بالاعتماد على Glassner & Fahrer (2004)، Flint (2017)، Gray & Sloan (1999).

يتضح مما سبق أن الموقع الجغرافي يمثل عنصرًا ثابتًا في بناء القوة الوطنية، إلا أن قيمته لا تتحقق بصورة تلقائية، وإنما تعتمد على قدرة الدولة على استثماره ضمن استراتيجية شاملة تجمع بين التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والكفاءة العسكرية، والتقدم التكنولوجي. ولذلك فإن الموقع الجغرافي يظل عاملًا مؤثرًا، لكنه لا يعمل بمعزل عن بقية عناصر القوة، وهو ما تؤكده التجارب الدولية المعاصرة.

يتضح مما سبق أن الموقع الجغرافي يظل أحد المقومات الأساسية في بناء القوة الوطنية، إلا أن أثره يرتبط بقدرة الدولة على استثمار مزاياه ضمن رؤية استراتيجية متكاملة تجمع بين الموارد والإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية. كما تؤكد التطبيقات المعاصرة أن المكان ما زال عنصرًا حاسمًا في تشكيل التفاعلات الإقليمية والدولية، رغم التحولات التي يشهدها النظام الدولي.

أولًا: المراجع العربية

32. ابن خلدون. (2004). *المقدمة*.

33. المقدسي، شمس الدين. (1991). *أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم*.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

34. Agnew, J. (2003). *Geopolitics: Re-Visioning World Politics*. 2nd ed. Routledge.

35. Aristotle. (1998). *Politics* (C. D. C. Reeve, Trans.). Hackett Publishing.

36. Black, J. (2009). *Geopolitics*. Indiana University Press.

37. Black, J. (2018). *Geopolitics and the Quest for Dominance*. Indiana University Press.

38. Cohen, S. B. (2015). *Geopolitics: The Geography of International Relations*. 3rd ed. Rowman & Littlefield.

39. Cox, K. R. (2002). *Political Geography: Territory, State and Society*. Blackwell.

40. Dalby, S. (2010). *Recontextualising Violence, Power and Nature: The Next Twenty Years of Critical Geopolitics*. Political Geography.

41. Dodds, K. (2007). *Geopolitics: A Very Short Introduction*. Oxford University Press.

42. Dodds, K. (2019). *Geopolitics: A Very Short Introduction*. 2nd ed. Oxford University Press.

43. Flint, C. (2017). *Introduction to Geopolitics*. 3rd ed. Routledge.

44. Flint, C. (2021). *Introduction to Geopolitics*. 4th ed. Routledge.

45. Glassner, M. I., & Fahrer, C. (2004). *Political Geography*. John Wiley & Sons.

46. Gray, C. S., & Sloan, G. (1999). *Geopolitics, Geography and Strategy*. Frank Cass.

47. Hartshorne, R. (1950). *The Functional Approach in Political Geography*. Annals of the Association of American Geographers.

48. Haushofer, K. (1924). *Geopolitik des Pazifischen Ozeans*.

49. Kjellén, R. (1916). *Staten som Lifsform*.

50. Mackinder, H. J. (1904/2004). *The Geographical Pivot of History*. *The Geographical Journal*.

51. Ratzel, F. (1897/2019). *Politische Geographie*.

52. Shaw, M. N. (2021). *International Law*. 9th ed. Cambridge University Press.

53. Spykman, N. J. (1944). *The Geography of the Peace*. Harcourt, Brace.

54. Taylor, P. J. (1993). *Political Geography: World-Economy, Nation-State and Locality*. Longman.

55. Taylor, P. J., & Flint, C. (2000). *Political Geography: World-Economy, Nation-State and Locality*. 4th ed. Prentice Hall.

56. Ó Tuathail, G. (1996). *Critical Geopolitics*. Routledge.

المبحث الثالث:المكان والحدود والتحولات الإقليمية

يُعد المكان والحدود من الركائز الأساسية في الجغرافيا السياسية، لما لهما من دور في تحديد قوة الدولة وتوجيه علاقاتها الإقليمية والدولية. ومع التحولات الإقليمية المتسارعة، أصبحت الحدود والمجالات الجغرافية أكثر تأثرًا بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية، مما يستدعي دراسة أثرها في إعادة تشكيل موازين القوى والتفاعلات بين الدول.

أولًا: مفهوم المكان وأبعاده في الجغرافيا السياسية

يُعد المكان من المفاهيم الأساسية في الجغرافيا السياسية، إذ يمثل الإطار المكاني الذي تتفاعل داخله الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتمارس فيه الدولة سيادتها، وتُحدد من خلاله مجالات النفوذ وحدود السلطة. ولم يعد المكان في الفكر الجغرافي الحديث يُنظر إليه بوصفه حيزًا ماديًا أو مساحة جغرافية فحسب، بل أصبح يُفهم باعتباره بناءً سياسيًا واستراتيجيًا تتشكل أهميته

من طبيعة العلاقات التي تربط بين الإنسان والدولة والموارد، ومن موقعه ضمن شبكة التفاعلات الإقليمية والدولية، وليس من خصائصه الطبيعية وحدها (Agnew, 2003, pp. 15–24).

وقد شهد مفهوم المكان تطورًا ملحوظًا في الفكر الجغرافي، إذ كانت المدرسة التقليدية تنظر إليه بوصفه وعاءً ثابتًا يحتوي الأنشطة البشرية، في حين اتجهت المدارس الحديثة إلى اعتباره عنصرًا ديناميكيًا يتأثر بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونتيجة لذلك، أصبح المكان نتاجًا للتفاعلات الإنسانية والسياسية، وليس مجرد إطار جغرافي محايد، مما أكسبه أهمية تحليلية كبيرة في الدراسات الجيوسياسية المعاصرة (Cresswell, 2015, pp. 1–12)..ومن منظور الجغرافيا السياسية، تبرز أهمية المكان بوصفه المجال الذي تمارس فيه الدولة وظائفها السيادية، وتدير من خلاله مواردها، وتحدد أولوياتها الأمنية والتنموية، كما تتفاوت أهمية الأماكن تبعًا لموقعها الجغرافي وما تمتلكه من موارد طبيعية أو ممرات بحرية أو عقد مواصلات استراتيجية. لذلك، فإن المكان يمثل أحد المرتكزات الرئيسة في تفسير القوة السياسية والنفوذ الإقليمي والدولي، ويسهم في فهم طبيعة التنافس والتعاون بين الدول في ظل التحولات الجيوسياسية المعاصرة (Flint, 2017, pp. 31–42).

1- أبعاد المكان في الجغرافيا السياسية

لا يقتصر مفهوم المكان على البعد الجغرافي، بل يتكون من مجموعة أبعاد متداخلة تسهم في تحديد أهميته السياسية والاستراتيجية، ومن أبرزها:

- **البعد المكاني: ويتمثل في الموقع والمساحة والشكل والعلاقات المكانية مع الأقاليم المجاورة.**
- **البعد السياسي: ويعكس قدرة الدولة على فرض سيادتها وإدارة إقليمها والمحافظة على وحدته.**
- **البعد الاقتصادي: ويرتبط بتوافر الموارد الطبيعية، وشبكات النقل، والأسواق، ومراكز الإنتاج.**
- **البعد الأمني: ويشمل قدرة المكان على توفير العمق الاستراتيجي، وحماية الحدود، وتأمين المصالح الوطنية.**
- **البعد الثقافي والاجتماعي:** ويتمثل في الهوية الوطنية، والخصائص السكانية، والروابط التاريخية التي تمنح المكان قيمته السياسية.

وتؤكد هذه الأبعاد أن المكان لا يكتسب أهميته من عنصر واحد، وإنما من التفاعل بين مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية التي تحدد مكانته في البيئة الإقليمية والدولية (Taylor, 1993, pp. 42–53).

2- المكان بوصفه عنصرًا للقوة السياسية

يرى العديد من منظري الجغرافيا السياسية أن المكان يمثل أحد المصادر الرئيسة للقوة، إلا أن هذه القوة لا تتحقق بصورة تلقائية، بل تعتمد على قدرة الدولة على استثمار خصائص المكان وتوظيفها في خدمة أهدافها الاستراتيجية. فالدولة التي تمتلك موقعًا جغرافيًا متميزًا لكنها تعاني ضعفًا مؤسسيًا أو اقتصاديًا قد لا تتمكن من تحويل هذا الموقع إلى مصدر نفوذ، في حين قد تنجح دولة محدودة المساحة في اكتساب مكانة دولية بارزة إذا أحسنت استثمار موقعها وإمكاناتها.

ويظهر ذلك بوضوح في تجارب عدد من الدول، مثل سنغافورة والإمارات العربية المتحدة، اللتين استطاعتا تحويل موقعيهما إلى مراكز عالمية للتجارة والخدمات اللوجستية، في حين لم تحقق بعض الدول ذات المساحات الشاسعة التأثير ذاته رغم امتلاكها موارد طبيعية كبيرة. ويعكس هذا الواقع أن قيمة المكان لا تكمن في خصائصه الطبيعية فقط، وإنما في الكيفية التي تُدار بها هذه الخصائص ضمن رؤية استراتيجية شاملة (Agnew, 2003, pp. 87–95).

ومن هذا المنطلق، لم يعد المكان في الفكر الجغرافي الحديث عاملًا جامدًا، بل أصبح موردًا استراتيجيًا يمكن تعظيم قيمته أو إضعافها تبعًا لسياسات الدولة، ومستوى التنمية، والاستقرار السياسي، والبنية التحتية، والانفتاح الاقتصادي. وهو ما يفسر اختلاف المكانة الدولية لدول تمتلك ظروفًا جغرافية متقاربة، لكنها تختلف في قدرتها على استثمار تلك الظروف.

3- المكان والعلاقات الدولية

تتأثر العلاقات الدولية بصورة مباشرة بخصائص المكان، إذ تسهم المواقع الجغرافية في تشكيل أنماط التحالفات، وتحديد مسارات التجارة، وتوجيه السياسات الخارجية. ولذلك، فإن كثيرًا من الأزمات الدولية لا يمكن فهمها بعيدًا عن البعد المكاني، سواء تعلق الأمر بالتنافس على الممرات البحرية، أو مناطق الطاقة، أو الأقاليم الحدودية، أو المراكز الاقتصادية العالمية.

وقد أدت العولمة إلى إعادة تعريف المكان، فلم يعد يُنظر إليه باعتباره مساحة مغلقة، بل أصبح جزءًا من شبكة عالمية من العلاقات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية. ومع ذلك، لم يؤد هذا التحول إلى تراجع أهمية المكان، وإنما زاد من قيمته، لأن الدول أصبحت تتنافس على الأماكن الأكثر قدرة على الربط بين الأسواق العالمية، أو التحكم في سلاسل الإمداد، أو احتضان البنية التحتية الرقمية واللوجستية (Flint, 2017, pp. 46–58).

وفي هذا السياق، يرى جون أغنيو أن المكان لا ينبغي أن يُفهم بمعزل عن مفهوم السلطة، لأن توزيع القوة في النظام الدولي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على السيطرة على الأماكن ذات القيمة الاستراتيجية، أو التأثير فيها، سواء عبر الوجود العسكري، أو النفوذ الاقتصادي، أو الشراكات السياسية (Agnew, 2003, pp. 101–109).

جدول (14) أبعاد المكان في الجغرافيا السياسية

البعد	مضمونه	أثره في الدولة
المكاني	الموقع، المساحة، الشكل	تحديد الأهمية الاستراتيجية
السياسي	السيادة وإدارة الإقليم	تعزيز الاستقرار والشرعية
الاقتصادي	الموارد وشبكات النقل والأسواق	دعم التنمية والنفوذ الاقتصادي
الأمني	العمق الاستراتيجي وحماية الحدود	تعزيز الأمن القومي
الثقافي والاجتماعي	الهوية والسكان والتاريخ	دعم الوحدة الوطنية

المصدر: Flint (2017)، Taylor (1993)، Agnew (2003).

يتضح أن المكان في الجغرافيا السياسية لم يعد مجرد إطار جغرافي تمارس فيه الدولة سلطاتها، بل أصبح عنصرًا استراتيجيًا يؤثر في توزيع القوة وصياغة السياسات العامة والعلاقات الدولية. كما أن قيمته تتحدد بقدرته على تحقيق التكامل بين الموارد، والموقع، والبنية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، وهو ما يجعل المكان أحد أهم المحددات التي تستند إليها الدولة في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

ثانيا: المكان بوصفه عنصرًا للقوة السياسية

يحتل المكان مكانة محورية في تحليل القوة السياسية، إذ لا تُقاس قوة الدولة بما تمتلكه من موارد بشرية أو اقتصادية فقط، وإنما بقدرتها على استثمار خصائصها المكانية وتحويلها إلى عناصر

فاعلة في تحقيق أهدافها الوطنية. وقد اهتمت المدارس الجيوسياسية المختلفة بدراسة أثر المكان في بناء القوة، وانطلقت من فرضية مفادها أن الموقع الجغرافي، وشكل الإقليم، وامتداده، وارتباطه بالأقاليم المجاورة، كلها عوامل تؤثر في السلوك السياسي للدولة ومكانتها الإقليمية والدولية (Flint, 2017, pp. 61–69).

ويرى أغنيو (Agnew) أن المكان لا يمتلك قيمة سياسية في حد ذاته، وإنما تنشأ هذه القيمة من خلال التفاعل بين الموقع والموارد والمؤسسات والقدرة على الإدارة. لذلك فإن المكان قد يمثل مصدرًا للقوة في مرحلة معينة، ثم يفقد أهميته نتيجة تغير طرق التجارة أو التطور التكنولوجي أو التحولات السياسية، وهو ما يدل على أن المكان مفهوم ديناميكي يرتبط بالمتغيرات الدولية أكثر من ارتباطه بالخصائص الطبيعية الثابتة (Agnew, 2003, pp. 112–118).

1- عناصر القوة المكانية

تعتمد القوة المكانية على مجموعة من العناصر المتداخلة التي تمنح الدولة مزايا نسبية في محيطها الإقليمي والدولي، ومن أهمها:

- **الموقع الجغرافي: يحدد فرص الاتصال والتجارة والتفاعل مع الدول الأخرى.**
- **المساحة: تؤثر في حجم الموارد، والعمق الاستراتيجي، وإمكانات التوسع الاقتصادي.**
- **شكل الدولة: يؤثر في سهولة الإدارة والدفاع والاتصال الداخلي.**
- **الإطلالة البحرية: تمنح الدولة منفذًا للتجارة الدولية وتدعم قوتها البحرية.**
- **الموارد الطبيعية: تعزز الاستقلال الاقتصادي وتزيد من الأهمية الجيوسياسية.**
- **الموقع بالنسبة لمراكز القوة العالمية: يحدد دور الدولة في التفاعلات الدولية.**

وتتكامل هذه العناصر فيما بينها، إذ إن غياب أحدها قد يحد من الاستفادة من العناصر الأخرى، بينما يؤدي حسن توظيفها إلى تعزيز المكانة الإقليمية والدولية للدولة (Glassner & Fahrer, 2004, pp. 95–108).

2- أثر الموقع في بناء القوة السياسية

لا يقتصر أثر الموقع على تحديد مكان الدولة على الخريطة، بل يمتد إلى تشكيل خياراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية. فالدول التي تقع عند الممرات البحرية أو عقد المواصلات الدولية غالبًا ما تتمتع بقدرة أكبر على التأثير في حركة التجارة العالمية، كما تستطيع توظيف هذا الموقع لتعزيز نفوذها السياسي أو الاقتصادي.

وفي المقابل، تواجه الدول الحبيسة تحديات تتعلق بالوصول إلى الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف النقل، مما ينعكس على فرص التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن هذه القيود يمكن تجاوزها من خلال التعاون الإقليمي، وتطوير البنية التحتية، وإبرام الاتفاقيات الخاصة بحرية العبور، وهو ما يؤكد أن الموقع يمثل فرصة أو تحديًا بحسب السياسات التي تنتهجها الدولة (Taylor, 1993, pp. 71–79).

3- المكان بين الثبات والتحول

رغم أن الخصائص الطبيعية للمكان تتسم بقدر من الثبات، فإن قيمته السياسية ليست ثابتة، بل تتغير تبعًا للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية. فقد أدى اكتشاف النفط إلى ارتفاع الأهمية الجيوسياسية لبعض المناطق، كما أدى تطور النقل البحري والجوي إلى إعادة توزيع مراكز النشاط الاقتصادي العالمي.

وفي الوقت نفسه، أسهمت الثورة الرقمية في تقليل أثر بعض القيود المكانية، حيث أصبحت المعلومات ورؤوس الأموال تنتقل بسرعة عبر الحدود، إلا أن ذلك لم يؤد إلى إلغاء أهمية المكان، وإنما غيّر من طبيعة دوره في العلاقات الدولية، إذ أصبحت الدول تتنافس على الموانئ، والمناطق اللوجستية، ومراكز البيانات، والبنية التحتية الرقمية، بوصفها عناصر جديدة للقوة (Cresswell, 2015, pp. 84–91).

جدول (15)عناصر القوة المكانية وأثرها في الدولة

العنصر	أثره في القوة السياسية
الموقع الجغرافي	تعزيز الاتصال والتأثير الإقليمي
المساحة	توفير العمق الاستراتيجي والموارد
الشكل	تسهيل الإدارة والدفاع

الإطلالة البحرية	دعم التجارة والقوة البحرية
الموارد الطبيعية	تعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي
الموقع بالنسبة لمراكز القوة	زيادة الأهمية الجيوسياسية

المصدر Glassner and Fahrer (2004) ،Taylor (1993) ،Flint (2017).

تشير الدراسات الحديثة إلى أن المكان وحده لا يصنع القوة، وإنما يمثل أحد عناصرها. فهناك دول تمتلك مواقع استراتيجية لكنها تعاني من ضعف اقتصادي أو اضطرابات سياسية تحد من قدرتها على استثمار هذا الموقع، في حين استطاعت دول أخرى ذات موارد محدودة أن تحقق مكانة دولية متقدمة بفضل كفاءة الإدارة، والاستثمار في المعرفة، والانفتاح الاقتصادي.

ومن ثم، فإن المكان ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره إمكانًا استراتيجيًا يحتاج إلى سياسات فعالة لتحويله إلى مصدر للقوة، وليس عاملًا حتميًا يحدد مصير الدولة بصورة مطلقة. وهذا التوجه يعكس انتقال الفكر الجغرافي السياسي من الحتمية الجغرافية إلى التفسير الذي يربط بين الجغرافيا والاقتصاد والمؤسسات والابتكار.

يتضح أن المكان يمثل ركيزة أساسية في بناء القوة السياسية، إلا أن تأثيره يرتبط بقدرة الدولة على استثمار مزاياه الطبيعية والبشرية ضمن رؤية تنموية واستراتيجية متكاملة. ولذلك، فإن المكان لا يمنح القوة بصورة تلقائية، بل يوفر للدولة فرصًا يمكن توظيفها أو إهدارها وفقًا لكفاءة مؤسساتها وسياساتها، وهو ما يفسر التفاوت في المكانة الدولية بين الدول التي تمتلك ظروفًا جغرافية متشابهة.

ثالثا: أثر المكان في العلاقات الدولية

يمثل المكان أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في طبيعة العلاقات الدولية، إذ يسهم في تحديد أنماط التفاعل بين الدول، ويوجه سياساتها الخارجية، ويؤثر في توزيع موازين القوة على المستويين الإقليمي والدولي. ولا تقتصر أهمية المكان على خصائصه الطبيعية، بل ترتبط أيضًا بموقعه ضمن شبكة المصالح الدولية، ومدى ارتباطه بطرق التجارة العالمية، ومصادر الطاقة، والممرات البحرية، ومناطق النفوذ السياسي. ومن ثم، فإن المكان يعد متغيرًا مؤثرًا في تفسير كثير من التحالفات والصراعات الدولية (Flint, 2017, pp. 72–80).

وقد أسهمت الجغرافيا السياسية في توضيح أن العلاقات الدولية لا تُبنى على الاعتبارات السياسية وحدها، بل تتأثر كذلك بالخصائص المكانية للدول. فالدول التي تتمتع بمواقع استراتيجية غالبًا ما تحظى باهتمام القوى الكبرى، سواء لأسباب اقتصادية أو عسكرية أو أمنية، وهو ما يجعل المكان أحد محددات السياسة الخارجية ومجالات النفوذ الدولي (Agnew, 2003, pp. 120–128).

1- المكان وأثره في تشكيل التحالفات الدولية

تتأثر التحالفات السياسية والعسكرية بعوامل جغرافية متعددة، أبرزها الموقع، والحدود المشتركة، والمصالح الإقليمية. فالتقارب المكاني يسهم في تعزيز التعاون بين الدول، سواء في المجالات الاقتصادية أو الأمنية، بينما قد يؤدي الموقع إلى ظهور تحالفات تستهدف تحقيق التوازن في مواجهة التهديدات الخارجية.

ومن أبرز العوامل المكانية المؤثرة في تشكيل التحالفات:

- الموقع الجغرافي المشترك.
- المصالح الاقتصادية المتبادلة.
- الأمن الإقليمي.
- الممرات التجارية.
- الموارد الطبيعية المشتركة.

ويظهر ذلك في العديد من التكتلات الإقليمية التي نشأت استنادًا إلى اعتبارات جغرافية واقتصادية، مثل الاتحاد الأوروبي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث أسهم التقارب المكاني في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء (Taylor, 1993, pp. 96–103).

2- المكان والصراعات الدولية

كما يسهم المكان في تعزيز التعاون، فإنه قد يكون مصدرًا للصراع عندما تتعارض المصالح السياسية أو الاقتصادية للدول. وغالبًا ما تنشأ هذه الصراعات في المناطق ذات الأهمية

الاستراتيجية، أو الغنية بالموارد الطبيعية، أو الواقعة على الممرات البحرية، أو في المناطق الحدودية المتنازع عليها.

وترتبط الصراعات المكانية بعدد من العوامل، أهمها:

- التنافس على الموارد الطبيعية.
- السيطرة على الممرات البحرية.
- النزاعات الحدودية.
- الاختلاف في ترسيم المناطق الاقتصادية.
- الأهمية العسكرية للموقع.

وتؤكد الأحداث الدولية المعاصرة أن كثيرًا من بؤر التوتر ترتبط بمواقع جغرافية ذات أهمية استراتيجية، الأمر الذي يعكس استمرار تأثير المكان في تشكيل العلاقات الدولية رغم التطور التكنولوجي والعولمة (Dodds, 2007, pp. 81–89).

3- المكان في ظل العولمة

أدت العولمة إلى زيادة الترابط بين الدول، مما دفع بعض الباحثين إلى الاعتقاد بأن أهمية المكان قد تراجعت نتيجة التطور في وسائل النقل والاتصالات. إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، إذ أصبحت بعض الأماكن أكثر أهمية بسبب دورها في الاقتصاد العالمي، مثل الموانئ الكبرى، والمراكز المالية، والمناطق اللوجستية، وشبكات الاتصالات الدولية.

كما أن التنافس الدولي على الممرات البحرية، وخطوط الطاقة، والبنية التحتية الرقمية، يدل على أن المكان ما يزال يمثل عنصرًا حاسمًا في العلاقات الدولية، وإن اختلفت طبيعة هذا الدور مقارنة بالمراحل السابقة (Cresswell, 2015, pp. 103–110).

جدول(16) تأثير المكان في العلاقات الدولية

مجال التأثير	أبرز المظاهر
التحالفات الدولية	التعاون الإقليمي، الاتفاقيات الأمنية
الصراعات الدولية	النزاعات الحدودية، التنافس على الموارد

الاقتصاد العالمي	التجارة الدولية، الاستثمار، النقل
الأمن القومي	حماية الحدود والممرات الاستراتيجية
النفوذ الدولي	تعزيز المكانة الإقليمية والدولية

المصدر: Dodds (2007)، Flint (2017)، Agnew (2003).

يتضح أن المكان يمثل أحد المفاهيم الأساسية في الجغرافيا السياسية، إذ يشكل الإطار الذي تتفاعل داخله عناصر القوة والسيادة والموارد. كما أن قيمته لا ترتبط فقط بخصائصه الطبيعية، وإنما بقدرة الدولة على توظيف موقعها وإمكاناتها في خدمة أهدافها السياسية والاقتصادية. وقد أظهرت الدراسة أن المكان يؤثر بصورة مباشرة في تشكيل التحالفات، وتوجيه السياسات الخارجية، وظهور الصراعات، مما يجعله عنصرًا محوريًا في تحليل العلاقات الدولية المعاصرة. وفي ظل التحولات العالمية الراهنة، أصبح المكان أكثر ارتباطًا بشبكات الاقتصاد والتكنولوجيا والنقل، وهو ما يؤكد استمرار أهميته في الفكر الجغرافي السياسي.

المحور الثاني: الحدود السياسية وإدارة المجال الإقليمي

اولا: مفهوم الحدود السياسية وأهميتها

تمثل الحدود السياسية أحد أهم مظاهر سيادة الدولة، فهي الإطار القانوني والجغرافي الذي يحدد نطاق ممارسة السلطة واختصاصاتها، كما تعكس الامتداد الإقليمي للدولة في مواجهة الدول المجاورة. ولا تقتصر أهمية الحدود على كونها خطوطًا فاصلة، بل تؤدي دورًا محوريًا في تنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية، الأمر الذي يجعلها من أكثر موضوعات الجغرافيا السياسية ارتباطًا بالأمن القومي والاستقرار الإقليمي (Glassner & Fahrer, 2004, pp. 215–223).

وقد تطور مفهوم الحدود السياسية بصورة ملحوظة مع تطور الدولة الحديثة، فأصبحت ترتبط بمبدأ السيادة الإقليمية الذي أرساه القانون الدولي، ولم تعد مجرد مناطق نفوذ قابلة للتغيير وفقًا للقوة العسكرية. ومن ثم، أصبحت الحدود تمثل عنصرًا أساسيًا في تحديد الشخصية القانونية للدولة، وتنظيم علاقتها بالدول الأخرى، وضمان احترام وحدة أراضيها (Shaw, 2021, pp. 485–492).

ومن منظور الجغرافيا السياسية، تؤدي الحدود دورًا مزدوجًا؛ فهي من جهة تحمي الدولة وتحافظ على أمنها، ومن جهة أخرى تمثل نقاط اتصال وتفاعل مع الدول المجاورة، مما يجعلها عاملًا مؤثرًا في التعاون الإقليمي بقدر تأثيرها في الصراعات الدولية (Taylor, 1993, pp. 183–191).

وتبرز أهمية الحدود السياسية في مجموعة من الجوانب، أهمها:

1. ترسيخ سيادة الدولة واستقلالها.
2. تنظيم الاختصاصات القانونية والإدارية.
3. حماية الأمن القومي.
4. تنظيم حركة التجارة والعبور.
5. إدارة الموارد المشتركة.
6. تعزيز التعاون مع الدول المجاورة.

ولا تتحقق هذه الأدوار إلا إذا كانت الحدود واضحة ومعترفًا بها قانونيًا، لأن غموضها أو اختلاف تفسيرها يمثل أحد أهم أسباب النزاعات الإقليمية في العالم المعاصر.

1- أنواع الحدود ووظائفها

تختلف الحدود السياسية بحسب الأسس التي قامت عليها وظروف نشأتها، وقد صنفها الجغرافيون إلى عدة أنواع رئيسة، لكل منها خصائصه وآثاره في العلاقات بين الدول.

وتشمل أهم أنواع الحدود ما يأتي:

- **الحدود الطبيعية:** تعتمد على مظاهر طبيعية كالجبال والأنهار والبحار، وتتميز بالوضوح النسبي، إلا أنها قد تصبح محل نزاع إذا تغيرت الظاهرات الطبيعية أو ظهرت موارد جديدة.
- **الحدود الهندسية:** تُرسم وفق خطوط مستقيمة أو دوائر العرض وخطوط الطول، وتنتشر بصورة خاصة في الدول التي رسمت حدودها خلال الحقبة الاستعمارية.
- **الحدود البشرية (الإثنوغرافية):** تقوم على الخصائص السكانية المشتركة مثل اللغة أو الدين أو العرق، وتهدف إلى تحقيق قدر من التجانس داخل الدولة.

• **الحدود المركبة:** تجمع بين أكثر من نوع، كأن يعتمد جزء منها على ظاهرة طبيعية، بينما يعتمد جزء آخر على خطوط هندسية أو اتفاقيات سياسية.

جدول (17) أنواع الحدود السياسية وخصائصها

نوع الحدود	أبرز الخصائص	أهم المزايا	أبرز التحديات
الطبيعية	تعتمد على الجبال والأنهار والبحار	وضوحها النسبي	تغير بعض الظاهرات الطبيعية
الهندسية	تعتمد على خطوط مستقيمة	سهولة الترسيم	تجاهل الخصائص البشرية
البشرية	تعتمد على اللغة أو الدين أو العرق	تحقيق التجانس	صعوبة التطبيق بسبب التداخل السكاني
المركبة	تجمع أكثر من أساس	مرونة أكبر في الترسيم	تعقيد الإدارة الحدودية

المصدر: Glassner and Fahrer (2004)، Flint (2017).

ولا تقتصر أهمية الحدود على تصنيفها، بل تؤدي مجموعة من الوظائف التي تسهم في تنظيم المجال الإقليمي للدولة، ومن أبرزها:

• حماية السيادة الوطنية.

• تنظيم العلاقات الاقتصادية.

• ضبط حركة السكان والبضائع.

• مكافحة الجرائم العابرة للحدود.

• إدارة الموارد المشتركة.

• دعم التعاون الإقليمي.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الحدود أصبحت تمثل مناطق للتفاعل أكثر من كونها مناطق للفصل، خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية والاتفاقيات الإقليمية التي سهلت حركة التجارة والاستثمار مع الإبقاء على متطلبات الأمن والسيادة (Flint, 2017, pp. 205–210).

خريطة(5) أنواع الحدود السياسية في العالم



المصدر: Glassner, M. I., & Fahrer, C. (2004). *Political Geography* (3rd ed.). John Wiley & Sons؛ Flint, C. (2017). *Introduction to Geopolitics* (3rd ed.). Routledge.

توضح الخريطة التوزيع الجغرافي لأنواع الحدود السياسية الرئيسة في العالم، وتشمل الحدود الطبيعية التي تعتمد على مظاهر التضاريس كالجبال والأنهار، والحدود الهندسية التي تُرسم وفق خطوط الطول ودوائر العرض، والحدود البشرية التي تستند إلى الاعتبارات اللغوية أو العرقية أو الدينية، إضافة إلى الحدود المركبة التي تجمع بين أكثر من نوع. وتبرز الخريطة أمثلة تطبيقية لكل نوع، بما يوضح أثر طبيعة الحدود في تنظيم العلاقات بين الدول وإدارة المجال الإقليمي.

2- مشكلات ترسيم الحدود وتسوية النزاعات

يُعد ترسيم الحدود من أكثر القضايا تعقيدًا في العلاقات الدولية، نظرًا لتداخل الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والسياسية والقانونية. وقد تنشأ النزاعات نتيجة غموض الاتفاقيات، أو اختلاف تفسير الخرائط، أو اكتشاف موارد طبيعية في المناطق الحدودية، أو تغير الأوضاع السياسية، وهو ما يجعل إدارة الحدود تتطلب تعاونًا مستمرًا بين الدول (Shaw, 2021, pp. 503–510).

ومن أبرز أسباب النزاعات الحدودية:

- غموض وثائق الترسيم.
- اختلاف تفسير الاتفاقيات الدولية.
- التنافس على الموارد الطبيعية.
- التغيرات الجغرافية، خاصة في مجاري الأنهار.
- الاعتبارات التاريخية والقومية.
- الأهمية الاستراتيجية للمناطق الحدودية.

وفي المقابل، يعتمد المجتمع الدولي على عدد من الوسائل السلمية لتسوية هذه النزاعات، من أهمها:

- **المفاوضات الثنائية: وهي الوسيلة الأكثر استخدامًا، إذ تتيح للدول التوصل إلى حلول توافقية.**
- **الوساطة: بمشاركة دولة أو منظمة دولية لتقريب وجهات النظر.**
- **التحكيم الدولي: من خلال إحالة النزاع إلى هيئة تحكيم يتفق عليها الطرفان.**
- **القضاء الدولي: عبر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل في النزاع وفقًا لقواعد القانون الدولي.**

جدول (18) وسائل تسوية النزاعات الحدودية

الوسيلة	طبيعتها	أهم مميزاتها
المفاوضات	مباشرة بين الدول	مرونة وسرعة في الوصول إلى حلول
الوساطة	طرف ثالث محايد	تقليل التوتر بين الأطراف
التحكيم	هيئة تحكيم متفق عليها	قرار ملزم للطرفين
القضاء الدولي	محكمة العدل الدولية	تسوية قانونية وفق قواعد القانون الدولي

المصدر: Malcolm Evans (2018)، Shaw (2021).

وتؤكد التجارب الدولية أن نجاح إدارة الحدود لا يعتمد على ترسيمها فقط، بل على وجود آليات مؤسسية للتعاون، وتبادل المعلومات، وإدارة الموارد المشتركة، وهو ما يسهم في تقليل احتمالات النزاع وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

يتبين أن الحدود السياسية تمثل أكثر من مجرد خطوط تفصل بين الدول، فهي أداة لتنظيم المجال الإقليمي، وحماية السيادة، وإدارة الموارد، وتعزيز التعاون الإقليمي. كما أن تطور القانون الدولي أسهم في ترسيخ مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الحدودية، الأمر الذي جعل إدارة الحدود ترتبط اليوم بمفاهيم الأمن المشترك والتنمية المستدامة بقدر ارتباطها بمفهوم السيادة الوطنية.

المحور الثالث: التحولات الإقليمية وأثرها في إعادة تشكيل النظام الدولي

أولًا: مفهوم التحولات الإقليمية

تُعد التحولات الإقليمية من أبرز الظواهر التي فرضت نفسها على النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، إذ تعكس التغيرات التي تطرأ على البناء السياسي والاقتصادي والأمني داخل إقليم معين، وما يترتب عليها من إعادة توزيع موازين القوة والنفوذ بين الدول. ولا تقتصر هذه التحولات على التغيرات الجغرافية أو السياسية، وإنما تشمل أيضًا التغير في طبيعة العلاقات بين الدول، وآليات إدارة الأزمات، وأنماط التعاون والتنافس الإقليمي (Flint, 2017, pp. 273–281).

ومن منظور الجغرافيا السياسية، تمثل التحولات الإقليمية عملية ديناميكية تعيد تشكيل المكان السياسي بصورة مستمرة، نتيجة تفاعل العوامل الداخلية مع المتغيرات الدولية. فالإقليم ليس وحدة جغرافية ثابتة، بل فضاء سياسي يتغير بتغير موازين القوى، ومستوى التنمية، والقدرات الاقتصادية، والتحولات الأمنية. ولذلك، فإن فهم التحولات الإقليمية يقتضي تجاوز التفسير القائم على الحدود الجغرافية فقط، إلى تحليل التفاعلات السياسية والاقتصادية التي تعيد إنتاج الإقليم ووظيفته داخل النظام الدولي (Agnew, 2003, pp. 233–240).

ويلاحظ أن مفهوم التحولات الإقليمية أصبح أكثر اتساعًا مع تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، فلم تعد التحولات محصورة داخل الإقليم ذاته، بل أصبحت تتأثر بصورة مباشرة بالتغيرات العالمية، مثل الأزمات الاقتصادية، والتحولات التكنولوجية، والتنافس على الطاقة، والتغير المناخي، مما

جعل الأقاليم أكثر انفتاحًا على التأثيرات الخارجية وأكثر قدرة في الوقت نفسه على التأثير في البيئة الدولية.

1- العوامل المؤثرة في التحولات الإقليمية

تتداخل مجموعة من العوامل في تشكيل التحولات الإقليمية، ولا يمكن تفسير هذه التحولات بالاعتماد على عامل واحد، بل هي نتيجة لتفاعل متغيرات سياسية واقتصادية وأمنية وجغرافية.

ومن أهم هذه العوامل:

- **التغير في موازين القوى الدولية:** يؤدي صعود قوى جديدة أو تراجع أخرى إلى إعادة تشكيل الأقاليم، كما حدث بعد انتهاء الحرب الباردة، ثم مع تنامي الدور الاقتصادي والسياسي للصين والهند وعدد من القوى الإقليمية.
- **التطور الاقتصادي:** يسهم النمو الاقتصادي في تعزيز مكانة بعض الدول وتحويلها إلى مراكز جذب إقليمي، مما ينعكس على توزيع النفوذ داخل الإقليم.
- **التقدم التكنولوجي:** أدى تطور وسائل الاتصال والنقل والتكنولوجيا الرقمية إلى تقليص أثر المسافات، وإعادة تعريف مفهوم القوة والنفوذ، وربط الأقاليم بشبكات اقتصادية عالمية.
- **الاعتبارات الأمنية:** تمثل النزاعات المسلحة، والإرهاب، والهجرة غير النظامية، والأمن الطاقوي عوامل رئيسة في إعادة تشكيل الأولويات الإقليمية، ودفع الدول إلى تطوير أنماط جديدة من التعاون الأمني.
- **العوامل البيئية:** أصبحت التغيرات المناخية، وشح المياه، والكوارث الطبيعية تؤثر بصورة متزايدة في العلاقات بين الدول، وتفرض أشكالًا جديدة من التعاون أو التنافس على الموارد.

وتؤكد هذه العوامل أن التحولات الإقليمية لم تعد ترتبط بالسياسة وحدها، وإنما أصبحت نتاجًا لتفاعل مجموعة من المتغيرات التي تتجاوز الحدود الوطنية، وهو ما يعكس تعقيد البيئة الدولية المعاصرة (Hettne, 2005, pp. 548–555).

2- مؤشرات التحول في الأقاليم السياسية

يمكن التعرف على التحولات الإقليمية من خلال عدد من المؤشرات التي تعكس طبيعة التغيرات الجارية داخل الأقاليم، وتساعد في تحليل اتجاهاتها المستقبلية.

ومن أبرز هذه المؤشرات:

- انتقال مركز الثقل الاقتصادي من دولة إلى أخرى داخل الإقليم.
- تنامي دور المنظمات والتكتلات الإقليمية.
- تغير أنماط التحالفات السياسية والعسكرية.
- تصاعد المنافسة على الموارد والممرات الاستراتيجية.
- زيادة الترابط الاقتصادي والتكنولوجي بين الدول.
- بروز قوى إقليمية جديدة تمتلك قدرة أكبر على التأثير في محيطها.

ولا تعني هذه المؤشرات بالضرورة انتقال الإقليم إلى حالة من الاستقرار، إذ قد تكون سببًا في زيادة المنافسة بين القوى الإقليمية، كما قد تؤدي إلى ظهور توازنات جديدة تختلف عن الأنماط التقليدية التي سادت خلال العقود الماضية. لذلك، فإن التحولات الإقليمية تمثل عملية مستمرة تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، وهو ما يجعل تحليلها ضرورة لفهم مستقبل النظام الدولي.

ومن منظور تحليلي، يمكن القول إن التحولات الإقليمية لم تعد تقاس بتغير الحدود أو انتقال السيطرة على الأراضي فقط، وإنما أصبحت ترتبط بقدرة الدول على إعادة توظيف إمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية في بناء نفوذ إقليمي مستدام. وهذا التحول يعكس انتقال مفهوم القوة من السيطرة المكانية التقليدية إلى القدرة على إدارة شبكات التأثير الإقليمي والدولي، وهو ما يمثل أحد أهم ملامح الجغرافيا السياسية المعاصرة (Agnew, 2003, pp. 241–248؛ Flint, 2017, pp. 282–286).

ثانيا: مظاهر التحولات الإقليمية المعاصرة

تُعد التحولات الإقليمية انعكاسًا مباشرًا للتغيرات التي يشهدها النظام الدولي، إذ أدت التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية إلى إعادة تشكيل الأقاليم بصورة تختلف عن النماذج التقليدية

التي سادت خلال القرن العشرين. ولم تعد التحولات تقتصر على تغير الحدود أو انتقال مراكز النفوذ، بل أصبحت تشمل إعادة تنظيم العلاقات بين الدول، وظهور أنماط جديدة من التعاون والتنافس، وتنامي دور الفاعلين الإقليميين والدوليين في إدارة القضايا المشتركة (Flint, 2017, pp. 287–294).

1- صعود القوى الإقليمية

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة بروز عدد من القوى الإقليمية التي أصبحت تؤدي دورًا متزايدًا في إدارة القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية داخل أقاليمها. ويعود ذلك إلى امتلاكها مقومات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية مكنتها من توسيع نفوذها، والمشاركة في صياغة التوازنات الإقليمية.

ولا يرتبط مفهوم القوة الإقليمية بحجم الدولة أو مساحتها فقط، وإنما بقدرتها على التأثير في محيطها الجغرافي، وقيادة المبادرات السياسية، والمساهمة في تسوية النزاعات، وامتلاك أدوات التأثير الاقتصادي والعسكري. ولذلك، فإن صعود القوى الإقليمية يعكس تحولًا في بنية النظام الدولي من هيمنة قطبية واحدة إلى تعددية نسبية في مراكز النفوذ (Nolte, 2010, pp. 881–901).

كما أسهم هذا التحول في منح الأقاليم دورًا أكبر في إدارة شؤونها الداخلية، وتقليل الاعتماد على التدخلات الخارجية، وإن ظل تأثير القوى الكبرى حاضرًا في كثير من القضايا الاستراتيجية.

2- التكتلات الاقتصادية والسياسية

أصبحت التكتلات الإقليمية إحدى السمات البارزة للعلاقات الدولية المعاصرة، إذ تلجأ الدول إلى التعاون في إطار مؤسسات إقليمية لمواجهة التحديات المشتركة، وتعزيز قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي. ولا يقتصر دور هذه التكتلات على تحقيق المكاسب الاقتصادية، بل يمتد إلى التنسيق السياسي والأمني، وتسوية النزاعات، وتعزيز الاستقرار الإقليمي (Hettne, 2005, pp. 556–563).

وتتمثل أهمية التكتلات الإقليمية في أنها:

- تعزز التكامل الاقتصادي وزيادة حجم التجارة البينية.

- تدعم التنسيق السياسي في القضايا الإقليمية والدولية.
- تسهم في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة.
- تزيد القدرة التفاوضية للدول الأعضاء في المحافل الدولية.

وقد أثبتت التجارب الدولية أن نجاح التكتلات يعتمد على مدى تقارب المصالح، وفاعلية المؤسسات، والقدرة على إدارة الخلافات بين الدول الأعضاء، وهو ما يفسر تفاوت مستويات التكامل بين الأقاليم المختلفة.

خريطة (6) التكتلات الإقليمية الرئيسة في العالم



المصدر: تم اعدادها بالاعتماد على بيانات المنظمات الإقليمية الرسمية، و.Flint, C. (2017). *Introduction to Geopolitics* (3rd ed.). Routledge.

توضح الخريطة التوزيع الجغرافي لأبرز التكتلات الإقليمية في العالم، مثل الاتحاد الأوروبي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتحاد الإفريقي، والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (ميركوسور)، بما يبرز دور هذه التكتلات في

تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني، وأثرها في التحولات الإقليمية وإعادة تشكيل النظام الدولي.

3- التحولات الأمنية والاستراتيجية

أصبحت البيئة الأمنية أكثر تعقيدًا نتيجة ظهور تهديدات غير تقليدية، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجمات السيبرانية، والأزمات الصحية، والتغيرات المناخية. وقد فرضت هذه التحديات على الدول إعادة النظر في مفاهيم الأمن، والانتقال من التركيز على الدفاع العسكري إلى مفهوم الأمن الشامل الذي يدمج بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية (Buzan & Wæver, 2003, pp. 44–59).

كما أدى التنافس على الممرات البحرية، ومصادر الطاقة، والمعادن الاستراتيجية إلى تعزيز الأهمية الجيوسياسية لبعض الأقاليم، وإعادة رسم أولويات السياسات الخارجية للدول، وهو ما انعكس على طبيعة التحالفات والتوازنات الإقليمية.

4- التحولات الاقتصادية والتكنولوجية

أحدثت الثورة الرقمية تحولًا جذريًا في مفهوم القوة، إذ أصبحت المعرفة والابتكار والتكنولوجيا من أهم مقومات النفوذ الدولي. كما أسهمت العولمة الاقتصادية في تعزيز الترابط بين الأقاليم، وربط الاقتصادات الوطنية بسلاسل الإنتاج والتوريد العالمية، الأمر الذي جعل أي أزمة اقتصادية أو تقنية ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية.

وفي هذا السياق، لم تعد التنمية الاقتصادية تُقاس بحجم الموارد الطبيعية فقط، وإنما بقدرة الدولة على توظيف التكنولوجيا، والاستثمار في البحث العلمي، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة. ومن ثم، أصبحت المنافسة على التقنيات المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والبنية الرقمية، جزءًا أساسيًا من التحولات الجيوسياسية المعاصرة (Nye, 2011, pp. 98–112).

يتضح أن التحولات الإقليمية المعاصرة لم تقتصر على تغير موازين القوى السياسية، بل امتدت لتشمل الأبعاد الاقتصادية والأمنية والتكنولوجية، وهو ما أدى إلى إعادة تعريف مفهوم الإقليم ووظيفته في النظام الدولي. كما أفرزت هذه التحولات أنماطًا جديدة من التعاون والتنافس، الأمر

الذي جعل قدرة الدول على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية عاملًا حاسمًا في تعزيز مكانتها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

ثالثا: أثر التحولات الإقليمية في العلاقات الدولية

أصبحت التحولات الإقليمية أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في بنية العلاقات الدولية، إذ لم تعد الأقاليم مجرد وحدات جغرافية، بل تحولت إلى مراكز فاعلة في تشكيل التوازنات السياسية والاقتصادية والأمنية. وقد أدى تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول إلى جعل أي تحول داخل إقليم معين يمتد أثره إلى أقاليم أخرى، الأمر الذي عزز الترابط بين المستويين الإقليمي والدولي، وأعاد تشكيل أنماط التفاعل بين الدول والمنظمات الدولية (Agnew, 2003, pp. 249–256).

ويُلاحظ أن النظام الدولي المعاصر يتجه نحو قدر أكبر من التعددية في مراكز القوة، حيث لم تعد دولة واحدة قادرة على الانفراد بإدارة القضايا الدولية، بل أصبح الدور يتوزع بين قوى دولية وإقليمية تمتلك مقومات سياسية واقتصادية وعسكرية متفاوتة. وقد انعكس ذلك على طبيعة العلاقات الدولية، التي أصبحت تقوم على مزيج من التعاون والتنافس في الوقت نفسه، وفقًا للمصالح المشتركة لكل إقليم (Flint, 2017, pp. 295–302).

1- إعادة توزيع موازين القوى

أدت التحولات الإقليمية إلى إعادة توزيع القوة على المستوى الدولي، من خلال بروز قوى إقليمية تمتلك القدرة على التأثير في محيطها، والمشاركة في معالجة الأزمات الإقليمية، والمساهمة في صياغة السياسات الدولية. كما ساعدت التكتلات الاقتصادية والسياسية على تعزيز المكانة الدولية للدول الأعضاء، وزيادة قدرتها على التفاوض في القضايا العالمية.

ولم يعد توزيع القوة يعتمد فقط على القدرات العسكرية، بل أصبح يرتبط بعناصر أخرى، منها:

- القوة الاقتصادية.
- التقدم التكنولوجي.
- القدرة على الابتكار.
- النفوذ الدبلوماسي.

- السيطرة على سلاسل الإمداد العالمية.
- أمن الطاقة والموارد الاستراتيجية.

ويعكس هذا التحول انتقال النظام الدولي من مفهوم القوة التقليدية إلى مفهوم القوة الشاملة، التي تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والتقنية والسياسية (Nye, 2011, pp. 119–127).

2- انعكاس التحولات الإقليمية على الأمن الإقليمي والدولي

أثرت التحولات الإقليمية بصورة مباشرة في مفاهيم الأمن، إذ توسعت مصادر التهديد لتشمل قضايا تتجاوز النزاعات العسكرية التقليدية، مثل الإرهاب، والهجمات السيبرانية، والهجرة غير النظامية، والأوبئة، وأمن الطاقة، والتغيرات المناخية. وقد أدى ذلك إلى تبني مفهوم الأمن الشامل الذي يربط بين الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والبيئي والتكنولوجي (Buzan & Wæver, 2003, pp. 62–74).

كما دفعت هذه التحولات الدول إلى تعزيز التعاون الأمني من خلال الاتفاقيات الثنائية والمنظمات الإقليمية، بهدف مواجهة التهديدات المشتركة وتحقيق الاستقرار. وفي المقابل، أسهمت المنافسة على الموارد والممرات البحرية في زيادة حدة التوتر في بعض الأقاليم، مما يؤكد أن التحولات الإقليمية قد تكون عاملًا للتعاون أو للصراع بحسب طبيعة المصالح المتداخلة.

3- أثر التحولات في التنمية والتكامل الإقليمي

لم تقتصر آثار التحولات الإقليمية على الجوانب السياسية والأمنية، بل امتدت إلى المجال الاقتصادي والتنموي. فقد أسهمت التكتلات الإقليمية في توسيع الأسواق، وتشجيع الاستثمارات، وتحسين البنية التحتية، وزيادة الترابط الاقتصادي بين الدول، الأمر الذي انعكس إيجابًا على معدلات النمو والتنمية.

وفي المقابل، فإن الأقاليم التي تعاني من النزاعات وعدم الاستقرار تواجه تحديات كبيرة تتمثل في تراجع الاستثمارات، وتعطل التجارة، وزيادة معدلات الهجرة، واتساع الفجوة التنموية، وهو ما يؤكد أن الاستقرار السياسي يعد شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية الإقليمية المستدامة (Hettne, 2005, pp. 564–569).

4- مستقبل التحولات الإقليمية في النظام الدولي

تشير الاتجاهات الراهنة إلى أن التحولات الإقليمية ستستمر في التأثير في بنية النظام الدولي، مدفوعةً بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، وتغير موازين القوى العالمية، وتزايد أهمية الأمن الطاقوي والرقمي. ومن المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة توسعًا في دور الأقاليم بوصفها وحدات رئيسة في إدارة القضايا الدولية، مع استمرار المنافسة بين القوى الكبرى على النفوذ داخلها.

ومن المرجح أيضًا أن تتزايد أهمية التعاون الإقليمي في مواجهة التحديات العابرة للحدود، مثل التغير المناخي، والأمن الغذائي، وأمن المياه، والأوبئة، والهجمات السيبرانية، وهي قضايا لا تستطيع دولة واحدة التعامل معها بمعزل عن غيرها. ومن ثم، فإن مستقبل العلاقات الدولية سيعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الأقاليم على تحقيق التوازن بين المنافسة والتعاون، بما يحافظ على الاستقرار ويعزز التنمية المستدامة (Agnew, 2003, pp. 257–264).

جدول (19) أبرز القوى الدولية والإقليمية ومؤشرات قوتها في النظام الدولي

الدولة	التصنيف	أبرز عناصر القوة	المكانة النسبية في النظام الدولي
الولايات المتحدة الأمريكية	قوة عالمية	الاقتصاد، القوة العسكرية، التكنولوجيا، النفوذ السياسي	الأولى
الصين	قوة عالمية صاعدة	الاقتصاد، الصناعة، التكنولوجيا، التجارة العالمية	الثانية
روسيا	قوة عالمية	القدرات العسكرية، الطاقة، النفوذ الجيوسياسي	الثالثة
ألمانيا	قوة إقليمية (أوروبا)	الاقتصاد، الصناعة، قيادة الاتحاد الأوروبي	قوة اقتصادية كبرى
اليابان	قوة إقليمية (آسيا)	التكنولوجيا، الاقتصاد، الابتكار	قوة اقتصادية متقدمة
الهند	قوة إقليمية صاعدة	السكان، الاقتصاد، التكنولوجيا، القدرات العسكرية	قوة صاعدة
البرازيل	قوة إقليمية (أمريكا الجنوبية)	الموارد الطبيعية، الاقتصاد، الزراعة	قوة إقليمية
تركيا	قوة إقليمية	الموقع الجغرافي، الصناعات الدفاعية، النفوذ الإقليمي	قوة إقليمية مؤثرة

المملكة العربية السعودية	قوة إقليمية	الطاقة، الاستثمار، الثقل السياسي	قوة إقليمية مؤثرة
جنوب إفريقيا	قوة إقليمية (إفريقيا)	الاقتصاد، الموقع، الدور الإفريقي	قوة إقليمية

المصدر: Nye (2011)، *The Future of Power*؛ Flint (2017)، *Introduction to Geopolitics*؛ وتقارير Global Firepower وGDP Rankings وGlobal Innovation Index.

يوضح الجدول أن توزيع القوة في النظام الدولي لم يعد قائمًا على التفوق العسكري وحده، وإنما أصبح يعتمد على مزيج من القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والدبلوماسية. كما يبرز انتقال النظام الدولي تدريجيًا نحو تعددية نسبية في مراكز القوة، مع استمرار الولايات المتحدة والصين في صدارة المشهد الدولي، وازدياد تأثير عدد من القوى الإقليمية في إدارة القضايا الجيوسياسية داخل أقاليمها وخارجها.

يتضح مما سبق أن التحولات الإقليمية أصبحت من أهم المحددات المؤثرة في العلاقات الدولية، إذ أسهمت في إعادة توزيع مراكز القوة، وتغيير أنماط التفاعل بين الدول، وإبراز دور الأقاليم بوصفها وحدات فاعلة في النظام الدولي. كما أن التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية أوجدت بيئة دولية أكثر تعقيدًا، لم تعد فيها القوة العسكرية العامل الوحيد في تحديد مكانة الدولة، بل أصبحت القدرة على الابتكار، وإدارة الموارد، وتعزيز التكامل الإقليمي، وتوظيف الموقع الجغرافي، من أبرز مقومات النفوذ الدولي. ومن ثم، فإن التحولات الإقليمية تمثل عملية مستمرة تعكس طبيعة التغير في النظام الدولي، وتفرض على الدول إعادة صياغة سياساتها بما يتلاءم مع المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية المعاصرة.

توصل هذا المبحث إلى أن المكان يمثل الأساس الذي تنطلق منه الدولة في بناء سلطتها وممارسة سيادتها، وأن قيمته لا ترتبط بخصائصه الطبيعية فحسب، وإنما بقدرة الدولة على استثماره سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا. كما أظهرت الدراسة أن المكان لم يعد مفهومًا جامدًا، بل أصبح عنصرًا ديناميكيًا يتأثر بالتحولات الدولية، ويؤثر في الوقت ذاته في توزيع القوة والنفوذ بين الدول.

كما بيّن المبحث أن الحدود السياسية لم تعد تؤدي وظيفة الفصل بين الدول فقط، بل أصبحت أداة لتنظيم المجال الإقليمي، وإدارة الموارد، وتعزيز الأمن، وتسهيل التعاون الإقليمي. وقد ساعد

تطور القانون الدولي في ترسيخ مبدأ احترام الحدود، مع إتاحة وسائل قانونية وسلمية لتسوية النزاعات الحدودية، الأمر الذي أسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي والحد من اللجوء إلى القوة في معالجة الخلافات.

وأوضحت الدراسة كذلك أن التحولات الإقليمية أعادت تشكيل النظام الدولي من خلال بروز قوى إقليمية جديدة، واتساع دور التكتلات الاقتصادية والسياسية، وظهور تحديات أمنية واقتصادية وتقنية تجاوزت الحدود التقليدية للدولة. وقد انعكس ذلك على طبيعة العلاقات الدولية، التي أصبحت تقوم على مزيج من التعاون والتنافس، في ظل تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول.

وتؤكد نتائج هذا المبحث أن فهم المكان والحدود والتحولات الإقليمية يمثل مدخلًا رئيسًا لتحليل القضايا الجيوسياسية المعاصرة، إذ إن هذه العناصر تشكل الإطار الذي تتحدد في ضوئه السياسات الخارجية، والتحالفات، ومجالات الصراع والتعاون. كما أن استمرار التحولات في البيئة الدولية يفرض على الدول تطوير سياسات أكثر مرونة، تستند إلى التكامل الإقليمي، وتعزيز الأمن الشامل، والاستثمار في المعرفة والتكنولوجيا، بما يضمن الحفاظ على المصالح الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة.

وبذلك، يخلص الباحث إلى أن الجغرافيا السياسية لم تعد تقتصر على دراسة المكان بوصفه حيزًا جغرافيًا، وإنما أصبحت علمًا يفسر كيفية توظيف المكان والحدود والإقليم في بناء القوة الوطنية وإدارة العلاقات الدولية، وهو ما يمنح هذا الحقل العلمي أهمية متزايدة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين.

المراجع الأجنبية:

57. Agnew, J. (2003). *Geopolitics: Re-Visioning World Politics* (2nd ed.). Routledge.

58. Buzan, B., & Wæver, O. (2003). *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge University Press.

59. Cresswell, T. (2015). *Place: An Introduction* (2nd ed.). Wiley-Blackwell.

60. Dodds, K. (2007). *Geopolitics: A Very Short Introduction*. Oxford University Press.

61. Evans, M. D. (Ed.). (2018). *International Law* (5th ed.). Oxford University Press.

62. Flint, C. (2017). *Introduction to Geopolitics* (3rd ed.). Routledge.

63. Glassner, M. I., & Fahrer, C. (2004). *Political Geography* (3rd ed.). John Wiley & Sons.

64. Hettne, B. (2005). Beyond the "New" Regionalism. *New Political Economy, 10*(4), 543–571.

65. Nolte, D. (2010). How to Compare Regional Powers: Analytical Concepts and Research Topics. *Review of International Studies, 36*(4), 881–901.

66. Nye, J. S. (2011). *The Future of Power*. PublicAffairs.

67. Shaw, M. N. (2021). *International Law* (9th ed.). Cambridge University Press.

68. Taylor, P. J. (1993). *Political Geography: World-Economy, Nation-State and Locality* (3rd ed.). Longman.

الفصل الثالث

التغيرات في الغطاء الأرضي: استخدامات الأراضي في محافظة ميسان من عام 2012 إلى عام 2022 باستخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

م.م. رانية محسن زغير
وزارة التربية - العراق

الملخص

حدثت العديد من التغيرات في أنماط الغطاء الأرضي في محافظة ميسان نتيجة التغيرات في استخداماتها وتفاعلها مع بعضها البعض، وخاصة الأراضي الزراعية بسبب العوامل البشرية والعوامل الطبيعية، وهذا شكل سبباً لدراسة وتحليل التغيرات في أنماط الغطاء الأرضي واستخدامات الأراضي باستخدام المرئيات الفضائية بالإضافة إلى استخدام نظم المعلومات الجغرافية في بناء قاعدة معلومات جغرافية لكل نوع من أنواع أنماط الغطاء الأرضي واستخداماتها، ومؤشرات التدهور البيئي في أنماط الغطاء الأرضي في منطقة دراسة. تعتبر مسألة استخدامات الأراضي من المواضيع المهمة، وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يعتبر أحد أشكال التباين المكاني للأنشطة داخل المدينة. وعلى المستوى العام نلاحظ أن هناك اهتماماً كبيراً بتخطيط استخدامات الأراضي الذي يشكل الأساس لتنظيم وتخطيط المدن بما يحقق الاستخدام الأمثل والأمثل للأراضي التي تعتبر من الموارد. والموارد المحدودة.

الكلمات المفتاحية: الغطاء الأرضي؛ استخدامات الأرض؛ ميسان؛ الاستشعار عن بعد؛ نظم المعلومات الجغرافية

Abstract

This chapter examines changes in land cover and land use in Maysan Governorate between 2012 and 2022 using remote sensing and geographical information systems. The study links variations in

land-cover patterns, particularly agricultural land, to interactions between natural conditions and human activities. Satellite imagery is used as a basis for identifying land-cover categories, while geographical information systems support the organization of spatial information and the construction of a database for the study area. The chapter explains the relevance of land-use analysis to understanding urban structure, spatial differences in activity, and the planning of future development. It also discusses population growth, urban expansion, and the relationship between demographic change and the capacity of services to respond. Maps and tables included in the study present the spatial material on which its interpretation is based. The chapter's planning focus is the identification of existing uses and their changes, so that future land allocation can be considered with attention to environmental conditions and the needs of residents. Rather than treating land as an unlimited resource, the discussion emphasizes the importance of understanding competing uses and the consequences of change. The study provides a spatial perspective on land management in Maysan and illustrates how remotely sensed information and geographical databases can contribute to the interpretation and monitoring of land-cover transformations.

Keywords: Land cover; Land use; Maysan; Remote sensing; Geographical information systems

ثانياً: أهمية البحث ومبرراته: ترجع أهمية البحث إلى عدة أمور أهمها:

1. تعتبر مسألة استخدامات الأراضي أحد أشكال التباين المكاني للأنشطة داخل المدينة.

2. يعتمد فهم بنية المدينة على خريطة استخدامات الأرض.

3. يعتبر هذا النوع من الدراسات مرحلة مهمة في تطوير وتخطيط أي منطقة، وذلك للتعرف على خصائص الاستخدامات الحالية وإعطاء رؤية ووضع خطة لاستخدامات هذه الأراضي في المستقبل.

4. التوسع العمراني في المدينة وارتفاع الزيادة السكانية الطبيعية وسبل مواجهتها.

5. النمو الملحوظ الذي شهدته المدينة والذي أدى إلى تغيرات ديموغرافية كبيرة مما أدى إلى جوانب سلبية

6. في قطاع الخدمات في المدينة والذي لم ينمو بشكل يوازي النمو السكاني.

7. المخططات التي تم وضعها للمدينة لم تراعي احتياجات المدينة والسكان ولم تراع التوزيع الصحيح لاستخدامات الأراضي.

ثالثاً: أهداف البحث:

في ضوء الأهمية المذكورة تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. معرفة العوامل المؤثرة على استخدامات الأراضي في المدينة.

2. تقديم صور واضحة لاستخدامات الأراضي الأكثر شيوعًا في المدينة وحل المشكلات الناتجة عن سوء استخدام تلك الأراضي.

3. تسليط الضوء وتوضيح المعلومات حول استخدامات الأراضي في محافظة ميسان لأصحاب القرار من خلال التحليل بإتباع المنهج العلمي.

4. ربط استخدامات الأراضي في المدينة بمستويات التخطيط وبيان أهمية كل مستوى باستخدامات الأراضي.

رابعاً: حدود البحث:

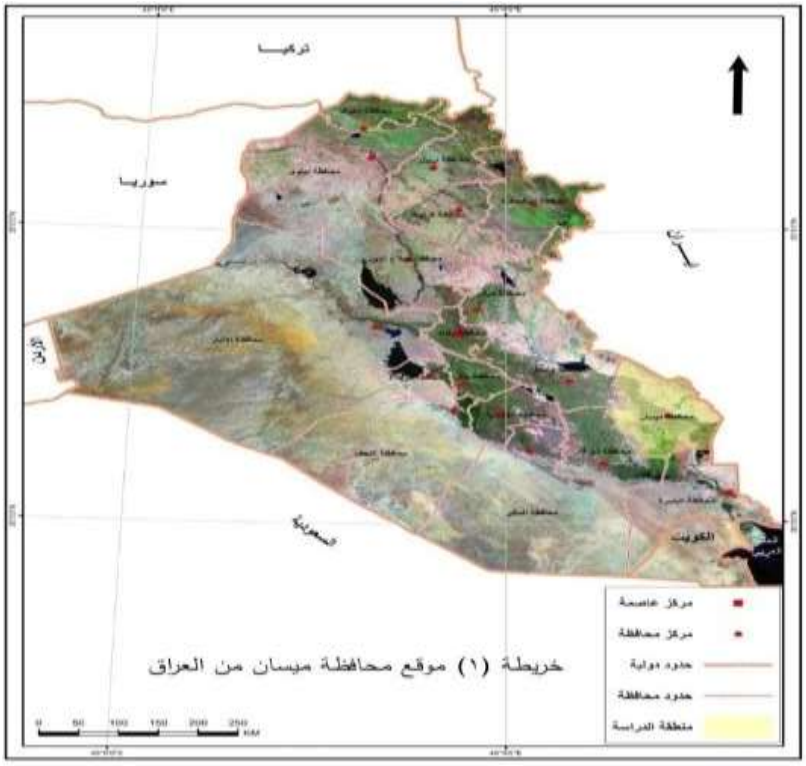
البعد المكاني:

تمثلت منطقة الدراسة بمحافظة ميسان التي تقع في الجنوب الشرقي من العراق، وتحدها من الشمال والشمال الغربي محافظة واسط، ومن الغرب محافظة ذي قار، ومن الجنوب محافظة

البصرة، ومن الشرق محافظة ميسان. جمهورية إيران. وتمتد بين خطي عرض (80´31ْ-52´32ْ) شمالاً، وخطي طول (32ْ 46´-52ْ47´) شرقاً. تبلغ مساحتها (16,396.86) كيلومتر مربع، أي ما يعادل (3.8%) من إجمالي مساحة العراق، توضح الخريطة رقم (1) موقع محافظة ميسان بالنسبة للعراق.

البعد الزمني: تم اختيار تغيرات استخدامات الأراضي في محافظة ميسان خلال 10 سنوات من عام 2012 إلى عام 2022.

خريطة رقم (1) موقع محافظة ميسان في العراق



المصدر: مجلة الفنون، ملحق العدد 125 (يونيو 2018)

خامساً: مناهج البحث العلمي:

تم اعتماد عدة أساليب لتحقيق البحث، وهي:

1. **المنهج الوصفي:** تم الاعتماد عليه بدراسة المخططات الهيكلية التي تم وضعها للمدينة ووصف ما فيها ومقارنتها ببعضها البعض وبما هو موجود على أرض الواقع.

2. **المنهج التحليلي:** تم الاعتماد عليه بدراسة الواقع وفهم العوامل المؤثرة على الأنماط الحالية لاستخدامات الأراضي في المدينة من أجل تبرير وتحليل أسباب الاختلافات بين التخطيط النظري للمدينة وواقع العمل فيه.

3. تم الاعتماد على جمع المعلومات:

أ. **مصادر المكتبة: وتشمل الكتب والمراجع والدوريات والرسائل الجامعية ذات الصلة بموضوع البحث.**

ب. **المصادر الرسمية وشبه الرسمية:** وتشمل التقارير الإحصائية الصادرة عن الجهات الرسمية مثل الإدارة المركزية للإحصاء، ووزارة الزراعة، ووزارة التجارة، ومراكز البحوث.

ت. **صور جوية ومخططات أراضي محافظة ميسان.**

ث. **الدراسة الميدانية:** وذلك من خلال إجراء مسح ميداني لاستخدامات الأراضي للتعرف على كيفية تطور أنماط استخدامات الأراضي في المدينة.

ج. تحديد استخدامات الأراضي ويمكن تقديم أكثر من تعريف لمصطلح استخدام الأراضي، منها:

1. هي العملية التي يتم من خلالها تقديم التوصيات لمراقبة الأماكن المناسبة لاحتياجات الإنسان المختلفة، بهدف إصدار القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي للأغراض العامة والخاصة. (غنيم، 2001، ص33)

2. هي مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمترابطة التي يتم إعدادها وتنفيذها بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي من خلال دراسة وتقييم كافة العوامل الاقتصادية والطبيعية المتعلقة بها. (غنيم، 2001. ص 33)

3. الاهتمام بأنماط استخدامات الأراضي في الأدوار والطوابق المختلفة والأرضي اتطرق عرض هذه الاستخدامات. (سخنيني، 1998، ص 201)

سادساً: أهمية تخطيط استخدامات الأراضي:

1. زيادة عدد السكان، مما يستلزم معرفة كيفية وأين يزداد، نظراً لأهميته في خطة استخدامات الأراضي.

2. التناقص المستمر في مساحة الأراضي في الدول المختلفة.

3. الحفاظ على الموارد الطبيعية للأرض.

4. مواجهة المشكلات الناتجة عن تغير أنماط استخدامات الأراضي.

5. ظهور العديد من المشاكل مثل التلوث والاكتظاظ وتدهور الأراضي الزراعية والغابات والموارد المائية.

6. زيادة الضغط على الخدمات والمرافق العامة بسبب تزايد عدد السكان.

7. التطور السريع في حياة السكان وانعكاساته على زيادة الطلب على الأراضي.

8. العمل على توزيع الوظائف والوظائف على كافة المناطق بشكل عادل.

9. تطوير إدارة الأراضي من خلال أنماط تتحكم في سلوك السكان وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية السائدة. (غنيم، 2001. ص 136)

سابعاً: نظريات استخدامات الأراضي:

هناك العديد من النظريات التي تناولت استخدامات الأراضي في المدن، ومنها:

نظرية الموقع الزراعي أول من حاول ابتكار "فون ثونن" هو الخبير الزراعي الألماني "فون ثونن"، وهو نظرية علمية تسعى إلى تفسير موقع النشاط الاقتصادي. ويحاول شرح الأنماط الزراعية التي تنمو وتزدهر حول المراكز الحضرية. الفرضية الأساسية لهذه النظرية هي أن تكاليف الإنتاج تنخفض مع زيادة المسافة من المدينة أو السوق، بينما ترتفع تكاليف النقل. ومن أجل التحقق من الفرضية وضع تونين مجموعة من الشروط: (براد فورد ص74).

1. منطقة معزولة تتكون من مدينة واحدة ومنطقة زراعية خاصة بها حولها.

2. تعتبر هذه المدينة سوقًا لمحاصيل هذه المنطقة التي تنتمي إليها، ولا تستورد شيئًا من أي منطقة أخرى.

3. هذه المنطقة من المدينة لا تصدر منتجات إلى أي مدينة أخرى.

4. تضم المنطقة المحيطة بالمدينة بيئة طبيعية مناسبة للإنتاج النباتي والحيواني.

5. المزارعون الذين يرغبون في الحصول على أكبر قدر من الأرباح يعيشون في هذه المنطقة.

6. يتم في هذه المنطقة استخدام إحدى وسائل النقل البري، بحيث تتناسب تكلفة النقل مع المسافة.

ومن خلال تطبيق ذلك اتضح أن قيمة الأرض القريبة من السوق أكبر من قيمة الأرض البعيدة عنه في حالة تساوي المساحة، وتختلف الصيغة التي تختلف فيها قيمة الأرض باختلاف المسافة من السوق يتم التعبير عنها على النحو التالي: سعر السوق تكاليف الإنتاج أجرة المحاصيل.

قيمة القرية = كمية الإنتاج وبالتالي فإن ربح المزارع يعتمد على العلاقة بين تكلفة النقل وتكلفة الإنتاج وسعر البيع عبر عنها بالصورة الرياضية التالية:

الربح = سعر بيع المنتج (تكلفة الإنتاج + تكلفة النقل).

وخلص تونين إلى أن ربح المزارع يتناقص مع زيادة المسافة من السوق. (غنيم، 2001. ص 152)

النظريات التقليدية لاستخدامات الأراضي الحضرية أولى النظريات هي نظرية الحلقات المركزية التي وضعها عالم الاجتماع (إي. بورجيس) والتي تقوم على الفكرة التالية:

يأخذ التطوير في المدينة الاتجاه الخارجي من المنطقة المركزية للمدينة، فتتكون خمس مناطق دائرية بنفس المركز، ولكل منطقة اسم كما يلي:

1) مركز المدينة وهذه المنطقة هي النواة التي تحتوي على كافة الخدمات والأنشطة والمراكز المالية والخدمية. (غنيم، 2001، ص42)

2) المنطقة الثانية وهي المنطقة الانتقالية والتي تتميز بتنوع استخدامات الأراضي حيث تبدأ في الظهور مستويات مختلفة من المناطق السكنية.

3) المنطقة الثالثة وهي منطقة سكن العمال وهي تتميز بأنها مساكن شعبية لذوي الدخل المحدود.

4) المنطقة الرابعة وهي أفضل منطقة للسكن: وهي لأصحاب الدخل المتوسط.

5) المنطقة الخامسة وهي منطقة الضواحي النائية: والتي تمتد على طول خطوط المواصلات الرئيسية وتتميز بوجود مساكن لذوي الدخل المتوسط والمرتفع. (حيدر، 1994، ص 145)

أما النظرية الثانية وهي نظرية (القطاعات) فقد أثبتها الأمريكي إتش هويت عام 1939م. وقال إن البنية الداخلية للمدينة تهيمن عليها الطرق من وسط المدينة إلى ضواحيها، كما أن اختلاف إمكانية

الوصول يؤدي إلى اختلاف أسعار الأراضي، مما يجعلها مختلفة. وتتكون هذه النظرية من خمس مناطق كما في نظرية الحلقة المركزية باستثناء المنطقة الثانية التي اعتبرها هويت المنطقة الانتقالية وليست من مجال الصناعة الخفيفة وتجارة الجملة. (إسماعيل، 1993، ص 275).

أما النظرية الثالثة فهي نظرية تعدد النوى والتي قدمها اثنان من الجغرافيين: هاريس وأولمان (1945) ووفقا لهم، فإن المدينة سوف تنمو من خلال عدد من النوايا الواضحة، وليس من خلال نواة واحدة بحيث يتم تشجيع الاستخدام المهني للأراضي حول هذه النوايا من خلال عدة عوامل بما في ذلك أن الأنشطة التجارية أو الصناعية ترتبط ارتباطا وثيقا بأخرى أخرى الأنشطة، يجب أن تكون موجودة في منطقة واحدة. توضح هذه النظريات أهمية الأرض وفائدتها وقيمتها. على سبيل المثال، تتركز المنظمة في وسط المدن، حيث يشتد التمايز والتمايز والمنافسة (CBD)، والأعمال المركزية، والاستخدامات المختلفة، وأسعار الأراضي، والأجور المرتفعة للغاية. للمشاكل السكانية والاجتماعية. (الصعيدي، 2000، ص16)

ثامناً: العوامل المؤثرة على استخدام الأراضي وتتأثر استخدامات الأراضي بعدة عوامل أهمها:

1) العوامل السياسية: يؤثر الوضع السياسي السائد في منطقة معينة بشكل عام على حياة سكانها، بما في ذلك التأثير على سياسة استخدام الأراضي فيها. تأثرت منطقة الدراسة كغيرها من المدن العراقية بالوضع السياسي القائم، وتغيرت استخدامات أراضيها مرارا وتكرارا بسبب الظروف السياسية التي مر بها العراق. (الصعيدي، 2000، ص 46)

2) العوامل الاقتصادية: وهذه العوامل عبارة عن قوى إقليمية خارجية وداخلية تتفاعل مع بعضها البعض لتظهر بشكلها الحالي. بمعنى آخر، فإن العلاقة بين القوة الاقتصادية الخارجية والاقتصاد الداخلي تؤثر على مستوى هذه المنطقة، كما تؤثر القوة الإقليمية على معدل تقدم المدينة في عملية التنمية. (علام، 1991. ص 307)

3) العوامل الاجتماعية: المجتمع هو نتاج مهام وعمليات متكاملة مستمرة ومتغيرة، فمثلا في مركز تجاري يقع في وسط المدينة يوجد نشاط كبير ونشاط آخر مرتبط به. وفي المدينة نشاط غير متجانس، مثل وجود منطقة سكنية رفيعة المستوى تحيط بها مساحات مختلفة غير منظمة، كما يوجد نشاط رئيسي في مكان مهجور.

تاسعاً: تنقسم العمليات الاجتماعية التي تؤثر على استخدام الأراضي إلى ثلاث فئات:

1. التحكم والتدرج.

2. المركزية واللامركزية.

3. الغزو والاحتلال (علام، 1991، ص 363)

4) العوامل الطبوغرافية: وبما أن الأنشطة العمرانية تميل إلى التواجد في السهول وفي المناطق القريبة من طرق المواصلات، وذلك لتحقيق مبدأ سهولة الوصول إلى هذه الاستخدامات، مما أحدث تحولا في أشكال المدن التي سيطر عليها الشكل متعدد الأذرع والتي تتناسب مع خطوط المواصلات المرتبطة بالمراكز المدنية.

5) التربة ويقصد بالتربة هنا التركيب والبنية التي تحدد طبيعة استخدامها. على سبيل المثال، تحتاج المباني إلى تربة ممتازة ذات هيكل قوي ودائم.

6) عامل المنافسة: يعتمد مفهوم المنافسة على الحقيقة أنه لا يمكن القيام بأنشطة مماثلة في نفس المنطقة الجغرافية في نفس الوقت. وهناك استخدام شائع في المدن يعتمد على عوامل التنافس بين المجموعات السكانية المختلفة من جهة واستخدام الأراضي المختلفة من جهة أخرى. التطبيقات التجارية والصناعية في المدن أفضل التطبيقات المقدمة بسبب عوائدها العالية من الناحية الاقتصادية، يليها في المرتبة الثانية استخدام السكن من حيث القدرة التنافسية.

7) التقدم التكنولوجي: مما يؤثر بشكل مباشر على حياة السكان وبالتالي طبيعة أنماط الاستخدامات التي تمارس في المدن كما يؤثر على حركة السكان والجانب المعماري. (غنيم، 2001، ص43)

مخاطر الاستخدام العشوائي للأراضي الاستخدام العشوائي للأراضي يؤدي إلى العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية ويؤدي في النهاية إلى تراجع المدينة وانحدارها.

عاشراً: أهم المخاطر الناجمة عن الاستخدامات العشوائية للأراضي:

1) المخاطر البيئية والصحية: ويصل التخطيط السليم لاستخدامات الأراضي في نهاية المطاف إلى مرحلة تتجنب فيها المدينة المخاطر البيئية والصحية إذا كان هناك التزام بما هو مخطط له. أما إذا كان هناك استخدام عشوائي أو سوء استخدام فإن ذلك يؤدي مثلا إلى الإضرار بالبيئة التي يعيش فيها الإنسان. على سبيل المثال، يجب اختيار المواقع الصناعية في مناطق بعيدة عن

المناطق المأهولة بالسكان لحماية الناس من التلوث والأضرار الناجمة عن الصناعات المختلفة. وكذلك بالنسبة للسكن، هناك ضرورة لإقامتهم في مناطق غير صالحة للاستخدام الزراعي. وعلينا أن نواكب حركة الأرض في تجديد إنتاجيتها باستمرار وعدم استنزافها.

2) المخاطر الاقتصادية: يتم إعداد الخطة التوجيهية من قبل الجهات المسؤولة عن تنظيم حياة المواطنين وتحقيق مصالح الأفراد والمجتمع، وهذا بدوره يزيد من التكاليف على الجهات، فتضيع هذه التكاليف إذا لم يتم استخدامها بعد التزام المواطنين للقانون المعمول به. كما يتحمل المواطن جزءاً من هذه التكاليف في حال عدم التزام المواطن بالقوانين والأنظمة المعمول بها، كما يتحمل المواطن تكاليف إضافية مقابل تقديم الخدمات أو إيجاد بديل لها. (غنيم، 2001، ص67).

3) أخطار أمنية: الغرض من المخطط الهيكلي الذي وضعته الجهات المختصة هو رفاهية المواطنين وسلامتهم. وبغض النظر عن خطورة الإضرار بالمجتمع عند منع استخدامات معينة أو السماح بها، فإن ذلك يجب أن يتماشى مع قدرات المجتمع وإمكانياته والأجهزة التي يقوم عليها. ولذلك لا بد من مراعاة هذه المخاطر والابتعاد عنها قدر الإمكان، ويأتي ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للأرض.

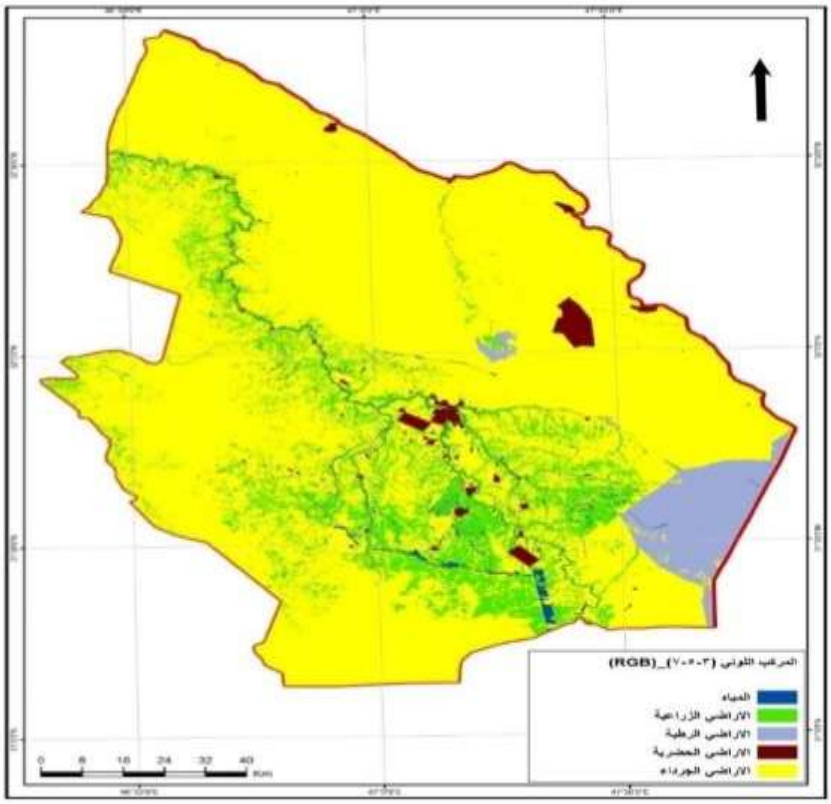
4) المخاطر الاجتماعية: يترتب على عدم التزام المواطن بقوانين البناء والتنظيم مجموعة من المخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي وتفتيت المجتمع ووحدته.

5) المخاطر الحضرية وتشويه النسيج الحضري: وتتجلى هذه المخاطر في الاستخدام العشوائي للأراضي من قبل المواطنين وعدم الالتزام بتراخيص البناء وقوانين الترخيص. على سبيل المثال، هناك تداخل في التطبيقات يؤدي إلى تشويه المباني، وتقادم المدن، وهدم العديد من المنازل، وعدم التناسق بين طرق البناء المستخدمة.

6) التناقضات والتشققات في استخدامات الأراضي: هناك تناقضات وتداخلات بين الاستخدامات الريفية والحضرية، وخير مثال على ذلك هو التوسع الحضري على حساب الحزام الأخضر المحيط بالمدن وتغير صور المناظر الطبيعية بسبب الزحف العمراني والمرافق الحضرية. وطرحت في عدة دول مقترحات لتغيير استخدامات الأراضي وإخضاعها لشروط ودراسات تنظيمية، في محاولة لإحداث تغيير بشكل علمي ومدروس. (الصعيدي، 2000، ص27)

الغطاء الأرضي واستخدامات الأراضي في محافظة ميسان لعام 2012 الخريطة رقم (2) توضح الأرض الغطاء واستخدامات الأراضي في محافظة ميسان لعام 2012

خريطة رقم (2) استخدامات الأراضي في محافظة ميسان



المصدر: مصطفى حلو علي (تصنيف الغطاء الأرضي واستخدامات الأراضي في محافظة ميسان، مجلة الفنون 2018) ويبين الجدول رقم (1) مساحات ونسب الغطاء الأرضي واستخدامات الأراضي لعام 2012.

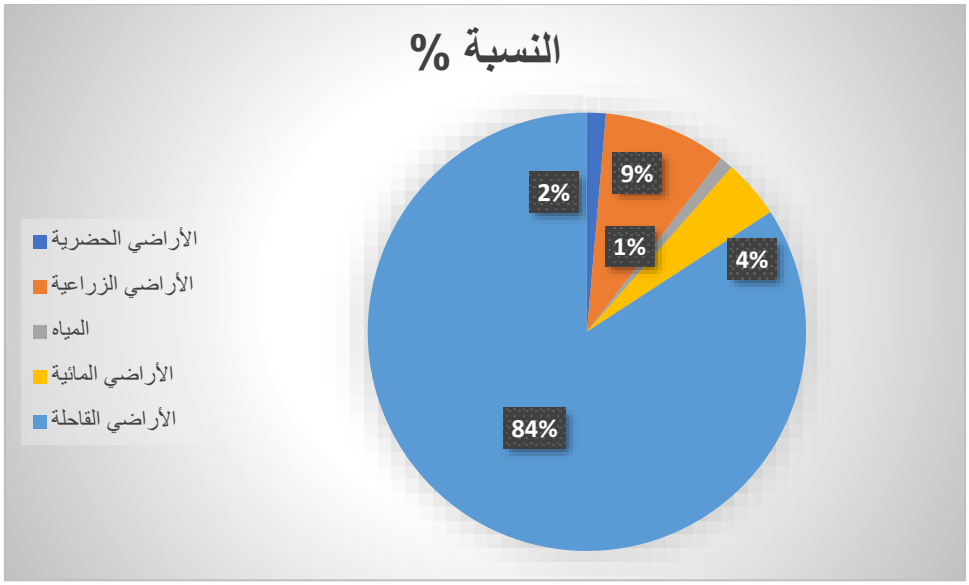
جدول (1) يبين مساحات ونسب الغطاء الأرضي واستخدامات الأراضي لعام 2012م.

رمز الطبقة	الفصل	المساحة	النسبة %
1	الأراضي الحضرية	229.814	1,4016%
2	الأراضي الزراعية	1492,994	9,1054%
3	المياه	137,696	0,8398%
4	الأراضي الرطبة	709,954	4,3298%
5	الأراضي القاحلة	13826,403	84,3235%

المجموع	-	16396,861	100%

المصدر: بالاعتماد على الخريطة السابقة

الشكل (1) يبين مساحات ونسب الغطاء الأرضي واستخدامات الأراضي لعام 2012م.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

ومن الشكل والجدول السابقين يمكن تقسيم أراضي محافظة ميسان إلى الفئات التالية:

أولاً: الأراضي الجرداء: احتل هذا الصنف المرتبة الأولى بين بقية الأصناف الأخرى من حيث المساحة الكبيرة كما هو الحال في السنوات اللاحقة، إذ بلغت مساحتها (13826,403) كيلومتراً مربعاً، بنسبة (84.3235%) من المساحة الكلية لمنطقة الدراسة.

ثانياً: الفئة الأراضي الزراعية: بلغت مساحة الأراضي الزراعية (1492,994) كيلومتراً مربعاً بنسبة 9.1054% من إجمالي مساحة المحافظة، واحتلت المرتبة الثانية في هذا المجال.

ثالثاً: الصنف الأراضي الحضرية: احتلت الأراضي الحضرية المرتبة الثالثة من حيث المساحة حيث بلغت مساحة هذا الصنف حوالي (229,814) كيلومتراً مربعاً بنسبة (1.4016%) من إجمالي مساحة منطقة الدراسة.

رابعاً: الأراضي الرطبة الفئة الرابعة: وتتمثل بالأراضي الرطبة الخالية من الأشجار، وتبلغ مساحتها (709,954) كيلومتراً مربعاً، بنسبة (4,3298) من إجمالي مساحة منطقة الدراسة.

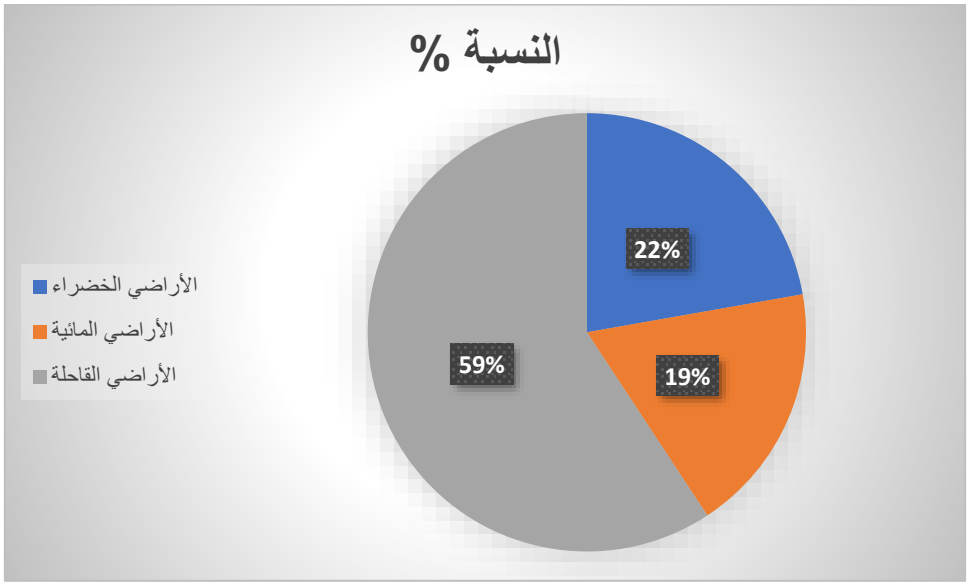
خامساً: المياه: جاءت هذه الفئة في المرتبة الأخيرة وتشكل مساحة قدرها (137,696) كيلومتراً مربعاً بنسبة (0.8398%) من إجمالي مساحة المحافظة.

جدول (2) يبين مساحات ونسب استخدامات الأراضي في محافظة ميسان لعام 2022م.

رمز الطبقة	الفصل	المساحة	النسبة %
1	الأراضي الخضراء	945,604	6,150%
2	الأراضي الرطبة	921,464	5,99%
3	الأراضي القاحلة	3489,682	16,19%

المصدر: زارة البيئة العراقية، دائرة حماية وتحسين البيئة في المنطقة الجنوبية، مديرية بيئة ميسان، 2022.

الشكل (2) يبين مساحات ونسب استخدامات الأراضي في محافظة ميسان لعام 2022م.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (2).

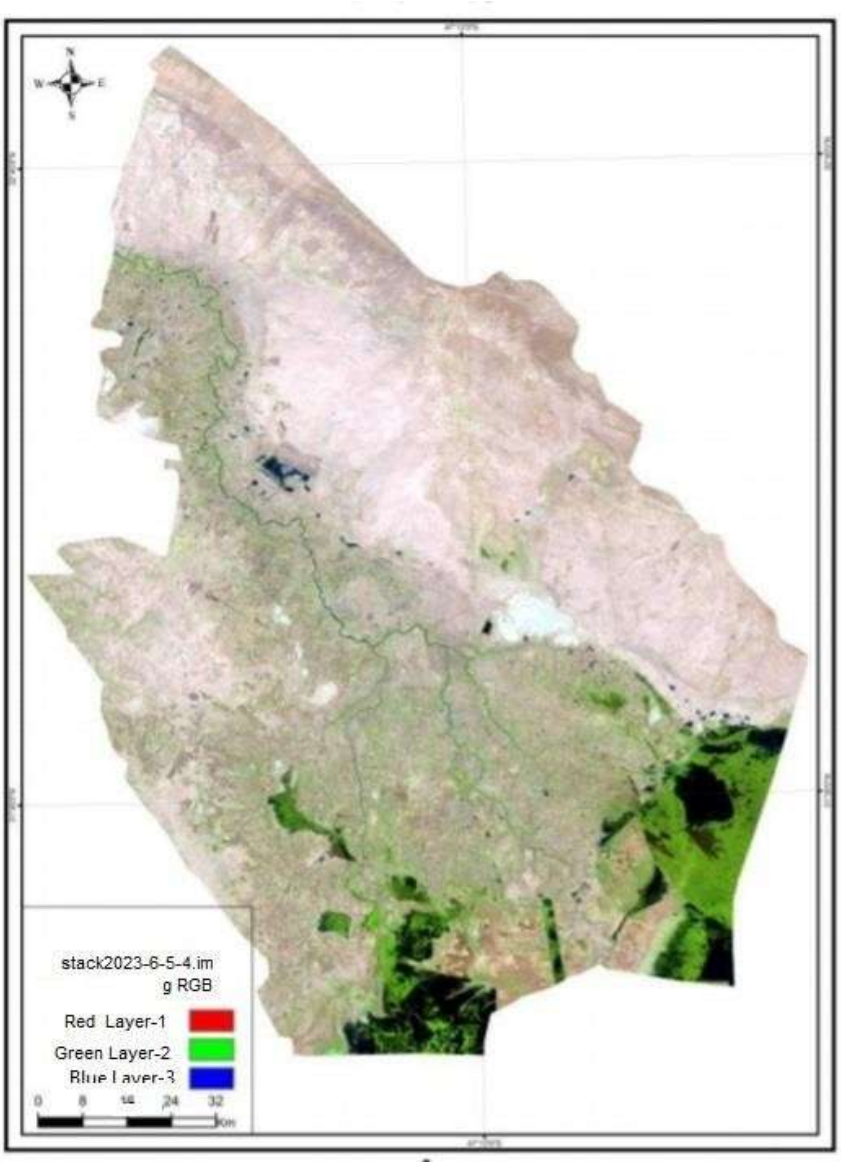
ومن مقارنة الجداول السابقة نلاحظ تراجع مساحة الأراضي الخضراء في منطقة الدراسة من (1492,994) كيلومتر مربع عام 2012 إلى (945,604) كيلومتر مربع عام 2022، وذلك بسبب توسع العمران والعمران على حساب الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء.

في حين ارتفعت مساحة المسطحات المائية من (137,696) كيلومتر مربع عام 2012 إلى (921,464) كيلومتر مربع عام 2022، أي بزيادة من 0.8398% عام 2012 إلى 5.99% عام 2022.

أما الأراضي القاحلة فقد انخفضت مساحتها من (13826,403) كيلومتراً مربعاً عام 2012 إلى (3489,682) كيلومتراً مربعاً. كيلومتراً مربعاً في عام 2022م، لتصبح 16.19% من إجمالي مساحة المحافظة بعد أن كانت 84.323% من إجمالي مساحة المحافظة في عام 2012م.

خريطة (3)

توزع الأراضي في محافظة ميسان لعام 2022م.



المصدر: مديرية الموارد المائية في محافظة ميسان، 2022م.

النتائج والتوصيات:

1. تراجع مساحة الأراضي الخضراء في منطقة الدراسة من (1492,994) كيلومتر مربع عام 2012 إلى (945,604) كيلومتر مربع عام 2022، وذلك بسبب توسع العمران والعمران على حساب الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء.

2. ارتفعت مساحة المسطحات المائية من (137,696) كيلومتر مربع عام 2012 إلى (921,464) كيلومتر مربع عام 2022، أي بزيادة من 0.8398% عام 2012 إلى 5.99% عام 2022.

3. انخفضت مساحة الأراضي القاحلة من (13826,403) كيلومتراً مربعاً عام 2012 إلى (3489,682) كيلومتراً مربعاً. كيلومتراً مربعاً في عام 2022م، لتصبح 16.19% من إجمالي مساحة المحافظة بعد أن كانت 84.323% من إجمالي مساحة المحافظة في عام 2012م.

4. اعتماد التقنيات الجغرافية الحديثة والتحليل الدقيق للمرئيات الفضائية في رصد التغيير في الغطاء النباتي.

5. مراقبة وتتبع التغيير في الغطاء النباتي والاستعمال الأرضي وبيان أسبابها.

6. تتبع الصور الفضاء لفترات زمنية من أجل التعرف التغيير في الغطاء النباتي والاستعمال الأرضي.

المصادر والمراجع

1. إسماعيل، أحمد علي: دراسات في جغرافية المدن. القاهرة. دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1993

2. جمهورية العراق، وزارة البيئة، دائرة حماية وتحسين البيئة في المنطقة الجنوبية، مديرية بيئة ميسان، دائرة مراقبة وتقييم المياه، بيانات غير منشورة، 2014.

3. حيدر، فاروق عباس: تخطيط المدن والقرى. الطبعة الأولى 1994

4. سخنيني، مصطفى دخيل: مدينة أم الفحم – دراسة في جغرافية المدن. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين 1998

5. السعيدي، محمد فتح الله: تطور أنماط استخدامات الأراضي في مدينة طولكرم خلال القرن العشرين. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس. فلسطين 2000

6. علام. أحمد خالد: تخطيط المدن. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية 1991

7. غنيم، عثمان محمد: تخطيط استخدامات الأراضي الريفية والحضرية – الإطار الجغرافي. ط 1. عمان. الأردن. دار الصفا للنشر والتوزيع. 2001

8. مديرية الموارد المائية في محافظة ميسان بيانات غير منشورة 2023.

9. المولى، طارق، تشخيص تدهور الأراضي في محافظة ميسان باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2015.

الفصل الرابع

إقليم الجبال (عراق العجم) في المصادر التاريخية والجغرافية الإسلامية: دراسة في البنية المكانية والخصائص الحضارية

م.د. ياسر مراد عبد حسين
المديرية العامة لتربية الأنبار - العراق
Email: moradyasir@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث إقليم الجبال، المعروف في طائفة من المصادر الإسلامية باسم عراق العجم، بوصفه مجالًا مكانيًا وحضاريًا مركبًا في المشرق الإسلامي الوسيط. وتنطلق الدراسة من إشكالية مركزية مفادها أن صورة الإقليم في كتب التاريخ والجغرافية لم تكن وصفًا طبيعيًا للجبال والمدن والطرق فحسب، بل كانت بناءً معرفيًا يجمع بين الحدود الإدارية، وشبكات المسالك، والموارد الاقتصادية، والذاكرة الفارسية والفهلوية، والتحولات المذهبية والعلمية. وقد اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي المقارن، من خلال قراءة مصادر الفتوح والتواريخ العامة وكتب المسالك والممالك ومعاجم البلدان والموسوعات، مع مراعاة اختلاف وظيفة كل مصدر وزمنه ومجاله المعرفي. وتكمن أهمية الدراسة في أنها تعيد تنظيم المادة المتفرقة في المصادر ضمن رؤية واحدة تربط المكان بالسلطة والاقتصاد والعمران والهوية، وتكشف أثر البيئة الجبلية في نشوء المدن والطرق والرساتيق. وتبرز أصالة البحث في جمعه بين التحليل النصي والمقارنة المكانية والنظر الحضاري دون الاكتفاء بالسرد الوصفي. وتوصل البحث إلى أن الجبال كان إقليمًا وسيطًا بين العراق وخراسان وفارس وأذربيجان والديلم، وأن مدنه الكبرى، مثل همذان والري وأصبهان وقم والدينور ونهاوند وقرميسين، أدت أدوارًا متفاوتة في السياسة والاقتصاد والعمران والعلم. كما بينت الدراسة أن الطرق والبريد والخراج والرساتيق كانت عناصر حاسمة في تشكيل وحدة الإقليم، وأن الخصائص الحضارية فيه نشأت من تفاعل البيئة الجبلية مع المدينة الإسلامية ومع استمرار عناصر محلية سابقة. وتؤكد النتائج أن الجبال لم يكن هامشًا تابعًا، بل فضاءً تاريخيًا ديناميكيًا يكشف آليات إنتاج المعرفة المكانية في الحضارة الإسلامية، ويبرز قدرة النصوص

الجغرافية والتاريخية على تحويل المكان إلى شبكة من الوظائف والرموز والذاكرات، ولذلك يمثل الإقليم نموذجًا مناسبًا لدراسة تداخل الجغرافيا بالتاريخ في الكتابة الإسلامية الوسيطة.

الكلمات المفتاحية: إقليم الجبال؛ عراق العجم؛ البنية المكانية؛ المصادر الإسلامية؛ الخصائص الحضارية

Abstract

This study examines the Jibāl region, known in several medieval Islamic sources as ʿIrāq al-ʿAjam, as a complex spatial and civilizational zone in the eastern Islamic world. It proceeds from the central problem that the image of the region in historical and geographical writings was not merely a natural description of mountains, cities, roads, and distances, but a structured body of knowledge combining administrative boundaries, route networks, fiscal organization, economic resources, Persian and Pahlavi memories, and sectarian and scholarly transformations. The study adopts a historical, analytical, and comparative method, reading conquest narratives, universal histories, books of routes and realms, geographical dictionaries, and encyclopaedic works while considering the genre, date, and intellectual purpose of each source. Its significance lies in reorganizing scattered textual material within an integrated vision that connects place with authority, economy, urbanization, and identity, and in showing how mountainous ecology shaped cities, routes, and rural districts. The research shows that Jibāl functioned as an intermediary region between Iraq, Khurasan, Fars, Azerbaijan, and Daylam, and that its major cities Hamadhan,

Rayy, Isfahan, Qom, Dinawar, Nihawand, and Qarmisin played varied political, economic, urban, and scholarly roles. It also demonstrates that roads, postal routes, taxation, rural districts, and small urban centres were essential to the coherence of the region. The civilizational features of Jibāl resulted from the interaction of mountainous ecology with Islamic urban life and the survival of older local cultural elements. The study concludes that Jibāl was not a passive frontier, but a dynamic historical space that reveals how Islamic historical and geographical writing transformed place into a network of functions, symbols, and memories.

Keywords: Jibal region; Iraq al-Ajam; Spatial structure; Islamic sources; Civilizational features

المقدمة

تزداد أهمية دراسة إقليم الجبال لأن هذا الإقليم كان يمثل منطقة تماس بين فضاءات متعددة لا يمكن اختزالها في إطار واحد. فهو من جهة امتداد إداري واقتصادي قريب من العراق العباسي، ومن جهة أخرى جزء من المجال الإيراني الغربي الذي حافظ على ذاكرة لغوية وثقافية قديمة، ومن جهة ثالثة محطة رئيسة في طريق المشرق وخراسان. لذلك فإن تتبع صورته في المصادر يتيح فهمًا أعمق لطبيعة الجغرافيا الإسلامية، وكيف تعاملت مع المكان بوصفه شبكة من المدن والطرق والموارد والوظائف لا مجرد سطح طبيعي أو حدود سياسية ثابتة (ابن خرداذبه، 1889، ص 31).

كما أن الإقليم يظهر في المصادر بأسماء متعددة، منها الجبال وعراق العجم وفهلة وبعض تقسيمات ماه الكوفة وماه البصرة. وهذه الأسماء لا تعبر عن اختلاف لفظي فحسب، بل تكشف طبقات متراكبة من الإدراك: إدراك طبوغرافي يتصل بالجبال، وإدراك إداري يرتبط بالخراج

والكور، وإدراك ثقافي يستبقي الذاكرة الفهلوية والفارسية، وإدراك سياسي يحدد علاقة الإقليم بالمركز العباسي وبالقوى المحلية المتعاقبة (الحموي، 1995، ج 4، ص 281).

ومن هنا لا يكتفي هذا البحث بتجميع أخبار المدن والطرق، بل يسعى إلى تحليل طريقة إنتاج المعرفة المكانية حول الجبال. فمصادر الفتوح تنظر إلى المكان من زاوية السيطرة والصلح والخراج، وكتب المسالك تراه من خلال الطريق والمسافة والمرحلة، والمعاجم الجغرافية تحفظ اسمه ونسبته وذاكرته، أما الموسوعات فتدمج معلوماته في بناء معرفي أوسع عن أقاليم العالم الإسلامي (البلاذري، 1988، ص 306).

يمثل إقليم الجبال، المعروف في طائفة من المصادر باسم عراق العجم، واحدًا من أهم المجالات التاريخية والجغرافية في المشرق الإسلامي الوسيط؛ إذ كان يقع في منطقة تماس واسعة بين العراق العربي، وخراسان، وفارس، وأذربيجان، والديلم، وقومس. ولم تكن أهمية هذا الإقليم ناشئة من طبيعته الجبلية وحدها، وإنما من كونه عقدة اتصال كبرى في شبكة الطرق التي ربطت بغداد بالمشرق، ومجالًا عمرانيًا ضم مدنًا ذات وزن سياسي واقتصادي وثقافي، مثل همذان والري وأصبهان وقم والدينور ونهاوند وقرميسين. ومن هنا فإن دراسة إقليم الجبال ليست دراسة موضعية ضيقة، بل هي مدخل لفهم كيفية تشكل المجال الإسلامي في غرب إيران، وكيف أعادت الدولة الإسلامية تنظيم المكان الموروث من العهد الساساني ضمن شبكة إدارية ومالية وثقافية جديدة.

تنبع أهمية الموضوع من أن كتب التاريخ والجغرافية الإسلامية لا تقدم الجبال بوصفه فضاءً طبيعيًا صامتًا، بل بوصفه بنية مكانية ذات وظائف متعددة: طرق، مسافات، كور، رساتيق، خراج، أسواق، حصون، مراكز علم، ودوائر مذهبية. فالكتاب الجغرافي، حين يذكر الطريق من بغداد إلى الري أو من همذان إلى أصبهان، لا يسجل معلومة للمسافر فحسب، وإنما يكشف عن منطق الدولة في ضبط المجال، وعن حاجات التجارة والبريد والجند والحجاج. لذلك كانت كتب المسالك والممالك من أهم المصادر التي صاغت صورة هذا الإقليم، لأنها جعلت الحركة معيارًا لفهم المكان، وربطت المدينة بالطريق، والطريق بالإدارة، والإدارة بالخراج والأمن (ابن خرداذبه، 1889، ص 31).

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن صورة إقليم الجبال في المصادر الإسلامية تبدو متفرقة بين كتب الفتوح والتواريخ العامة وكتب المسالك والممالك والمعاجم الجغرافية، كما أن تعدد أسماء الإقليم وحدوده يجعل دراسته عرضة للاختزال أو الخلط بين المجال الطبيعي والمجال الإداري والثقافي. لذلك يطرح البحث سؤالًا رئيسًا: كيف صورت المصادر التاريخية والجغرافية الإسلامية إقليم الجبال، وما السمات المكانية والحضارية التي تكشفها هذه الصورة؟ ويتفرع عن هذا السؤال: ما علاقة تسمية الجبال بمصطلح عراق العجم؟ وما وظيفة المدن والطرق والخراج في بناء وحدة الإقليم؟ وكيف انعكست البيئة الجبلية والذاكرة الفهلوية والفارسية على هويته الحضارية؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحديد دلالة مصطلح الجبال وعلاقته بمصطلح عراق العجم، وبيان مرونة الحدود التي أوردتها المصادر، وتحليل البنية المكانية للإقليم من خلال المدن والطرق والرساتيق، ودراسة الوظائف الاقتصادية والإدارية للخراج والأسواق والموارد، والكشف عن الخصائص السكانية واللغوية والمذهبية والعلمية التي ميزت مدنه. كما يهدف إلى مقارنة مناهج المؤرخين والجغرافيين والمعجميين في تصوير الإقليم، وبيان قيمة هذا الموضوع في فهم إنتاج المعرفة المكانية في الحضارة الإسلامية.

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي المقارن، وذلك بقراءة النصوص التراثية قراءة نقدية لا تكتفي بنقل الخبر، بل تضعه في سياقه النوعي والزمني. فقد جرى التمييز بين مادة الفتوح التي تركز على الصلح والفتح والخراج، ومادة المسالك التي تركز على الطرق والمسافات، ومادة المعاجم التي تحفظ الاسم والضبط والنسبة، ومادة الموسوعات التي تعيد ترتيب المعرفة الجغرافية ضمن نسق إداري وأدبي أوسع. كما التزم البحث بالإحالة إلى مصدر واحد في كل استشهاد لتسهيل تتبع المعلومة ومراجعة سياقها.

حدود البحث

تتحدد الحدود المكانية للبحث بإقليم الجبال في غرب المجال الإيراني الإسلامي، وبخاصة المدن والمراكز التي تكرر حضورها في المصادر، مثل همذان والري وأصبهان وقم والدينور ونهاوند وقرميسين وساوة وقاشان والكرج. أما الحدود الزمنية فتمتد من مرحلة الفتح الإسلامي وتكوين المعرفة الأولى بالإقليم حتى مرحلة نضج الجغرافيا الإسلامية والمعاجم والموسوعات في القرون الرابعة إلى السابعة الهجرية، مع الإشارة إلى استمرار حضور الإقليم في المؤلفات المتأخرة عند الحاجة. ولا يهدف البحث إلى سرد كل الحوادث السياسية، بل إلى تحليل صورة الإقليم وبنيته المكانية وخصائصه الحضارية كما أنتجتها النصوص.

الدراسات السابقة

تظهر الدراسات السابقة، بمعناها الواسع في هذا البحث، من خلال مجموعات نصية تراثية وحديثة تناولت الجبال من زوايا مختلفة. فقد مثلت كتب المسالك والممالك الأساس الأول لدراسة البنية المكانية، لأنها رتبت المدن ضمن طرق ومراحل ومسافات، وربطت بين الطريق والدولة والبريد. ويعد كتاب ابن خرداذبه من أقدم النماذج التي عكست صلة الجغرافيا بالدواوين العباسية (ابن خرداذبه، 1889، ص 31).

وتقدم مادة قدامة بن جعفر عن الخراج والكتابة بعدًا إداريًا مهمًا لفهم علاقة الإقليم بالدولة، لأن الجباية والطرق والبريد لم تكن موضوعات منفصلة، بل كانت أدوات لضبط المجال وتقدير موارده (قدامة بن جعفر، 1981، ص 156).

أما الإصطخري فقد طور صورة أكثر انتظامًا للمسالك والأقاليم، فجعل الجبال وحدة جغرافية لها طرقها ومدنها ومسافاتها، وهو ما يمنح الباحث أساسًا لتحليل الشبكة الداخلية للإقليم (الإصطخري، 2004، ص 196). ويضيف ابن حوقل إلى هذا الاتجاه وصفًا اقتصاديًا وعمرانيًا أوضح، إذ لا يكتفي بذكر الطريق، بل يلتفت إلى الغلات والأسواق والموارد، وبذلك تصبح مادته ضرورية لدراسة العلاقة بين البيئة الجبلية والاقتصاد الحضري (ابن حوقل، 1938، ج 2، ص 358). ويتميز المقدسي بنظرته الحضارية المقارنة؛ فهو يصف المدن من حيث الأسواق والحمامات والخانات والمذاهب والمحاسن والعيوب، مما يجعل أحسن التقاسيم مصدرًا أساسيًا لفهم الحياة الاجتماعية داخل المدن الجبلية (المقدسي، 1991، ص 390). وتقدم مصادر الفتوح والتواريخ

العامة مستوى آخر من الدراسات السابقة؛ إذ يعرض البلاذري الجبال بوصفه مجال فتح وصلح وخراج، فتظهر المدن من خلال علاقتها بالسلطة الأولى وبالإدارة المالية (البلاذري، 1988، ص 306). أما الطبري فيربط نهاوند والجبال بالتحول العسكري والسياسي الأوسع بعد انهيار القوة الساسانية، وبذلك يمنح المكان دلالة تاريخية تتجاوز الحدث المحلي (الطبري، 1967، ج 4، ص 112).

ويفيد ابن الأثير في متابعة التحولات السياسية اللاحقة، ولا سيما حضور الري وهمذان وأصبهان في الصراعات بين القوى الإقليمية، الأمر الذي يوضح استمرار القيمة الاستراتيجية للإقليم (ابن الأثير، 1997، ج 8، ص 143). وتكمل كتب التاريخ الوعظي والموسوعي، مثل المنتظم، صورة التحولات السياسية والاجتماعية في المدن، لأنها تحفظ أخبار الولاة والفتن والخراب والانتقال بين الدول (ابن الجوزي، 1992، ج 14، ص 68). وتبرز قيمة المسعودي في ربط الأخبار التاريخية بالرؤية الجغرافية والحضارية العامة، إذ يميل إلى النظر في طبائع الأقاليم وصلاتها السياسية والثقافية ضمن العالم الإسلامي الأوسع (المسعودي، 2005، ج 2، ص 213). أما المعاجم الجغرافية فتمثل نمطًا آخر من الدراسات السابقة، لأن اهتمامها ينصب على الاسم والموضع والنسبة والذاكرة. ويعد الحموي أهم هذه المصادر في تتبع أسماء فهلة والري وهمذان وأصبهان وما ارتبط بها من أخبار (الحموي، 1995، ج 4، ص 281). ويفيد مراصد الاطلاع لابن عبد الحق في ضبط الأسماء واختصار مادة معجم البلدان، مما يساعد على مقارنة المواضع وتحديد الاختلاف في الصيغ والأنساب (ابن عبد الحق البغدادي، 1992، ج 1، ص 107). كما يقدم البكري مادة مهمة في ضبط أسماء البلاد والمواضع، وإن كان تركيزه أوسع من الجبال، إلا أن طريقته في تفسير الأسماء مفيدة في دراسة الذاكرة المكانية (البكري، 1983، ج 1، ص 42).

ويكمل الحميري هذا الاتجاه من خلال جمع أخبار الأقطار والبلدان في الروض المعطار، وهو مصدر نافع لمقارنة صورة المدن كما استقرت في الذاكرة الجغرافية المتأخرة (الحميري، 1980، ص 276). وتندرج الموسوعات ضمن الدراسات السابقة لأنها أعادت ترتيب المادة الجغرافية في سياقات إدارية وأدبية. فالقزويني يعرض المدن والأقاليم في إطار عجائبي وجغرافي، ومع ذلك تحفظ مادته أخبارًا عن العمران والموارد (القزويني، 1960، ص 296). أما القلقشندي فيكشف

استمرار حضور المعرفة الجغرافية في الأدبيات الإدارية، ولا سيما في ربط البلدان بالكتابة والدواوين والممالك (القلقشندي، 1913، ج 4، ص 388). وتقدم نهاية الأرب للنويري مثالًا للموسوعة الجامعة التي تحفظ المادة التاريخية والجغرافية وتعيد توزيعها ضمن أبواب واسعة، مما يساعد على تتبع استمرار صورة الإقليم في المؤلفات المتأخرة (النويري، 2002، ج 1، ص 72). ويمثل مسالك الأبصار لابن فضل الله العمري مرحلة موسوعية إدارية متقدمة، إذ يربط بين وصف الأقاليم والسلطة والممالك، وهو ما يفيد في قراءة الجبال داخل تصور أوسع للمشرق الإسلامي (ابن فضل الله العمري، 2010، ج 3، ص 41). كما يضيف الدمشقي في نخبة الدهر بعدًا كونيًا وطبيعيًا إلى الجغرافيا، إذ يربط بين أحوال البلاد وطبائعها ومواردها، وهو ما يمكن الإفادة منه عند تحليل البيئة الجبلية والموارد المائية (الدمشقي، 1923، ص 178).

وتفيد المصادر الجغرافية المبكرة، مثل الخوارزمي وابن رسته وابن الفقيه، في إضاءة طبقات أقدم من المعرفة المكانية؛ فالخوارزمي يمثل نزعة رياضية وصفية، وابن رسته يحفظ مادة عن الطرق والبلدان، وابن الفقيه يكتسب أهمية خاصة لقربه من بيئة همذان (الخوارزمي، 1926، ص 84). وتقدم مادة ابن رسته نموذجًا للمعرفة الجغرافية الجامعة بين الطريق والبلد والخبر، ولذلك تفيد في تتبع المواضع الواقعة بين العراق والمشرق (ابن رسته، 1892، ص 165). أما ابن الفقيه الهمذاني فيمثل شاهدًا محليًا مهمًا؛ لأنه يكتب عن البلدان من داخل أفق قريب من الجبال، مما يجعل مادته ذات قيمة خاصة في دراسة همذان وما حولها (ابن الفقيه، 1996، ص 42). وتحفظ كتب البلدان مثل كتاب اليعقوبي تفاصيل دقيقة عن المدن والطرق والخراج والعيون، وهي مادة مبكرة تساعد على بناء صورة أولية للإقليم قبل توسع الجغرافيين اللاحقين (اليعقوبي، 2002، ص 82). ويضيف ابن سعيد المغربي في كتاب الجغرافيا صورة لاحقة للتقسيمات المكانية، إذ يجمع بين الموروث الجغرافي السابق ورؤية أندلسية مغربية للعالم الإسلامي (ابن سعيد المغربي، 1970، ص 131). كما يقدم أبو الفداء في تقويم البلدان تلخيصًا منظمًا للمادة الجغرافية، وهو نافع في مقارنة الأسماء والحدود والمسافات كما وصلت إلى المؤلفين المتأخرين (أبو الفداء، 2006، ص 430). وتفيد نزهة المشتاق للإدريسي في المقارنة بين صورة الجبال في الجغرافيا المشرقية وصورتها ضمن الخرائط والتقسيمات العالمية، لأن الإدريسي يعيد توزيع المعلومات وفق رؤية خرائطية واسعة (الإدريسي، 1989، ج 1، ص 381).

ومن المصادر ذات الفائدة العامة في فهم العمران والسلطة مقدمة ابن خلدون، لأنها تقدم أدوات نظرية لفهم علاقة البيئة بالعمران والعصبية والدولة، مع ضرورة عدم إسقاط مفاهيمها على الإقليم دون مقارنة نصية (ابن خلدون، 2004، ص 137). وتساعد الدراسات الحديثة في التاريخ الاقتصادي الإسلامي على قراءة الخراج والطرق والأسواق باعتبارها عناصر بنيوية في نشوء المدن واستمرارها، وهو ما ينسجم مع ما تكشفه مادة الجبال من تفاعل الاقتصاد بالعمران والسياسة (الدوري، 1987، ص 54). وتفيد المصادر الثقافية العامة مثل المعارف لابن قتيبة في إضاءة بعض طبقات المعرفة والأنساب والأسماء، وهي مادة مساعدة عند ربط المدن بالذاكرة الثقافية واللغوية (ابن قتيبة الدينوري، 1992، ص 568).

المبحث الأول: التسمية والحدود والبيئة الطبيعية

أولًا: دلالة التسمية وعلاقتها بعراق العجم

تحمل تسمية الجبال دلالة مباشرة على الطبيعة الطبوغرافية للإقليم، غير أن هذه الدلالة لا تكفي وحدها لفهم المصطلح كما استعمله الجغرافيون المسلمون. فالجبال في اصطلاحهم ليست كل أرض مرتفعة، وإنما إقليم معين في غرب إيران، له مدن وقصبات وكور وطرق محددة. وقد استقر هذا الاصطلاح تدريجيًا في كتب المسالك والممالك، حتى صار عنوانًا مستقلًا داخل التقسيم الجغرافي للمشرق الإسلامي. ويظهر ذلك بوضوح عند الإصطخري الذي أفرد للجبال فصلًا ضمن أقاليم المشرق، وجعل له طرقًا ومدنًا ومسافات خاصة (الإصطخري، 2004، ص 196).

أما مصطلح عراق العجم فيدل على طبقة أخرى من الإدراك الجغرافي. فالعراق العربي كان مركزًا سياسيًا وحضاريًا، ولا سيما بعد تأسيس بغداد، أما المجال الواقع شرقيه، والمتصل به إداريًا واقتصاديًا، فقد وصف في بعض الكتابات بأنه عراق العجم، تمييزًا له من عراق العرب. ولا يعني ذلك أن الإقليم كان تابعًا للعراق في كل العصور، ولكنه يدل على قربه من المركز العباسي، وعلى كونه مجالًا وسيطًا بين العراق والمشرق الإيراني. ومثل هذه التسمية تكشف كيف كان المسلمون ينتجون أسماء للأقاليم لا على أساس الطبيعة وحدها، بل على أساس العلاقات السياسية والثقافية أيضًا.

تظهر الحدود الجغرافية للإقليم بصورة مرنة لا جامدة. فبعض المصادر توسع نطاق الجبال ليشمل همذان والري وأصبهان وقم والدينور ونهاوند وقرميسين وساوة وقاشان، وبعضها يضيقه بحسب موضوع الكتاب أو الطريق الذي يصفه. وهذه المرونة ليست ضعفًا في المعرفة الجغرافية، بل تعبير عن طبيعة التقسيمات الوسيطة التي كانت تتأثر بالإدارة والطرق والسلطة. لذلك لا يمكن رسم حدود واحدة مطلقة للجبال، بل ينبغي فهمه بوصفه مجالًا تاريخيًا يتغير بحسب الزمن والسياق.

ثانيًا: فهلة والتسميات الإدارية

يرتبط الإقليم كذلك بمصطلح فهلة والفهلويين. فقد ذكر الحموي أن فهلة تطلق في بعض الأقوال على أصبهان والري وهمذان وماه نهاوند وأذربيجان، كما نقل قولًا آخر يجعل بلاد الفهلويين همذان وماسبذان وقم وماه البصرة والصيمرة وماه الكوفة وقرميسين (الحموي، 1995، ج 4، ص 281). وهذه الروايات تكشف أن الجبال كان يحتفظ في الذاكرة الإسلامية بصلته بالمجال اللغوي والثقافي الإيراني القديم، وأن الجغرافيا العربية الإسلامية لم تلغِ الذاكرة السابقة بل أعادت تنظيمها في مصطلحات جديدة.

ومن جهة الإدارة، ارتبطت بعض نواحي الإقليم بتسميات مثل ماه الكوفة وماه البصرة، وهي تسميات تعود إلى طريقة ربط الخراج بأمصار الفتح في العراق. فقد كانت بعض الموارد الجبلية تصرف في أعطيات الجند أو تحمل إلى دواوين معينة. وهذا يؤكد أن الحدود الجغرافية لم تكن مجرد خطوط على الخريطة، وإنما كانت مرتبطة بشبكات الجباية والإنفاق والعسكر. ومن هنا فإن دراسة التسمية تقود مباشرة إلى دراسة الإدارة والمال والسياسة.

ثالثًا: البيئة الطبيعية والموارد المائية

أسهمت البيئة الطبيعية في تشكيل صورة إقليم الجبال في المصادر الإسلامية، ليس من جهة الاسم فحسب، بل من جهة أنماط الاستقرار والحركة والاقتصاد. فالجبال والمرتفعات والمضايق والوديان جعلت المجال مختلفًا عن السهول العراقية المفتوحة وعن الصحارى الواسعة في أطراف فارس. ومع ذلك لم تكن الطبيعة الجبلية عامل انغلاق، بل كانت إطارًا لإنتاج عمران خاص يقوم على استثمار العيون والأنهار الصغيرة والقنوات والسهول الداخلية. ولهذا تكررت في أوصاف

الجغرافيين إشارات الماء والبساتين والأنهار والضياع، لأن الماء في هذا الإقليم كان أساس البقاء والعمران.

تبدو همذان مثالًا واضحًا على العلاقة بين الماء والعمران. فقد ذكر اليعقوبي شرب أهلها من العيون والأودية، بينما وصفها ابن حوقل بالأشجار والأنهار والغلات (اليعقوبي، 2002، ص 82). وهذا الجمع بين الماء والغلات يكشف أن المدينة الجبلية لم تكن تعتمد على موقعها العسكري أو الإداري فقط، بل على قاعدة بيئية مستقرة. وكانت هذه القاعدة تسمح بتوفير الغذاء والأسواق، وتجعل المدينة قادرة على استقبال الجند والعمال والتجار والطلاب. وتظهر قم أيضًا في المصادر من خلال الوادي والقناطر، وهي عناصر ذات دلالة حضارية. فالقنطرة ليست مجرد بناء هندسي، بل وسيلة لتنظيم العلاقة بين طرفي المدينة وتسهيل الحركة والتجارة. وإذا كانت قم قد اشتهرت لاحقًا بهويتها المذهبية، فإن وصف اليعقوبي لبنيتها المائية والعمرانية يذكرنا بأن المذهب لا ينشأ منفصلًا عن قاعدة مكانية وسكانية (اليعقوبي، 2002، ص 84).

أما أصبهان، فوفرة رستاقها وقنواتها وبساتينها جعلت منها واحدة من أقوى مدن الإقليم اقتصاديًا. وقد ساعد الماء على نمو نواتي جي واليهودية، ثم على اتساع المدينة الكبرى. ولهذا استمرت أصبهان في المصادر المتأخرة بوصفها مدينة عامرة ذات ثروة وعلم وصناعة، لا بوصفها مجرد موضع إداري. فالبيئة هنا ليست خلفية، بل شريك في تكوين الحضارة (القزويني، 1960، ص 296). وكانت الجبال والطرق الوعرة تمنح بعض المدن قيمة دفاعية. فالحصانة الطبيعية جعلت السيطرة على بعض المواضع أصعب من السيطرة على مدن السهل. ومن هنا نفهم كثرة أخبار الانتقاض وإعادة الفتح في بعض مناطق الإقليم. فالبيئة الجبلية كانت تسمح للمحليين بالمقاومة والمناورة، لكنها في الوقت نفسه كانت تجعل الدولة حريصة على ضبط الممرات والحصون، لأن انفلاتها يهدد طريق العراق إلى المشرق. إن حضور البيئة الطبيعية في المصادر الإسلامية لا يعني أن الجغرافيين كانوا يكتبون جغرافيا طبيعية بالمعنى الحديث، لكنهم كانوا يدركون أثر الطبيعة في العمران والمعيشة. ولذلك تجمع نصوصهم بين الجبل والطريق، والماء والسوق، والحصن والسياسة. وهذه الرؤية المركبة تكشف نضج المعرفة الجغرافية الإسلامية في ربط المكان بوظائفه الحضارية.

المبحث الثاني: صورة الإقليم في المصادر التاريخية والجغرافية

أولًا: كتب المسالك والممالك

تحتل كتب المسالك والممالك موقعًا مركزيًا في دراسة إقليم الجبال لأنها تقدم معرفة عملية بالمكان، قائمة على الطريق والمسافة والمرحلة والفرسخ. فالجغرافي في هذا النوع من التأليف لا يصف المدينة بوصفها كيانًا منفصلًا، بل يضعها داخل شبكة حركة. ولذلك يرد ذكر همذان أو الري أو أصبهان مقرونًا غالبًا بما قبلها وما بعدها من منازل وطرق. ويعني ذلك أن صورة الإقليم عند هؤلاء الجغرافيين صورة شبكية، لا صورة حدودية جامدة.

يعد ابن خرداذبه من أوائل من نظموا معرفة المسالك في إطار قريب من الإدارة العباسية. فقد كان اهتمامه بالطرق والبريد والخراج واضحًا، ولذلك تظهر المدن في كتابه بوصفها محطات ضمن نظام الدولة. وإذا كان وصفه مختصرًا قياسًا بمن جاء بعده، فإن قيمته تكمن في أنه يكشف مرحلة مبكرة من بناء الجغرافيا العملية في الحضارة الإسلامية، حيث كانت الحاجة إلى ضبط المسافات والطرق جزءًا من وظيفة الدولة (ابن خرداذبه، 1889، ص 31).

أما الإصطخري فقد نقل المعرفة الجغرافية إلى مستوى أكثر تنظيمًا، إذ جعل الأقاليم وحدات واضحة، وربطها بالخرائط والطرق. وفي حديثه عن الجبال، تظهر همذان مركزًا تقاس منه المسافات إلى الري وأصبهان والدينور وأذربيجان. وتدل هذه المركزية على أن همذان كانت في وعي الجغرافيين عقدة داخلية، بينما كانت الري بوابة شرقية، وأصبهان امتدادًا جنوبيًا ذا صلة بفارس والمفازة (الإصطخري، 2004، ص 196). ينفرد ابن حوقل بقدر أكبر من الوصف الاقتصادي والعمراني. فهو لا يكتفي بذكر الطريق، بل يذكر الغلات والموارد والأسعار والرخص والكثرة. وفي وصفه لهمذان مثلًا يشير إلى أنها مدينة كبيرة حسنة، لها أنهار وأشجار وغلات، وفي أعمالها ألبان وأجبان وزعفران وتجارات. وهذه المادة تجعل كتاب صورة الأرض مصدرًا مهمًا لدراسة العلاقة بين البيئة الجبلية والاقتصاد الحضري (ابن حوقل، 1938، ج 2، ص 358). أما المقدسي، فقد وسع مفهوم الجغرافيا ليشمل وصف الناس والأسواق والمذاهب والحمامات والخانات والمحاسن والعيوب. ومن ثم فإن الجبال في أحسن التقاسيم ليست مجرد إقليم طرق، بل فضاء حضاري. فهو يصف الري بأنها بلد جليل كثير الفواكه فسيح الأسواق حسن الخانات طيب الحمامات غزير المياه مفيد التجارات، وهذا الوصف يقدم صورة مدينة نابضة

بالحياة الاقتصادية والاجتماعية (المقدسي، 1991، ص 390). تظهر أهمية المقارنة بين هذه المصادر في أن كل مؤلف ينتج صورة مختلفة للإقليم. فابن خرداذبه يراه بعين الديوان، والإصطخري بعين الخريطة، وابن حوقل بعين المشاهد الاقتصادي، والمقدسي بعين الناقد الحضاري. وبذلك فإن دراسة الجبال لا تتحقق من خلال مصدر واحد، بل من خلال تركيب هذه الصور المتعددة.

ثانيًا: مصادر الفتوح والتاريخ العام

تختلف صورة الجبال في مصادر الفتوح عن صورتها في كتب المسالك. ففي الفتوح تظهر المدن بوصفها مواضع مواجهة أو صلح أو خراج، وتظهر الطرق بوصفها مسالك عسكرية، وتظهر الحصون بوصفها مفاتيح للسيطرة. وقد حفظ البلاذري مادة مهمة عن فتح حلوان ونهاوند والدينور وهمذان وقم وقاشان وأصبهان والري، وهي مادة تكشف أن إدخال الإقليم في الدولة الإسلامية تم عبر مراحل وصيغ متعددة، منها الفتح عنوة، والصلح، وإقرار بعض النخب المحلية على وظائفها (البلاذري، 1988، ص 306). تمثل نهاوند نقطة مفصلية في تاريخ الإقليم لأنها ارتبطت في الذاكرة الإسلامية بما يسمى فتح الفتوح. فقد جعل الطبري أخبار نهاوند ضمن سياق انهيار القوة الساسانية في الداخل الإيراني، وبيّن أن المعركة لم تكن مجرد واقعة محلية، بل حدثًا حاسمًا فتح الطريق أمام المسلمين في بلاد الجبال وفارس وما وراءهما (الطبري، 1967، ج 4، ص 112). ومن ثم فإن نهاوند تجمع بين المكان الجغرافي والرمز التاريخي. أما الري فكانت ذات وضع خاص في أخبار الفتوح والسياسة. فقد تعرضت للفتح والانتقاض وإعادة السيطرة، وهذا يدل على أن الإقليم لم يخضع دفعة واحدة، بل احتاج إلى إدارة مستمرة وإلى معالجة سياسية وعسكرية. ويذكر البلاذري أن الري انتقضت ثم أعيد فتحها، وأن عمال المسلمين اتخذوا مواضع محصنة لإدارة المدينة. وهذا يكشف طبيعة السيطرة في المدن الكبيرة ذات السكان الكثر والموارد الواسعة (البلاذري، 1988، ص 311).

في التاريخ العباسي وما بعده، تحولت الجبال إلى مجال تنافس بين قوى متعددة. فقد كان الإقليم قريبًا من بغداد، ومتصلا بخراسان والديلم، ولذلك صار مسرحًا لحركات الولاة والأمراء والجند. وتظهر همذان والري وأصبهان في الكامل لابن الأثير ضمن أخبار الصراع بين البويهيين والسلاجقة وغيرهم، مما يدل على أن الإقليم ظل محتفظًا بقيمته السياسية حتى بعد تغير مركز

الثقل من بغداد إلى قوى إقليمية أخرى (ابن الأثير، 1997، ج 8، ص 143). وتؤكد هذه المصادر التاريخية أن البنية الجغرافية للجبال كانت تؤثر في السياسة. فالمدينة الجبلية المحصنة، والطريق الضيق، والممر الرابط بين العراق والمشرق، كلها عناصر جعلت السيطرة على الإقليم ضرورة لكل دولة تطمح إلى ضبط المشرق الإسلامي. لذلك لا يجوز فصل تاريخ الجبال السياسي عن طبيعته المكانية.

ثالثًا: المعاجم الجغرافية والموسوعات

تمثل المعاجم الجغرافية مرحلة مهمة في حفظ ذاكرة إقليم الجبال. فإذا كانت كتب المسالك تقدم صورة الطريق، وكتب التاريخ تقدم صورة الحدث، فإن المعجم الجغرافي يقدم صورة الاسم. والاسم في الثقافة الإسلامية ليس علامة بسيطة، بل يحمل اشتقاقًا ورواية وشعرًا ونسبة وأخبارًا. لذلك تعد معاجم وابن عبد الحق والبكري مصادر لا غنى عنها لفهم الذاكرة المكانية للإقليم.

جمع الحموي في معجم البلدان مادة واسعة عن الري وهمذان وأصبهان وقم وساوة وفهلة وغيرها. وتكمن قيمة عمله في أنه لا ينقل الوصف الجغرافي وحده، بل يجمع بين الرواية اللغوية والتاريخية والأدبية. فهو يذكر أصل الاسم، وحدود الموضع، وأخبار الخراب أو العمران، وينقل أقوال الجغرافيين السابقين. ومن هنا فإن معجمه يمثل خزانًا لذاكرة المكان (الحموي، 1995، ج 4، ص 281). أما ابن عبد الحق البغدادي في مراصد الاطلاع فقد اختصر كثيرًا من مادة، لكنه جعلها أيسر تناولًا، وحافظ على أسماء المواضع وضبطها. وتفيد مثل هذه المعاجم في التأكد من المواضع وفي ضبط اختلاف الأسماء، ولا سيما أن بعض مدن الجبال كان لها أكثر من اسم أو أكثر من نواة عمرانية. ومن خلال هذه المعاجم يمكن تتبع استمرار حضور الإقليم في الذاكرة العلمية حتى العصور المتأخرة (ابن عبد الحق البغدادي، 1992، ج 1، ص 107). وتظهر الموسوعات مثل صبح الأعشى ونهاية الأرب بوصفها إعادة ترتيب للمعرفة الجغرافية والتاريخية الموروثة. فالقلقشندي والنويري لم يكتبا عن الجبال بوصفهما شاهدين مباشرين، بل بوصفهما جامعين للمعرفة الإدارية والأدبية. ومع ذلك فإنهما يكشفان كيف ظلت صورة الأقاليم المشرقية حاضرة في الثقافة الموسوعية الإسلامية، حتى حين تغيرت الظروف السياسية (القلقشندي، 1913، ج 4، ص 388). تؤكد هذه المرحلة المعجمية والموسوعية أن الجبال لم يختفِ من الذاكرة بعد تغير الدول، بل ظل حاضرًا بوصفه اسمًا ومواضع ومدنًا وأنسابًا. وهذا الحضور

النصي جزء من خصائصه الحضارية؛ فالمكان الذي ينتج أسماء ونسبًا وعلماء وطرقًا يبقى حيًا في الكتب حتى عندما تتبدل خرائط السلطة.

المبحث الثالث: البنية المكانية وشبكات المدن والطرق

أولًا: العقد الحضرية الكبرى

تقوم البنية المكانية لإقليم الجبال على تعدد المراكز لا على مركز واحد. فالري وهمذان وأصبهان وقم والدينور ونهاوند وقرميسين لم تكن مدنًا متساوية في الوظيفة أو المكانة، لكنها شكلت معًا شبكة حضرية واسعة. وتختلف أهمية كل مدينة بحسب الطريق والسلطة والموارد والزمن. وقد تتقدم مدينة في عصر ثم تتراجع في آخر، كما حدث للري التي ازدهرت ثم أصابها خراب واسع بسبب الحروب والعصبيات. تحتل همذان موقعًا داخليًا محوريًا. فهي تقع في قلب الإقليم، وتربط بين الدينور والري وأصبهان وأذربيجان. وقد وصفها اليعقوبي بأنها بلد واسع جليل القدر كثير الأقاليم والكور، وذكر شرب أهلها من العيون والأودية، كما أشار إلى خراجها وصلتها بماه البصرة (اليعقوبي، 2002، ص 82). وهذا الوصف يجمع بين العمران والماء والإدارة، ويؤكد مكانة همذان بوصفها مركزًا داخليًا للإقليم.

تبدو الري عقدة شرقية كبرى، فهي أقرب إلى خراسان وقومس والديلم، وأشد اتصالًا بحركات السياسة والمذاهب. ويذكر الحموي أنها كانت من أعظم مدن المشرق، وينقل ما يدل على وفرة عمرانها واتساع أسواقها، كما يذكر ما لحق بها من خراب بسبب العصبيات والفتن (الحموي، 1995، ج 3، ص 117). وبذلك تظهر الري في المصادر بوصفها مدينة كبرى ذات ذاكرة مزدهرة ومأساوية في آن واحد. أما أصبهان فهي نموذج المدينة المركبة. فقد وردت في المصادر بثنائية جي واليهودية، وهي ثنائية تكشف نشأة عمرانية طويلة وتجاورًا بين نواتين حضريتين. ويذكر اليعقوبي أن لأصبهان مدينتين: جي واليهودية، وأن أهلها أخلاط من الناس (اليعقوبي، 2002، ص 85). وتعكس هذه الإشارة طبيعة المدينة التي جمعت بين عناصر سكانية وتجارية ودينية متعددة. وتظهر قم بوصفها مدينة ذات خصوصية عمرانية ومذهبية لاحقة. فقد ذكر اليعقوبي أن من همذان إلى قم خمس مراحل، وأن قم الكبرى تسمى منيجان، وإلى جانبها كمندان، وبينهما واد عليه قناطر (اليعقوبي، 2002، ص 84). وهذه التفاصيل تكشف عن بنية مائية وعمرانية مهمة، كما تدل على أن المدن الجبلية كثيرًا ما نشأت حول الأودية والقناطر ومجاري

المياه. أما الدينور ونهاوند وقرميسين فقد أدت أدوارًا انتقالية وعسكرية وتجارية. فالدينور كانت حلقة بين همذان وشهرزور وأذربيجان، ونهاوند احتفظت بذاكرة الفتح، وقرميسين كانت محطة مهمة بين حلوان وهمذان. وبذلك يكتمل الإقليم من خلال شبكة مراكز كبيرة ومتوسطة وصغيرة، لا من خلال عاصمة واحدة ثابتة.

ثانيًا: الطرق والمواصلات ووظيفة العبور

لا يمكن فهم الجبال إلا بوصفه إقليم عبور. فقد كانت طرق بغداد إلى الري وخراسان تمر عبر نواحيه، وكانت القوافل والجيوش والبريد تعبر مدنه ومنازله. ومن هنا تحضر المسافات في المصادر حضورًا كثيفًا، لأن ضبطها كان ضرورة عملية. فالطريق في الجغرافية الإسلامية ليس مجرد خط، بل هو مؤسسة حضارية تربط الأمن بالتجارة، والتجارة بالعمران، والعمران بالدولة. يذكر الإصطخري أن من همذان إلى ساوة ثلاثين فرسخًا، ومن ساوة إلى الري ثلاثين فرسخًا، ويذكر طريقًا آخر من همذان إلى أصبهان يمر برامن وبروجرد والكرج والبرج وخونجان (الإصطخري، 2004، ص 196). وتكشف هذه المسافات عن طريقة الجغرافي في بناء المكان؛ فهو لا يبدأ بالحدود، بل بالمراحل التي يسلكها المسافر. وبهذا تتحول الجغرافيا إلى دليل للحركة. تظهر حلوان وقرميسين في هذه الشبكة بوصفهما بوابة من العراق إلى الجبال. فالمسافر الخارج من بغداد إلى المشرق يمر بحلوان ثم يدخل المجال الجبلي عبر قرميسين وما يليها. ومن هنا كانت هذه المواضع ذات أهمية عسكرية وإدارية، لأنها تتحكم في الممرات وتؤمن الاتصال بين المركز والمشرق. وقد انعكس ذلك في أخبار الفتوح وفي كتب المسالك معًا.

وتؤكد هذه الوظيفة العابرة أن الجبال لم يكن إقليمًا منعزلًا رغم اسمه. فالجبال عادة توحي بالعزلة، لكن هذا الإقليم كان مفتوحًا بسبب الطرق والممرات والرساتيق. لقد أنتجت الطبيعة الجبلية حاجات خاصة إلى القناطر والمنازل والحصون، لكنها لم تمنع التواصل، بل جعلته أكثر تنظيمًا. ولذلك صار وصف المراحل والمسافات عنصرًا أساسيًا في كل حديث جغرافي عن الإقليم. كما أن الطرق لم تكن محايدة اقتصاديًا. فالمدينة التي تقع على الطريق تستفيد من الخانات والأسواق والخدمات، وتتحول إلى محطة للتبادل. وهذا يفسر ازدهار مدن مثل همذان والري وأصبهان وقاشان، لأن موقعها على طرق كبرى جعلها جزءًا من تجارة بعيدة المدى. وقد وصف

المقدسي بعض هذه المدن من خلال الأسواق والخانات والحمامات، وهي عناصر مرتبطة مباشرة بحركة المسافرين والتجار (المقدسي، 1991، ص 390).

ثالثًا: المدن الصغرى والرساتيق

غالبًا ما تستحوذ المدن الكبرى مثل همذان والري وأصبهان على اهتمام الباحثين، غير أن فهم إقليم الجبال لا يكتمل من دون دراسة المدن الصغرى والرساتيق. فالمدينة الكبرى لا تعيش منفصلة، بل تعتمد على محيط واسع من القرى والضياع والمزارع والمنازل الواقعة على الطرق. وكانت هذه المراكز الصغيرة تؤدي وظائف اقتصادية وإدارية وعسكرية، وتوفر الغذاء والخدمات والمأوى للمسافرين والتجار والجند. ترد قاشان في المصادر بوصفها مدينة ذات مزارع وقنوات، وتقع على طرف مهم من الإقليم باتجاه المفازة. وقد أشار المقدسي إلى خصائصها الزراعية والصناعية، مما يدل على أنها لم تكن محطة هامشية، بل مركزًا متوسطًا يربط بين العمران الجبلي والفضاء الصحراوي (المقدسي، 1991، ص 390). وتكمن أهمية هذه المدن في قدرتها على تحويل الحدود الطبيعية إلى نقاط تواصل وتبادل.

أما ساوة فكانت ذات قيمة واضحة في الطريق بين همذان والري. فذكرها الإصطخري في تحديد المسافة بين المدينتين يدل على أنها محطة أساسية في شبكة الحركة (الإصطخري، 2004، ص 196). والمدينة الواقعة في منتصف الطريق لا تقاس أهميتها بحجمها وحده، بل بوظيفتها في الإيواء والتموين والأمن. ولذلك فإن المدن المتوسطة هي التي تجعل الشبكة قابلة للعمل، وتحول المسافة الطويلة إلى مراحل ممكنة. وتظهر الكرج في وصف اليعقوبي بين أربعة جبال عامرة بالضياع والمزارع والقرى والأنهار والعيون، وهي صورة غنية تكشف نوعًا من العمران الريفي الكثيف (اليعقوبي، 2002، ص 84). فالكرج هنا ليست مدينة منفردة، بل مركز لمنطقة إنتاج واسعة. وهذا يوضح أن الرستاق في الجغرافيا الإسلامية ليس هامشًا زراعيًا فقط، بل وحدة اقتصادية واجتماعية تمد المدينة وتربطها بالمكان. وتؤدي نهاوند والدينور وقرميسين وظائف مختلفة داخل هذه الشبكة. فنهاوند تجمع بين الذاكرة العسكرية والموضع العمراني، والدينور تربط بين الجبال وشهرزور وأذربيجان، وقرميسين تمثل بوابة بين حلوان وهمذان. وبذلك تظهر المدن المتوسطة بوصفها مفاصل تحدد اتجاه الحركة وتوزع السلطة والاقتصاد داخل الإقليم. إن التركيز على الرساتيق والمدن الصغرى يمنع اختزال الإقليم في مراكزه الكبرى. فالحضارة في الجبال لم

تصنعها العواصم المحلية وحدها، بل صنعتها شبكة واسعة من القرى والقناطر والضياع والمنازل والأسواق. وهذه الشبكة هي التي أعطت المدن الكبرى قدرتها على الاستمرار، وهي التي جعلت الإقليم وحدة مكانية متماسكة رغم تعدد مراكزه.

المبحث الرابع: الاقتصاد والسكان والعمران والحياة العلمية

أولًا: الخراج والاقتصاد والموارد

يكشف إقليم الجبال عن اقتصاد متنوع تشكل من تفاعل الزراعة والرعي والتجارة والصناعات الحضرية. فالطبيعة الجبلية لم تمنع قيام اقتصاد زراعي واسع، لأن الوديان والسهول الداخلية والأنهار والعيون وفرت شروطًا مناسبة للغلات والبساتين والمراعي. كما أن المدن الكبرى تحولت إلى أسواق لتجميع هذه الموارد وإعادة توزيعها عبر الطرق. كان الخراج أحد أهم مؤشرات أهمية الإقليم. فقد ارتبطت بعض نواحيه بتسميات إدارية مثل ماه البصرة وماه الكوفة، وهي تسميات تدل على العلاقة بين موارد الجبال وأمصار العراق. وذكر اليعقوبي خراج همذان وصلته بماه البصرة، مما يكشف أن المدينة لم تكن مجرد مركز عمراني، بل وحدة مالية داخل نظام الدولة (اليعقوبي، 2002، ص 82). وتقدم روايات البلاذري عن الصلح والفتح صورة عن إدماج المدن الجبلية في النظام المالي الإسلامي. فالفتح لم يكن يعني بالضرورة إلغاء البنى المحلية، بل غالبًا ما كان يعني إقرار الخراج وتنظيم الجباية وضمان الأمن. وفي مدن مثل الري وأصبهان وقم وقاشان تظهر صيغ متعددة للتعامل مع السكان والموارد، بحسب قوة المدينة وموقعها وظروفها (البلاذري، 1988، ص 306).

يصف ابن حوقل همذان بأنها ذات غلات كثيرة وأسعار رخيصة ومواشٍ وألبان وأجبان، ويذكر الزعفران في بعض أعمالها (ابن حوقل، 1938، ج 2، ص 358). وهذه الإشارات مهمة لأنها تكشف اقتصادًا ريفيًا حضريًا؛ فالمدينة تستند إلى رستاق واسع، والرستاق يمد السوق بالغلات والمنتجات الحيوانية، والطريق ينقل الفائض إلى مدن أخرى. أما أصبهان فقد اشتهرت بوفرة الرساتيق والقنوات والأسواق، وهو ما جعلها مدينة صناعية وتجارية وزراعية في الوقت نفسه. وتدل ثنائية جي واليهودية على تعدد مراكز النشاط داخلها، كما أن موقعها بين الجبال وفارس والمفازة جعلها نقطة اتصال مهمة. وقد حافظت أصبهان على مكانتها في المصادر المتأخرة بوصفها مدينة ذات ثراء عمراني وحضاري واضح (القزويني، 1960، ص 296). وتظهر

المدن الصغرى مثل قاشان والكرج وساوة بوصفها عناصر اقتصادية مكملة. فالمقدسي يذكر قاشان مع مزارعها وقنواتها وصناعاتها، واليعقوبي يصف الكرج بأنها بين جبال عامرة بالضياع والمزارع والقرى والأنهار والعيون (المقدسي، 1991، ص 390). وبذلك يتضح أن اقتصاد الجبال كان شبكيًا، قائمًا على تكامل المدينة والرستاق والطريق.

ثانيًا: السكان واللغة والهوية الثقافية

تميز إقليم الجبال بتعدد سكاني واضح. فقد ضم سكانًا فرسًا وفهلويين محليين، وجماعات عربية استقرت بعد الفتح، ونخبًا إدارية وعسكرية، وأسرًا علمية ودينية. ولم يكن هذا التعدد طارئًا، بل كان نتيجة طبيعية لموقع الإقليم بين العراق وفارس وخراسان. فالطرق التي جلبت التجارة والجند جلبت أيضًا اللغة والعادات والمذاهب. تشير المصادر إلى استمرار العنصر العجمي المحلي في مدن الإقليم. فقد ذكر اليعقوبي أن أهل الكرج من العجم إلا من كان من آل عيسى بن إدريس العجلي ومن انضوى إليهم من العرب (اليعقوبي، 2002، ص 84). وتدل هذه العبارة على أن الوجود العربي كان حاضرًا في السلطة والضياع وبعض التجمعات، لكنه لم يلغِ الأغلبية المحلية، بل تفاعل معها ضمن نظام جديد. تعد الفهلوية مفتاحًا لفهم الهوية الثقافية للجبال. فالنصوص التي تربط همذان والري وأصبهان وقم وفهلة تدل على ذاكرة لغوية وثقافية عميقة. وقد حفظ الحموي هذه الذاكرة في معجمه، حين نقل الأقوال المختلفة في حدود فهلة وبلاد الفهلويين (الحموي، 1995، ج 4، ص 281). وهذا يعني أن الجغرافيا الإسلامية لم تكن جغرافيا عربية خالصة، بل استوعبت أسماء وطبقات ثقافية سابقة.

وعلى المستوى الاجتماعي، تكشف المدن الكبرى عن تعدد داخلي. فأصبهان مثلًا ضمت جي واليهودية، والري ضمت محلات ومذاهب وجماعات، وقم اتخذت لاحقًا هوية مذهبية واضحة. وهذا التعدد جعل المدينة الجبلية فضاء للتفاعل والصراع في الوقت نفسه. فالهوية الحضارية لا تتكون من الانسجام وحده، بل من التنافس بين جماعات متعددة داخل إطار عمراني واحد. وقد ساعدت اللغة العربية، بوصفها لغة الإدارة والعلم والدين، على إدماج الإقليم في الحضارة الإسلامية، لكنها لم تمحُ اللغات والعادات المحلية. فالعديد من العلماء المنسوبين إلى همذان والري وأصبهان وقم حملوا أسماء عربية وإسلامية، لكنهم ينتمون إلى بيئات فارسية وفهلوية. وبذلك أنتج الإقليم ثقافة مزدوجة: عربية في أدوات العلم والدين، ومحلية في الذاكرة واللغة والعمران. هذا

التفاعل بين العربي والفارسي، وبين الإسلامي والفهلوي، هو ما جعل الجبال مجالًا حضاريًا غنيًا. فهو ليس مجرد طرف تابع للعراق أو فارس، بل فضاء وسيط أنتج صيغًا محلية من الانتماء الإسلامي. وقد انعكس ذلك في أسماء المواضع، وفي نسب العلماء، وفي استمرار بعض العادات العمرانية والاقتصادية.

ثالثًا: الحياة المذهبية والعلمية

تظهر الحياة المذهبية في إقليم الجبال من خلال مدنه الكبرى، ولا سيما الري وقم وأصبهان وهمذان. فقد كانت هذه المدن مراكز علمية وفقهية وحديثية وكلامية، لكنها كانت أيضًا مسرحًا لصراعات مذهبية واجتماعية. وهذا يجعل الإقليم مهمًا لدراسة العلاقة بين العلم والعمران، لأن المراكز العلمية لم تنشأ في فراغ، بل في مدن ذات أسواق وطرق وثروة وسكان متنوعين. تقدم الري مثالًا بارزًا على المدينة التي جمع فيها الازدهار العمراني بالتوتر المذهبي. فقد ذكر أن الري أصابها خراب بسبب العصبيات، وذكر أخبارًا عن نزاع الشافعية والحنفية والشيعة في محلاتها (الحموي، 1995، ج 3، ص 117). ومهما كان في الرواية من أثر المبالغة الأدبية، فإنها تكشف وجود حياة مذهبية نشطة، بلغت أحيانًا درجة الصدام.

أما قم فقد اكتسبت شهرة خاصة في التاريخ الإسلامي بوصفها مركزًا شيعيًا مهمًا. غير أن مصادر البلدان لا تحصرها في المذهب، بل تصف بنيتها العمرانية وموقعها وطرقها وقناطرها. وهذا مهم لأن الهوية المذهبية لا تنفصل عن المكان؛ فالمدينة التي تمتلك بنية عمرانية مستقرة وسكانًا مترابطين وموارد محلية قادرة على أن تتحول إلى مركز تقليد مذهبي وعلمي. وأصبهان، من جهتها، كانت من أعظم مراكز العلم في المشرق، ولا سيما في الحديث واللغة والأدب. وقد ساعد موقعها وثراؤها ورساتيقها على جذب العلماء والطلاب. كما أن تعددها السكاني والعمراني جعلها بيئة مناسبة لتعدد المدارس العلمية. وتكشف كتب التراجم والبلدان عن كثرة المنسوبين إلى أصبهان، مما يدل على عمق حضورها في الثقافة الإسلامية (ابن عبد الحق البغدادي، 1992، ج 1، ص 107). أما همذان فقد احتفظت بحضور علمي وأدبي، ويكفي أن ابن الفقيه الهمذاني نفسه يمثل شاهدًا على إنتاج معرفة محلية بالإقليم. فقد كتب عن البلدان من داخل بيئة الجبال، ونقلت عنه مصادر لاحقة مادة غنية عن همذان وغيرها. وهذا يبين أن الإقليم لم يكن موضوعًا خارجيًا لوصف الجغرافيين، بل أنتج بنفسه معرفة عن المكان (ابن الفقيه، 1996، ص 42). تدل هذه

المعطيات على أن الخصائص الحضارية للجبال لا تقتصر على الاقتصاد والعمران، بل تشمل تكوين شبكات علمية ومذهبية. وكانت الطرق التي تنقل التجارة تنقل أيضًا الكتب والروايات والفقهاء والمتكلمين. ومن ثم فإن دراسة الطريق تقود إلى دراسة العلم، ودراسة المدينة تقود إلى دراسة المذهب.

رابعًا: العمران والمدينة الجبلية

تتسم المدينة في إقليم الجبال بأنها مدينة مركبة تتفاعل فيها الطبيعة مع التخطيط العمراني. فوجود الجبال والوديان والأنهار والعيون جعل المدن تعتمد على القناطر والقنوات والرساتيق المحيطة. ولذلك تكثر في المصادر إشارات الماء والعيون والأنهار حين تصف همذان وقم وأصبهان والكرج. فالمدينة الجبلية لا تقوم على السوق وحده، بل على منظومة مائية وزراعية تحيط بها وتغذيها. في همذان، يشير وصف اليعقوبي إلى العيون والأودية، بينما يشير ابن حوقل إلى الأشجار والغلات والأنهار (اليعقوبي، 2002، ص 82). وهذا الوصف يجعل الماء عنصرًا تأسيسيًا في العمران، لا مجرد تفصيل طبيعي. فالمدينة التي تمتلك مياهًا كافية تستطيع أن تحافظ على سكانها وأسواقها وحماماتها وبساتينها، وأن تتحول إلى مركز إداري وتجاري.

وفي أصبهان، تكشف ثنائية جي واليهودية عن نمو عمراني متعدد النوى. فالمدينة لم تتكون من مركز واحد، بل من تجمعات متجاورة تطورت مع الزمن حتى صارت كيانًا حضريًا كبيرًا. ويذكر في مادة اليهودية ما يدل على أن هذا الموضع صار جزءًا رئيسًا من أصبهان العظمى (الحموي، 1995، ج 5، ص 454). وهذه الرواية تكشف أن المدينة الإسلامية قد تعيد توزيع الثقل بين أحيائها ونواها القديمة. وفي الري، تظهر المدينة بوصفها مركزًا ضخمًا متعدد المحلات، لكن هذا التعدد نفسه جعلها عرضة للانقسام. فقد ربط خرابها بالعصبيات، مما يدل على أن العمران الحضري الكبير يمكن أن يكون مصدر قوة ومصدر هشاشة في آن واحد (الحموي، 1995، ج 3، ص 117). فالمدينة الواسعة تحتاج إلى إدارة اجتماعية قادرة على احتواء اختلاف سكانها. وتؤدي الخانات والحمامات والأسواق دورًا مهمًا في وصف المقدسي للمدن. وهذه العناصر ليست زخارف حضارية، بل مؤشرات على مستوى الخدمات والتنظيم. فالخان يدل على حركة المسافرين والتجار، والحمام يدل على نمط الحياة الحضرية، والسوق يدل على تبادل السلع

وتنوع المهن. لذلك فإن حضور هذه العناصر في وصف الري وأصبهان وقاشان يثبت أن الجبال كان إقليم مدن لا إقليم جبال فقط (المقدسي، 1991، ص 390).

المبحث الخامس: السياسة والخصائص الحضارية وقراءة المصادر

أولًا: السياسة والسلطة المحلية

لم يكن إقليم الجبال في التاريخ الإسلامي مجرد مجال تابع للمركز، بل كان في أزمنة كثيرة مجالًا لصعود قوى محلية وإقليمية. فقربه من بغداد جعله مهمًا للخلافة، وبعده النسبي وصعوبة تضاريسه جعلاه مناسبًا لظهور ولاة وأمراء مستقلين أو شبه مستقلين. ولذلك تكثر أخبار الإقليم في سياق الصراعات بين العباسيين والطاهريين والبويهيين والسلاجقة وغيرهم. تظهر الري في هذا السياق بوصفها مركزًا سياسيًا حساسًا، لأنها تربط العراق بخراسان والديلم. ومن يسيطر على الري يستطيع أن يؤثر في طرق المشرق وفي علاقات القوى المجاورة. لذلك تكرر ذكرها في حوادث القرن الرابع والخامس الهجريين، ولا سيما مع صعود القوى الديلمية والبويهية والسلاجقة. ويعرض ابن الأثير أخبار هذه التحولات ضمن سرد واسع للصراع على السلطة في المشرق (ابن الأثير، 1997، ج 8، ص 143). أما همذان فقد كانت مدينة استراتيجية لأنها تقع في قلب الجبال، وتصل بين الري وأصبهان وأذربيجان والعراق. ولذلك اتخذتها بعض القوى محطة أو مقرًا أو هدفًا عسكريًا. وتدل طبيعتها الجبلية والطرق المؤدية إليها على أن السيطرة عليها كانت تعني التحكم في مفاصل داخلية من الإقليم. وهذا يفسر حضورها في أخبار الجيوش والتنقلات السياسية.

وأصبهان، بما تملكه من ثروة وسكان ورساتيق، كانت مركزًا مرغوبًا للسلطة. فالمدينة الغنية توفر خراجًا وجندًا ومكانة رمزية. كما أن موقعها الجنوبي داخل الجبال جعلها أقرب إلى فارس والمفازة، وأتاح لها أن تكون مركزًا إداريًا وحضريًا في مراحل مختلفة. وقد حافظت على مكانتها في الذاكرة الجغرافية بسبب غناها العمراني والاقتصادي (القزويني، 1960، ص 296). إن البنية السياسية للجبال تؤكد أن الجغرافيا تؤثر في السلطة. فالطرق والممرات والجبال والحصون والرساتيق ليست خلفية للأحداث، بل جزء من شروطها. ومن هنا فإن قراءة أخبار الفتوح والفتن والحروب من دون فهم المكان تؤدي إلى صورة ناقصة. فالجبال كان مجالًا تصنع فيه الجغرافيا السياسة، كما تصنع السياسة صورة الجغرافيا.

ثانيًا: الخصائص الحضارية المركبة للإقليم

يمكن القول إن الخصائص الحضارية لإقليم الجبال تشكلت من تداخل خمسة عناصر: البيئة الجبلية، المدينة، الطريق، الخراج، والهوية الثقافية. فالبيئة الجبلية أعطت الإقليم اسمه وحددت بعض شروط العمران، لكنها لم تعزله. والمدينة حولت الموارد إلى أسواق ومؤسسات. والطريق ربطه بالعراق وخراسان وفارس. والخراج أدخله في بنية الدولة. أما الهوية الثقافية فحفظت التفاعل بين الفارسي والفهلوي والعربي الإسلامي. أولى هذه الخصائص هي التعدد الحضري. فلم يكن الجبال إقليم مدينة واحدة، بل إقليم مدن كثيرة، لكل منها وظيفة. همذان مركز داخلي، الري بوابة شرقية، أصبهان مركز عمراني واقتصادي، قم مدينة ذات خصوصية، الدينور ونهاوند وقرميسين عقد عبور وذاكرة. وهذا التعدد جعل الإقليم قادرًا على الاستمرار رغم التحولات السياسية والخراب الجزئي. ثاني الخصائص هي التكامل بين الريف والمدينة. فالرساتيق والقرى والعيون والمزارع لم تكن هامشًا للمدينة، بل قاعدتها الحيوية. وتظهر هذه العلاقة في وصف الكرج والهمذان وأصبهان، حيث تقترن المدينة بالمزارع والأنهار والضياع. وهذا التكامل يفسر قدرة المدن على إعالة سكانها وجذب التجارة والعلماء (اليعقوبي، 2002، ص 84).

ثالث الخصائص هي الوظيفة الوسيطة. فقد كان الإقليم جسرًا بين العراق والمشرق، ولذلك أصبح جزءًا من طرق التجارة والبريد والجند. وهذه الوظيفة جعلت السيطرة عليه ذات قيمة استراتيجية. فلا غرابة أن يظهر في كتب الفتوح والحروب كما يظهر في كتب المسالك والتجارة. فالطريق هنا هو محور الحضارة والسياسة معًا. رابع الخصائص هي التعدد الثقافي واللغوي. فقد احتفظ الإقليم بذاكرة فهلوية وفارسية، ثم اندمج في لغة عربية إسلامية للإدارة والعلم. ولم يكن هذا الاندماج إلغاءً للمحلي، بل إعادة صياغة له. لذلك نجد أسماء المواضع القديمة محفوظة في المعاجم العربية، ونجد العلماء منسوبين إلى مدن فارسية داخل شبكة علمية إسلامية عامة (الحموي، 1995، ج 4، ص 281).

خامس الخصائص هي الحيوية المذهبية والعلمية. فقد أنتجت المدن الكبرى مدارس وشبكات علماء، لكنها عرفت أيضًا صراعات مذهبية واجتماعية. وهذا يدل على أن الحضارة ليست حالة سكون، بل حركة وتنافس وتفاوض داخل المدينة. فالري مثلًا تجمع بين عظمة العمران وشدة العصبية، وقم تجمع بين العمران والخصوصية المذهبية، وأصبهان تجمع بين العلم والصناعة

والتجارة. بهذا المعنى، فإن إقليم الجبال يقدم نموذجًا بالغ الأهمية لدراسة الحضارة الإسلامية في الأطراف القريبة من المركز. فهو ليس مركزًا عباسيًا بالمعنى الضيق، وليس هامشًا بعيدًا، بل مجال وسيط يوضح كيف امتدت الحضارة الإسلامية عبر الطرق والإدارة واللغة والعلم، وكيف أعادت تشكيل أقاليم موروثة من العهد الساساني ضمن منظومة جديدة.

ثالثًا: قراءة نقدية في منهج المصادر

تقوم مادة البحث على ثلاثة أنماط رئيسة من المصادر: مصادر الفتوح والتاريخ العام، وكتب المسالك والممالك والبلدان، والمعاجم والموسوعات الجغرافية. ولكل نمط قيمته وحدوده؛ فمصادر الفتوح تكشف لحظة دخول الإقليم في المجال السياسي الإسلامي، وكتب المسالك تقدم صورة الطريق والاقتصاد والعمران، والمعاجم تحفظ ذاكرة الاسم والموضع والنسبة. ومن خلال الجمع بين هذه الأنماط يمكن تجاوز النظرة الجزئية التي تختزل الجبال في معركة أو مدينة أو طريق. وتنبع صعوبة الموضوع من أن إقليم الجبال لم يملك حدًا ثابتًا في جميع المصادر، كما أن أسماء مدنه ونواحيه تعددت بتعدد الأزمنة والوظائف. فقد يرد الموضع باسم قديم في مصدر، وباسم إداري في مصدر آخر، وباسم شائع في مصدر ثالث. لذلك اعتمد البحث المقارنة بين النصوص، وقراءة الاسم داخل سياقه، بدل التعامل معه بوصفه علامة ثابتة أو معطى نهائيًا.

كما يفترض البحث أن الوصف الجغرافي يعكس حاجة الدولة والمجتمع. فحين يهتم ابن خرداذبه بالمسافات والطرق فإن ذلك يعكس حاجة البريد والديوان، وحين يهتم المقدسي بالأسواق والحمامات والمذاهب فإنه يعكس رؤية حضارية للمدينة، وحين يجمع أسماء المواضع فإنه يعكس حاجة الثقافة العربية الإسلامية إلى حفظ الذاكرة المكانية. ينبغي التعامل مع المصادر التاريخية والجغرافية بحذر نقدي، لأن كل مصدر يكتب من زاوية مختلفة ويخضع لمنهج خاص. فمصدر الفتوح يختار من المكان ما يتصل بالفتح والصلح والخراج، ومصدر المسالك يختار ما يتصل بالطريق والمراحل، والمعجم الجغرافي يختار ما يتصل بالاسم والرواية والضبط. لذلك فإن اختلاف الصورة بين المصادر لا يعني تناقضًا بالضرورة، بل يعني تعدد الوظائف التي يؤديها النص. فعند البلاذري، تظهر مدن الجبال داخل سردية دخولها في الإسلام. ولذلك تتركز المعلومات على القادة والصلح والخراج والانتقاض. وهذه الصورة نافعة لفهم الإدارة الأولى، لكنها لا تكفي وحدها لفهم الحياة اليومية أو العمران. ولهذا يحتاج الباحث إلى مقارنتها بكتب

البلدان والمسالك التي تقدم تفاصيل أوسع عن الطرق والمدن والموارد (البلاذري، 1988، ص 306).

وعند ابن خرداذبه، يغلب الطابع الإداري المختصر. فهو لا يسهب في وصف المجتمع، لأنه يكتب معرفة قريبة من الديوان والبريد. ولذلك تبدو مادته موجزة لكنها ثمينة، لأنها تمثل مرحلة مبكرة في بناء الجغرافيا العملية للدولة العباسية. ومن الخطأ أن نطالبه بما يقدمه المقدسي بعد ذلك من وصف حضاري موسع (ابن خرداذبه، 1889، ص 31). أما المقدسي، فهو أكثر وعيًا بالمقارنة بين الأقاليم، وأكثر ميلًا إلى الحكم على المدن من حيث الحسن والقبح والنظافة والأسواق والمذاهب. وهذا يمنح نصه قيمة حضارية كبيرة، لكنه يفرض على الباحث الانتباه إلى ذاتية المؤلف وذوقه النقدي. فالأحكام التي يطلقها على المدن ليست أرقامًا محايدة، بل انطباعات خبير رحالة له معايير مخصوصة في تقييم العمران (المقدسي، 1991، ص 390). و الحموي يمثل مرحلة جامعة، فهو ينقل عن مصادر سابقة ويضيف إليها مادة لغوية وتاريخية وأدبية. ومن ثم فإن معجمه غني جدًا، لكنه يحتاج إلى تمييز بين المعلومة المعاصرة له والمعلومة المنقولة من مؤلفين أقدم. فإذا قال إن مدينة خربت أو كانت عامرة، وجب النظر في زمن الخبر ومصدره، لأن المدينة الواحدة قد تتغير حالها بين القرن الرابع والقرن السابع الهجريين (الحموي، 1995، ج 3، ص 117). وتكشف هذه القراءة النقدية أن أفضل منهج لدراسة الجبال هو المنهج المقارن. فلا نعتمد على نص واحد، ولا نجمع النصوص بلا تحليل، بل نضع كل نص في سياقه الزمني والنوعي. ومن خلال هذه المقارنة يمكن الوصول إلى صورة أكثر توازنًا للإقليم، تجمع بين الحدث والطريق والمدينة والاسم والذاكرة.

الاستنتاج

الاستنتاج الرئيس في هذا البحث أن إقليم الجبال لم يكن وحدة طبيعية صامتة، بل كان فضاءً تاريخيًا مركبًا تتقاطع فيه الجغرافيا بالإدارة والاقتصاد واللغة والهوية. فقد أظهرت المصادر أن تسمية الجبال، على بساطتها الظاهرة، تحولت إلى اصطلاح إقليمي يعبر عن بنية مكانية واضحة، بينما كشف مصطلح عراق العجم عن علاقة الإقليم بالعراق العباسي وبالمجال الإيراني الغربي. وتبين أن قوة الإقليم لم تكن ناتجة من مدينة واحدة، بل من شبكة مدن متعددة الوظائف. فالري كانت بوابة شرقية، وهمذان عقدة داخلية، وأصبهان مركزًا عمرانيًا واقتصاديًا، وقم مدينة ذات

خصوصية لاحقة، بينما أدت الدينور ونهاوند وقرميسين وظائف انتقالية وعسكرية وتجارية. وبذلك يقدم الجبال نموذجًا مهمًا للإقليم متعدد المراكز في الحضارة الإسلامية. كما أظهر البحث أن الطرق والبريد والخراج عناصر حاسمة في فهم الإقليم. فالطريق لم يكن مجرد مسار للمسافر، بل كان مؤسسة تربط السلطة بالتجارة والعمران، وتجعل المدينة جزءًا من شبكة أوسع. أما الخراج فقد كشف إدماج الإقليم في بنية الدولة الإسلامية، مع استمرار بعض التقسيمات الإدارية الموروثة.

وخلص البحث كذلك إلى أن الهوية الحضارية للجبال هوية مركبة؛ فهي إسلامية في مؤسسات الإدارة والعلم، وفارسية فهلوية في الذاكرة واللغة والأسماء، ومحلية في العمران والعادات والرساتيق. وهذا التركيب لا يدل على اضطراب، بل على قدرة الحضارة الإسلامية على استيعاب الأقاليم وإعادة تنظيمها من غير محو كامل لخصوصيتها. وأخيرًا، يثبت البحث أن اختلاف صور الجبال في المصادر ناتج من اختلاف وظيفة الكتابة. فمصدر الفتوح يرى المكان من زاوية السيطرة، وكتاب المسالك يراه من زاوية الحركة، والمعجم يراه من زاوية الاسم والذاكرة. لذلك فإن القراءة المقارنة هي الطريق الأوثق للوصول إلى صورة متوازنة عن الإقليم.

الخاتمة

خلص البحث إلى أن إقليم الجبال، أو عراق العجم، يمثل واحدًا من أهم الأقاليم الوسيطة في المشرق الإسلامي الوسيط، لأنه جمع بين الموقع الاستراتيجي والثراء العمراني والوظيفة الاقتصادية والذاكرة الثقافية. وقد كشفت الدراسة أن المصادر الإسلامية لم تتعامل مع هذا الإقليم بوصفه كتلة جبلية فحسب، بل بوصفه شبكة من المدن والطرق والرساتيق والموارد والمعاني التاريخية. وتؤكد الخاتمة أن تسمية الإقليم وحدوده لا يمكن فهمهما إلا عبر الجمع بين البعد الطبيعي والبعد الإداري والبعد الثقافي. فالجبال اسم طبوغرافي، لكنه صار اصطلاحًا جغرافيًا. وعراق العجم اسم سياسي وثقافي، لكنه يعبر عن علاقة متحركة بين العراق والمجال الإيراني. وفهلة وماه الكوفة وماه البصرة أسماء تحفظ طبقات أقدم من تاريخ المكان وإدارته. كما تبين أن المدن الكبرى والصغرى كانت تعمل ضمن شبكة واحدة، وأن الطريق كان محورًا لربط هذه

الشبكة بالعراق وخراسان وفارس وأذربيجان. ومن خلال هذا الطريق انتقلت الجيوش والتجارة والبريد والكتب والعلماء، فصار الإقليم فضاءً للعبور والإنتاج الحضاري في آن واحد.

التوصيات

يوصي البحث بتوسيع دراسة إقليم الجبال من خلال مقارنة نصوص المسالك والممالك بالمعاجم الجغرافية، لأن الجمع بين الطريق والاسم يكشف صورة أكثر دقة للبنية المكانية. كما يوصي البحث بإعداد خرائط تاريخية رقمية لمدن الإقليم وطرقه الرئيسة، مثل طريق بغداد-حلوان-قرميسين-همذان-الري، لتوضيح وظيفة العبور في بناء الإقليم. اضافة الى دراسة المدن المتوسطة والصغرى والرساتيق، وعدم حصر الاهتمام في الري وأصبهان وهمذان، لأن الشبكة الحضارية لا تكتمل من دون هذه المراكز. وتحليل الخراج والموارد بوصفهما مدخلًا لفهم العمران، لا بوصفهما أرقامًا مالية منفصلة عن الجغرافيا والاجتماع.

المصادر

1. أبو الفداء، إسماعيل بن علي. (2006). تقويم البلدان. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

2. الإدريسي، محمد بن محمد بن عبد الله. (1989). نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (ج 1-2). بيروت: عالم الكتب.

3. الإصطخري، إبراهيم بن محمد الفارسي. (2004). المسالك والممالك. بيروت: دار صادر.

4. ابن الأثير، علي بن محمد. (1997). الكامل في التاريخ (تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ج 1-10). بيروت: دار الكتاب العربي.

5. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (1992). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ج 1-19). بيروت: دار الكتب العلمية.

6. ابن حوقل، محمد بن حوقل النصيبي. (1938). صورة الأرض (ج 1-2). بيروت: دار صادر، مصورة عن طبعة ليدن.

7. ابن خرداذبه، عبيد الله بن عبد الله. (1889). المسالك والممالك. ليدن: مطبعة بريل؛ بيروت: دار صادر، مصورة.

8. ابن رسته، أحمد بن عمر. (1892). الأعلاق النفيسة. ليدن: مطبعة بريل.

9. ابن سعيد المغربي، علي بن موسى. (1970). كتاب الجغرافيا (تحقيق إسماعيل العربي). بيروت: دار الآفاق الجديدة.

10. ابن عبد الحق البغدادي، عبد المؤمن بن عبد الحق. (1992). مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (تحقيق علي محمد البجاوي، ج 1-3). بيروت: دار الجيل.

11. ابن الفقيه الهمذاني، أحمد بن محمد. (1996). البلدان (تحقيق يوسف الهادي). بيروت: عالم الكتب.

12. ابن فضل الله العمري، أحمد بن يحيى. (2010). مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. أبوظبي: المجمع الثقافي.

13. ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم. (1992). المعارف (تحقيق ثروت عكاشة). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

14. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (2004). المقدمة. بيروت: دار الفكر.

15. البكري، عبد الله بن عبد العزيز. (1983). معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (تحقيق مصطفى السقا، ج 1-4). بيروت: عالم الكتب.

16. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر. (1988). فتوح البلدان. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

17. الحميري، محمد بن عبد المنعم. (1980). الروض المعطار في خبر الأقطار (تحقيق إحسان عباس). بيروت: مكتبة لبنان.

18. الخوارزمي، محمد بن موسى. (1926). كتاب صورة الأرض. ليبزغ: مطبعة أوتو هراسوفيتز.

19. الدمشقي، محمد بن أبي طالب. (1923). نخبة الدهر في عجائب البر والبحر. بيروت: المطبعة الكاثوليكية.

20. الدوري، عبد العزيز. (1987). مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

21. الطبري، محمد بن جرير. (1967). تاريخ الرسل والملوك (ج 1-11). بيروت: دار التراث.

22. القزويني، زكريا بن محمد. (1960). آثار البلاد وأخبار العباد. بيروت: دار صادر.

23. القلقشندي، أحمد بن علي. (1913-1919). صبح الأعشى في صناعة الإنشا (ج 1-14). القاهرة: دار الكتب المصرية.

24. المسعودي، علي بن الحسين. (2005). مروج الذهب ومعادن الجوهر (ج 1-4). بيروت: المكتبة العصرية.

25. المقدسي، محمد بن أحمد البشاري. (1991). أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (ط 3). القاهرة: مكتبة مدبولي.

26. النويري، أحمد بن عبد الوهاب. (2002). نهاية الأرب في فنون الأدب. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

27. اليعقوبي، أحمد بن إسحاق. (2002). البلدان. بيروت: دار الكتب العلمية.

28. الحموي، ياقوت بن عبد الله. (1995). معجم البلدان (ط 2، ج 1-7). بيروت: دار صادر.

الفصل الخامس

التنمية السياحية المستدامة في محافظة كربلاء: الاستدامة في التخطيط السياحي

م.د. قلال سليم عبد الرسول
جامعة الأنبار - كلية الآداب - العراق

الملخص

يتناول هذا الفصل التنمية السياحية المستدامة في محافظة كربلاء، مركزًا على إدماج الاستدامة في التخطيط السياحي وربطها بالمقومات المكانية والدينية والحضارية للمحافظة. ويناقش الموقع الجغرافي وإمكانات الوصول، وتنوع الموارد والأنشطة السياحية، والمشروعات والخدمات التي تسهم في استقبال الزائرين وتنظيم حركتهم. ويعرض واقع السياحة وأنواعها، ودور العتبتين الحسينية والعباسية في دعم النشاط السياحي، والعلاقة بين الفعاليات الدينية والبنية الخدمية والاقتصاد المحلي. كما يبين أن توسع الحركة السياحية قد يرافقه ضغط على الموارد والعمران والنقل والخدمات، الأمر الذي يجعل التخطيط المستدام معنيًا بالتوازن بين الاستثمار والحماية، لا بمجرد زيادة أعداد الزائرين. وتضم المعالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والمكانية للتنمية، مع النظر إلى المجتمع المحلي بوصفه شريكًا في الاستفادة والمحافظة على المقومات السياحية. ويستعين الفصل بالخرائط والصور والجداول والمراجع المرفقة لتوضيح جوانب الحالة المدروسة، ثم يعرض اتجاهات للتطوير وتوظيف الأدوات الذكية في إدارة السياحة الدينية. وتقدم التصورات المستقبلية الواردة في المتن بوصفها مقترحات تخطيطية تستهدف تحسين الإدارة والتنسيق وجودة الخدمة. وتبرز أهمية الفصل في الانتقال من عرض الموارد السياحية منفردة إلى فهم علاقاتها داخل منظومة مكانية وخدمية متكاملة. ومن خلال حالة كربلاء، يوضح الباحث أن تحقيق الاستدامة يتطلب مواءمة حجم النشاط مع قدرة المكان على الاستيعاب، وتنمية الخدمات والكوادر، وصون الخصوصية الثقافية والدينية، بحيث تتكامل منافع السياحة مع استمرارية مواردها ووظائفها المجتمعية. وتساعد القراءة المكانية للمقومات والخدمات على بيان مواضع التكامل بينها، وتحديد أهمية حركة الوصول والانتقال داخل المقصد. كما يربط الفصل

خصوصية المواسم الدينية بحاجات الإدارة والتخطيط، بحيث لا تنفصل خطط التطوير عن طبيعة الطلب السياحي وخصائص البيئة المحلية.

الكلمات المفتاحية: كربلاء؛ التنمية السياحية؛ الاستدامة؛ التخطيط السياحي؛ السياحة الدينية

Abstract

This chapter examines sustainable tourism development in Karbala Governorate, focusing on the integration of sustainability into tourism planning. It connects the governorate's religious, cultural, and spatial resources with questions of accessibility, visitor movement, infrastructure, and service provision. The discussion reviews tourism activities and resources and considers the roles of the Husayni and Abbasi shrines in supporting tourism-related services and local economic activity. It also addresses the pressures that expanding visitor flows can place on transport, urban space, environmental resources, and public facilities. Sustainable planning is consequently presented as a process of balancing development with protection rather than simply increasing visitor numbers. Economic, social, environmental, cultural, and spatial dimensions are considered together, with the local community understood as both a beneficiary of tourism and a participant in preserving its resources. Maps, photographs, tables, and the references included in the chapter support the discussion of the case. The chapter also presents proposals for development and for the use of smart tools in managing religious tourism. These forward-looking elements are planning proposals, not claims that future projects have already

been implemented. The study's organizing contribution is to connect individual tourism resources within an integrated spatial and service system. The Karbala case illustrates the importance of aligning tourism activity with local capacity, improving institutional coordination and service quality, and preserving the cultural and religious characteristics upon which the destination depends.

Keywords: Karbala; Tourism development; Sustainability; Tourism planning; Religious tourism

المبحث الأول: الاستدامة في التخطيط السياحي

"محافظة كربلاء المقدسة أنموذجا"

تمهيد:

تتأسس التنمية السياحية في أي مكان على مجموعة مترابطة من المقومات المكانية والطبيعية والبشرية والحضارية، يأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي وما يترتب عليه من علاقات مكانية واتصالات وإمكانية الوصول، ثم تنوع الموارد السياحية وقدرتها على إنتاج أنماط مختلفة من النشاط السياحي، وما يرتبط بذلك من مشاريع ومنشآت وخدمات قادرة على استيعاب حركة السياح والزائرين وتلبية احتياجاتهم. ومن ثم فإن السياحة لا تمثل نشاطا منفردا، وإنما منظومة مكانية وتنموية تتفاعل فيها الموارد مع الإنسان والاستثمار والخدمات والبنية التحتية ضمن إطار جغرافي متكامل.

وانطلاقا من ذلك، يتناول المبحث محاور رئيسة التي تقوم عليها التنمية السياحية في محافظة كربلاء المقدسة، بدءا من الموقع بوصفه محددا أساسيا للإمكانات السياحية والعلاقات المكانية للمحافظة، مرورا ب أنواع السياحة وما تعكسه من تنوع في الموارد والوظائف السياحية، وصولا إلى المشاريع السياحية باعتبارها الأداة التنفيذية التي تحول المقومات السياحية إلى أنشطة وخدمات واستثمارات ذات مردود اقتصادي واجتماعي. ويقود هذا التسلسل بصورة طبيعية إلى قضية أكثر شمولا تتمثل في كيفية إدارة هذه المقومات والأنشطة والمشاريع ضمن إطار يضمن

استمراريتها وكفاءتها ويحافظ على موارد المكان وقيمته للأجيال القادمة، وهو ما يمثله مفهوم الاستدامة في التخطيط السياحي.

تعرف السياحة " ظاهرة حضارية تتضمن عملية اخذ وعطاء فتتمثل بالجوانب المادية والمعنوية، الجانب المادي كل ما يخص الفعاليات الاقتصادية داخل الإقليم المزار من حيث الانفاق والايراد اما المعنوي تبادل الأفكار الثقافية والمعرفية"(محمود كامل،1975، ص15-16).

ويتجسد الجانب المادي في حركة الإنفاق والإيرادات والاستثمار وتوفير خدمات النقل والإيواء والإطعام والتجارة وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالسياحة، في حين يتمثل الجانب المعنوي في التفاعل الثقافي وتبادل الأفكار والخبرات والمعارف والقيم، فضلًا عن تعزيز التواصل الحضاري والتعريف بالهوية التاريخية والثقافية للمكان.

أن تنامي النشاط السياحي واتساع حجم الحركة السياحية قد يفرض في الوقت نفسه ضغوطا متزايدة على الموارد الطبيعية والعمرانية والثقافية والبنية التحتية والخدمات، ولا سيما في المدن والمواقع التي تستقبل أعدادا كبيرة من الزائرين خلال المواسم الدينية والمناسبات الكبرى. ومن هنا لم يعد قياس نجاح التنمية السياحية قائما على زيادة أعداد الزائرين أو حجم الإيرادات وحدهما، وإنما أصبح مرتبطا بقدرة التخطيط السياحي على تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، وصون التراث والهوية الثقافية، وتحقيق الاستخدام الرشيد للمكان والموارد.

تبرز محافظة كربلاء المقدسة بوصفها نموذجا مكانيا متميزا لتطبيق هذا المفهوم إذ تستند مكانتها السياحية بصورة أساسية إلى ثقلها الديني والحضاري والتراثي، الذي جعلها مقصدا دائما للزائرين، وأوجد حول النشاط السياحي شبكة واسعة من الخدمات والمشاريع والأنشطة الاقتصادية. وقد أدى هذا الحضور السياحي إلى تحولات مكانية وعمرانية واقتصادية مهمة، انعكست في توسع البنية التحتية والخدمات والمنشآت السياحية، وازدياد الطلب على النقل والإيواء والمطاعم والأسواق والخدمات العامة، الأمر الذي يجعل التخطيط المستدام ضرورة لضمان انسجام النمو السياحي مع القدرة الاستيعابية للمكان وخصائصه الدينية والثقافية والبيئية.

الاستدامة في التخطيط السياحي تمثل امتدادا طبيعيا فهي لا تنفصل عن الموقع أو أنواع السياحة أو المشاريع السياحية، بل تعمل على دمجها ضمن منظومة تخطيطية متكاملة. فالموقع يحدد الإمكانات والعلاقات المكانية، وأنواع السياحة تحدد طبيعة الطلب والوظائف السياحية، والمشاريع توفر البنية المادية والخدمية للنشاط، بينما تتولى الاستدامة توجيه هذه العناصر نحو الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على مقومات المكان.

ومن هذا المنظور يتناول هذا المبحث الاستدامة بوصفها إطارا للتخطيط السياحي في محافظة كربلاء المقدسة، من خلال التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والمكانية للتنمية السياحية، وبيان متطلبات تحقيق التوازن بين استثمار المقومات السياحية والمحافظة عليها، بما يسهم في بناء نموذج سياحي قادر على الاستمرار والتكيف مع النمو المتزايد في حركة الزائرين، وتحقيق منافع تنموية للسكان المحليين، وصون المكانة الدينية والتراثية للمحافظة، وتعزيز قدرتها على أداء دورها بوصفها واحدة من أهم الوجهات السياحية الدينية والثقافية في العراق.

محاور المبحث الرئيسية:

1-1 واقع السياحة وانواعها في محافظة كربلاء المقدسة

2-1 دور العتبتين المقدستين (الحسينية والعباسية) في دعم القطاع السياحي في محافظة كربلاء المقدسة

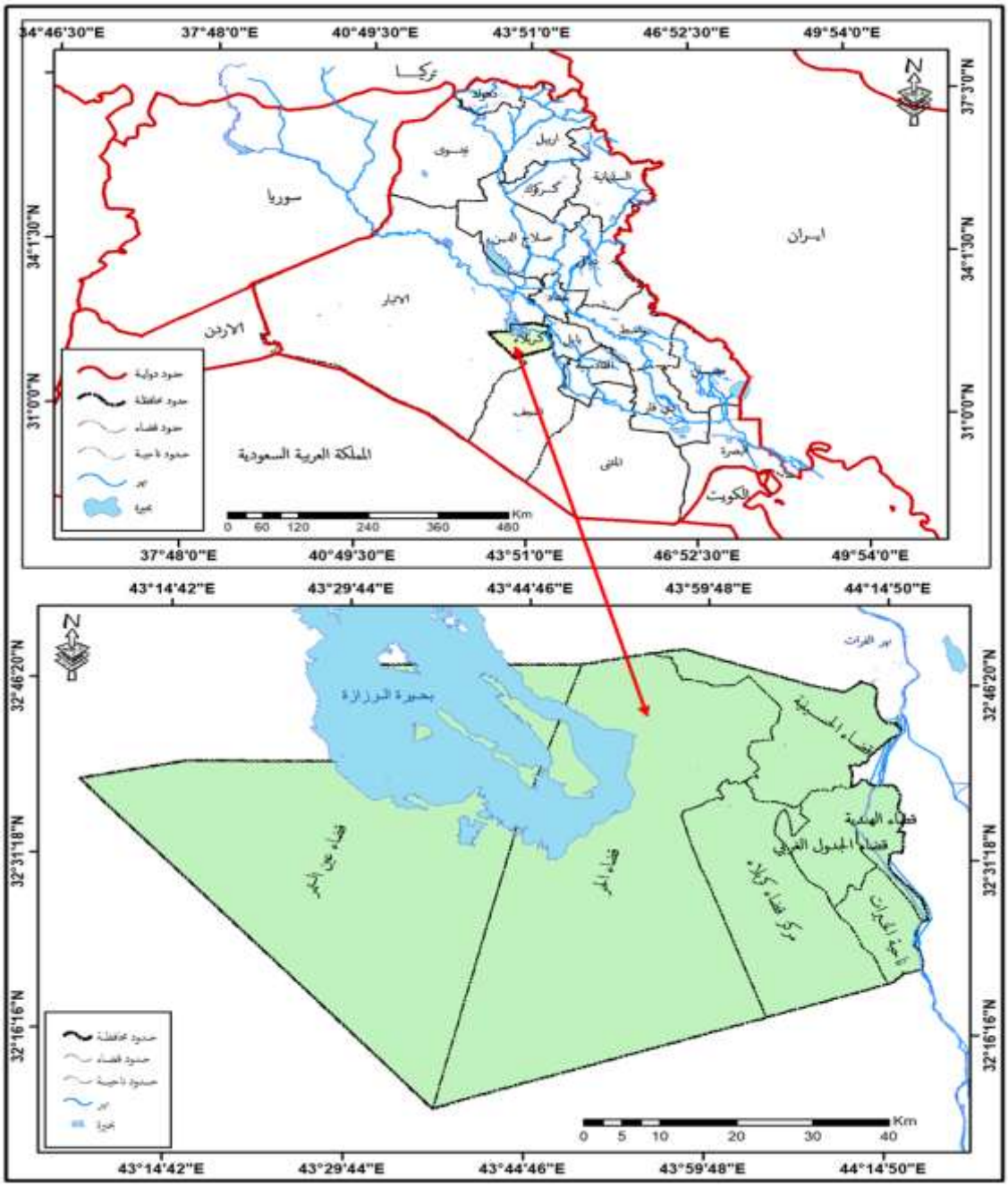
3-1: الاستدامة في التخطيط السياحي (بناء نموذج ذكي مستقبلي لإدارة السياحة الدينية في محافظة كربلاء المقدسة)

الموقع Location:

تقع محافظة كربلاء المقدسة فلكياً بين خطي طول (43˚15 - 44˚30َ) شرقاً، ودائرة عرض (31˚44 - 32˚45) شمالاً، جغرافيا تقع في الجهة الشرقية من الهضبة الغربية والى الجهة الغربية من السهل الرسوبي جنوب العاصمة بغداد، تتوسط محافظات الفرات الأوسط تحدها من الشمال والغرب محافظة الانبار ومن الجنوب محافظة النجف الاشرف اما من الشرق محافظة

بابل الخريطة (1)، تبلغ مساحتها (5034 كم^2) فهي تمثل بذلك (1,14%) من مساحة العراق والبالغة (437072 كم^2) (بلديةَ محافظة كربلاء، 2023، قسم التخطيط والمتابعة).

خريطة (1) موقع محافظة كربلاء المقدسة من العراق



المصدر: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط، خريطة العراق بمقياس رسم 1:6000000.

1-1 واقع السياحة وانواعها في محافظة كربلاء المقدسة

1-1 The Reality and Types of Tourism in the Holy Province of Karbala

تتحدد قوة الوجهة السياحية بمدى تنوع مواردها وقدرتها على استثمارها ضمن منظومة متكاملة تستجيب لتعدد دوافع الزائرين واحتياجاتهم، فالتنوع السياحي يتيح توسيع قاعدة الطلب، وإطالة مدة الإقامة، وتنشيط القطاعات الاقتصادية والخدمية المرتبطة بالسياحة، كما يسهم في توزيع الحركة السياحية مكانيا وزمنيا، ويحد من تركزها في مواقع محددة، الأمر الذي يعزز كفاءة استثمار الموارد ويزيد من فرص تحقيق التنمية السياحية المتوازنة، يتفق الجميع بأن محافظة كربلاء هي أحد أهم المحافظات السياحية في العراق وبالتالي يمكن استثمار هذه الميزة في تحقيق تنمية سياحية، فهي محط أنظار جميع المسلمين من شتى أنحاء العالم لأنها تضم ضريح الامام الحسين وأخيه ابي الفضل العباس (عليهما السلام) والثلة الطيبة الطاهرة من أهل بيته وأصحابه الذين استشهدوا في واقعة الطف سنة(61) للهجرة، اذ صنف ضريح الامام الحسين (ع) أحد أشهر خمسة أضرحة في العالم. (صحيفة (لاو دونغ) الرسمية الفيتنامية،2021)، وقد برزت أنواع متعددة من السياحة في المحافظة منها:

1. السياحة الدينية: Religious Tourism:

السياحة الدينية بمفهومها العام هي زيارة الأماكن المقدسة للحج لإداء واجب ديني وللتبرك او التعرف على الأماكن ذات التراث الديني، تشمل السياحة المناسبات الدينية ومشاهدة المهرجانات الدينية والطقوس العبادية وتقتصر على المناطق ذات البعد التاريخي القديم، و تعد المحافظة في مقدمة المحافظات العراقية على مستوى السياحة الدينية حيث المراقد و المقامات ذات الطابع الديني و المعالم التاريخية، اذ ترتبط روحياً ونفسياً بالسكان وثقافتهم، يقضون فيها أوقات فراغهم بزيارتها والتمتع بالهدوء والسكينة وصفاء النفس، تستقطب عدد كبير من الزوار في العطل الأسبوعية ليالي الجمعة والاعياد والمناسبات، تتجلى أهميتها بوجود ضريح الامام الحسين وأخيه ابي الفضل العباس (عليهما السلام)، كما تحتوي على (432) ما بين مسجد وحسينية لإقامة الصلوات والعبادة(ديوان الوقف الشيعي، مديرية الوقف الشيعي في محافظة كربلاء المقدسة، قسم

المساجد والحسينيات،2023) . وأكثر من (1300) موكب وهيئة حسينية لتقديم الخدمات للزائرين أثناء الزيارات المليونية التي تشهدها المحافظة على مدار العام، والجدول (1) والخريطة (2) توضح المراقد والمقامات التي كانت ومازالت منارة يقصدها الملايين من الزائرين سنوياً:

جدول (1) المراقد والمقامات الدينية

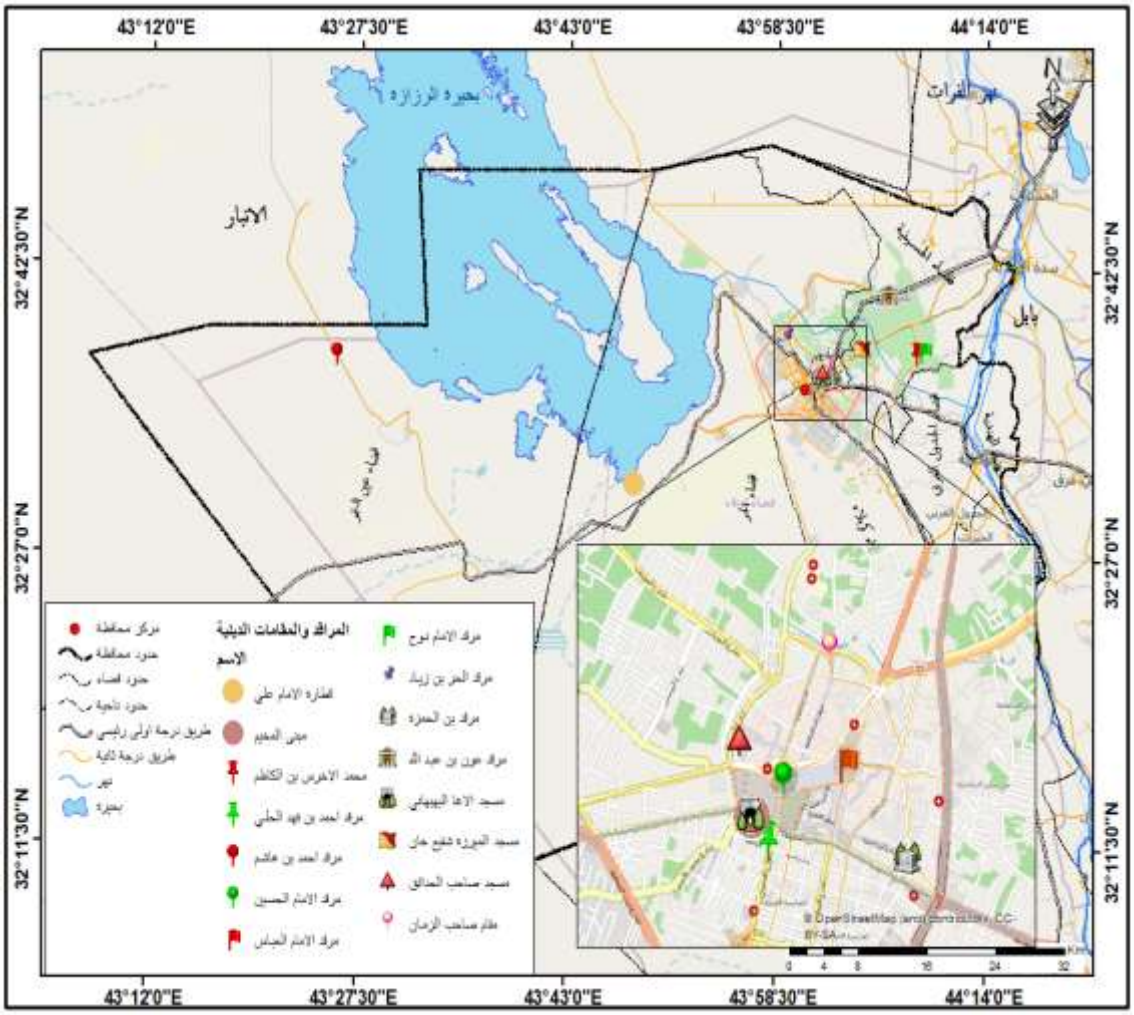
ت	المراقد والمقامات الدينية	الموقع
1	مرقد الامام الحسين(ع)	مركز المدينة(المدينة القديمة)
2	مرقد الامام العباس(ع)	مركز المدينة(المدينة القديمة)
3	مرقد الحر بن زياد	غرب مدينة كربلاء(منطقة الكمالية)
4	مرقد احمد بن فهد الحلي	المدينة القديمة قرب الروضة الحسينية
5	مرقد احمد بن هاشم	قضاء عين التمر ناحية الرحالية
6	مقام صاحب الزمان	على الضفة اليسرى لنهر الحسينية
7	مبنى المخيم	المدينة القديمة قرب الروضة الحسينية
8	قطارة الامام علي(ع)	قرب بحيرة الرزازة
9	مرقد عون بن عبد الله	طريق بغداد – كربلاء
10	مواقع دينية (الكف الأيمن والكف الايسر للعباس- مقام جعفر الصادق-شير فضة-مقام علي الأكبر الأول والثاني- -مقام الامام علي – تل الزينبية)	مركز كربلاء – المدينة القديمة بالقرب من الحائر الحسيني والعباسي
11	مرقد الاخرس بن الكاظم	ضواح مدينة كربلاء منطقة الابيتر
12	مرقد الامام نوح	ضواح مدينة كربلاء منطقة الابيتر
13	مرقد بن الحمزة	على طريق الهندية
14	مسجد الميرزة شفيع خان	يقع على نهر الهنيدية
15	مسجد الاغا البهبهاني	بالقرب من الروضة الحسينية
16	مسجد صاحب الحدائق	مقابل المدرسة الهندية وجامع البهبهاني
17	مساجد وجوامع وحسينيات	مركز وضواحي المدينة القديمة
18	مدارس ومعاهد دينية	مركز وضواحي المدينة القديمة

المصدر: - دائرة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة، شعبة الدراسات، بيانات غير منشورة 2023.

• دليل العتبات المقدسة، لواء كربلاء، دار الحرية للطباعة، بغداد،1967، ص21-22.

تشهد المحافظة على مدار العام مناسبات الدينية، أذ يتضح من الجدول (2) تواريخ المناسبات الدينية، أبتداً من ليلة واحد محرم تبديل الراية للقبتين الشريفتين من اللون الأحمر الى اللون الأسود ويوم العاشر من المحرم الذكرى الأليمة لاستشهاد الامام الحسين (ع) واهل بيته الاطهار، كذلك (الزيارة الاربعينية) حدث سنوي يحييه ملايين المسلمين حول العالم وهي مرور 40 يوماً على استشهاد الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهما السلام) في واقعة الطف.

الخريطة (2) التوزيع الجغرافي للمراقد والمقامات الدينية



المصدر: جدول (1).

الجدول (2) المناسبات الدينية التي تشهدها محافظة كربلاء حسب التاريخ الهجري

ت	المناسبة	التاريخ/هجري
1	شهادة الامام الحسين(ع)	10 محرم
2	دفن أجساد واقعة الطف	13محرم
3	شهادة الامام زين العابدين(ع)	25محرم
4	شهادة الامام الحسن (ع)	7صفر
5	اربعينية الامام الحسين(ع)	20صفر
6	شهادة النبي محمد (ص)	28صفر
7	شهادة السيدة الزهراء(ع) رواية الاولى	13جمادي الاول
8	شهادة السيدة الزهراء(ع) رواية الثانية	3جمادي الثاني
9	شهادة السيدة الزهراء(ع) رواية ثالثة	8ربيع الثاني
10	ليلة النصف من شهر رجب	14رجب
11	ولادة الامام الحسين (ع)	3شعبان
12	ولادة ابي الفضل العباس (ع)	4شعبان
13	ولادة الامام المنتظر(عج)	15شعبان
14	ليلة الاسراء والمعراج	17رمضان
15	ليالي القدر المباركة	19-21-23رمضان
16	عيد الفطر المبارك	1شوال
17	يوم عرفة	9ذو الحجة
18	عيد الأضحى المبارك	10ذو الحجة
19	عيد الغدير الاغر	18ذو الحجة
20	استقبال شهر محرم	30ذو الحجة/ليلة الأول من شهر محرم
21	ليالي الجمع من كل أسبوع	على مدار السنة

المصدر: دائرة سياحة كربلاء المقدسة.

- دائرة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة، شعبة الدراسات، بيانات غير منشورة 2023.

2.الأسواق التراثية Heritage Markets: إنشات الأسواق في منطقة الدراسة ضمن تخطيط المدينة، اذ لا تختلف من ناحية طراز عمارتها عن الأسواق في المدن العربية الإسلامية الأخرى، فرضت طبيعة المناخ السائد في هذه المنطقة نمطاً معيناً من الأسواق فهي ضيقة وشبه مستقيمة وتقوم الدكاكين على طرفيها وممراتها مسقفه للوقاية من اشعة الشمس والامطار والرياح (رؤوف الانصاري،2006)

تتفرع من السوق الرئيسي مجموعة من الأسواق المتخصصة في ضروب التجارة المختلفة، اذ تؤلف بمجموعها حياً تجارياً كبيراً (عماد رؤوف، 1985، ج1، ص183.) ومن أسواق كربلاء التراثية (الدراسة الميدانية لمركز المدينة القديمة منطقة بين الحرمين بتاريخ 2023/3/4) : سوق العلاوي: أحد الأسواق المهمة في منطقة الدراسة يقع ضمن المدينة القديمة وهو حالياً في طور إعادة تأهيل مبادرة اطلقتها (العتبة العباسية) ل تأهيل السوق والحفاظ على جمالية الموقع وحفظ البعد التاريخي وتحقيق السلامة المهنية والدفاع المدني، سوق الميدان: محاذياً في امتداد شارع الجمهورية، سوق العرب: يشتهر هذا السوق ببيع الاقمشة في منطقة ما بين الحرمين يكون على شكل قيصرية، سوق النعلجية: موازياً لسوق العرب ينتهي عند شارع الامام علي (ع) يختص بصناعة وبيع الأحذية، سوق باب السلالمة: موازياً لشارع السدرة في امتداده يرتبط بمنطقة بين الحرمين من جهة الشمال، سوق المخيم: يمتد من المخيم الحسيني الى التل الزينبي يشتهر ببيع السلع والبضائع التراثية، سوق باب الخان: يمتد من حرم الامام العباس (ع) شمالاً، يشتهر ببيع البضائع التراثية، وسوق الصفارين: يتفرع من شارع الامام علي (ع) باتجاه الحرمين).

3. المتاحف التراثية Heritage Museums: من الأمكنة التراثية التي تؤدي وظيفة ثقافية ترويحية تجذب العديد من السياح والزوار، اذ اخذت الامانتين العامتين للعتبتين المقدستين في منطقة الدراسة على عاتقهما تقديم أفضل الخدمات المناسبة لزائري المراقد المقدسة على جميع الأصعدة ومنها الجانب الثقافي التي تمثلها المكتبات والمتاحف ودور الطباعة والنشر في المدينة وتضم متحفيين أساسيين هما (الدراسة الميدانية لمركز المدينة القديمة، زيارة الحرمين الشريفين، بتاريخ 2024/3/4):

• متحف العتبة الحسينية المقدسة: يقع داخل الحرم الحسيني الشريف، يضم العديد من الاثار والتراث الكربلائي القديم الذي يعود الى فترات زمنية مختلفة يعكس تاريخ العتبة والمدينة.

• متحف العتبة العباسية المقدسة: يقع داخل حرم ابي الفضل العباس (ع) يضم العديد من المخطوطات والمقتنيات الاثرية ذات البعد الديني والتراثي للمدينة.

4. مكتبات العتبات المقدسة Libraries of the Holy Shrines: ساهمت المكتبات في العتبات المقدسة على جذب نوع من الرواد ومن ثم تعزيز عوامل الجذب السياحي، أذ أصبحت تلك المرافق العلمية مصادر ينهل منها المختص وغير المختص في العلوم العامة من خلال توفير المراجع والمصادر العلمية بكافة التخصصات، ومنها (مكتبة العتبة الحسينية المقدسة: تأسست بعد 2003، تقع في الصحن الحسيني الشريف بمساحة بلغت (1200) م^2 بواقع طابقين تضم مصادر عدة القديمة والمراجع الحديثة وخزانة خاصة بنفائس المخطوطات الإسلامية، ومكتبة العتبة العباسية المقدسة: تأسست عام 1963، تم تطوير المكتبة ودار المخطوطات، تقع في صحن الامام العباس (ع) بمساحة بلغت (1000) م^2 تتكون من طابقين تحوي مكتبة الكترونية وورشة صيانة للمخطوطات بكادر على مستوى عالي يعمل على اصلاح المصادر والمراجع والمخطوطات الثمينة، فضلاً عن المكتبة العلمية: التابعة لمركز كربلاء للدراسات والبحوث التابع للعتبة الحسينية المقدسة التي تحوي على العديد من المصادر والدوريات العلمية والمراجع الأجنبية تأسست عام 2013، و المكتبة العلمية: التابعة لمركز العميد في العتبة العباسية المقدسة التي تضم أمهات المصادر والمراجع العلمية القديمة والحديثة، و قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية: الذي حقق منجزات معرفية كثيرة، أسهمت في إثراء المكتبة الإسلامية، أُسّست الشعبة سنة 2018م، ونجحت منذ البداية بتحقيق منجزاتٍ معرفية كثيرة، أسهمت في إثراء المكتبة الإسلامية بعدد من الإصدارات القيّمة، الهدف الرئيس من استحداث الشعبة هو رعاية الأعمال الخارجية المؤلَّفة أو المحقَّقة خارج القسم، من حيث المراجعة العلمية والتنقيح والتدقيق اللغوي والتنضيد والإخراج الطباعي، بما يتلاءم مع رؤية قسم المعارف الذي يسعى إلى حفظ التراث الإسلامي وإحيائه ونشره، وإخراج المغمور منه إلى عالم النور وتقوم الشعبة بالعمل على الموسوعات الفقهية والأصولية والتاريخية بشكلٍ مكثف عن طريق استثمار الطاقات الشابة التي تم إعدادها وتطوير إمكاناتها في الدورات التدريبية التخصصية(الدراسة الميدانية، مقابلة مع مسؤول شعبة

الرعاية المعرفية التابعة للقسم، بتاريخ 2024/12/3، كذلك مكتبة جامعة العميد تقدم خدمات متعددة لتعزيز البيئة الأكاديمية.)

هذا بالإضافة الى مكتبات عدة التي ترجع الى المدارس الدينية في محافظة كربلاء والبالغة (8) مكتبات وكذلك توجد مكتبات أخرى تعود ملكيتها الى اشخاص او مؤسسات، توجد في مدينة كربلاء المقدسة (13) مكتبة ودار كتب تتوزع جميعها على مقربة من مرقدي الامامين (ع) مستثمرتاً بذلك كثافة الزائرين (الدراسة الميدانية لمركز المدينة القديمة منطقة بين الحرمين بتاريخ 2024/3/4)

5. السياحة في المناطق الأثرية والتأريخية Tourism in Archaeological and Historical Areas: تمتلك محافظة كربلاء مواقع تأريخية تقع في أماكن متفرقة من منطقة الدراسة تأتي أهميتها بعد السياحة الدينية لكنها تعاني من الإهمال وهذا يعتبر تحدٍ في تحقيق تنمية سياحة ومن ثم نشر ثمارها لتحقيق تنمية مكانية، رغم ذلك يقصدها السكان المحليين وسكان المحافظات المجاورة وحتى من خارج العراق، اذ يتضح من الجدول (3) والخريطة (3)، أبرز المناطق الاثرية والتاريخية في منطقة الدراسة، وهي حسب الاتي ذكره:

• حصن الاخيضر Al-Ukhaidhar Fort : يقع جنوب غرب منطقة الدراسة تبعد (50 كم) عن مركز كربلاء، من المعالم المهمة في العمارة الإسلامية، أختلف العلماء على أصل تأريخه فمنهم من يرى انه يرجع الى النصف الأول من القرن السادس الميلادي لزمن الاخمينيين ومنهم من يرى انه يرجع الى الساسانيين في أواخر القرن السادس الميلادي وهناك من ينسبه الى النصف الأول من القرن السابع الميلادي لاحد امراء كندة والعديد من الآراء حول نسبة البناء والانجاز خلال فترة معينة (أبا ذر الزبيدي،201، ص545.) القصر بخلفيته التأريخية والاثارية العظيمة يستهوي الكثير من المؤرخين والمستكشفين يعتبر موطئ قدم للسياح ومحبي الاثار والرحلات التعليمية والاستكشافية.

جدول (3) المناطق الاثرية والتأريخية

ت	المناطق التاريخية والاثرية	الموقع
1	حصن الاخيضر	تقع على بعد 50كم من جهة جنوب غرب كربلاء

2	خان العطشان	تقع على بعد 16كم من جهة جنوب غرب كربلاء
3	قصر شمعون	قضاء عين التمر
4	كنيسة القيصر	قضاء عين التمر
5	منارة موقدة	قضاء عين التمر
6	كهوف الطار	قضاء عين التمر
7	قلعة بروديل	قضاء عين التمر
8	خان الربع (النخيلة)	على طريق القوافل والحجاج
9	خان العطيشي	قضاء عين التمر

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، مديرية تخطيط كربلاء المقدسة.

• خان العطشان Khan al, Atshan: أنشئ في العصر العباسي، يعود تأريخه الى الفترة التي بني فيها قصر الاخيضر آنذاك وسمي بالعطشان لانطماس منابع مائه، يقع في المنطقة الواقعة بين كربلاء والنجف وعلى بعد (16 كم) باتجاه الغرب من خان النخيلة، وإلى الجنوب الغربي من مدينة كربلاء بنحو 30 كم وهو مبني بالآجر، ومازالت الكثير من جدرانه وأقواسه ترى إلى يومنا هذا وإن كانت قد تشعثت وتصدعت ان لهذا البناء صلة بالموقدة (الموجدة) وهو منار يبعد عنه مسيرة ساعتين إلى الشمال الغربي (علاوي مزهر وزميله، 2014، ص36.)

• قصر شمعون Simon Palace: يقع القصر على بعد(30 كم^2) عن مدينة كربلاء على طريق قضاء عين التمر، ويبعد القصر حوالي 3 كم إلى الشمال الشرقي من مركز مدينة شثاثا، اصل تسميته قد ورد في كتاب (عين التمر) للباحث والمؤرخ طالب الشرقي، ان قصر شمعون ورد ذكره باسم (قلعة شمعون)، سمي بذلك نسبة الى شمعون بن جابر اللخمي، أحد رجال الدين المسيحي، وقيل أن قصر شمعون ينسب لأحد ملوك اليهود الذين كان يسكنون في منطقة شثاثا غرب كربلاء قبل الفتح الإسلامي للعراق، وهذا الملك اسمه شمعون(عيسى سلمان،1970، ص182.)، ومما يلاحظ لدى زيارة هذا المعلم العريق في الوقت الحالي هو مدى الإهمال الذي تعرض له على مر العصور مما جعله عرضةً للتلاشي والاندثار.

• كنيسة القيصر Caesar's Church: أو كنيسة الأقيصر هي كنيسة أثرية تقع على بعد(70 كم) وفي قلب البادية الغربية وتبعد(5 كم) عن حصن الاخيضر ويعود تاريخ بناءها إلى القرن

الخامس ميلادي تقع في صحراء قضاء عين تمر و تتميز بوجود كتابات آرامية إضافة إلى ان المذبح يتجه نحو القدس، وتعود تسمية هذا المكان بالأقيصر إلى تصغير كلمة قصر حيث اشتهرت هذه المنطقة وما يجاورها بكثرة الأبنية الشاخصة التي أطلق عليها اسم قصور مثل (قصر الاخيضر، قصر البردويل، وقصر شمعون)، فسميت بهذه التسمية من قبل السكان المحليين الذين ظنوا بأنها لا تختلف عن الأبنية الأخرى فسموها قصيرا أو أقيصر، يعود تاريخ بنائها إلى القرن الثالث الميلادي، أي في عهد أول ملوك المناذرة اللخميين عمرو بن عدي (268-295م) (عباس العميري، 2016، ص9.)

• منارة الموقدة Lighthouse: تقع في عمق صحراء كربلاء بمسافة(40 كم) عن مركز المدينة، على الطريق المؤدي الى قضاء عين التمر، صرح تاريخي وأثري ويعود أصل تسميتها ب(الموقدة) الى إيقاد النار ليلاً على سطحها، لإرشاد القوافل بين بلاد الشام والحجاز مروراً بالحِيرة وسط العراق، فبواسطتها يُرشد الضال في الصحراء الكبرى ويهتدي الى مأمن، وتحولت تسميتها من (موقدة) الى (موجدة) بسبب لهجة ساكني المناطق القريبة، وبحسب المصادر فان تاريخ المنارة يعود الى القرن التاسع الميلادي، وهو يرتبط بخان العطشان الذي يقع على بعد (21كم) شرق البرج، لأنهما شُيدا بنفس الفترة الزمنية في ذلك القرن، أي انه أحد أطوار الزمن العباسي، والملاحظ ان طريقة بناء البرج على الطراز الإسلامي، حيث تجد العمارة الإسلامية القديمة ذات الزخارف المتنوعة واضحة في اجزائها العلوية ولا زال هذا المعلم التاريخي والاثري شامخاً أمام تحديات الظروف البيئية والجوية، وإهمال الجهات المعنية رغم تعاقب الحقب التاريخية عليه(نشر على الموقع الإلكتروني، https://imhussain.com/arabic/section31/2216).

• كهوف الطار Altar Caves: عمرها أكثر من 4 آلاف سنة، تقع على مكان مرتفع عن مستوى سطح الأرض في عمق الصحراء على يمين الطريق المؤدي إلى عين تمر جنوب غرب كربلاء، وهي عبارة عن صدع انكساري وتكوينها الجيولوجي هذا أدى لهبوط الصفيحة الغربية المحاذية للطار بينما ارتفعت الجهة الشرقية او ما يسمى بكتف الطار وهذا الانكسار اعطى الأرض المطلة عليه وصولاً لنهر الفرات صفة الطفوف بمعنى الأرض المشرفة على الشاطئ او المطلة على الوادي المنخفض من الرزازة شمالاً حتى الحيرة وبحر النجف جنوباً حيث تملؤها

مياه الفرات قديماً وهو اسم مأخوذ من لغات جزرية سابقة للعربية(عدنان المسعودي وزملائه، 2014، ص28.) ، وفي هذا الأثر أكثر من 400 كهف لم تكن طبيعية كما يقول الباحثون، بل هي من صنع الإنسان، ولكل كهف فتحة للدخول يبلغ ارتفاعها مترًا ونصف، وعرضها نصف متر، والكهوف تأخذ شكل الغرف أو الحجرات الصغيرة.

• قلعة البردويل Bardawil Castle: تقع شمال قضاء عين التمر بالقرب من مرقد السيد (أحمد بن هاشم) وهي من الآثار القديمة التي يرتقي بناؤها إلى الأزمان المسيحية الأولى قبل الإسلام بزمن طويل، ويمكن اعتبار البردويل أول بناء زقوري تم اكتشافه في كربلاء، وبردويل كلمة سريانية تعني الرجل الطويل لأن القلعة شيدت على شكل بناء عمودي طويل ، تعود إلى العصر المسيحي في القرن الخامس الميلادي، وكانت هذه القلعة تستخدم للمراقبة والحراسة تتقدم التجمعات السكنية المسيحية في هذه المنطقة مثل مجمع كنائس القصير وقصر شمعون وقد تعرضت معظم اجزاء هذه القلعة إلى عملية الهدم نتيجة الظروف المناخية وكذلك عدم الاهتمام بهذه المباني التاريخية، وإن ما تبقى من مبنى هذه القلعة وجود بعض القاعات المسقف بأقبية مدببة الشكل شيدت على الطراز المعماري الحيرى الذي كان سائدا في تلك الحقبة الزمنية ويحيط بالقلعة سور متين(ميثم نصر الله واخرون، 2011، ص132.) .

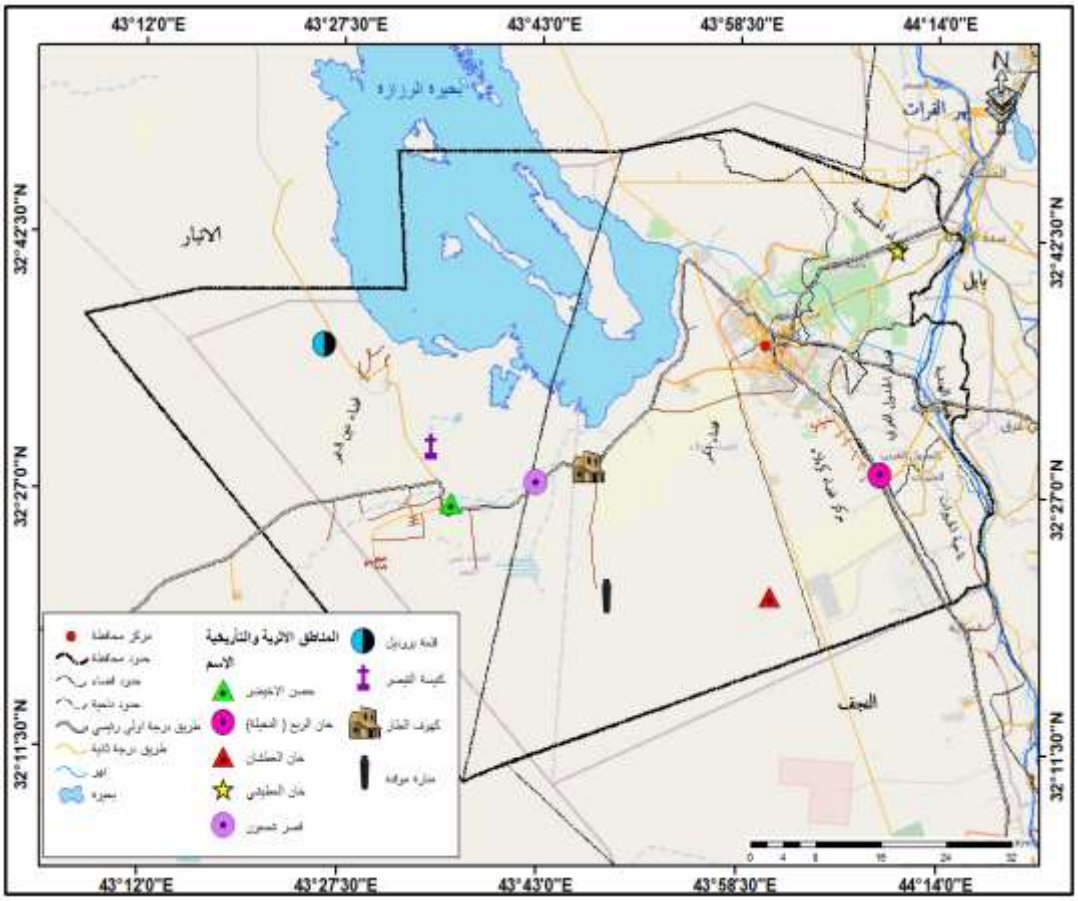
• خان الربع (النخيلة) Khan Al-Ruba (Al-Nakhila): من أهم الخانات التي شُيدت في العهد العثماني على طريق الحج بين بلاد الشام والبصرة، يقع هذا الخان العريق على بعد 16 كم من مركز مدينة كربلاء، وعلى طريق النجف - كربلاء، مما جعله نقطة استراحة هامة للقوافل والتجار والحجاج عبر العصور، يتميز خان النخيلة بتصميمه المعماري الفريد، حيث يتخذ شكل مربع ضخم، يبلغ طول كل ضلع من أضلاعه 86 متراً، يتكون الخان من فناء داخلي واسع تحيط به أربعة أروقة مغطاة، تتوزع عليها الغرف والمحلات التجارية (ميثم مرتضى واخرون، ص151.) تعرض خان النخيلة للإهمال لفترات طويلة، مما أدّى إلى تدهور حالته، إلا أن الجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية في كربلاء، بدعم من المنظمات الدولية، تسعى إلى ترميم الخان وإعادة تأهيله، بهدف الحفاظ على هذا المعلم التاريخي العريق وإحيائه من جديد.

• خان العطيشي Khan Al, Otaishi: يقع في منطقة العطيشي التابعة لقضاء الحسينية، ويعود تاريخ بناء الخان الذي ينسب الى الوالي سليمان باشا الكبير الى سنة(1309ه- 1793م) تخطيط

الخان على شكل مستطيل وزواياه الخارجية مدعمة بأربعة أبراج كبيرة نصف قطر كل منها(4.5م)وتبلغ أطوال أضلاعه الخارجية(58,60×75,60م)، وارتفاع جدرانه الخارجية(5م) وسمك الجدران(1م) وتوجد في أعلى هذه الجدران فتحات دفاعية ومرازيب للمياه, يقع المدخل الوحيد له في منتصف الواجهة الجنوبية الغربية يعلوه عقد كبير مدبب مرتفع ومعظم واجهة المدخل مهدمة في الوقت الحالي، وخلف هذا المدخل يأتي مدخل أخر اقل ارتفاعاً يعلوه عقد منبسط يؤدي الى صحن مكشوف ابعاده (60م×43.5م) ويطل عليه من جميع الجهات(59) ايواناً يعلو فتحاتها عقود مدببة مرتفعة(علاوي مزهر وزميله، ص48.)

يظهر مما تقدم ان محافظة كربلاء تشتمل على خانات عدة منتشرة في اجزاءها الغربية ومن الممكن أن يسهم تأهيل تلك الأماكن واستحداث مرافق ترفيهية قريبة منها في جعلها مصدراً آخر من مصادر الدخل وهذا يعتبر احدى مقومات التنمية السياحية إذا ما تم استثمارها بالشكل الأمثل، لا سيما وإن المناطق التي تقع فيها بعض الآثار مثل خان العطيشي وخان الربع تتمتع بمناظر خلاّبة ومحاطة بمساحات خضراء يمكن أن تشكل عامل جذب سياحي لأنها قريبة من مركز المدينة.

الخريطة (3) التوزيع الجغرافي للمناطق الاثرية والتأريخية



المصدر: الجدول (3).

6.السياحة العلاجية الطبيعية Natural Medical Tourism: توجد عيون مائية طبيعة عدة منها ممتدة من عين التمر حتى منطقة الرحالية يقصدها السواح لغرض العلاج بالعيون الكبريتية للذين يعانون من الامراض الجلدية والمفاصل، بلغ عدد العيون المائية في قضاء عين التمر (٣٥) عين ماء منها(٩) عيون مياهها جارية والبقية ناضبة، ومن العيون التي ما زالت مياهها جارية (السودة ٤،٢لتر/ ثا)،(جديدة١٢،٢) ٢لتر/ ثا)،(الزرقاء الكبيرة ٦٤٣لتر/ ثا)، (ام الكواني ٢٨لتر/ ثا)،(الحمرة ٦٠٠لتر/ ثا)،(السيب ٢٢٣لتر/ ثا) (ام طير ٩لتر/ ثا)، (ام الشريفة ٢١لتر/ ثا)، (السعدة ٧لتر/ ثا(، وهي عيون مياه معدنية تحتوي على املاح الكبريت والكلوريد، مما يسمح بعلاج طبيعي لبعض الامراض لاسيما الجلدية منها، و ببلغ متوسط عمق تلك المياه حوالي(4م(عباس السعدي،2018، ص25.)

كذلك تنتشر في قضاء عين التمر أراضي البساتين هي رمز لعيون السحر والجمال من مياه معدنية وغابات نخيل واثار مقدسة وسط الصحراء، تعتبر منطقة سياحية ذات مناظر طبيعية يقصدها السواح للاستمتاع بالطبيعة الخلابة والصيد والاستجمام تتوفر فيها بعض الخدمات البسيطة والمطاعم الشعبية والمحلات التجارية (الدراسة الميدانية لقضاء عين التمر بتاريخ 2024/9/5). لأن مياهها تصلح للسقي مما ساعد على انتشار الأراضي الزراعية والبساتين الذي تحيط بها أشجار النخيل لهذا تسمى عين التمر فهي مناسبة للرحلات الترفيهية والاستجمام خاصة في فصلي الصيف والربيع، رغم جمال وسحر الطبيعة في قضاء عين التمر الا أن السياحة فيه تعاني من الإهمال أذ اخذت العيون بالنضوب بسبب الحفر العشوائي للآبار من قبل الفلاحون لسقي أراضيهم وانخفاض منسوب بحيرة الرزازة وهذا يشكل تحدياً في تحقيق تنمية سياحية.

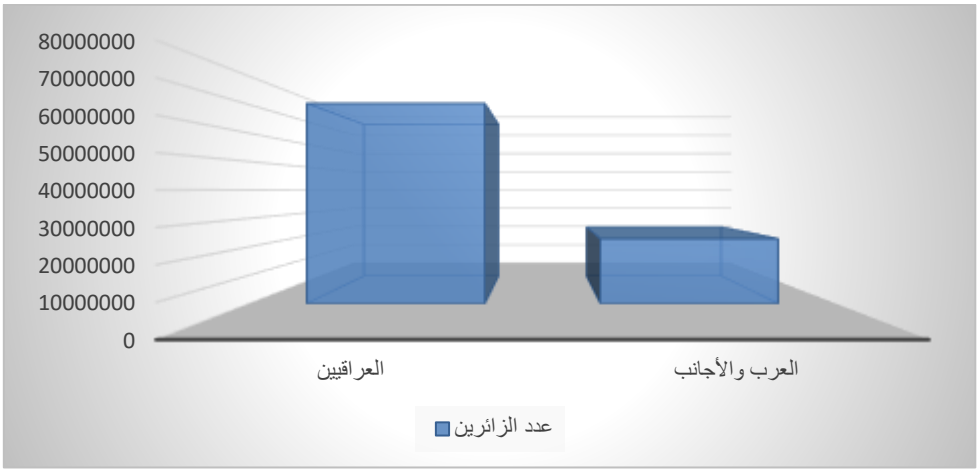
من خلال عرض أنواع السياحية بمختلف مواقعها في منطقة الدراسة، تمثل السياحة قطاعاً مهماً فيما لو تم التخطيط لها من اجل خلق تنمية سياحية مستدامة أي تكون منظمة ومستمرة باعتبارها أحد قطاعات التنمية الاقتصادية، ويظهر من الجدول (4) والشكل (1)، ان اعداد الزائرين الوافدين منهم العراقيين الذي بلغ عددهم (70.440.000) زائر محلياً وبلغ عدد الزائرين العرب والأجانب (22.858.099) زائر، ليصل الى (93.298.099) زائر لعام2023 على مدار العام، ان الانفتاح الذي شهدته البلاد بعد 2003 على دول العالم المختلفة وخاصة الإسلامية، والاستقرار الأمني الذي تميزت به منطقة الدراسة كان لابد من توفر جميع الخدمات التي يحتاجها الزائر او السائح لتكون عامل جذب لاستقطابهم.

جدول (4) اعداد الزائرين المحليين والأجانب على مدارعام2023

عدد الزائرين	عام2023
الزائرين العراقيين	70.440.000
الزائرين العرب والأجانب	22.858.099
المجموع	93.298.099

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دراسة التنمية المكانية لمحافظة كربلاء المقدسة،2023.

شكل (1) اعداد الزائرين المحليين والأجانب على مدارعام2023



المصدر: الباحثة بالاعتماد على الجدول (4).

2-1 دور العتبتين المقدستين (الحسينية والعباسية) في دعم القطاع السياحي في محافظة كربلاء المقدسة 2-1 The Role of the Two Holy Shrines (Husseiniyya and Abbasiyya) in Supporting the Tourism Sector in the Holy Province of Karbala

يمثل القطاع السياحي أحد المكونات الرئيسة للتنمية الاقتصادية والمكانية في محافظة كربلاء المقدسة، لما تمتلكه المحافظة من مقومات دينية وتاريخية وتراثية أسهمت في تعزيز مكانتها بوصفها مقصدا رئيسا للسياحة الدينية وقد انعكست هذه المقومات على نمو النشاط الاستثماري وتوسع المشاريع والمنشآت المرتبطة بخدمة الزائرين، ولا سيما في مجالات الإيواء والنقل والخدمات التجارية والترفيهية والبنية التحتية السياحية.

أسهمت العتبتان المقدستان الحسينية والعباسية في دعم النشاط السياحي من خلال تنفيذ عدد من المشاريع والخدمات ذات الطابع الديني والسياحي والخدمي، الأمر الذي عزز البنية المؤسسية والمكانية للسياحة في المحافظة، ورفع قدرتها على استيعاب التدفقات المتزايدة للزائرين. ومن ثم فإن دراسة مشاريع القطاع السياحي تمثل مدخلا مهما لفهم مستوى استثمار المقومات السياحية، وتقييم دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والمكانية، ومدى قدرتها على الاستجابة لمتطلبات السياحة الحالية والمستقبلية وعليه، يتناول هذا المحور واقع مشاريع القطاع السياحي في محافظة كربلاء المقدسة، وتوزيعها المكاني، وأنواعها ووظائفها، ودورها في دعم النشاط السياحي وتوفير

الخدمات للزائرين، بما يمهد لبحث مدى توافق هذه المشاريع مع متطلبات التنمية السياحية المستدامة والتخطيط السياحي المستقبلي:

1. التوزيع الجغرافي لمشاريع القطاع السياحي / العتبة الحسينية

Geographical Distribution of Tourism Sector Projects / Husseini Shrine

ساهمت العتبة الحسينية المقدسة في دعم وتنشيط قطاع السياحة من خلال عدة مشاريع مهمة هي (مدن الزائرين) التي تنوعت خدماتها ما بين مشاريع (سياحية ترفيهية، تجارية) داخل منطقة الدراسة:

مدن الزائرين: Visitor Cities:

يتضح من الجدول (5) والخريطة (4)، أن مدن الزائرين أصبحت متنفساً سياحياً لسكان منطقة الدراسة وللمحافظات القريبة منها، وعامل استقطاب للسواح العرب والأجانب، كونها تمثل دار استراحة لوقوعها على الطريق المؤدية للمدينة، وتقدم خدماتها للزائرين مجانياً على مدار السنة، تقع مدن الزائرين عند مداخل الشمالية والشرقية والجنوبية فهي بذلك تخدم الزائرين الوافدين للمنطقة الدراسة خاصة في الزيارات المليونية، وهي:

• مدينة الامام الحسين (ع) للزائرين Imam Hussein City for Visitors: الواقعة على الطريق كربلاء- بابل، وبمسافة (5كم) شرق مركز المدينة تشغل مساحة (28دونماً) تستوعب (400) زائر يومياً، وتعد معلماً سياحياً عند مدخل مدينة كربلاء، مجهزة بكافة خدمات السكن والخدمات الترفيهية والصحية فهي عامل استقطاب مهم للسياح لتوفر جميع الخدمات فيها، تستقبل أعداداً كبيرة من الزائرين خصوصاً في الزيارات المليونية وتستقبل وفود العتبة الحسينية المقدسة فضلاً عن إقامة الندوات و المؤتمرات، تعتبر المدينة متنفساً حيوياً لأهالي منطقة الدراسة، وتحتوي (64) سويتاً مساحة السويت الواحد (60م^2) وعلى (6)شقق رئاسية VIP)) وتبلغ مساحتها (140م^2) تم توسعة المدينة عام 2021 بإضافة بناية بمساحة (795م^2) بواقع خمس طوابق كل طابق يحتوي على (8) شقق وطابق يحتوي (4) شقق رئيسة VIP)) (الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة، قسم شؤون الهندسة الفنية، بيانات غير منشورة (2023).)، للمدينة دور خدمي مهم إذ تضم المدينة (26) قاعة كبيرة مساحة القاعة الواحدة (175م^2) مخصصة لمبيت

الزائرين بشكل مجاني، فكان لها دور إيجابي كبير في مأوى العوائل النازحة من جراء سيطرة داعش الإرهابي إذ استقبلت المدينة ما يقارب (80) عائلة نازحة وحتى في ظل جائحة كرونا تم تخصيص المدينة من قبل إدارة العتبة الحسينية المقدسة لغرض حجر الملامسين للمصابين بالفايروس وعوائلهم، وكان اخرها استقبال العوائل النازحة من البلد الشقيق لبنان وتهيئة جميع سبل السكن الكريم (الدراسة الميدانية، مقابلة مع السيد (صادق الياسري) مدير مدينة الامام الحسين (ع) للزائرين بتاريخ 2024/3/4)

• مدينة سيد الأوصياء (ع): The City of the Master of Guardians (AS): الواقعة على طريق بغداد – كربلاء، تشغل مساحة (700الف م^2) تبعد بمسافة (8 كم) عن مدينة كربلاء و تستوعب (500) زائر في اليوم، الغاية الأساسية من بنائها توفير السكن الملائم وتقديم الخدمات للزائرين القادمين من جهة العاصمة بغداد في الزيارات الكبرى المليونية، واستقبال ضيوف العتبة الحسينية المقدسة والدوائر الحكومية فضلاً عن إقامة الندوات والمؤتمرات والمعسكرات الكشفية إضافة إلى الجانب الاستثماري المتمثل بتأجير الشقق والسويتات والقاعات وكافة الخدمات التي يحتاجها السائح أو الزائر فهي عامل مهم في استقطاب السياح الوافدين من خارج البلاد وحتى السكان المحليين من المحافظة والمحافظات الأخرى(الدراسة الميدانية، مقابلة مع السيد (مظفر محمد شعبان) مدير مدينة سيد الاوصياء (ع) بتاريخ 2024/3/6

• مدينة الإمام الحسن المجتبى (ع): The city of Imam al-Hasan al-Mujtaba (a.s.): الواقعة على طريق النجف الأشرف – كربلاء تبعد(17كم^2) جنوب مركز مدينة كربلاء، على مساحة (22دونماً)، الغرض من أنشائها استقبال الزائرين وتوفير الخدمات خاصة في الزيارات المليونية القادمين من محافظة النجف الأشرف واستقبال ضيوف العتبة الحسينية المقدسة والدوائر الحكومية فضلاً عن إقامة الندوات والمؤتمرات والمعسكرات الكشفية، حيث يسجل التوافد اليومي (700-800) زائر، أما أيام الزيارات المليونية فتشهد إقبالاً كبيراً من قبل السياح العرب والأجانب يصل إلى (1800) زائر (الدراسة الميدانية، مقابلة مع السيد (هاشم العميدي) مدير مدينة الامام الحسن المجتبى (ع) بتاريخ 2024/10/3)

• مجمع سيد الشهداء (ع): Sayyid al-Shuhada Complex: مشروع خدمي سياحي، يقع بالقرب من العتبتين المقدستين، منطقة باب الخان تحديداً ويضم قاعات دراسية ومعاهد ثقافية

ومراكز صحية وشققاً سكنية ومطاعم وغيرها من الخدمات ويتميز بجودة الخدمات ونوعيتها التي تقدم من قبل كادر متخصص في مجال السياحة والفندقة، فتصل أعداد الزائرين الى هذا المجمع الى أكثر من (300) ألف زائر سنوياً وفيها شقق سكنية مجهزة بجميع وسائل الراحة (الدراسة الميدانية، مقابلة مع مدير المجمع السيد مصطفى خضر تاريخ 2024/10/5)

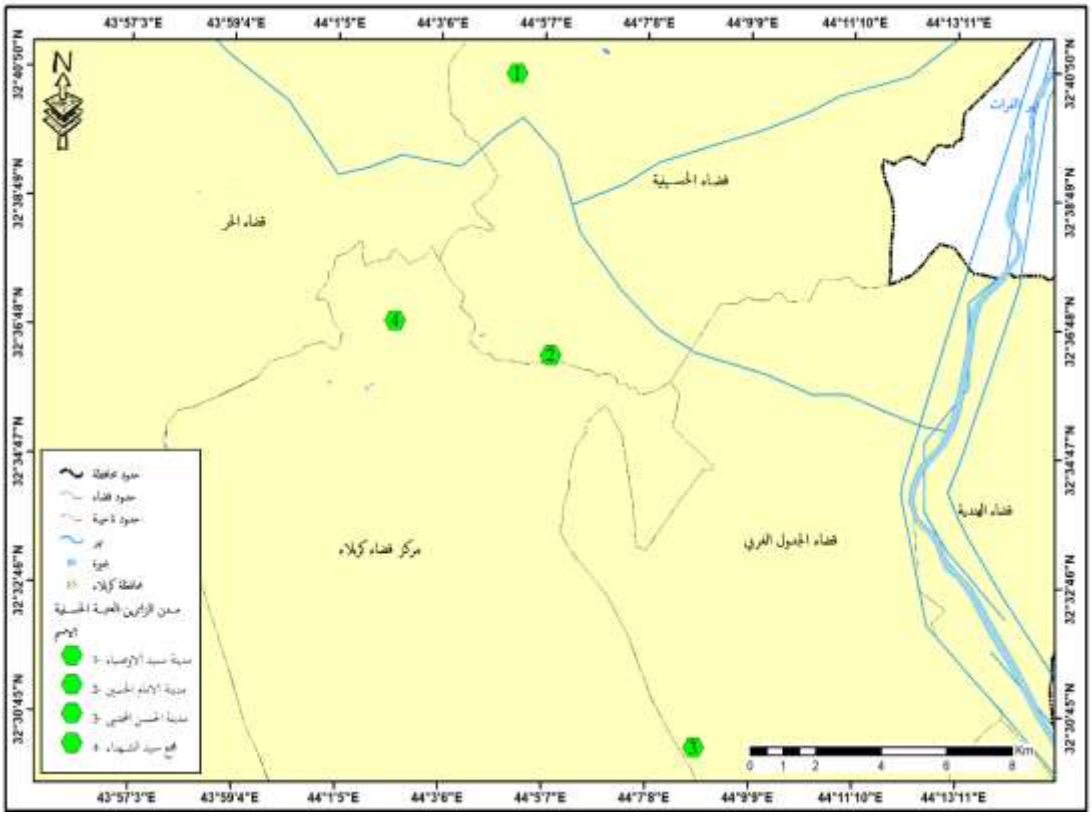
الجانب الاستثماري لهذه المدن يقتصر على الزائرين الذين يستأجرون سكناً لغرض الإقامة في مدن الزائرين عن طريق مكاتب الحجوزات، والخدمات التي تقدمها هذه المدن سواء كانت استثمارية أو مجانية لها دور مهم في تنشيط حركة السياحية داخل منطقة الدراسة واستقطاب الزائرين من خارجها بل من خارج البلد أيضا خصوصاً الأجانب من جنسيات عدة الذين يرتادون هذه المدن.

جدول (5) مدن الزائرين التابعة للعتبة الحسينية المقدسة

ت	اسم المدينة	الموقع	المساحة	عدد العاملين	الاستيعاب	سنة الافتتاح
1	مدينة الامام الحسين(ع)	طريق كربلاء-بابل	28دونم	370	400	2017
2	مدينة سيد الاوصياء(ع)	طريق بغداد-كربلاء	700 ألف م^2	453	500	2016
3	مدينة الحسن المجتبى(ع)	طريق نجف - كربلاء	22دونم	388	800	2018
4	مجمع سيد الشهداء (ع)	المركز	2500 م^2	230	300 ألف	2012

المصدر: بالاعتماد على العتبة الحسينية المقدسة، مدن الزائرين، مكاتب الحجوزات، بيانات غير منشورة 2023.

خريطة (4) التوزيع الجغرافي لمدن الزائرين التابعة للعتبة الحسينية المقدسة



المصدر: بيانات الجدول (5).

2- التوزيع الجغرافي لمشاريع القطاع السياحي / العتبة العباسية

Geographical Distribution of Tourism Sector Projects / Abbas's (p) Holy Shrine

ساهمت في دعم وتنشيط السياحة من خلال دورها في نشر مشاريعها الخدمية داخل منطقة الدراسة، ببناء مجمعات خدمية لاستقبال الزائرين خاصة في موسم الزيارات المليونية، واستقطاب للسواح الزائرين العرب والأجانب، كونها تمثل دار استراحة، كما يتضح من الجدول (6) والخريطة (5)، وهي:

جدول (6) مشاريع العتبة العباسية المقدسة في دعم القطاع السياحي

اسم المجمع	الموقع	المساحة	عدد العاملين	سنة التأسيس
مضيف العتبة	طريق (النجف – كربلاء)	(12.500) م2	76	2008

مجمع الشيخ الكليني (رحمه الله)	طريق (بغداد- كربلاء)	(21.104) م2	46	2008
مجمع أم البنين (عليها السلام)	طريق (النجف - كربلاء)	(20.500) م2	38	2011
مجمع العلقمي	طريق (بابل - كربلاء)	(32.600) م2	72	2013
مجمع الإمام الهادي (عليه السلام)	مركز المدينة	1000م2	82	2016

المصدر الأمانة العامة للعتبة العباسية المقدسة، قسم شؤون الهندسة الفنية، بيانات غير منشورة (2023).

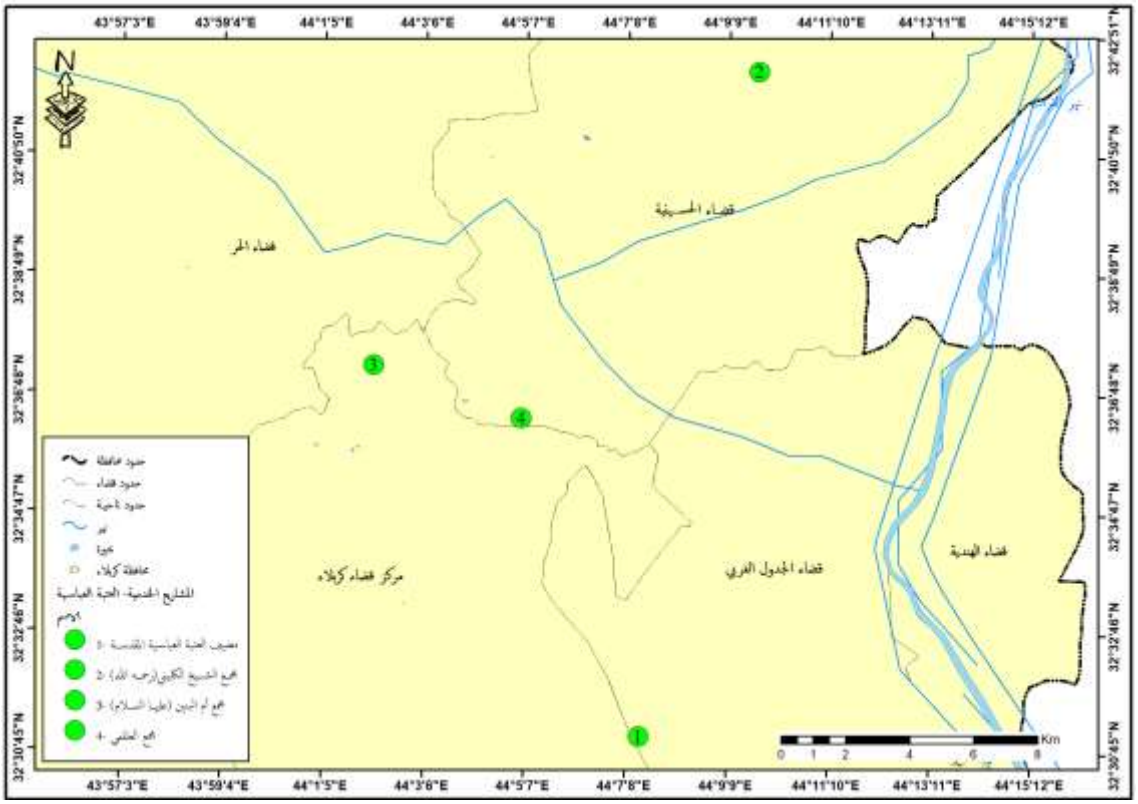
• مضيف العتبة العباسية المقدسة الخارجي: The external host of the al-Abbas's holy shrine (p): الواقع على طريق (النجف – كربلاء) يقدم خدمات متعددة، منها المأكل والمشرب، طرأت عليه عدة تحديثات، تم استحدثت قاعات جديدة مخصصة لاستراحة النساء، تقدر مساحتها ب(12.500) م^2 تتسع لأكثر من (5000) زائر من الرجال وأكثر من (5000) زائرة من النساء، ويقدم المضيف كذلك خدمات متنوعة، قرآنية وفكرية وثقافية فضلاً عن الرعاية الصحية (الدراسة الميدانية، مقابلة مع عضو مجلس إدارة العتبة العباسية المقدسة والمشرف على مضيف العتبة السيد جواد الحسناوي، بتاريخ 2024/3/23.)

• مجمع الشيخ الكليني(رحمه الله): Sheikh Al-Kulayni Complex (may Allah have mercy on him): الواقع على طريق (بغداد- كربلاء)، وتقدر مساحته (21104) م^2، متكون من (20) بناية، يبعد بمسافة (6كم) عن مركز المدينة، يقدم الخدمات التي يحتاجها الزائر، يتشرف بهذا العمل (46) منتسباً تابعاً للمجمع إضافةً الى (150) متطوعاً و(50) عنصراً كشفياً من جمعية كشافة الكفيل (الدراسة الميدانية، مقابلة مع مسؤول المجمع الحاج هادي مهدي محمد الهنون، بتاريخ 2024/3/24)

كذلك استقبل المجمع نحو (500) شخص من العوائل اللبنانية التي نزحت جراء العدوان الصهيوني على لبنان، كما أن إدارة المجمع عملت على توفير سكن ملائم لهذا العوائل، مجهز بوسائل الراحة كافة، وتأمين وجبات الطعام وباقي الاحتياجات الأساسية، إضافة إلى الخدمات

الطبية كما قامت العتبة المقدسة حملة تهيئة عدد من مجمعاتها الخدمية، من أجل توفير سكن ملائم للعوائل اللبنانية القادمة إلى منطقة الدراسة (الدراسة الميدانية، مقابلة مع مسؤول المجمع السيد علي مهدي عباس، بتاريخ 2024/10/5

خريطة (5) مشاريع العتبة العباسية المقدسة في دعم القطاع السياحي



المصدر: بيانات الجدول (6).

• مجمع أم البنين (عليها السلام) الواقع على طريق (النجف - كربلاء): um al-Banin complex located on the (Najaf-Karbala) road (peace be upon her): يقدم خدمات الاستراحة والمبيت والطعام والخدمات الصحية والطبية، يحتوي (70) خيمة لاستراحة ومبيت الزائرين، ويحتوي على مركز لتعليم القراءة الصحيحة والاجابة على الاسئلة الشرعية، ومركز لسيارات الاسعاف، ومركز للمفقودين، ومركز للاتصالات يستقبل يوميا (150) ألف زائر ومبيت (8000) زائر أيام الزيارات المليونية.

• مجمع العلقمي الذي يقع على طريق (بابل - كربلاء): Al-Alqami Complex, which is located on the (Babil-Karbala) road: يقوم المجمع بتوفير خدمة مبيت الزائرين

وبواقع (2000) زائر يومياً أيام الزيارات المليونية وبتقديم خدماته الطبية عن طريق فتح مفرزة طبية داخل المجمع (الدراسة الميدانية، مقابلة مع مسؤول مجمع خدمة الزائرين الأستاذ رضا ناجي بتاريخ 2024/3/24.)

• مجمع الإمام الهادي (عليه السلام): Imam al-Hadi (peace be upon him) Complex: أسس عام 2023، يقع في الجهة الشرقيّة من المدينة القديمة (منطقة باب الخان)، لضيافة الوفود والشخصيات واستقبال وتقديم خدماتٍ لأكبر عددٍ ممكن من الزائرين، يتكون من (8) طوابق مشيدة على مساحة (1000) م^2، يحوي كل طابق (21) غرفة مجهزة بوسائل الراحة، بالإضافة الى قاعة مناسبات ومطبخ ومطعم ومجاميع صحية مفتوحة دائما.

• مشروع مجمع خدمة الزائرين الواقع على طريق (بغداد – كربلاء): The project of the visitor service complex located on the (Baghdad-Karbala) road: مرفق خدمي مهم، مجمع لاستقبال الزائرين الكرام والوافدين لزيارة مرقدي الإمام الحسين وأخيه أبي الفضل العباس (عليهما السلام)، جميع البنايات داخل المجمع والبالغ عددها (20مبنى) من طابق واحد وبارتفاع (5أمتار) موزعة بين منام واستراحة ومنشآت صحية وغرف إدارية ومفرزة طبية ومركز للعلاج الطبيعي ومطبخ ومضيف، مع تزويده بمضخات للمياه ونظام متطور للتغذية المائية والصرف الصحي، مع ساحات خضراء وطرق ذي جزرات وسطية تم تشجيرها بأنواع خاصة من الأشجار حسب المخططات الخاصة بمساحاتها الخضراء وجميع البنايات مزودة بمنظومة كهربائية متكاملة ونظام للتغذية المائية والصرف الصحي، إضافة لمنظومات الحريق والإنذار.

الجانب التنموي الايجابي لهذه المجمعات لا يقتصر على تقديم الخدمات للزائرين الذين يوفدون أيام الزيارات المليونية، انما لها دوراً مهماً في تنشيط حركة السياحية داخل منطقة الدراسة واستقطاب الزائرين من خارجها بل من خارج البلد أيضاً خصوصاً الأجانب من جنسيات متعددة.

من إسهامات العتبتين المقدستين في دعم وتنشيط السياحة استحدث عام (2008) قسم السياحة الدينية في الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة الذي يضم عدداً من الباصات الحديثة تسهم في نقل الزائرين من كربلاء إلى باقي العتبات المقدسة (بغداد، سامراء والنجف الأشرف) وبمعدل

(25) رحلة في اليوم لعام 2023، ولا تقتصر الرحلات على زيارة العتبات المقدسة داخل العراق وإنما شملت رحلات جوية الى الديار المقدسة في المملكة العربية السعودية المدينة المنورة لزيارة قبر الرسول (ص) وأداء مناسك العمرة (العتبة الحسينية المقدسة، قسم السياحة الدينية، شعبة النقل السياحي، بيانات غير منشورة 2023)

للعتبتين المقدستين دوراً مهماً في دعم القطاع السياحي على جميع الأصعدة (التعليمية، الصحية) كما سيتضح من الفصل اللاحق من خلال الطلبة الوافدين واعداد المرضى المسجلين القادمين من جميع محافظات العراق.

3-1: الاستدامة في التخطيط السياحي

بناء نموذج ذكي مستقبلي لإدارة السياحة الدينية في محافظة كربلاء المقدسة

Sustainability in Tourism Planning

Building a Future Smart Model for Religious Tourism Management in the Holy Province of Karbala

تمثل الاستدامة في التخطيط السياحي المرحلة الأكثر تقدمًا في إدارة الموارد والأنشطة السياحية، إذ لم يعد نجاح المدن السياحية يقاس بحجم التدفقات السياحية أو عدد المنشآت والخدمات المتوافرة فحسب، وإنما بمدى قدرة النظام السياحي على الاستمرار في أداء وظائفه بكفاءة، مع المحافظة على الموارد الطبيعية والثقافية والعمرانية، وتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين، وضمان جودة تجربة الزائر في الحاضر والمستقبل.

وتزداد أهمية هذا التوجه في المدن ذات الوظيفة الدينية، التي تتسم بخصوصية مكانية وزمانية تختلف عن كثير من المقاصد السياحية الأخرى، بسبب التباين الكبير في أعداد الزائرين وتوقيتات التدفقات البشرية، وارتفاع الطلب على النقل والإيواء والخدمات العامة، فضلًا عن الحاجة إلى إدارة الحشود والمحافظة على الأمن والسلامة والبيئة والنسيج العمراني والتراثي. ومن هنا تصبح الاستدامة في التخطيط السياحي ضرورة لإدارة العلاقة بين الزائر والمكان والموارد والسكان والخدمات ضمن منظومة متكاملة قادرة على الاستجابة للضغوط الحالية والمستقبلية.

وفي هذا السياق، يبرز التحول الرقمي بوصفه إحدى أهم الأدوات الحديثة التي يمكن توظيفها لتحقيق الاستدامة السياحية، إذ تتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، ونظم المعلومات

الجغرافية، وتحليل البيانات الضخمة، والمنصات الرقمية، إمكانية الانتقال من الإدارة التقليدية القائمة على الاستجابة للمشكلة بعد حدوثها إلى إدارة استباقية تعتمد على الرصد والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرار في الوقت المناسب. وبذلك لا تكون التكنولوجيا هدفًا بحد ذاتها، وإنما وسيلة لرفع كفاءة استخدام الموارد وتقليل الهدر والضغط المكاني وتحسين الخدمات وتعزيز القدرة المؤسسية على إدارة النشاط السياحي.

وتشكل محافظة كربلاء المقدسة بيئة مكانية مناسبة لتطبيق هذا التوجه، بالنظر إلى مكانتها الدينية العالمية، وتعدد أنماط التدفقات السياحية إليها، وما يصاحب الزيارات الكبرى من كثافات بشرية ومرورية وضغوط على البنية التحتية والخدمات والموارد. لذلك فإن الانتقال نحو السياحة الدينية الذكية المستدامة يمكن أن يمثل مدخلًا لإعادة تنظيم إدارة السياحة في المحافظة، من خلال بناء نظام متكامل يربط البيانات المكانية بالحركة البشرية والخدمات والنقل والبيئة والطاقة والسلامة، ويحولها إلى معلومات آنية تدعم القرار السياحي والحضري وعليه، يقترح هذا المحور نموذجا مستقبليا يقوم على دمج التخطيط السياحي المستدام والتحول الرقمي والإدارة المكانية الذكية، وصولًا إلى بناء نموذج قابل للتطبيق يجعل من كربلاء مدينة دينية ذكية ومستدامة بحلول عام 2035:

أولا: من التخطيط السياحي التقليدي إلى التخطيط السياحي الذكي المستدام

ارتبط التخطيط السياحي التقليدي بتوفير الخدمات والمنشآت لاستيعاب الطلب السياحي المتزايد، إلا أن هذا النمط قد لا يكون كافيا للتعامل مع المدن التي تشهد تدفقات بشرية كبيرة ومتغيرة بصورة مستمرة. فزيادة أعداد الزائرين دون تطوير قدرة المكان على الاستيعاب قد تؤدي إلى ارتفاع الضغط على شبكات النقل والمياه والطاقة والخدمات، وزيادة النفايات والتلوث، وتراجع جودة البيئة العمرانية، فضلًا عن التأثير في تجربة الزائر وحياة السكان المحليين.

ومن هنا يقتضي التخطيط السياحي المستدام الانتقال من مفهوم زيادة الطاقة الاستيعابية إلى مفهوم رفع كفاءة الطاقة الاستيعابية؛ أي أن الهدف لا يتمثل في استيعاب أكبر عدد ممكن من الزائرين فقط، وإنما في إدارة التدفقات المكانية والزمانية بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد ويحد من الاختناقات والهدر، ويقوم هذا التحول على مجموعة من المبادئ الأساسية، أهمها:

1. الاستخدام الرشيد للموارد السياحية والطبيعية.
2. المحافظة على الهوية الدينية والتراثية والعمرانية.
3. تحقيق التوازن بين احتياجات الزائرين والسكان المحليين.
4. رفع كفاءة البنية التحتية والخدمات.
5. تقليل الآثار البيئية للنشاط السياحي.
6. توظيف التكنولوجيا في الرصد والتنبؤ وإدارة الموارد.
7. تعزيز المشاركة والتنسيق بين المؤسسات المسؤولة عن إدارة السياحة.
8. بناء قدرة مؤسسية قادرة على التعامل مع النمو المستقبلي.

ثانيا: النموذج الذكي المستدام المقترح لإدارة السياحة الدينية في كربلاء

يقوم النموذج المقترح على بناء منظومة سياحية ذكية مستدامة تربط بين البيانات والمكان والزائر والخدمات والموارد والقرار. ولا يقتصر النموذج على تطبيقات رقمية منفردة، بل يقوم على التكامل بين مجموعة من الأنظمة الذكية التي تعمل بصورة مترابطة ويمكن تصور النموذج على شكل منظومات رئيسة:

1. منظومة الإدارة المكانية الذكية

تمثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) الأساس المكاني للنموذج المقترح، من خلال بناء قاعدة بيانات جغرافية متكاملة تشمل المواقع الدينية والتراثية والسياحية، وشبكات النقل، ومواقف السيارات، والفنادق، والمطاعم، والمراكز الصحية، ومسارات المشاة، ومناطق الخدمات والطوارئ.

وتتيح هذه المنظومة تحليل التوزيع المكاني للخدمات والكشف عن مناطق العجز والضغط، وتحديد أفضل المواقع للخدمات المستقبلية، وتحليل سهولة الوصول، وتحديد المسارات البديلة للزائرين، بما يساعد على تحقيق العدالة المكانية في توزيع الخدمات وتقليل الضغط على المناطق المركزية.

2. منظومة الإدارة الذكية للحشود

تعد إدارة الحشود من أهم ركائز الاستدامة في السياحة الدينية، إذ إن ارتفاع الكثافات البشرية في مناطق محددة قد يؤدي إلى اختناقات مرورية ومكانية وضغوط على الخدمات، فضلًا عن ارتفاع المخاطر المرتبطة بالسلامة.

ويقترح النموذج استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل التدفقات البشرية بصورة آنية، والتنبؤ بمناطق ارتفاع الكثافة قبل حدوث الاختناق، مع توجيه الزائرين نحو المسارات الأقل ازدحامًا، وإرسال التنبيهات والتعليمات الفورية من خلال التطبيقات الرقمية.

ولا يهدف هذا النظام إلى السيطرة على الحشود فحسب، وإنما إلى تحقيق التوازن المكاني في توزيع الحركة السياحية وتقليل الضغط على المناطق الحساسة.

3. منظومة النقل السياحي المستدام

يمثل النقل أحد أهم محددات الاستدامة السياحية في كربلاء، ولا سيما خلال الزيارات الكبرى. ولذلك يقوم النموذج على الانتقال من إدارة المرور التقليدية إلى منظومة نقل ذكية تعتمد على البيانات اللحظية وتتضمن المنظومة:

- تتبع الحافلات والمركبات بصورة آنية.
- تحديد المسارات الأقل ازدحامًا.
- إدارة مواقف السيارات إلكترونيًا.
- توفير خرائط رقمية لحركة الزائرين.
- تطوير مسارات آمنة وذكية للمشاة.
- ربط النقل العام بمناطق الإيواء والمراكز الدينية.
- إعطاء الأولوية للنقل الجماعي للحد من المركبات الخاصة.
- استخدام البيانات للتنبؤ بالاختناقات قبل حدوثها.

4. منظومة السياحة الرقمية وتجربة الزائر

يقترح النموذج إنشاء منصة سياحية رقمية موحدة تمثل البوابة الرئيسة للخدمات السياحية والدينية في المحافظة وتتضمن المنصة:

- دليلا سياحيا ودينيا رقميا.
- خرائط تفاعلية.
- معلومات متعددة اللغات.
- تحديد المواقع والخدمات القريبة.
- خدمات الحجز الإلكتروني.
- الإرشاد الفوري.
- التنبيهات المتعلقة بالازدحام والطرق.
- المعلومات الصحية والأمنية والطوارئ.
- خدمات الترجمة الرقمية.
- إمكانية توظيف تقنيات الواقع المعزز في المواقع التراثية والدينية.

ثالثا: البعد البيئي في النموذج السياحي الذكي

يمثل البعد البيئي جوهر الاستدامة، ولذلك ينبغي ألا يقتصر التحول الذكي في كربلاء على إدارة الزائرين والنقل، بل يمتد إلى إدارة الموارد البيئية ويشمل ذلك بناء منظومة للمدينة السياحية الخضراء تقوم على:

1. إدارة النفايات الذكية استخدام الحاويات الذكية وأجهزة الاستشعار لمراقبة مستويات الامتلاء، وتحديد مسارات جمع النفايات بصورة أكثر كفاءة، مع تعزيز الفرز وإعادة التدوير، ولا سيما خلال مواسم الزيارات الكبرى.

2. كفاءة الطاقة التوسع في استخدام الطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، في المنشآت السياحية ومرافق الخدمات والمواقف والمناطق العامة، وربط استهلاك الطاقة بأنظمة مراقبة رقمية تحدد مستويات الاستهلاك والهدر.

3. الإدارة الذكية للمياه توظيف أجهزة الاستشعار وأنظمة المراقبة للكشف عن التسربات وتقليل الهدر، وإعادة استخدام المياه حيثما كان ذلك ممكنًا، خصوصًا في المنشآت ذات الاستهلاك المرتفع خلال مواسم الزيارات.

4. البيئة الحضرية زيادة المساحات الخضراء والأحزمة النباتية والمناطق المظللة ومسارات المشاة، وربطها بالتخطيط السياحي لتقليل الآثار الحرارية وتحسين البيئة الحضرية ورفع راحة الزائر والسكان.

رابعا: الحوكمة الرقمية وإدارة القرار السياحي

لا يمكن تحقيق السياحة الذكية المستدامة بمجرد توفير التطبيقات والأجهزة، لأن نجاح النموذج يرتبط بوجود منظومة مؤسسية قادرة على إدارة البيانات واتخاذ القرار والتنسيق بين الجهات المختلفة ويقترح لذلك إنشاء مركز قيادة وإدارة سياحية ذكية يرتبط بالجهات ذات العلاقة، ويعمل على تجميع البيانات وتحليلها وإنتاج المؤشرات اللازمة لصنع القرار وتتولى المنظومة:

- مراقبة حركة الزائرين.
- متابعة النقل والمرور.
- مراقبة الخدمات.
- رصد المؤشرات البيئية.
- متابعة الطاقة والمياه والنفايات.
- إدارة الطوارئ.
- تحليل البيانات المكانية.
- إصدار التنبيهات المبكرة.
- دعم القرارات التشغيلية والاستراتيجية.

خامسا: التحديات التي تواجه تطبيق السياحة الدينية الذكية المستدامة

على الرغم من الإمكانات الكبيرة للنموذج المقترح، فإن الانتقال إلى مدينة دينية ذكية ومستدامة يواجه مجموعة من التحديات، يمكن تصنيفها إلى:

1. تحديات تقنية تتمثل في محدودية البنية الرقمية، وتفاوت جودة شبكات الاتصال، وضعف تكامل قواعد البيانات، والحاجة إلى أنظمة قادرة على التعامل مع البيانات الضخمة بصورة آنية.

2. تحديات مؤسسية تتمثل في تعدد الجهات المسؤولة عن السياحة والنقل والخدمات والأمن والبلديات، الأمر الذي يتطلب بناء آلية مؤسسية موحدة لتبادل البيانات والتنسيق واتخاذ القرار.

3. تحديات بشرية تتعلق بنقص الكفاءات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات الجغرافية وتحليل البيانات وإدارة المدن الذكية، مما يستدعي برامج مستمرة للتدريب وبناء القدرات.

4. تحديات مالية يتطلب التحول الذكي استثمارات أولية في البنية الرقمية وأجهزة الاستشعار ومراكز البيانات والبرمجيات والتدريب، الأمر الذي يستلزم تنويع مصادر التمويل وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

5. تحديات التخطيط تتمثل في ضرورة الانتقال من المشاريع الرقمية المنفردة إلى استراتيجية شاملة تربط كل التطبيقات والأجهزة وقواعد البيانات ضمن منظومة واحدة.

السيناريوهات المستقبلية للسياحة الدينية الذكية في كربلاء حتى عام 2035

يمكن بناء ثلاثة سيناريوهات مستقبلية وفق درجة التحول نحو الاستدامة والذكاء:

السيناريو الأول: الاستمرار التقليدي يقوم على استمرار نمط الإدارة الحالي مع إدخال تحسينات تشغيلية محدودة، دون تحول مؤسسي ورقمي شامل.

ويؤدي هذا السيناريو إلى استمرار الضغط على البنية التحتية، وتزايد الاختناقات المرورية، وارتفاع الكلف التشغيلية، وضعف القدرة على التنبؤ بالأزمات، وتراجع كفاءة استخدام الموارد، ولا سيما مع الزيادة المستقبلية في أعداد السكان والزائرين وعلى الرغم من انخفاض تكاليف التحول الأولية، فإن كلفته طويلة الأجل ستكون مرتفعة بسبب استمرار الهدر والاختناقات والضغط على الموارد.

السيناريو الثاني: التحول الرقمي الجزئي يتضمن إدخال مجموعة من التطبيقات الذكية في بعض القطاعات، مثل الإرشاد السياحي والكاميرات الذكية وبعض الخدمات الإلكترونية وإدارة المرور.

ويؤدي إلى تحسين نسبي في الخدمات وإدارة الحشود، إلا أن محدودية التكامل بين الأنظمة تقلل من أثره الاستراتيجي، ويظل التحول في هذه الحالة رقمنة لبعض الخدمات أكثر من كونه تحولًا نحو مدينة سياحية مستدامة.

السيناريو الثالث: التحول الذكي المستدام يمثل السيناريو الأفضل والأكثر توافقًا مع أهداف التنمية السياحية المستدامة، ويقوم على تحويل كربلاء بحلول عام 2035 إلى مدينة دينية ذكية ومستدامة تعتمد على منظومة متكاملة من الذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات الجغرافية وإنترنت الأشياء والطاقة المتجددة وتحليل البيانات والحوكمة الرقمية ويتميز هذا السيناريو بتحقيق التكامل بين:

إدارة الحشود، النقل الذكي، الخدمات الرقمية، حماية التراث، الطاقة النظيفة، إدارة المياه والنفايات، الأمن والسلامة والحوكمة الرقمية.

ولا تكمن أهمية هذا السيناريو في استخدام التكنولوجيا بحد ذاتها، وإنما في قدرته على تحقيق التوازن بين النمو السياحي والقدرة الاستيعابية للمكان وحماية الموارد وتحسين نوعية الحياة.

خارطة الطريق المقترحة للتحول نحو السياحة الدينية الذكية المستدامة 2026–2035:

المرحلة الأولى: التأسيس وبناء قاعدة البيانات2026–2029 تركز هذه المرحلة على بناء الأساس المؤسسي والتقني للنموذج من خلال:

- إنشاء قاعدة بيانات سياحية مكانية موحدة.
- بناء نظام GIS سياحي متكامل.
- رقمنة الخدمات الأساسية.
- حصر الموارد والمنشآت والخدمات السياحية.
- تطوير البنية التحتية للاتصالات.
- إعداد الكوادر المتخصصة.
- تحديد مؤشرات الاستدامة السياحية.
- إنشاء نظام أولي لمراقبة حركة الزائرين.

المرحلة الثانية: التكامل والتشغيل الذكي2030–2032 تنتقل المحافظة خلالها من الرقمنة إلى التشغيل الذكي عبر:

- تشغيل نظام النقل الذكي.
- تطبيق نظام إدارة الحشود.

- إطلاق المنصة السياحية الموحدة.
- ربط الخدمات السياحية بالخرائط الرقمية.
- إدخال أنظمة المراقبة البيئية.
- تطبيق إدارة النفايات الذكية.
- التوسع في الطاقة الشمسية.
- تشغيل أنظمة الإنذار المبكر.

المرحلة الثالثة: المدينة الدينية الذكية المستدامة2033–2035 تمثل مرحلة التكامل النهائي، وفيها يتم:

- تشغيل مركز القيادة السياحية الموحد.
- ربط المؤسسات السياحية والخدمية في منصة واحدة.
- استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالحركة والطلب والمخاطر.
- تعميم أنظمة النقل الذكي.
- توسيع استخدام الطاقة المتجددة.
- تطبيق الإدارة الذكية للمياه والنفايات.
- حماية المواقع الدينية والتراثية باستخدام التقنيات الحديثة.
- بناء نظام متكامل لقياس الاستدامة السياحية.
- الانتقال من الإدارة الاستجابية إلى الإدارة التنبؤية والاستباقية.

النموذج الجغرافي–التنموي المقترح

يمكن تلخيص النموذج المقترح لإدارة السياحة الدينية الذكية المستدامة في كربلاء ضمن سلسلة مترابطة تبدأ من المورد والمكان وتنتهي ب القرار المستدام:

الموارد السياحية والدينية والتراثية

↓

قاعدة بيانات مكانية متكاملة GIS

↓

جمع البيانات الآنية عن الزائرين والنقل والخدمات والبيئة

↓

الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والتنبؤ

↓

منصة السياحة الذكية

↓

إدارة الحشود والنقل والخدمات والطاقة والمياه والنفايات

↓

مركز القيادة والحوكمة الرقمية

↓

قرار سياحي–مكاني استباقي

↓

كفاءة الموارد + جودة الخدمة + حماية البيئة والتراث

↓

تنمية سياحية مستدامة

↓

كربلاء مدينة دينية ذكية ومستدامة 2035

ويتميز هذا النموذج بأنه لا يتعامل مع السياحة الرقمية باعتبارها مشروعا تقنيا منفصلا، بل باعتبارها منظومة مكانية وتنموية توظف التكنولوجيا في خدمة الاستدامة.

الخلاصة

إن الاستدامة في التخطيط السياحي لمحافظة كربلاء المقدسة لا ينبغي أن تُفهم بوصفها مجموعة من الإجراءات البيئية المحدودة، وإنما بوصفها منظومة متكاملة لإدارة المكان والإنسان والموارد والنشاط السياحي. وفي ظل الزيادة المتوقعة في حركة الزائرين، فإن استمرار الإدارة التقليدية سيؤدي إلى تضاعف الضغوط على البنية التحتية والخدمات والبيئة الحضرية، في حين يمثل التحول الرقمي الجزئي خطوة مهمة لكنها غير كافية لتحقيق تحول بنيوي في إدارة السياحة.

أما الخيار الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية طويلة المدى فيتمثل في بناء نموذج للسياحة الدينية الذكية المستدامة يجمع بين نظم المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والمنصات الرقمية والنقل الذكي والطاقة المتجددة والإدارة الذكية للموارد. ويتيح هذا النموذج الانتقال من التخطيط القائم على معالجة المشكلات بعد وقوعها إلى تخطيط استباقي قادر على التنبؤ بالضغوط وإدارتها قبل تحولها إلى أزمات.

وبذلك تصبح كربلاء، وفق أفق عام 2035، قادرة على الانتقال من كونها مقصدا رئيسا للسياحة الدينية إلى نموذج إقليمي للمدينة الدينية الذكية المستدامة، تكون فيه التكنولوجيا وسيلة لتحقيق الاستدامة، والاستدامة هدفا لتحقيق كفاءة المكان وجودة الحياة وحماية التراث واستمرارية النشاط السياحي

المصادر:

الكتب العلمية:

1. أبا ذر راهي سعدون الزبيدي، حصن الاخيضر دراسة في ضوء التحريات والتنقيبات والصيانة الاثارية، مجلة العميد، العددان الأول والثاني، العتبة العباسية المقدسة،2012، ص545.

2. رؤوف محمد علي الانصاري،2006، عمارة كربلاء (دراسة عمرانية وتخطيطية) ط1، مؤسسة الصالحي للطباعة، دمشق.

3. عباس فاضل السعدي، مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة كربلاء، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد،2018، ص25.

4. عدنان عبد المسعودي وطه ياسين الديباج علاوي مزهر المسعودي، الدليل الاثري لكربلاء المقدسة، ط1، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء المقدسة،2014، ص28.

5. علاوي مزهر وزميله، دليل كربلاء الآثاري، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، العتبة الحسينية المقدسة، 2014، ص36.

6. علي محمد مهدي، الاخيضر، (منشورات مدينة الاثار) بغداد، 1969..
7. عماد عبد السلام رؤوف، حضارة العراق، بغداد، 1985، ج1، ص183.
8. عيسى سلمان، المواقع الاثارية في العراق، مديرية الاثار العامة، مطبعة الحكومة، بغداد،1970، ص182.
9. محمد عبد الرزاق موسى البغدادي، ص7.
10. محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة مصر -1975، ص15-16.
11. ميثم مرتضى مصطفى نصر الله واخرون، كربلاء حضارة وصور وابداع،2011، ص132.
12. الدوائر الرسمية:
13. الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة، قسم شؤون الهندسة الفنية، بيانات غير منشورة (2023).
14. بلديةَ محافظة كربلاء، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غيرمنشورة2023.
15. ديوان الوقف الشيعي، مديرية الوقف الشيعي في محافظة كربلاء المقدسة، قسم المساجد والحسينيات، بيانات غير منشورة،2023.
16. العتبة الحسينية المقدسة، قسم السياحة الدينية، شعبة النقل السياحي، بيانات غير منشورة 2023
17. مديرية طرق وجسور محافظة كربلاء، دليل صيانة الطرق والجسور، مصدر سابق، بدون ارقام صفحات

المواقع الإلكترونية:

18. صحيفة (لاو دونغ) الرسمية الفيتنامية: اعلان على الموقع الرسمي لمركز كربلاء للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2021.
19. الموقع الإلكتروني، https://imhussain.com/arabic/section31/2216

البحوث العلمية:

20. عباس عبد الأمير طه العميري، التخطيط والتنمية السياحية للمواقع الاثرية والتراثية في محافظة كربلاء، مجلة السبط، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، العتبة الحسينية المقدسة، العدد 27، 2016، ص9.
21. الدراسة الميدانية:
22. الدراسة الميدانية لقضاء عين التمر بتاريخ 2024/9/5
23. الدراسة الميدانية لمركز المدينة القديمة منطقة بين الحرمين بتاريخ 2023/3/4
24. الدراسة الميدانية لمركز المدينة القديمة منطقة بين الحرمين بتاريخ 2024/3/4
25. الدراسة الميدانية لمركز المدينة القديمة، زيارة الحرمين الشريفين، بتاريخ 2024/3/4
26. الدراسة الميدانية، مقابلة مع السيد (مظفر محمد شعبان) مدير مدينة سيد الاوصياء (ع) بتاريخ 2024/3/6
27. الدراسة الميدانية، مقابلة مع السيد (هاشم العميدي) مدير مدينة الامام الحسن المجتبى (ع) بتاريخ 2024/10/3
28. الدراسة الميدانية، مقابلة مع عضو مجلس إدارة العتبة العباسية المقدسة والمشرف على مضيف العتبة السيد جواد الحسناوي، بتاريخ 2024/3/23.
29. الدراسة الميدانية، مقابلة مع مدير المجمع السيد مصطفى خضر تاريخ 2024/10/5

30. الدراسة الميدانية، مقابلة مع مسؤول المجمع الحاج هادي مهدي محمد الهنون، بتاريخ 2024/3/24

31. الدراسة الميدانية، مقابلة مع مسؤول المجمع السيد علي مهدي عباس، بتاريخ 2024/10/5

32. الدراسة الميدانية، مقابلة مع مسؤول شعبة الرعاية المعرفية التابعة للقسم الشيخ محمد الظالمي، بتاريخ 2024/12/3

33. الدراسة الميدانية، مقابلة مع مسؤول مجمع خدمة الزائرين الأستاذ رضا ناجي بتاريخ 2024/3/24.

الفصل السادس

التنمية السياحية المستدامة: التخطيط والبيئة والمجتمع

م.د. مرح ثائر جمعة

الملخص

يتناول هذا الفصل التنمية السياحية المستدامة من خلال التخطيط السياحي، والعلاقة بين السياحة والبيئة والمجتمع، والتحديات التي تواجه التنمية وآفاق تطويرها. ويعرض مفهوم التنمية السياحية وعناصرها وخصائصها، مع بيان الترابط بين الجذب السياحي والنقل والإقامة والخدمات والموارد البشرية. ويناقش الاستدامة بوصفها توجهًا لتنظيم الاستفادة من المقومات الطبيعية والحضارية والاقتصادية، بما يوازن بين الحاجات الراهنة والمحافظة على إمكانات المستقبل. ويبحث الفصل آثار النشاط السياحي في البيئة والمجتمعات المحلية، وما قد يتيحه من فرص اقتصادية وثقافية واجتماعية، وما قد يرتبط به من ضغوط عند ضعف التخطيط أو سوء توزيع المنافع. كما يتناول متطلبات تطوير القطاع السياحي والتحديات التي تعترض تحقيق الاستدامة، مع إبراز أهمية التخطيط والتنسيق والمشاركة المجتمعية. وتقوم المعالجة على عرض وتحليل المادة النظرية والمراجع التي يتضمنها المتن، وتبقى ذات نطاق عام في تناول التنمية السياحية، دون إسناد دراسة ميدانية جديدة إلى موقع غير محدد في البحث. وتبرز في المناقشة ضرورة وصل المشروعات السياحية بقدرة البيئة والخدمات على الاستيعاب، وتنظيم العلاقة بين الجهات العامة والخاصة والمجتمع المحلي. وتكمن أهمية الفصل في جمع الأبعاد البيئية والاجتماعية والتخطيطية ضمن تصور واحد، يبتعد عن قياس نجاح السياحة بالنمو الاقتصادي وحده. وبذلك يقدم إطارًا لفهم التنمية السياحية باعتبارها عملية متواصلة تستلزم إدارة الموارد وتطوير الخدمات وحماية الخصوصية الثقافية، بحيث تتكامل جودة التجربة السياحية مع استدامة المكان ومصالح المجتمعات المستضيفة. ويساعد عرض عناصر التنمية على إبراز الاعتماد المتبادل بين مرافق المقصد وخدماته وموارده، فلا تحقق تنمية مرفق واحد غايات الاستدامة بمعزل عن بقية العناصر. وتظل متابعة آثار التطوير في المكان والمجتمع جزءًا من تقييم اتجاه النشاط السياحي ومنافعه وتحدياته.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياحية؛ الاستدامة؛ التخطيط؛ البيئة؛ المجتمع

Abstract

This chapter examines sustainable tourism development through tourism planning, the relationship of tourism to environment and society, and the challenges and prospects of development. It introduces the concept and characteristics of tourism development and explains connections among attractions, transport, accommodation, services, and human resources. Sustainability is presented as an approach to organizing the use of natural, cultural, and economic resources while balancing present needs with future possibilities. The chapter considers the effects of tourism on local communities and environments, including economic and cultural opportunities as well as pressures associated with weak planning or unequal benefits. Requirements for sector development are discussed together with the importance of coordination and community participation. Drawing on the theoretical material and references included in the supplied text, the chapter provides a general discussion rather than claiming a newly conducted field study in a particular destination. Attention is given to the relationship between tourism projects and the capacity of local environments and services, and to cooperation among public organizations, private providers, and communities. The analysis brings environmental, social, and planning dimensions into a single account and avoids equating tourism success with economic growth alone. Sustainable tourism is therefore understood as a continuing process of resource

management, service development, and cultural protection in which the quality of the visitor experience is connected to the long-term interests of destinations and host communities.

Keywords: Tourism development; Sustainability; Planning; Environment; Society

يعتبر موضوع التنمية السياحية من المواضيع الحديثة نسبياً، والتي لم يتم التطرق إليها إلا في الآونة الأخيرة تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة نظراً لدورها الهام والبارز الذي تلعبه في نمو اقتصاديات معظم دول العالم، كونها تؤمن بموارد مالية إضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تتمثل في الصادرات الهامة غير المنظورة وعنصراً أساسياً من عناصر النشاط الاقتصادي، وترتبط بالتنمية ارتباطاً كبيراً، وتعمل على حل بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول ومنها على سبيل المثال مشكلة البطالة التي تعمل التنمية السياحية على تخفيف حدة نسبة تفاقمها وذلك بقدرتها على خلق فرص عمل جديدة، علاوة على دورها في تطوير المناطق والمدن التي تتمتع بإمكانات سياحية من خلال توفير مرافق البنية الأساسية والتسهيلات اللازمة لخدمة السائحين والمواطنين على السواء، ويترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والبيئية والسياسية في المقصد السياحي (مصطفى يوسف كافي،2016، ص333).

أولاً: مفهوم التنمية السياحية المستدامة.

تعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية، وبالتالي تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية. وتعرف التنمية السياحة على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة، وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحي، والتوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية،

تأثيرات السياحة المختلفة، فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها(شوقي السيد محمد،376-375).

ثانياً:- عناصر وخصائص التنمية السياحية المستدامة.

1. -الجذب السياحي، وتشمل العوامل الطبيعية مثل أشكال السطح والمناخ والحياة والنيات وعوامل بشريه كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.

2. النقل بأنواعه المختلفة البرية، والبحري والجوي.

3. أماكن النوم سواء التجاري منها كالفنادق والموتيلات وأماكن النوم الخاص مثل بيوت الضيافة وشقق الإيجار.

4. التسهيلات المساعدة بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك.

5. خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والاتصالات(شوقي السيد محمد ، مصدر سابق، ص376).

ثالثاً:- أشكال التنمية السياحية المستدامة.

تتعدد وتتنوع مشروعات (أشكال) التنمية السياحية كالقرى والمنتجعات السياحية.

1. إنشاء القرى السياحية، وهذه تنتشر في أوروبا كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم، والحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، وتجذب سكان المدن حباً في التغيير والبساطة ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء (الشاطئ)

2. مناطق الموانئ، والجبال والحدائق العامة، والمواقع الطبيعية، المواقع التاريخية الأثرية، والمواقع العلاجية، والجولف وأنشطة رياضية وترفيهية أخرى، وتختلف مساحات هذا النوع من المواقع وتتعدد فيها أنواع مرافق الإقامة ومنشآت النوم والمرافق التكميلية مثل الأسواق والمناطق التجارية، خدمات ترفيهية وثقافية، مراكز للمؤثرات ومرافق سكنية خاصة مختلفة الأحجام.

3. منتجعات المدن، يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي والتنمية الاجتماعية، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع (

فنادق استراحات) في المنطقة، وتحتاج وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل التزحلج على الجليد، ووجود شاطئ وأنشطة سياحية علاجية، ومواقع أثرية أو دينية.

4. منتجعات العزلة، يعتبر هذا النوع من المنتجعات من المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشموله، ويتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل الجزر الصغيرة أو الجبال والوصول إليها يتم بواسطة القوارب المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة(شوقي السيد محمد ، مصدر سابق، ص382).

رابعاً:-مراحل إعداد خطة التنمية السياحية المستدامة.

1. إعداد الدراسات الأولية.

2. تحديد الأهداف.

3. جمع المعلومات، وتقييم الوضع الحالي للمنطقة السياحية

4. تحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها.

5. إعداد الخطة.

6. متابعة وتقييم الخطة وتعديلها إذا تطاب الأم.

• بالنسبة لمرحلة جمع المعلومات، وتقييم الوضع الحالي للمنطقة السياحية؛ تتناول مرحلة جمع المعلومات عناصر الجذب السياحي، المرافق والخدمات، وسائل النقل، خدمات ومرافق البنية التحتية)، وتتطلب هذه المرحلة الأخذ بآراء المسئولين في أجهزة الدولة، وأيضاً ممثلي القطاع الخاص وممثلي المجتمعات المحلية، ومراجعة الدراسات المتوفرة والخرائط والبيانات الجغرافية والخصائص الطبيعية والبيئية ودراسة الأسواق السياحية، وخصائص السياح ومعدلات إنفاقهم وأوجه الإنفاق السياحي وكفاءة السياحة المحلية، وخطوط النقل.

• وبالنسبة لمرحلة تحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها والخروج بحقائق تساعد في الإعداد، ورسم الخطوط العامة والتفصيلية للخطة، وتشمل البيانات: تحليل الأسواق السياحية من حيث التوقعات المستقبلية أي الطلب السياحي على مرافق الإقامة، وتحديد الحاجات من مرافق الإقامة

والخدمات العامة وخدمات البنية التحتية، وخصائص البيئة الطبيعية (المناخ التربة، الحياة البرية، وخصائص مواقع العناصر السياحية مثل وجود معادن قابلة للاستغلال، والقدرة الزراعية، ودراسة أنماط استعمالات الأراضي والمحلات العمرانية، والمرافق والخدمات، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، وعناصر الجذب السياحي، والطاقة الاستيعابية (شوقي السيد محمد ، مصدر سابق، ص384).

خامساً:- متطلبات التنمية السياحية المستدامة.

1. تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمركز المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.

2. المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد تعتمد على المناخ أو الطبيعية أو التاريخ أو أي عامل أخر تتميز به المنطقة السياحية.

3. تجنب تكرار المنتج السياحي والسعي إلى تنويعه ومن ثم توفير الخدمات اللازمة له.

4. الاستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها لتتمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي.

5. إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة وفيما إذا كان الاستثمار سيدر أرباحاً أم لا.

6. دعم الدولة للقطاع السياحي، عبر معاونه القطاع الخاص في تنفيذ البرامج لسياحي ويكون ذلك عبر خطة إعلانية تسويقية للسياحة في البلد السياحي.

7. ترافق خطة التنمية السياحية مع خطة الاقتصادية لتحقيق نحو متوازن في القطاعات الأخرى الزراعية والصناعية والاجتماعية وليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط.

8. تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين.

9. دراسة السوق السياحي المحلية، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين وما هي تفصيلاً تهم للسعي إلى تأمينها قدر الأماكن(مصطفى عبد القادر،2003، ص36).

10. توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات، بخاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحددة، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء(صلاح الدين شروح،1999، ص 38).

11. تؤدي النظافة والخدمات السياحية دوراً مهماً في تطوير التنمية السياحة، فحين يتم السهر على نظافة الشوارع والشواطئ والآثار وغيرها من عوامل الجذب السياحي، تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

12. تهدف التنمية السياحية إلى نيل زيادة متوازنة ومستمرة من الموارد السياحية، إضافة إلى ترشيد وتعميق درجة الإنتاجية في قطاع السياحة.

13. تتطلب التنمية السياحية تنسيق السياسات المختلفة داخل البلد السياحي لارتباط السياحة بأنشطة أخرى مثل النقل والجمارك والتجارة والخدمات بصفة عامة(عثمان غنيم، بنيتا سعد، 1999، ص60).

سادساً: أهمية التنمية السياحية المستدامة.

1. تحقيق الانتعاش الاقتصادي لدولة المقصد السياحي عن طريق تنمية حصيلة العملات الأجنبية مما يسهم في تغطية احتياجات التنمية الاقتصادية للبلد من المكونات الإنتاجية اللازمة للنشاط الإنتاجي الحديث في جميع القطاعات.

2. تنمية وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى التي يرتبط بها القطاع السياحي في الداخل (القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات) ويلاحظ أنه كلما كان القطاع السياحي كبيراً وكلما زادت درجة الارتباط بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى كلما أدى نمو هذا القطاع إلى تنمية بقية القطاعات الأخرى بمعدلات مرتفعة.

3. توسيع قاعدة التوظف وذلك عن طريق خلق فرص جديدة للعمل في القطاع السياحي والقطاع المرتبطة به.

4. المساهمة في التنمية المحلية والعمرانية وذلك عن طريق تنمية مناطق جديدة للجذب السياحي في محليات مختلفة، ويسهم هذا في تحقيق نمو متوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين الأقاليم السياحية المختلفة.

5. زيادة درجة الترابط الاجتماعي والثقافي بين لسكان وزيادة المعرفة، بينما تعمل تنمية السياحة الدولية على تشجيع التبادل الثقافي والحضاري بين الشعوب، ذلك لأن النشاط السياحي الدولي يؤدي بشكل طبيعي إلى تعرف السائحين من البلدان المختلفة على ثقافيات وحضارات الشعوب التي تستقبلهم وتستضيفهم، كما أن أبناء هذه الشعوب المضيفة يتعرفون على عادات وسلوكيات الزائرين ولذلك تتقارب المسافات الاجتماعية بينهم، وهذا مما يعمل على دعم التراث الإنساني واتساع الحلقة الحضارية على مستوى العالم(مصطفى يوسف كافي، مصدر سابق، ص336).

سابعاً: أهداف التنمية السياحية المستدامة.

1. تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في المواد السياحية للدولة. ويتحقق ذلك بدعم القدرة التنافسية لصناعة السياحة وذلك برفع إنتاجية الموارد البشرية وغير البشرية الموظفة فيها والسياسات التسويقية الخارجية.

2. تدعيم الارتباط الإنتاجي بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى.

3. تعظيم الآثار الإيجابية للسياحة في النواحي الاجتماعية والثقافية مع التخلص قدر الإمكان من الآثار السلبية لهذه النواحي.

4. المساهمة في تنمية البيئة والمحافظة عليها من خلال الاهتمام بمناطق لجذب السياحي وما يحيط بها في المدن والأماكن المختلفة(مصطفى يوسف كافي، مصدر سابق، ص338).

المبحث الأول: الاستدامة في التخطيط السياحي.

تُعدّ الاستدامة في التخطيط السياحي من المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة التوسع المتزايد في الأنشطة السياحية وما نتج عنه من ضغوط بيئية واقتصادية واجتماعية. ويهدف هذا النمط من التخطيط إلى تحقيق توازن بين استثمار الموارد السياحية وتنميتها من جهة، والحفاظ عليها واستدامتها للأجيال القادمة من جهة أخرى. كما يرتكز التخطيط السياحي المستدام على إدارة الموارد الطبيعية والثقافية بشكل رشيد، بما يسهم في تقليل الآثار السلبية للنشاط السياحي وتعزيز مردوده الاقتصادي والاجتماعي(إبراهيم خليل بظاظو،2010، ص25).

أولاً:- مفهوم السياحية المستدامة.

يمكن تعريف السياحة المستدامة على أنها نقطة التقاء وتوازن ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها، كما تعد أهم أسس التنمية المستدامة وتطبيقات الإدارة المستدامة في مجال السياحة، يمكن تطبيقها في كل أنواع السياحة وفي كل الاتجاهات أو الوجهات، ووفقا لمنظور المنظمة العالمية للسياحة الذي يشجع رغبات السياح وحاجات المجتمعات المضيفة بحيث يضمن تحقيق حماية، وتحسين الأفاق السياحية في المستقبل من خلال إدارة الموارد السياحية بطريقة تستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنوع البيولوجي والعمليات البيئية والأنظمة المعيشية. بالإضافة إلى التنمية السياحية أضيف مصطلح الاستدامة من خلال أن عملية السياحة تلبي حاجات السياح النفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة السياحية، وتشتمل الاستدامة على الاستمرارية، وعليه فإن السياحة المستدامة تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي، وتخفيف أثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية.(فؤاد بن غضبان،2015، ص98).

ويمكن تعريفها أيضاً على انها الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمواقع السياحية على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي، وذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين، وتلبي السياحة المستدامة احتياجات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية وزيادة فرص العمل للمجتمع المحلي، تعمل على إدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو جمالية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي، وموضوع السياحة المستدامة، هو تعبير جديد برز في العالم وله معاني متباينة وتعبيرات عديدة، وأبرز ما في معاني الاستدامة في السياحة قابلية المكان السياحي للبقاء في ساحة المنافسة تجاه الجديد في عالم السياحة الذي يتمتع بقوة جذب محبي

الاستطلاع وقابليته للبقاء لأمد طويل الأجل محافظاً على مزاياه الثقافية ومتوازناً مع البيئة بعناصرها كافة وقد عرفت المنظمة العالمية السياحة المستدامة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل(مصطفى يوسف كافي، 2014، ص86-85).

ثانياً:- أهمية السياحة المستدامة.

تمثل السياحة قطاعا اقتصاديا رئيسيا لخدمة الاقتصاد والمجتمع، لهذا يُعد تحديد أهداف وغايات للتنمية السياحية أمرا ضروريًا، لأنها تحدد مسار السياحة، حيث يدور إعداد الخطة الإستراتيجية للتنمية السياحية حول هدفين أساسيين إما زيادة إيرادات عملية التنمية السياحية لأقصى حد أو تقليل الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لأدنى حد(عثمان غنيم، بنيتا سعد،1999، ص94)، ومن أجل رفع مستوى السياحة، وتفادي قدر الإمكان الأزمات الممكنة، وتحقيق تنمية مستدامة، ومن ثم الدخول في السوق العالمية وتحسين السياحة الداخلية، فإن كل دولة تعمل على مجموعة الأهداف النوعية الضرورية لدفع عجلة النمو السياحي ومن ثم النمو الاقتصادي، والتي يمكن أن تتجسد في العناصر التالية(فؤاد بن غضبان، مصدر سابق ص101-102):

1. **تتمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية والدينية لجعلها مناسبة تجلب السياح وتوفير العملة الصعبة.**

2. مساهمة السياحة في حل أزمة البطالة، ورفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع السياحي.

3. المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق الجغرافية.

4. المحافظة على البيئة من التلوث ومحاولة تحسينها.

5. تحسين آداء القطاع السياحي بمختلف الطرق.

6. تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسياح والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.

7. إعادة بناء الطابع أو الصورة السياحية في الخارج وإدخال المنتجات السياحية في الدائرة التجارية الدولية.

8. تلبية الحاجات المتزايدة باستمرار للسكان الراغبين في السياحة بأنواعها.

9. تحسين الوظائف الاقتصادية والتجارية والمالية لقطاع السياحة.

ثالثاً:- أهداف السياحة المستدامة.

1. إنشاء تنمية اقتصادية واجتماعية.

2. زيادة التكاليف السياحية.

3. إنشاء القيمة المضافة.

4. التقليل من ظاهرة التسريب، ولا سيما تحسين ظروف عيش السكان المحليين وتنشيط القطاع السياحي.

5. اجتذاب نتائج التنمية الاقتصادية لصالح السكان المحليين.

6. السيطرة على التنمية السياحية من قبل الهيئة المحلية.

7. مراقبة الشركات عبر دفاتر قائمة الشروط لكي تكون النتائج المحلية أكثر أهمية.

8. إدارة الموارد الطبيعية والثقافية، وتنظيمها بطريقة تراثية لدرجة الاطلاع عليها، ومعرفتها معرفة دقيقة، وإدراجها على لائحة إحصاء دائمة.

ولا بد من الإشارة الى إنَّ إدخال هذه التدابير، يعتبر أساسا ومهماً جداً لكل سياسة سياحية تنموية وهذا يمر عبر اهتمام ثابت بالمستقبل، والأخذ بعين الاعتبار النتائج التي قد تنشأ على المدى القصير والمتوسط والبعيد(محمد فريد عبد الله،2006، ص218).

رابعاً:-خصائص السياحة المستدامة.

أهم خصائص السياحة المستدامة يمكن الإشارة إليها كما يلي:

1. تقدم المعلومة للسياح والمسافرين ليتعلموا السياحية التي يقصدونها وفي المحافظة على الخصائص والمعطيات البيئية لها.

2. المحافظة على الميزات المحلية للمواقع السياحية والمتمثلة بالنواحي المعمارية والتراثية والإيكولوجية

3. تكون موجهة بشكل رئيسي لمنفعة السكان المحليين، بحيث يتم إعطاء الأولوية في الوظائف والتدريب للسكان المحليين.

4. المحافظة على الموارد الطبيعية، وخاصة غير المتجدد منها، وعلى التقليل من سلبيات التلوث والنفايات، والحد من استخدام الطاقة والمياه، والمواد الكيماوية، وحتى الإضاءات الليلية غير الضرورية.

5. تعلم السياح والزوار كيفية التعامل باحترام مع عادات وتقاليد السكان وقيمهم الثقافية.

6. تؤدي إلى زيادة الوعي بين السكان المحليين بأهمية التعامل مع تطلعات وسلوكيات الزوار والسياح

7. تحقيق التناغم والتجانس بين السكان المحليين والسائحين.

تحقيق أعلى درجات الرضا بين الزوار للمواقع السياحية بحيث يشجع هؤلاء أصدقاء على الاستمتاع بالخبرات والتجارب التي اكتسبوها.(مصطفى يوسف كافي، مصدر سابق ، ص94-93).

خامساً:- التخطيط السياحي المستدام.

أرتبط ظهور التخطيط السياحي البيئي وتطور ببروز السياحة كظاهرة حضارية سلوكية من جهة وظاهرة اقتصادية اجتماعية من جهة أخرى، وقد حظيت السياحة البيئية كنشاط إنساني بأهمية كبيرة لم تحظ بها في أي عصر من العصور السابقة، وقد نتج عن الأنشطة السياحية الكثيفة نتائج وآثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كان لها أثر واضح في حياة المجتمعات والشعوب في عصرنا الحاضر، مما دفع بضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم الأنشطة للوصول إلى الأهداف المنشودة والمرغوبة من خلال التخطيط السياحي البيئي(منال شوقي عبد المعطي،2011، ص42). ويعرف التخطيط السياحي بأنه عملية وضع خطة للتنمية السياحية لمنطقة ما في مستوى تخطيطي معين لتحقيق أهداف محددة للتنمية من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل لعناصر الجذب السياحي المتاحة والكامنة لأقصى درجة منفعة، ومتابعة وتوجيه وضبط هذا الاستغلال بإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود في ظل الظروف والإمكانات المتاحة والعمل على منع حدوث أيه نتائج سلبية ناجمة عن هذا الاستغلال خلال مرحلة التنمية المختلفة مع

تحقيق توازن بين العرض والطلب السياحي(كباشي حسين قسيمة،2010، ص135).ويمكن تعريفة أيضاً بأنه خطة او مجموعة خطط تنظم عملية استثمار المقومات السياحية المتاحة في الإقليم باتجاه تكوين بيئة سياحية ملائمة لجذب السياح ومستدامة بأقل وقت وجهد وامكانيات متاحة، وهو جزء من منظومة التخطيط الإقليمي ولا يمارس في اي مكان وانما فقط ضمن الأماكن التي تتوافر فيها موارد او امكانيات للاستثمار السياحي(ياسين حميد، قاسم أحمد، واخرون، 2023، ص249).

سادساً:- مبادى التخطيط السياحي المستدام.

ينتج التخطيط السياحي البيئي من خلال عملياته خططًا مدمجة بالبعد البيئي، أي لا ينتج فقط الخطط البيئية التي تهدف مباشرة إلى حماية البيئة السياحية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وإنما الأنواع الأخرى من الخطط التي تأخذ البعد البيئي يعين الاعتبار، ومنه فإن التخطيط البيئي قد يشمل مشاريع ذات صبغة بيئية خالصة مثل مشروع إعادة تأهيل نهر ملوث، ومشروع حماية حيوانات معرضة للانقراض، ومشروع إنشاء محطة رصد بيئي...، كما يمكن أن يشتمل على مشاريع تنموية بيئية مثل مشاريع السياحة البيئية، مشاريع إعادة تدوير النفايات...، وأيضًا قد يشمل مشاريع تنموية خاصة مثل مشروع مصنع إسمنت، إلا أن مثل هذه المشاريع يندرج في إطار التخطيط البيئي عندما يتم دراسة تقييم الأثر البيئي لها وإعادة تصميمها بالشكل الذي يخفض الآثار على البيئية إلى ما يمكن من الدرجات المسموحة.(فؤاد بن غضبان، مصدر سابق ص172).

وعليه نجد أن التخطيط السياحي يقوم على المبادئ التالية:

- **مبدأ الوقاية خير من العلاج.**
- مبدأ التكامل والشمول.
- مبدأ العودة إلى الطبيعة.
- مبدأ الاعتماد على الذات.

سابعاً:- مجالات التخطيط السياحي المستدام.

1. التخطيط السياحي على المستوى الدولي: يتضمن تخطيط خدمات النقل والمواصلات وتطوير بعض عناصر الجذب السياحي التي تتوزع في عدة دول.

2. التخطيط السياحي على المستوى الوطني: يهتم في وضع استراتيجيات التنمية السياحية على مستوى مناطق الدولة التي تتوافر فيها مقومات التنمية السياحية.

3. التخطيط السياحي على المستوى الإقليمي: يهتم في وضع استراتيجيات وخطط للتنمية السياحية وبشكل اكثر تفصيلاً ودقة على مستوى إقليم معين من الدولة لتخطيط مناطق الجذب السياحي وتقدير حجم الطلب السياحي على مناطق ومنشآت السياحة فضلاً عن تخطيط خدمات البنى الارتكازية السياحية الشاملة(محمد جاسم شعبان العاني،224،2007-222).

ثامناً:- أساليب التخطيط السياحي المستدام.

يمكن تصنيف أساليب التخطيط السياحي البيئي إلى ثلاثة أساليب رئيسية وكما يلي:

1. التخطيط السياحي التعاوني: يتم وضع المخطط السياحي البيئي من خلال التعاون بين الجهات والفئات المختلفة المعنية بصناعة السياحة من أجل الحصول على المخطط السياحي البيئي الأكثر قبولاً، ويعتمد مستوى التعاون المطلوب على مستوى المخطط السياحي، وطبيعة صناعة السياحة في مواقع السياحة البيئية سواء كانت وطنية أو معتمدة على هيئات عالمية.

2. **التخطيط من الأسفل إلى الأعلى:** يركز هذا الأسلوب على أهمية أن يكون التخطيط السياحي البيئي عملية فوقية ويهتم بالجهة المسئولة عن تشكيل وتطوير المخطط السياحي البيئي سواء كانت الحكومة الوطنية أو الإقليم.

3. التخطيط من الأسفل للأعلى: يهتم هذا الأسلوب من التخطيط من الأسفل للأعلى في تطوير مواقع السياحة البيئية على المجتمعات المحلية، من خلال المشاركة الشعبية للفئات المتأثرة بالتنمية السياحية، وبالتالي تعظم اهتمام المجتمعات المحلية بالسياحة ودعمهم لها وتوجيه سياساتهم لمنفعتهم. وينبغي ألا ينظر إلى التخطيط السياحي البيئي على أنه ميدان مقصور على الجهات الرسمية، وإنما يجب أن ينظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد.

لذا يجب أن يكون التخطيط السياحي البيئي عملية مشتركة بين جميع الجهات المنظمة للقطاع السياحي بين الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع، ومقدمي الخدمات السياحية (المؤسسات ورجال الأعمال)، والمستهلكين لهذه الخدمات (السياح) والمجتمع المضيف للسياحة بدءً من مرحلة صياغة الأهداف المراد تحقيقها وانتهاء بمرحلة التنفيذ والتطبيق لبرامج الخطة السياحية.

ان تحقيق الاستدامة الاجتماعية الثقافية للمشروع السياحي البيئي يتم بتحقيق النفع والفائدة للمجتمع المحلي بكل فئاته وضمان الرضا المحلي، من خلال إشراك المجتمعات المحلية في تخطيط التنمية السياحية فتجاح المشروع التنموي وعمليات الحفاظ المترتبة يعتمد على قبول المجتمع المحلي للمشروع ومشاركته فيه، وقد دعت الهيئات والمنظمات العالية المهتمة بالسياحة البيئية إلى ضرورة مشاركة المجتمع المحلي في العملية التنموية واستقطاب إمكانات المجتمع واكتساب ثقته وتحفيزه على المشاركة بجهوده الذاتية ي مراحل المشروع المختلفة

يتميز الأسلوب التخطيطي التعاوني لمشاريع التنمية السياحية البيئية بأنه الأسلوب الأنسب بالنسبة للدول النامية، حيث أن التخطيط من الأعلى إلى الأسفل لا يضمن ديموقراطية عملية للتنمية ونجاحها على المدى البعيد، كما أن التخطيط من الأسفل إلى الأعلى هو أسلوب متقدم للتخطيط يصعب تطبيقه في الدول النامية، في ظل البيروقراطية ومركزية الإدارة. ويمكن أن يكون أسلوب التخطيط التعاوني هو بداية لتطبيق أسلوب التخطيط من الأسفل للأعلى في تنمية وتطوير مواقع السياحة البيئية(أبراهيم خليل بظاظو، مصدر سابق، ص247). وبصفة عامة، فإن نجاح التخطيط السياحي البيئي مرتبط بعدة عوامل(فؤاد بن غضبان، مصدر سابق،176):

1. أن تكون خطة تنمية السياحة البيئية جزءً لا يتجزأ من الخطة الوطنية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. أن يتم تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
3. يجب اعتبار تنمية السياحة البيئية كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية
4. الاقتصادية.
5. قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي.
6. تحديد دور كل من القطاعين الخاص والعام في عملية تنمية مواقع

7. السياحة البيئية.

8. التركيز على علاقة التنمية السياحية بالنشاط الاقتصادي العام وتحديد علاقة ذلك بالمحافظة على البيئة.

تاسعاً:- توجيهات التخطيط السياحي المستدام.

يعتمد التخطيط السياحي البيئي على عدة توجيهات، والتي تطورت استجابة للطلب المتزايد لصناعة السياحة، وتتمثل هذه التوجيهات بما يأتي:-

1. **التوجه البيئي:** يرتبط هذا التوجه بالاهتمامات البيئية والوصول للتوجه الأقصى لتقليل آثار التنمية السياحية على البيئة الطبيعية في المنطقة السياحية، وهنا لا يتدخل سكان المنطقة في اتخاذ القرار والتخطيط والسياسات السياحية.

2. **التوجه الاقتصادي:** يركز على أهمية التخطيط الاقتصادي لتعظيم المنافع الاقتصادية السياحية من الدخل والعمالة، وتكون السياحة هنا وسيلة لتوجيه النمو والتنمية في مناطق محددة، ومعظم الدول النامية تتبنى هذا التوجه.

3. **التوجه المادي:** وينظر للسياحة كمستخدم لقاعدة الموارد البيئية، ويركز على الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي، وتعيين المناطق الحساسة وذلك لتقليل الآثار السلبية للسياحة على البيئة.

4. التوجه الاجتماعي: يهدف إلى الحصول على المنافع القصوى من السياحة التي يمكن ترشيدها من خلال الصناعة للمجتمع المحلي، ويؤيد هذا التوجه الحكم المحلي الأكبر في عملية التنمية.

5. التوجه المستدام: وهو مزيج من التوجيهات الأربعة السابقة، للوصول إلى توازن بين الجهات التوجهات البيئية والاقتصادية والمادية والاجتماعية، ويهدف هذا التوجه إلى إيجاد قاعدة مشتركة لتطبيق التنمية السياحية المستدامة، ويتطلع إلى توفير بيئة آمنة ومستدامة مع أقل تدهور ونقص في الموارد البيئية، وأقل قلق اجتماعي بتكامل العناصر الاقتصادية والمادية والاجتماعية(أبراهيم خليل بظاظو، مصدر سابق، ص 250).

عاشراً:- المستويات المكانية للتخطيط السياحي المستدام.

تتباين المستويات المكانية للتخطيط السياحي البيئي تبعا لأهمية المشاريع والتوجيهات، وبصفة عامة هناك أربع مستويات مكانية رئيسة، وهي:

1. المستوى المحلي للتخطيط السياحي البيئي: يكون التخطيط السياحي البيئي في هذا المستوى المكاني متخصصاً وتفصيلياً أكثر منه في المستويات المكانية الأخرى، وتسبق كثير من الخطط التنموية في هذا المستوى المكاني بدراسات الجدوى الاقتصادية الأولية، وكذلك دراسات لتقييم المردودات البيئية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تقييم لبرامج التنمية والهياكل الإدارية والمالية المناسبة للتنفيذ، وأيضًا قواعد التنظيم المكاني والتصميم الهندسي، وتشمل مثل هذه الدراسات كذلك على تحليل حركة الزوار وتوصيات متعلقة بذلك.

2. المستوى الإقليمي للتخطيط السياحي البيئي: يتميز التخطيط السياحي البيئي في هذا المستوى بتخصصه وتفصيلاته بدرجة أقل من المستوى المحلي وأكبر من المستوى الوطني، علمًا أن مستوى التخصيص يعتمد على حجم الدولة وحجم الإقليم، فخطة وطنية في دولة صغيرة المساحة قد تحوي من التفاصيل ما تحويه خطة إقليمية في دولة كبيرة المساحة، وقد لا تحتاج الدولة الصغيرة المساحة إلى تخطيط وطني وآخر إقليمي.

3. **المستوى الوطني للتخطيط السياحي البيئي:** يغطي التخطيط السياحي البيئي في هذا المستوى جميع الجوانب التي يغطيها في المستوى الإقليمي، ولكن بشكل أقل تخصصا وتفصيلاً وعلى مستوى الدولة أو الدولة بجميع أقاليمها ومناطقها.

4. **المستوى الدولي للتخطيط السياحي البيئي:** يشمل هذا التخطيط تطوير وتنمية بعض عناصر الجذب السياحي الطبيعي والتي تتوزع جغرافيًا في عدة دول متجاورة، مثل جبال الألب في القارة الأوروبية، والصحراء العربية في الوطن العربي(أبراهيم خليل بظاظو، مصدر سابق، ص 261).

أحدى عشر:- معايير التخطيط السياحي المستدام.

1. ملائمة البيئة الطبيعية للنشاط السياحي من حيث توافر عناصر الجذب المتمثلة بالمناخ الملائم والتنوع التضاريسي والنباتي فضلاً عن المصادر المائية كالشلالات والبحيرات والعيون المائية والنهار..الخ.

2. وجود جهاز تخطيطي مختص ومنظم في هذا المجال لوضع الخطط اللازمة لتطوير القطاع السياحي.

3. توفير البيئة الاجتماعية الملائمة لممارسة النشاط السياحي، أي اشاعة الثقافة السياحية.

4. توفير الاستثمارات المالية اللازمة لتطوير القطاع السياحي بكافة منشأته السياحية والانشطة الخدمية اللازمة المرتبطة بها.

5. وجود خدمات بنى ارتكازية ملائمة ومتطورة لاستقطاب السياح والنهوض بواقع القطاع السياحي كخدمات النقل، الاسكان، المطاعم، الساحات الرياضية..الخ.

6. الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في الإقليم.

7. وجود انشطة اقتصادية لاسيما الصناعية والتجارية بمستوى ملائم لتوفير احتياجات القطاع السياحي.

8. التحديد المسبق لجدوى المشروع السياحي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.(ياسين حميد، قاسم أحمد، واخرون، مصدر سابق، ص251-250)

اثنا عشر:- أهداف التخطيط السياحي المستدام.

1. وضع الخطط المناسبة لتطوير القطاع السياحي على المستوى القصير والمتوسط والبعد وعلى مستوى الإقليم الواحد او أقاليم البلد كافة التي تتوافر فيها امكانيات لممارسة النشاط السياحي، وأن تكون خطط التنمية السياحية جزءاً من منظومة التخطيط الشامل على مستوى البلد.

2. العمل على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات التنموية السياحية على مستوى استثمارات القطاع العام او الخاص وسواء كانت استثمارات محلية أم اجنبية (خارجية).

3. تعزيز مساهمة القطاع السياحي في العوائد الاقتصادية المتحققة وبالتالي نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

4. تنظيم استثمار الإمكانيات التنموية السياحية المتاحة وبشكل

5. مستدام.

6. تطوير خدمات البنى الارتكازية المختلفة بمستوى يحقق تطوير القطاع السياحي لاسيما في المناطق الأكثر تخلفاً أو النائية والتي تتوافر فيها أمكانيات ممارسة النشاط السياحي مع امكانية تطوير بعض الأنشطة الصناعية المرتبطة به.

7. العمل على تحقيق التكامل أو الترابط الوظيفي بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى بما يُسهم في تعزيز دوره في مجال تطوير مستويات التنمية المكانية.

8. توفير التخصيصات الاستثمارية الملائمة لتطوير القطاع السياحي وما يرتبط به.

9. عمل مسح شامل للإمكانيات التنموية السياحية على مستوى كل إقليم باتجاه تكوين قاعدة معلومات متكاملة تُسهل عمل المخطط السياحي واتخاذ القرارات المناسبة باتجاه تطوير القطاع السياحي حسب الأولوية لكل إقليم أومنطقة(ياسين حميد، قاسم أحمد، واخرون، مصدر سابق، ص251).

10. تخطيط المواقع التراثية والأثرية بهدف تنظيم وتعزيز دورها في التنمية السياحية. وهنا ينبغي الأخذ في الاعتبار الآتي(كباشي حسين قسيمة،2010، ص139-138).

1. مراعاة الطابع الذي تتميز به مواقع التراث الأثري بحيث يكون هناك انسجام وتناغم في التصميم للمشاريع الاستثمارية السياحية المقترحة وطبيعة الواقع. أي مراعاة مثلاً الابتعاد عن تصميم البنايات الاستثمارية بطابع غربي في مناطق أو مواقع إسلامية.

2. المحافظة على البيئة المحيطة بالموقع، أو ما يعرف بمنظر المحيط الثقافي.

3. أن لا يؤثر تصميم وتوزيع المشاريع السياحية في الموقع أو حوله في الرؤيا البصرية للموقع حتى لا يؤدي ذلك الى طمس معالمه الثقافية وتكوين ما يعرف بالتشوهات السياحية للموقع عن طريق حجب رؤية الموقع بالإنشاءات والبنايات السياحية.

4. تخطيط أماكن لقرى الحرفيين وأماكن للحرف والمصنوعات التقليدية بجوار المواقع مع مراعاة العلاقة التنموية الإيجابية المتبادلة بين الموقع والبيئة المحيطة به.

ثلاثة عشر:-أهمية التخطيط للتنمية السياحية المستدامة.

1. تعمل السياحة على تدعيم المردودات الاقتصادية لكونها تشكل مصدراً رئيساً للعملات الأجنبية من خلال ما ينفقه السائح على شراء السلع والخدمات ومساهمة رؤوس الأموال في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة والإيرادات التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول للسائحين الوافدين أضافةً الى فروقات تحويل العملة.

2. يعمل التخطيط السياحي المستدام على تكوين أو تطوير المناطق السياحية، اي أنه قد يوجد مناطق سياحية جديدة او يعمل على تطوير مناطق تتوافر فيها عوامل الجذب السياحي.

3. يساهم القطاع السياحي في تطوير الأنشطة الخدمية الأخرى المرافقة له كطرق ووسائل النقل وخدمات الاتصالات والسكن والخدمات الصحية.. الخ.

4. يساعد التخطيط السياحي على تحديد وصيانة الموارد السياحية والاستفادة منها بشكل رشيد ومناسب في الوقت الحاضر والمستقبل في أطار تحقيق تنمية سياحية مستدامة.

5. يوفر التخطيط السياحي قاعدة من المعلومات والبيانات اللازمة عن المناطق السياحية، مما يسهل ذلك الاستثمار في مجال القطاع السياحي.

6. لتخطيط للتنمية السياحية آثاراً ايجابية في مجال التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية من حيث كونها(يحيى سعيد، سليم العمراوي،2013، ص101).

• أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافات والعادات والتقاليد والتبادل المعرفي بين الشعوب.

• تُسهم في انتشار ثقافة الشعوب وحضارات الأمم بين اقاليم العالم المختلفة. كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم.

• تُسهم في تحسين العلاقات بين الدول. كما ان النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تُسهم في معالجة

• الكثير من المشاكل السياسية.

• تعد السياحة مرآة حضارية تعكس الوجه الحضاري لشعبها، وتبين الكثير عن عاداته وتقاليده وقيمة الحضارية والتي تنقل انطباعاً عن مدى رقي أهل البلاد.

7. تُسهم السياحة في حماية البيئة الطبيعية والمواقع والمعالم التاريخية والأثرية. وذلك من خلال جمع وتوفير تكاليف المحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية والتي اذا لم يتم الحفاظ عليها ستتعرض للدمار والتدهور، ويمكن أن يستفاد من الرسوم التي يدفعها السياح في تغطية تكاليف إجراءات المحافظة على هذه المواقع او المعالم التاريخية والأثرية (كباشي حسين قسيمة، مصدر سابق، ص 145).

8. يساعد التخطيط السياحي في حل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، لأن السياحة الناجحة في اي دولة تتميز بقدرتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع ومساهمتها في حل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها (يحيى سعيد، سليم العمراوي، مصدر سابق، ص100).

أربعة عشر:-أسس التخطيط السياحي المستدام.

1. المحافظة على المقومات البشرية والحضارية في مواقع السياحة البيئية، والتي تعد عنصرًا حيويًا في المنتج السياحي والحافز الرئيسي لزيارة المنطقة السياحية وهي تتضمن قيمًا غير مستخدمة يمكن أن لا تدخل في حساب الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وكي يتم الحفاظ عليها من أجل الأجيال القادمة فإنه يتوجب استخدامها دون استنزاف لقيمتها المادية والمعنوية، والحفاظ عليها يأتي في المقام الأول وقبل تنمية السياحة، فعندما يتم تدمير هذه الموارد لن يأتي السياح لزيارة المنطقة.

2. التحكم في استعمالات الأراضي في مواقع السياحة البيئية.

3. تحقيق متطلبات التنمية والتخطيط السياحي،

4. الارتقاء العمراني للمنطقة ومعالجة أسباب الآثار البيئية السلبية المؤثرة على رضا السائح، الإزدحام، التلوث البصري، تلوث الهواء، الضوضاء.

5. تشجيع السياحة اللطيفة، يمكن تشجيع أشكال الخدمات السياحية المتوائمة مع طبيعة المناطق البيئية.

6. تنمية السياحة البيئية بشكل بطيء وتدريجي، وذلك من خلال تحديد مراحل للتنمية السياحية.

7. إدارة تدفق الزوار، لما لها من آثار بيئية سلبية للتنمية السياحية كالازدحام وتدهور البنية التحتية من الأعداد السياحية المتزايدة.

8. التحكم في نقاط الوصول لمواقع السياحة البيئية(فؤاد بن غضبان، مصدر سابق، ص190-189).

خمسة عشر:- محاور التخطيط السياحي المستدام.

1. تحديد أهداف النشاط السياحي البيئي في الموقع السياحي البيئي، وهي أهداف عديدة ذات طابع تكاملي وامتدادي، وتتحدد أهداف الموقع السياحي البيئي في نطاق مكاني محدد (ما يجب أن يكون)، وليس كما يمكن أن يكون باعتبار أن ما يجب هو الصورة المثلى، بينما ما يمكن هو مجرد استنساخ تكراري لما هو قائم ومتواجد بالفعل، ومن هنا تكون مهمة تحديد الأهداف، واكتشاف إدراك العوائق التي يجب التغلب عليها لتحقيق معدل مناسب من النمو، وتوسيع نطاق التشغيل في إطار ضوابط موضوعية لتحقيق سلامة البيئة والمحافظة على التراث.

2. ترجمة الأهداف إلى برامج عمل تنفيذية محددة المهام والتوقيعات القياسية المعيارية.

3. تحديد الإجراءات والقواعد والترتيبات اللازمة لتنفيذ المهام بما يؤكد قدرة الموقع السياحي البيئي على تحقيق الأهداف الموضوعة.

4. وضع وتحديد المسارات والسيناريوهات والتصورات الأدائية اللازمة لتنفيذ المهام، وما يتطلبه ذلك من كفاءة في إيضاح الطرق التي يتعين أن تسلكها من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعة بأقل التكاليف وأكثر العوائد.

5. حشد الإمكانات والموارد والأدوات اللازمة والكافية لتنفيذ كافة المهام، وبالتالي يتحقق ضمان عدم توقف الجهود، أو عدم حدوث أي عطل من الأعطال، أو عدم حدوث آي قصور ي أثناء تنفيذ الخطة(فؤاد غضبان، مصدر سابق، ص189-188).

ستة عشر:- دور التخطيط السياحي في تحقيق الاستدامة البيئية.

يضم التخطيط السياحي البيئي ي طياته مشاريع تحقق أرباحًا اقتصادية، كما يعد التخطيط السياحي أهم مرحلة في عملية التنمية السياحية المستدامة في مواقع السياحة البيئية، فالتخطيط السياحي هو

العملية التي يمكن من خلالها زيادة منافع التنمية السياحية وتجنب آثارها السلبية وتوجيهها نحو الاستدامة قبل تنفيذها، وتعود أسباب نجاح أو فشل مخطط التنمية السياحية في مواقع السياحة البيئة إلى السياسة السياحية العامة التي تتبناها المناطق السياحية، ومن هنا يمكن اعتبار التخطيط السياحي الوسيلة الأكثر أهمية، والتي يمكن من خلالها الوصول للتنمية المستدامة.

حيث يعمل التخطيط السياحي البيئي على الارتقاء بالواقع البيئي نحو الأفضل والأحسن ونحو تحقيق الصحة والسلامة الحيوية والبيئية، فالتخطيط البيئي للنشاط السياحي يوقف التدهور البيئي الناجم عن سوء استغلال الموارد البيئية، وعن الاستنزاف الخاطئ للبيئة السياحية والذي أدى إلى نضوب الكثير من الموارد الطبيعية في كثير من المواقع السياحية في العالم، وإلى استنزاف خطير للطبيعية مع تسجيل درجات متفاوتة من التلوث.

وهنا تأتي مهمة التخطيط لنشاط السياحة البيئية في إيجاد أنماط بديلة للنشاط السياحي التقليدي، من شأنها أن تضمن قابلية الموارد الطبيعية للاستمرار، وفي الوقت نفسه تسمح بممارسة السياحة البيئية دون أن تحدث أي هدر للموارد الطبيعية في مواقع المياحة البيئية، وبذلك تصبح مهمة التخطيط العلمي للسياحة البيئية جعل المواقع السياحية البيئية صائحة للأجيال المختلفة، ولذا تم اعتماد شكل جديد من أشكال النشاط السياحي، والتنمية السياحية المستدامة كنمط بديل للشكل التقليدي، من شأته أن يضمن تحقيق التنمية السياحية المتوازنة وحماية الموارد الطبيعية الباقية، والحفاظ عليهما صحيحة وسليمة للأجيال القادمة، وعليه فإن دور التخطيط السياحي البيئي يتضح في النقاط التالية(أبراهيم خليل بظاظو، مصدر سابق، ص245):

- وقف التدهور البيئي
- معالجة التلوث البيتي
- تجديد البيئة الحيوية.
- الارتقاء بالصحة البيئية.
- الارتقاء بالتوازن البيئي.

سبعة عشر:- دور التخطيط السياحي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة .

يعتبر التخطيط السياحي البيئي الطريقة التي تنظم عملية نقل الموقع السياحي البيئي من حال إلى حال، وهو بهذا المعنى أسلوب عمل لتحقيق غاية بأقصر وقت وأوفر جهد وأقل تكلفة، والتخطيط السياحي البيئي يقوم على عنصرين أساسيين هما: التنبؤ بمستقبل الموقع السياحي، والاستعداد لمواجهته عبر خطة تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية ما في مدي زمني محدد، فيتم تحويل هذه الخطة إلى برامج أو مشاريع مختلفة في فترة زمنية محددة، فالتخطيط السياحي البيئي هو طريقة عمل وأسلوب أداء يتم فيها ترجمة التوجهات التنموية المنشودة إلى مخططات عمرانية وبرامج اجتماعية واقتصادية مختلفة، وتمثل البعد المكاني للتنمية السياحية الشاملة مع ضمان التكامل بين المستويات المختلفة للتنمية.

يعد تنظيم إستراتيجية عمل لممارسة مهام التخطيط الإقليمي السياحي التي تمكننا من خلق استغلالاً أمثل للموارد المتاحة، وعدالة توزيع الموارد من خلال تقدير احتياجات التنمية السياحية وتحديد نقطة البدء في تحديد الأولويات، وإعداد البرامج التي توفر معايير على أساس مبسط لتقسيم الأراضي السياحية اللازمة للخدمات العامة الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة لتحقيق أهداف التخطيط الشاملة الموضوعة للتنمية السياحية، بالإضافة إلى معايير أخرى تحدد نوعية الخدمات ومواقعها الملائمة على مستوى المواقع السياحية باختلاف أحجامها، ويتم وفق التقديرات المناسبة لحجم الحركة السياحية في المستقبل ووضع إستراتيجيات توزيع هذه الحركة السياحية واستعمالات الأراضي(فؤاد غضبان، مصدر سابق، ص187).

المبحث الثاني: السياحة والبيئة والمجتمع.

ازداد الاهتمام بدراسة كل ما يتعلق بالمجتمع المحلي على اعتبار أنه يُكونْ الوحدة المصغرة للمجتمع، وأنه في الاهتمام بتلك الوحدة ودراسة شئونها، اهتمام بالمجتمع الكلي الكبير، فالتنمية المحلّية تسمح بتحديد الأولويات المحلّية واختيار المشاريع الواجب تنفيذها من خلال المعلومات والاقتراحات التي يقدمها أهالي المنطقة المعنية، وعلى اعتبار السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دورًا مهما في تحقيق برامج التنمية المحلية من خلال زيادة الدخل وتحصين ميزان المدفوعات، ومصدرًا للعملات الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة. تعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحا في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف، والبيئات المحمية والأنماط

الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في كل من نوعية وأعداد السياح، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تناقص الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية، الأمر الذي يفرض تبني وتطبيق مفهوم السياحية البيئية المعتمد على جوانب ثلاثة هامة، أولاً العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية، وثانياً البعد الاجتماعي كون هذه المؤسسات السياحية هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخيرات والكفاءات الحلية، إضافة إلى مشاركة المجتمع الحلي والأخذ برأيه في عملية التنمية، أما البعد الثالث فهو البعد البيئي أين تعامل هذه المؤسسات على أنها جزء من البيئة، مما يستوجب عليها الحافظة على الموارد الطبيعية من مشاكل التلوث والتدهور(فؤاد غضبان، مصدر سابق ص 195).

أولاً:- مفهوم السياحة البيئية.

تعتبر السياحة البيئية ذات التوازن البيئي ظاهرة جديدة، تهدف إلى البحث والدراسة والتأمل في الطبيعة والنباتات والحيوانات وتوفير الراحة للإنسان فالميزة التي يتيحها تطبيق السياحة البيئية هي ريط الاستثمار والمشاريع الإنتاجية للمجتمع المحلي مع حماية البيئة والتنوع الحيوي والثقافي للمناطق السياحية، وفق معادلة تنموية واحدة وذلك عن طريق إعداد برامج سياحية تعتمد على توجيه السياحة نحو المواقع المميزة بينيا مع التأكيد على ممارسة سلوكيات سياحية إبداعية ومسلية، دون المساس بنوعية البيئة أو التأثير عليها، السياحة البيئية هي ذلك النوع السياحي الذي يجعل المحيط البيئي الطبيعي المقصد الأساسي للزائر أو للسائح، وذلك بهدف التعرّف على ما يحتويه ذلك المحيط البيئي من أنواع وأنظمة ومظاهر وعناصر طبيعية (مادية، حيوانية، نباتية) وثقافية، وبغرض التمتع الراقي بمجالات ومعان وتعبيرات عناصر الجذب تلك، بوسائل وأشكال ودرجة انتفاع لا تؤدي إلى تدمير العناصر تلك، أو تحول دون بقائها وتطورها وتجددها وانتقالها إلى الأجيال القادمة، مع ضرورة اشتراك المجتمع المحلي في الانتفاع والمسؤولية. هي سياحة مسئولة وراشدة: أي سياحة يحكمها الوعي والعقل والحس بالمسؤولية وليس بالغرائز فقط، فهي ليست مجرد سياحة في البيئة كموضوع يُستهلك بل سياحة مع البيئة، مع موقف إيجابي مسئول تجاهها، وهو دور الوعي والثقافة والالتزام ثم الممارسة، هي كذلك سياحة مستدامة تتجدد مواردها، فلا تنضب بفعل الاستعمال الكثيف والأعمى كما يحدث الآن وعليه فنتائجها هي في

صالح السياحة الوطنية وفي صائغ البيئة معاً وهي في صالح التنمية المحلية والوطنية على المدى المتوسط والبعيد(محمد شيا،2004، ص2).

ثانياً:- أبعاد السياحة البيئية.

تهدف السياحة البيئية إلى تحقيق الأبعاد الثلاثة التالية:

أولاً:- البعد البيئي يهدف هذا البعد إلى:

1. المحافظة على التوازن البيئي.
2. تحقيق الأمن البيئي.
3. حماية الحياة الطبيعية من التلوث.
4. الإبقاء على جودة البيئة.
5. صيانة المياه والطاقة.
6. صداقة البيئة.
7. تصاميم العمارة المميزة.

ثانياً:- البعد الاقتصادي ويتضمن هذا البعد:

1. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية
2. مسئولية الدول المتقدمة عن التلوث ومعالجته.
3. تقليص تبعية الدول النامية.
4. سياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق
5. التنمية المستدامة لدى الدول الفقيرة.
6. توفير مناصب الشغل والعمل على زيادة المداخيل.
7. تساعد على التنمية الإقليمية باعتبارها مصدرًا للدخل بالنسبة للسكان المحليين.

ثالثاً:- البعد الاجتماعي ويرمي هذا البعد إلى:

1. توفير الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن القلق والإزعاج.

2. توفير العدالة في توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف.

3. أهمية توزيع السكان.

4. الاستخدام الكامل والأمثل للموارد البشرية.

5. نشر الثقافة والمعرفة.

6. حماية التراث الثقافي(فؤاد غضبان، مصدر سابق، ص82-81).

ثالثاً:- قواعد السياحة البيئية.

1. تقليل الآثار السلبية للسياحة على الموارد الطبيعية، والثقافية، والاجتماعية في المناطق السياحية.

2. تثقيف السائح بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية.

3. التأكيد على أهمية الاستثمار المسئول، والذي يركز على التعاون مع السلطات المحلية من آجل تلبية احتياجات السكان المحليين والمحافظة على عاداتهم وتقاليدهم.

4. أن يسير التطور السياحي جنبًا إلى جنب مع التطور الاجتماعي والبيئي، معنى أن تتزامن التطورات في كافة المجالات لكي لا يشعر المجتمع بتغيير مفاجى.

5. الاعتماد على البنية التحتية التي تنسجم مع ظروف البيشة، وتقليل استخدام الأشجار في التدفئة، والمحافظة على الحياة الفطرية والثقافية(أحمد محمود،2007، ص89).

رابعاً:- مبادئ السياحة البيئية وإجراءات تنظيمها.

وضعت الكثير من دول العالم مبادئ عدة للسياحة البيئية وشروطاً لمارستها، لعل أهمها:

1. توفر مراكز دخول محددة تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن منطقة السياحة من خلال المجتمع المحلي القاطن بها.

2. إدارة سليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئياً،

3. وضع قوانين صارمة وفاعلة لاستيعاب أعداد السياح وحمايتهم وحماية المواقع البيئية في الوقت نفسه.

4. دمج سكان المجتمع وتوعيتهم وتثقيفهم بيئياً وسياحياً، وتوفير مشاريع اقتصادية من خلال تطوير صناعات سياحية وتحسين ظروف معيشتهم.

5. التعاون من أجل إنجاح السياحة البيئية بين مختلف القطاعات المختصة والبيئة معاً.

• أما الإجراءات العملية لتنظيم السياحة، فلها معايير عدة منها:-

1. احترام القوانين المحلية والإقليمية والعالمية المتعلقة بقضايا البيئة والمحافظة على التراث الحضاري.

2. مراعاة القدرة الاستيعابية وعدم تخطيها.

3. تنمية الوعي البيئي للسكان المحليين.

4. اختيار وسائل نقل غير ملوثة للبيئة(فؤاد غضبان، مصدر سابق، ص85).

خامساً:- أهمية السياحة البيئية .

إن للسياحة البيئية أهمية خاصة اكتسبتها من كونها تعمل على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف، وفي نفس الوقت تستمد أهميتها من ذاتها والتي تتبع من طبيعة الممارسة، ويمكن التعرف على أهم الجوانب الأخرى في النقاط التالية:

أولاً:- الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية .

1. تتمثل هذه الأهمية في تحقيق مجال اقتصادي آمن، حيث تعد أماكن ممارسة السياحة البيئية من أكثر الموارد ندرة في العالم، وبالتالي يمكن:

2. الاستفادة من عنصر الندرة في تحقيق التنمية المستدامة بما يمكن تحقيقه من العوائد والأرباح، وتوفير فرص العمل والتوظيف للعاطلين، وتنويع العائد الاقتصادي ومصادر الدخل القومي، وتحسين البيئية التحتية وزيادة العوائد الحكومية.

3. وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها أو استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة وتجدد الموارد وعدم هدرها أو فقدها أو ضياعها، وفي نفس الوقت تحقيق أعلى قدر من المحافظة على الطاقة وسلامة المجتمع وحيويته وفاعليته.

4. تنمي السياحة العلاقات الاقتصادية الدولية وتنمي التجارة والتبادل الثقافي والمعرة مما يخلق بيئات متقاربة وذات قواسم مشتركة على المستوى الإنساني.

5. تدفع السياحة إلى مزيد من إقامة البنى الأساسية ومنشآت سياحية تؤدي إلى اعمار البيئة (فنادق ومطاعم واستراحات ومنتجعات صيفية وشتوية وغيرها.

6. تدفق السياح بأعداد كبيرة يحقق إيرادات دول هامة تنعكس على السكان المحليين في مجال السياحة البيئية والتي غالبا ما تكون مناطق هامشية، فتزدهر هذه المناطق وتتقدم.

7. تساعد السياحة البيئية في نمو الصناعات والحرف التقليدية اليدوية والتذكارية المميزة والمهددة بالانقراض من خلال استغلال الموارد الوفيرة والعمالة الماهرة بالتوارث مثل المنتوجات الخشبية والجلدية والسجاد والتطريز والأقمشة والأكلات الشعبية، الأمر الذي يسهم في استغلال الموارد الطبيعية البيئية استغلالاً أمثل(خليف مصطفى،2010، ص132).

ثانياً:-الأهمية الاجتماعية للسياحة البيئية.

1. تعد السياحة البيئية صديقة للمجتمع حيث تقوم على الاستفادة، مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد، حيث تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع ونقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات منفتحة، وتعمل على إبقاء المجتمع في حالة عمل دائم والتقليل من المخاطر الموسمية وما ينشأ عنها من قلق واضطراب اجتماعي.

2. توفر السياحة البيئية الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر بمنع الضوضاء والانبعاثات الغازية التي تؤثر على كفاءة الإنسان، حيث تقترب به إلى الفطرة الطبيعية والحياة البسيطة غير المعقدة.

3. تلاقي الشعوب والحضارات يطوّر العادات والتقاليد للمناطق الريفية.

4. لكل صحراء خصوصيتها التي تضبطها الجيولوجيا وتصنعها الشعوب التي تسكنها والتي طورت على امتداد السنين الثقافات والتكنولوجيات التي مكنتها من التفتح في كنف منظومة إيكولوجية(خليف مصطفى، مصدر سابق، ص133-132).

ثالثاً:- الأهمية الثقافية للسياحة البيئية.

1. تعمل على نشر المعرفة وزيادة تأثيرها على تطوير وتقديم البرامج السياحية البيئية ونشر الثقافة المحافظة على البيئة، والمحافظة على الموروث والتراث الثقافي الإنساني، وثقافة الحضارة والمواقع التاريخية، وصناعة الأحداث والمناسبات الثقافية والعمل على الاستفادة من الثقافة المحلية مثل الفنون الجميلة والآداب والفولكلور وسياحة الندوات واللقاءات الثقافية.

2. المحافظة على التوازن البيئي ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث، وبالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلاً من أساليب المعالجة، مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة والبيئة.

3. تشجع السياحة قيام الفنون الشعبية الفلكلورية والحفاظ على الملابس والأزياء والعادات والتقاليد والمهرجانات الثقافية والتعرف على أسلوب الحياة للسكان المحليين، وهذه من أهم عناصر البيئة السياحية(فؤاد غضبان، مصدر سابق ص88).

رابعاً:- الأهمية الإنسانية للسياحة البيئية.

1. تعد نشاطا إنسانيا تعمل على توفير الحياة الجميلة للإنسان حيث تقدم له العلاج من القلق والتوتر وتوفر له الراحة والانسجام واستعادة الحيوية والنشاط والتوازن العقلي والعاطفي وصفاء النفس وعلاج لأمراض العصر.

2. تقود السياحة للحفاظ على الطابع الحضاري لبعض المباني الهندسية المعمارية الفنية القديمة بما تتضمنه من نقوش وزخارف ورسوم وأثاث وأشكال خاصة العمارة الإسلامية.

3. يولد تدفق الأفواج السياحية مجالات عمل مريحة للسكان، مما ينمي الرعي للحفاظ على بيئتهم لمزيد من المكتسبات بالإضافة إلى تعميق الانتماء(محمود ماجد عباس،1996، ص53-52).

سادساً:- مقومات تنمية المجتمع المحلي.

يتضمن مفهوم تنمية المجتمع المحلي ثلاثة مقومات رئيسية هي:

1. ادخال مجموعة من التحسينات الفيزيقية على البيئة المحلية مثل الشوارع الممهدة للمساكن، المياه... الخ.

2. الاهتمام بالأنشطة الوظيفية التي يمكن أن تشارك في عملية تنمية المجتمع المحلي مثل الصحة، والتعليم، والترفيه.

3. العناية التي لابد وأن توجه إلى تكوين جماعات تناقش وتدرس عملية تنمية المجتمع المحلي بل وتشارك فيها(حسن ابراهيم عيد،1996، ص63).

سابعاً:- مراحل عملية تنمية المجتمع المحلي.

يمكن النظر إلى تنمية المجتمع المحلي على أنها عملية دراسة تجريبية لأحوال ذلك المجتمع، حيث تسهم تلك الدراسة في التعرف على جوانب المجتمع الحلي ومشكلاته، وحجم إمكانياته التي يمكن تسخيرها في علاج هذه المشكلات. ويضع كارل تيلور خمس خطوات أو مراحل لهذه العملية يمكن توضيعها في النقاط التالية:

1. المناقشة المنظمة والعلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلي يقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع، ويساعد ذلك النوع من المناقشة على تنظيم المجهودات الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به في تنمية المجتمع المحلي.

2. التخطيط المنظم وذلك لتنفيذ ما تم مناقشته في الخطوة الأولى، فبعد المناقشة المنظمة في برنامج معين ترسم خطة متكاملة لتنفيذه.

3. التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل لكل الطاقات الفيزيقية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي.

4. محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي، وهنأك مجموعة من الخصوصيات التي يجب مراعاة تأثيراتها عند إدخال تاك التحسينات.

5. محاولة تغذية المشروعات بعضها ببعض، بمعنى أنه إذا حقق أحد البرامج نجاحاً فإن عائد ذلك النجاح- سواء كان اقتصادي أو اجتماعي- ينبغي أن يستعمل في النهوض ببرامج مجتمعية أخرئ(حسن إبراهيم عيد، مصدر سابق، ص64-63).

ثامناً:- عناصر عملية تنمية المجتمع المحلي.

هناك مجموعة من العناصر الأساسية لعملية تنمية المجتمع المحلي تتلخص في:

1. يجب أن تتوافق الأنشطة المبذولة في المجتمع مع الحاجات الأساسية له، بحيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهتم بالأفراد في حياتهم مباشرة.

2. ينبغي أن تحقق التحسينات المحلية من خلال مجهودات تبذل أولاً في ميادين مستقلة ثم تتكامل في إطار خطة واحدة.

3. أن المواقف المتغيرة لأفراد المجتمع المحلي تقابل في أهميتها تلك الانجازات المادية للمشروعات المحلية في مراحلها التنموية.

4. أن تنمية المجتمع المحلي تهدف إلى زيادة فعالية أفراده في المشاركة الايجابية في البرامج الإنمائية لمجتمعهم.

5. يجب أن تتوفر أسس موضوعية في القيادة المحلية التي ترعى عملية التنمية في المجتمع، مثل الاندماج الكامل في المجتمع، والتشجيع والتدريب.

6. للنهوض بمشروعات المجتمع المحلي ذاتية الإدارة والتمويل، ينبغي على الحكومة أن تقوم بتشجيع هذه المشروعات مادياً وأدبياً.

7. أن تتضمن برامج تنمية المجتمع المحلي داخل الإطار الوطني، يحتاج إلى سياسات منسقة وترتيبات إدارية محددة لتمو ذلك المجتمع.

8. يجب أن تستخدم موارد التنظيمات الحكومية والتطوعية استخداماً كاملاً وأمثل في وضع برامج تنمية المجتمع المحلي.

9. يجب أن يسير التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي في خط متوازٍ مع المجال الوطني الواسع(حسن ابراهيم عيد، مصدر سابق ص65).

تاسعاً:- دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية.

السياحة البيئية لها أهمية خاصة اكتسبتها من كونها تعمل على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف وفي نفس الوقت تستمد أهميتها من ذاتها والتي تنبع من طبيعة الممارسة ويمكن التعرف على أهم الجوانب في النقاط التالية:

1. المحافظة على التوازن البيئي ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث، وبالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلاً من أساليب المعالجة مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة والبيئة.

2. وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها، أو استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة وتجدد الموارد وعدم هدرها أو فقدها أو ضياعها وفي نفس الوقت تحقيق أعلى قدر من المحافظة على الطاقة وسلامة المجتمع وحيويته وفاعليته.

3. توفر السياحة البيئية الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر بمتع الضوضاء والانبعاثات الغازية التي تؤثر على كفاءة الإنسان حيث تقترب به إلى الفطرة الطبيعية والحياة البسيطة غير المعقدة،

4. الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية المتمثلة في المجال الاقتصادي الآمن، حيث تعد أماكن ممارسة السياحة البيئية من أكثر الموارد ندرة في العالم، وبالتالي يمكن الاستفادة من عنصر الندرة في تحقيق استدامة التنمية المحلية بما يمكن تحقيقه من العوائد والأرياح، وتوفير فرص العمل والتوظيف للعاطلين من السكان المحليين في مناطق الجذب السياحي، وتنويع العائد الاقتصادي ومصادر الدخل للسكان الحليين، وتحسين البنية التحتية وزيادة العوائد الحكومية.

5. الأهمية السياسية للسياحة البيئية المتمثلة في الأمن البيئي بعدم تعرض الدول لاضطرابات بسبب عدم رضا الأفراد عن التلوث أو الإضرار بالبيئة ويتم تصحيح ذلك بالسياحة البيئية.

6. الأهمية الاجتماعية للسياحة البيئية، حيث تعد السياحة البيئية صديقة المجتمع فهي تقوم على الاستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد، وتعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع المحلي ونقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات منفتحة، كما تعمل على إبقاء المجتمع في حالة عمل دائم والتقليل من المخاطر الموسمية وما ينشأ عنها من قلق واضطراب اجتماعي.

7. الأهمية الثقافية السياحة البيئية القائم على نشر المعرفة وزيادة تأثير المعرفة على تطوير وتقديم البرامج السياحية البيئية ونشر الثقافة المحافظة على البيئة والمحافظة على الموروث والتراث الثقافي الإنساني، وثقافة الحضارة والمواقع التاريخية، وصناعة الأحداث والمناسبات

الثقافية والعمل على الاستفادة من الثقافة المحلية مثل الفنون الجميلة والآداب والفلكلور وسياحة الندوات واللقاءات الثقافية.

8. الأهمية الإنسانية للسياحة البيئية، حيث تعد نشاطًا إنسانيا تعمل على توفير الحياة الجميلة للإنسان وتقدم له العلاج من القلق والتوتر. وتوفر له الراحة والانسجام واستعادة الحيوية والنشاط والتوازن العقلي والعاطفي وصفاء النفس وعلاج لأمراض العصر(محمد أحمد الخضيري،2005، ص66-54).

المبحث الثالث: تحديات التنمية السياحية وآفاقها.

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يحققها القطاع السياحي بكافة مستوياته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أنه يواجه تحديات عديدة تؤثر على تطويره، لذا لابد من تسليط الضوء على هذه التحديات بهدف تطوير افاقها المستقبلية بما يحقق تنمية سياحية متوازنة، وعليه سيتم تناول أهم التحديات التي تواجه تطوير القطاع السياحي وتحديد افاقه المستقبلية وكما يلي:-

أولاً:- تحديات التنمية السياحية.

1. التحديات الاجتماعية؛ لأن النشاط السياحي يتطلب الاهتمام بالمناطق السياحية المختلفة وتعميرها وتنميتها وإعدادها لاستقبال السائحين بما في ذلك من أماكن إقامة مختلفة (قرى سياحية وفنادق ومنتجعات) ويتولد عن ذلك قيم وتقاليد جديدة وغير مألوفة بصورة سريعة ومفاجئة بالنسبة إلى سكان هذه المناطق وتختلف عن موروثاتهم الحضارية والاجتماعية التي نشؤا وتربوا عليها مما يؤدي إلى تحولات وتغييرات جذرية في هذه المجتمعات.

2. انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والأخلاقي حيث تعاني من انخفاض مستويات المعيشة ونقص الإمكانيات المتاحة في الوقت الذي تفد إلى هذه الدول أنماط مختلفة من السائحين بعاداتهم الاستهلاكية وقدراتهم المالية مما يؤدي إلى اتجاه نسبة من أبناء هذه الدول إلى محاولة تحقيق مكاسب مادية سريعة، وإن كانت بوسائل غير مشروعة فيظهر جميع الوسطاء والمستغلين للسائح في مختلف المجالات والمروجين لبعض صور الانحراف تحت مسميات متعددة مثل: التسلية والترفيه والمتعة والراحة.

3. التعارض والاختلاف بين الأفكار والأساليب الغالبة في المجتمع والقادمة من الخارج وأحيانًا لسلوك بعض السائحين وتصرفاتهم التي لا تعبر بالضرورة عن أسلوب حياتهم اليومية في بلادهم وإنما راجع ذلك لأسباب منها الميل إلى حب المغامرة وحب الاستطلاع الأمر الذي يؤدي إلى إثارة الشعب المضيف وضيقه وإحساسه بالمرارة(ماهر عبد الخالق السيسي،2016، ص231-232).

4. التحديات الاقتصادية، يرى الاقتصاديون أن الاقتصاد المتنوع يعطي فرصاً أفضل من الاقتصاد الأحادي في النمو وتحقيق التنمية، والسياحة قطاع موسمي هش رغم أهميته الاقتصادية وذلك أنه عرضة لتقلبات المزاج والأسعار وتباين قدرات ومهارات الترويج والتسويق السياحي والمتغيرات الاجتماعية الأخرى، ولذلك فإن إدخالها كبديل لقطاع اقتصادي آخر كالزراعة مثلا يمكن أن يشكل خطورة كبيرة على الاقتصاد، والأفضل بالتالي أن تكون السياحة إضافة توسع قاعدة الاقتصاد لا جديدا يحل مكان القديم. على كل يمكن أن يكون الاعتماد الزائد على السياحة مقبولاً عندما لا تتاح لمكان أو إقليم أو دولة خيارات اقتصادية اخرى (زراعة - صناعة - تعدين، الخ)، ويرتبط مفهوم اقتصادي آخر بمشكلة الاعتماد الزائد على السياحة وهو مفهوم الفرصة الضائعة فالمال الذي يصرف على السياحة أو في أي مشروع سياحي يمكن أن يصرف على أي قطاع أو مشروع اقتصادي آخر. فإذا لم تحقق السياحة المردود المرجو منها تكون قد أضاعت فرصة استثمار ذلك المال في القطاع أو المشروع المناسب، وبالتالي تكون الخسارة خسارتين. ولا بد من الإشارة الى الآثار التضخمية للسياحة حيث إن السواح يسهمون في رفع الأسعار في مواسم السياحة بالنسبة للسكان المحليين خاصة أسعار الضروريات (السكن، الطعام، الملابس، الموصلات... الخ).

5. التحديات البيئية، فإن التأثيرات السلبية للسياحة تتمثل في التلوث (الطبيعي، الكيميائي، السمعي، الجمالي....) الذي تحدثه الحركة والضوضاء، والنفايات والفضلات والأوساخ ودخان وعوادم السيارات، كما أن التوسع العمراني لتلبية احتياجات السياحة على حساب البيئة، يتمثل ذلك في الضغط على موارد المياه مثال جزيرة أرواد، وإزالة النبات الطبيعي، وصيد أو طرد الحيوانات البرية مثل البادية السورية، أو تغيير معالم السطح والتضاريس مثل المدرجات على سفوح الجبال الساحلية(حمزة عبد الحليم درادكه و أبو رحمة واخرون،2014، ص294-293).

6. ضعف أو انعدام التخطيط السياحي في ظل عدم وجود أجهزة تخطيطية كفوة في هذا المجال.

7. ضعف أو انعدام التخصيصات الاستثمارية اللازمة لتطوير القطاع السياحي مع عدم وافر بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات التنموية السياحية التابعة للقطاع الخاص المحلي أو الخارجي.

8. عدم وجود بنى ارتكازية ملائمة لاستقطاب الاستثمارات التنموية السياحية.

9. عدم وجود بيئة اجتماعية وثقافية ملائمة تسهل عملية استثمار الامكانيات التنموية السياحية المتاحة في إقليم معين مع ضعف الوعي السياحي، مما يعني استمرار تخلف القطاع السياحي.

10. عدم وجود دراسات تفصيلية شاملة أو قاعدة معلومات تفصيلية عن الواقع السياحي القائم وطبيعة الامكانيات التنموية السياحية المتاحة.

11. والاتجاهات المكانية للتنمية السياحية مما يجعل عملية التخطيط لتنمية سياحية مستدامة فيها ضبابية وتواجه صعوبات كبيرة تنعكس سلباً على أمكانية قيام قطاع سياحي متطور أو حتى على فرص استقطاب استثمارات تنموية سياحية.

12. يواجه القطاع السياحي في بعض الأماكن مشاكل عديدة ذات طابع تنظيمي وأداري منها عدم وجود استدامة لتطوير المرافق أو المنشآت الخدمية وتنظيفها فضلا عن مشكلة ارتفاع الاسعار لبعض الأماكن، مما ينعكس ذلك سلباً على مستوى الاقبال للسياح ومن ثم حجم الإيرادات المتحققة وبالتالي تراجع فرص او امكانية تطوير القطاع السياحي باستمرار(ياسين حميد، قاسم أحمد، صلاح عثمان، مصدر سابق، ص267).

ثانياً:- أفاق التنمية السياحية.

1. تبني استراتيجية طويلة الامد على شكل خطط خمسية متوسطة المدى وقصيرة المدى تتضمن الاهتمام بأنماط السياحة البيئية ودعمها، من خلال توفير كافة مستلزماتها ومن خلال الاهتمام بنوع وجودة الخدمات السياحية المقدمة للسائح المحلي والسائح الأجنبي.

2. تأمين التخصيصات المالية الكافية والموجهة لمشاريع الاستثمار السياحي في الأماكن السياحية البيئية، وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في أنماط السياحة البيئية مثل السياحة الأثرية والتراثية والسياحة العلاجية والسياحة الساحلية وسياحة الصحاري وغيرها من الانماط.

3. القيام بإنشاء مرافق سياحية مؤهلة للسياحة البيئية التي يكون بنائها من المواد الأولية المحلية، مع مراعاة التصميم الذي يأخذ شكله ونوعه من طبيعة المنطقة، فضلاً عن ايجاد مشاريع اقتصادية توفر لهم مردوداً مالياً لتحسين ظروفهم المعيشية.

4. تأهيل وصيانة المواقع الأثرية والتراثية والمحافظة عليها وحمايتها لكونها ثروة وطنية لا يمكن التفريط بها، فضلاً عن كونها مصدر مهم من مصادر اجتذاب السائحين الأجانب والاستثمارات السياحية وما تحققه من مردود مالي للبلاد، ويمكن اقامة المهرجانات الثقافية والترفيهية التي تعرض فيها الفعاليات والنشاطات لغنية والثقافية مثل الشعر والفنون الشعبية والمعارض المخصصة لعرض نماذج أثريه وتراثية من الصناعات والحرف اليدوية الشعبية.

5. توفير كادر متخصص يشرف على القطاع السياحي، سواء على مستوى القيادات العليا أم القيادات المحلية يتصف بإدارة جيدة تجعل من التنمية السياحية البيئية تنمية مستدامة، فضلا عن تأهيل كادر متخصص يقوم بالإرشاد والتوجيه للسياح لممارسة الأنشطة المتعددة للسياحة البيئية، ويفضل أن يكون من سكان المناطق التي تتواجد فيها أنماط السياحة البيئية أو من المناطق القريبة.

6. تأهيل وتطوير أماكن السياحة العلاجية التي تتوفر فيها العيون المعدنية ذات المواصفات العلاجية لما لها من تأثير في معالجة العديد من الأمراض والجذب السياحي، فضلا عما تدره من موارد مالية تعزز الدخل القومي.

7. استغلال البحيرات والانهار والجزر النهرية وجزء من الساحل العراقي لأغراض السياحة البيئية وانشاء منتجعات سياحية على ضفاف قسم منها لممارسة النشاطات السياحية المختلفة، مما يؤدي الى تنويع برامج الرحلة السياحية.

8. العمل على انشاء المحميات الطبيعية البرية منها والبحرية وفق الاسس العلمية الصحيحة والمعايير لدولية بعد اجراء مسح شامل للتعرف على الأماكن التي يمكن انشاء المحميات الطبيعية فيها، والاستفادة من تجارب الدول العربية والأجنبية، فضلا عن تأهيل وزيادة مساحات المحميات الموجودة وتهيئة كوادر متخصصة في ادارة هذه المحميات.

9. تطوير الرقابة الصحية الصارمة على جميع المرافق السياحية والاهتمام بتوفير مياه الشرب النقية وشبكات الصرف الصحي، والمحافظة على نظافة البيئة السياحية من متنزهات وحدائق

ومحميات والمناطق الأثرية والتراثية وأماكن الايواء وما حولها، بما يشعر السائح بالراحة والاطمئنان.

10. الاهتمام بالدعاية والاعلان لترويج مواقع وخدمات السياحة البيئية، اذ أن المكان السياحي البيني الذي يتسم بمناظره الجميلة وتنوع نباتاته وحيواناته أو اثار الحضارات القديمة، يظل بلا معنى مالم تكثف الجهود الترويجية للتعريف به لدى السائح البيئي والجمهور لدفعهم الى زيارته. لذلك تلجأ الدول الى تطوير عمليات الترويج للخدمات السياحية البيئية بحيث تركز على المزايا التي يقدمها المكان السياحي البيئي والتنسيق مع الوكالات السياحية العالمية وشركات السياحة، فضلا عن شركات الطيران المحلية والدولية والسفارات(عبد الله سالم المالكي،2018، ص100-98).

11. اعداد البرامج السياحية البيئية التي تشتمل على خطوات مدروسة يحرص فيها معد هذه البرامج على مراعاة ادق التفاصيل لإيجاد الأجواء التي تتلاءم مع رغبات السائح البيئي في معايشة الطبيعة والمجتمعات لمحلية المحيطة بها. ولعل من أهم الأمور التي تساعد في اعداد البرنامج السياحي البيني ما يأتي:- (احسان العايب وعبود رزقين،2016، ص 289)

أ- دراسة واقع المنتجات المحلية ضمن المكان السياحي ومدى امكانية الافادة منها في البرنامج السياحي، وقد يكون المفيد الالتقاء مع أرباب العمل والمنتجين في ذلك المكان.

ب- يجب تضمين البرنامج السياحي مسارات تساعد السائح البيني على الاختلاط بالسكان المحليين والتعرف على عاداتهم وتقاليدهم.

ت- ينبغي أن تكون الاطعمة المحلية وحدها الموجودة في البرنامج السياحي، ويفضل اعدادها وتقديمها من قبل السكان المحليين.

ث- اعطاء مساحات للصناعات المحلية التقليدية من خلال تنظيم زيارات لدور العرض التقليدية.

ج- توفير مرشدين سياحيين محليين من خلال تحديد الأولويات للمسارات السياحية وتحديد الأوقات المناسبة لممارسة الجولات السياحية، وترتيب الأماكن المراد زيارتها ترتيباً يسمح للسائحين برؤيتها والاستمتاع بها وتحديد الخدمات اللازمة للرحلة السياحية، ووضع الخطط الوقائية في حالات الطوارئ المختلفة.

12. تحديد الهيئات الحكومية التي تتعامل مع النشاط السياحي، حتى لا يحدث تضارب في الاختصاصات ولسرعة إنجاز الأعمال.

13. يحدد دور الحكومة في التنمية من خلال التشريعات والأشراف والدعم والرقابة.

14. ضرورة مراجعة كافة التشريعات السياحية المتعلقة بالتنمية السياحية والمجتمعات العمرانية الجديدة.

15. تطوير التشريعات السياحية بما يضمن عدم التضارب بين مختلف الجهات من جهة وبين التشريعات المختلفة للموضوع الواحد من جهة أخري.

16. تخصيص بعض الأراضي لإقامة المشروعات السياحية عليها دون مقابل.

17. تخفيض نسبة المكون الأجنبي بقدر الامكان والاعتماد علي الصناعات المحلي.

18. التوسع في إنشاء فنادق أربع وثلاث نجوم ونجمتين ونجمة واحدة ومراعاة الطلب علي كل مستوى.

19. دراسة المشروعات الفندقية والسياحية من خلال طرح المشروع السياحي في مسابقات مفتوحة.

20. استخدام المواد المحلية في البناء بقدر الامكان بغرض تخفيض التكاليف المستثمرة.

21. الالتزام بالبساطة في تصميم المشروعات السياحية بما يضمن خفض التكاليف وخاصة في مناطق السياحية الترويحية(محي محمد مسعد،2008، ص65-63).

المصادر:

1. مصطفى يوسف كافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع،2016.

2. شوقي السيد محمد، المدخل الى جغرافية السياحة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2009.

3. مصطفى عبد القادر، دور الاعلان في التسويق السياحي، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2003.

4. صلاح الدين شروح، السياحة علم ومدن ثقافية، مجلة الجبل، بيروت، المجلد(20)، العدد(11)،1999.

5. عثمان غنيم، بنيتا سعد، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999 .

6. فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية(الطبعة الأولى)، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع،2015.

7. محمد فريد عبد الله، التخطيط السياحي وافاق السياحة المستدامة، دار المواسم للطباعة والنشر، لبنان،2006.

8. مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية المستدامة- تحدياتها وافاقها المستقبلية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا،2014.

9. إبراهيم خليل بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، الوراق، عمان،2010.

10. كباشي حسين قسيمة، التخطيط السياحي وأثره في مناطق ومواقع التراث الأثري، مجلة جامعة شندي، العدد التاسع،2010.

11. منال شوقي عبد المعطي، أسس التخطيط السياحي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية،2011.

12. ياسين حميد، قاسم أحمد، واخرون، تخطيط التنمية المكانية المستدامة، مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2023.

13. محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي.. مبادئ وأسس - نظريات وأساليب، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2007.

14. يحيى سعيد، سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون،2013.

15. حسن ابراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، مصر،1996.

16. محمد شيا، السياحة البيئية في لبنان: بين الحلم والواقع، دار الكتاب الثقافي، بيروت،2004.

17. أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة، عمان، 2007.

18. خليف مصطفى، السياحة البيئية، دار الميسرة، عمان،2010.

19. محمود ماجد عباس، السياحة البيئية، دار المعارف، الإسكندرية، 1996.

20. محمد أحمد الخضيري، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، مصر،2005.

21. ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، القاهرة، مجموعة النيل العربية،2016.

22. حمزة عبد الحليم درادكه وأبو رحمة واخرون، مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، دار الاعمار العلمي للنشر والتوزيع، عمان،2014.

23. عبد الله سالم المالكي، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، دار الوضاح للنشر والتوزيع للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

24. احسان العايب وعبود رزقين، تسويق البرامج السياحية البيئية وسبل تطويرها، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، 2018.

25. محي محمد مسعد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، الطبعة الاولى، أبو الخير للطباعة والنشر، الإسكندرية 2008.

الفصل السابع

تأثير السياحة على المجتمعات البشرية

م.م. دعاء إسماعيل جاسم
جامعة سامراء - رئاسة الجامعة - العراق
Email: duaa.i.j@uosamarra.edu.iq

الملخص

يتناول هذا الفصل تأثير السياحة على المجتمعات البشرية بوصفها ظاهرة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. ويبدأ بعرض المفهوم العام للسياحة وأنواعها، موضحًا صلتها بحركة الأفراد وتبادل الخبرات وتطور الخدمات داخل المجتمعات المضيفة. ثم يناقش ما يمكن أن يترتب على النشاط السياحي من فرص عمل وزيادة للدخل وتنشيط للأنشطة المحلية، إلى جانب أثره في التواصل بين الثقافات والتعريف بالتراث. ويقابل هذه الجوانب بمناقشة الضغوط والتحديات التي قد تصاحب توسع السياحة عندما لا تقترن بتخطيط وإدارة ملائمين، ومنها التأثير في الموارد والبيئة والعلاقات الاجتماعية والخصوصية الثقافية. ويبين الفصل أن طبيعة الأثر تختلف بحسب خصائص المجتمع وحجم النشاط السياحي وأساليب تنظيمه وتوزيع منافعه. وتحتل السياحة المستدامة موقعًا رابطًا بين هذه المحاور، من خلال السعي إلى التوازن بين الاستفادة الاقتصادية والمحافظة على الموارد والحقوق الاجتماعية والثقافية. وتستند المعالجة إلى العرض والتحليل للمفاهيم والمراجع الواردة في المتن، وإلى المقارنة بين أوجه التأثير الإيجابية والسلبية. ويؤكد الفصل أهمية مشاركة المجتمع المحلي وتنسيق أدوار الجهات المعنية عند تحديد أولويات التنمية السياحية. وتكمن قيمة الدراسة في النظر إلى السياحة باعتبارها علاقة بين الزائر والمكان والمجتمع، لا نشاطًا خدميًا منفصلًا عن محيطه. وبذلك يقدم الفصل إطارًا لفهم ما تتيحه السياحة من فرص وما تستدعيه من مسؤوليات، مع ربط جودة التنمية بقدرتها على حماية الهوية المحلية واستدامة الموارد وتحقيق منافع أوسع للمجتمعات المضيفة. وتساعد موازنة الفرص والتحديات على توضيح أن الموقف من السياحة لا يبنى على منفعة واحدة أو ضرر منفرد، بل على فهم الأثر

المتبادل بين النشاط والمجتمع. وتظل خصوصية المكان ومشاركة السكان عنصرين مهمين في اختيار أولويات التطوير وأشكاله.

الكلمات المفتاحية: السياحة؛ المجتمعات البشرية؛ التنمية؛ التأثيرات الاجتماعية؛ الاستدامة

Abstract

This chapter examines the effects of tourism on human communities as a phenomenon with interconnected economic, social, cultural, and environmental dimensions. It begins with tourism concepts and types, linking travel and visitor activities to exchanges of experience and the development of services in host communities. The discussion considers opportunities for employment, income generation, local economic activity, cultural communication, and heritage recognition. These potential benefits are examined alongside pressures that may arise when tourism expansion is not accompanied by appropriate planning and management. Such pressures concern resources, environmental conditions, social relationships, and cultural distinctiveness. The chapter stresses that effects vary with community characteristics, the scale and organization of tourism, and the distribution of its benefits. Sustainable tourism provides a connecting framework for balancing economic opportunities with the protection of environmental resources and social and cultural interests. Drawing on the concepts and references presented in the supplied text, the chapter compares positive and negative effects and considers the importance of local participation and coordination among relevant organizations.

Tourism is therefore approached as a relationship among visitors, destinations, and communities rather than as an isolated service activity. The chapter offers a framework for understanding both the opportunities tourism creates and the responsibilities associated with its development. The quality of development is linked to its capacity to preserve local identity, sustain resources, and provide benefits that extend beyond a limited group of participants.

Keywords: Tourism; Human communities; Development; Social effects; Sustainability

مقدمة الفصل:

تعد السياحة من الظواهر الانسانية والاقتصادية المهمة التي شهدت تطورا كبيرا في العصر الحديث واصبحت من القطاعات الحيوية التي تؤثر في حياة المجتمعات البشرية بمختلف جوانبها ولم تعد تقتصر على كونها نشاطا ترفيهيا بل تحولت الى صناعة عالمية تسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتلعب دورا بارزا في تعزيز التواصل بين الشعوب ونقل المعارف والخبرات والثقافات المختلفة وقد ساعد التطور في وسائل النقل والاتصال والانفتاح بين الدول على زيادة حركة السياحة وجعلها أكثر انتشارا وتأثيرا في المجتمعات

ويمتد تأثير السياحة الى مجالات متعددة حيث تسهم في توفير فرص العمل وتنشيط الاقتصاد المحلي وتحسين مستوى المعيشة كما تعزز التبادل الثقافي وتسهم في التعريف بالتراث والحفاظ عليه وفي الوقت نفسه قد تترتب على النشاط السياحي بعض التحديات الاجتماعية والثقافية والبيئية اذا لم تتم ادارته بصورة سليمة ومستدامة وتختلف هذه التأثيرات من مجتمع الى اخر تبعا لخصائصه وظروفه ومستوى التخطيط والتنظيم المعتمد فيه

وتبرز اهمية دراسة تأثير السياحة على المجتمعات البشرية في فهم طبيعة العلاقة بين النشاط السياحي والمجتمع والتعرف على ما يحققه من فوائد وفرص تنموية وما قد يرافقه من مشكلات

وتحديات بما يساعد على وضع السياسات المناسبة لتحقيق التوازن بين التنمية السياحية والمحافظة على هوية المجتمعات ومواردها

ويهدف هذا المبحث الى بيان تأثير السياحة على المجتمعات البشرية من خلال تناول ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية واظهار اهم الاثار الايجابية والسلبية المرتبطة بها مع توضيح دور السياحة المستدامة في تحقيق التنمية والمحافظة على الموارد والحقوق للاجيال الحالية والمستقبلية

1- الاطار المفاهيمي للسياحة وعلاقتها بالمجتمعات الانسانية

1-2- تعريف السياحة

تعد السياحة من الظواهر الانسانية المهمة التي لم تعد تقتصر على السفر والترفيه بل اصبحت نشاطا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا يؤثر في حياة الافراد والمجتمعات ولذلك يعد فهم مفهوم السياحة مدخلا اساسيا لدراسة تأثيرها في المجتمعات البشرية

وتعرف منظمة السياحة العالمية التابعة للامم المتحدة السياحة بأنها مجموعة الانشطة التي يقوم بها الافراد اثناء السفر والاقامة خارج بيئتهم المعتادة لمدة لا تتجاوز سنة واحدة متصلة وذلك لاغراض الترفيه او العمل او غيرها من الاغراض التي لا ترتبط بممارسة نشاط مأجور داخل المكان المقصود بالزيارة وتشمل هذه الانشطة خدمات النقل والاقامة والتغذية وزيارة المواقع السياحية والمشاركة في الفعاليات الثقافية والترفيهية

ويمكن النظر الى السياحة من عدة جوانب فمن الناحية الاقتصادية تمثل نشاطا يسهم في زيادة الدخل وتوفير فرص العمل ومن الناحية الاجتماعية تتيح فرصا للتواصل والتفاعل بين الشعوب والثقافات المختلفة كما تسهم من الناحية النفسية في تحقيق الراحة والاسترخاء والتخفيف من ضغوط الحياة اليومية مما يجعلها ظاهرة متعددة الابعاد ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجتمعات الانسانية(بو حجر، 2011، 222)

1-3- انواع السياحة

تتعدد انواع السياحة وفقا لاغراض السفر والانشطة التي يمارسها السائح ويؤدي هذا التنوع الى اختلاف طبيعة تأثيرها في المجتمعات المضيفة ومن اهم انواعها ما يأتي

1- السياحة الترفيهية وتشمل الرحلات التي يقصد منها الاستمتاع وقضاء اوقات الفراغ في المواقع الطبيعية والشواطئ والمنتجعات السياحية

2- السياحة الثقافية وتهدف الى زيارة المواقع التاريخية والاثرية والمتاحف والتعرف على التراث الثقافي والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمعات

3- السياحة الدينية وترتبط بزيارة الاماكن المقدسة واداء الشعائر الدينية وزيارة المواقع ذات الاهمية الدينية

4- سياحة الاعمال وتشمل السفر للمشاركة في المؤتمرات والمعارض والاجتماعات والانشطة المرتبطة بالعمل

5- السياحة البيئية وتركز على زيارة المحميات الطبيعية والمناطق البيئية مع مراعاة المحافظة على الموارد الطبيعية

6- السياحة العلاجية وتتمثل في السفر بهدف الحصول على الخدمات الصحية والعلاجية في مناطق او دول اخرى

7- سياحة المغامرات وتشمل الانشطة التي تتطلب جهدا بدنيا او تنطوي على قدر من التحدي مثل تسلق الجبال والغوص والرياضات المشابهة

وتؤدي هذه الانواع ادوارا مختلفة في المجتمعات من خلال دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز التبادل الثقافي والمساهمة في التنمية المحلية كما قد ترتبط ببعض التحديات الاجتماعية والبيئية التي تتطلب تخطيطا وادارة مناسبة (النقاش،2014، 33)

4-1- السياحة كظاهرة اجتماعية وعلاقتها بالمجتمعات الانسانية

تمثل السياحة ظاهرة اجتماعية تقوم على التفاعل بين الافراد والمجتمعات والثقافات المختلفة ولا يقتصر تأثيرها على الجوانب الاقتصادية فقط بل يمتد ليشمل ابعادا اجتماعية وثقافية متعددة فعندما يزور السائح مجتمعا معينا فإنه يتفاعل مع سكانه ويتعرف على انماط حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم وفي المقابل يتأثر المجتمع المضيف بما يحمله السائح من قيم وسلوكيات وخبرات مختلفة

وينتج عن هذا التفاعل تبادل ثقافي يسهم في تعزيز التفاهم بين الشعوب وتوسيع المعرفة بالثقافات الاخرى كما يمكن ان ينعكس على بعض الجوانب الاجتماعية للمجتمع المضيف سواء بصورة ايجابية من خلال الانفتاح الثقافي وتطوير الخدمات او بصورة سلبية اذا لم تتم ادارة النشاط السياحي بطريقة تحقق التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على خصوصية المجتمع وهويته الثقافية

لذلك ترتبط السياحة بالمجتمعات الانسانية بعلاقة متبادلة حيث يؤثر المجتمع في طبيعة النشاط السياحي كما تؤثر السياحة في البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع بدرجات متفاوتة تبعا لخصائص كل مجتمع ومستوى تطور قطاع السياحة فيه (عليق، 20133، 3-6)

1-5- خصائص السياحة وانعكاساتها على المجتمعات الانسانية

تتميز السياحة بمجموعة من الخصائص التي تمنحها طبيعة خاصة بوصفها نشاطا يرتبط بحركة الافراد والخدمات والموارد المتاحة في المجتمع ولا تقتصر على انتقال الاشخاص من مكان الى اخر بل تقوم على تفاعل مجموعة من العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ويمكن توضيح اهم هذه الخصائص على النحو الآتي

1- طبيعة الخدمة والتكامل الوظيفي

تعتمد السياحة على منظومة متكاملة من الخدمات تشمل النقل والاقامة والارشاد السياحي والضيافة والانشطة الثقافية والترفيهية ولذلك يرتبط نجاح النشاط السياحي بمدى التنسيق والتكامل بين هذه الخدمات ويؤدي هذا التكامل الى تنشيط عدد من القطاعات الاقتصادية ودعم الاستثمارات المرتبطة بالبنية التحتية والخدمات العامة مما يسهم في تحسين مستوى المرافق والخدمات داخل الوجهات السياحية

2- المرونة والتأثر بالمتغيرات

تعد السياحة من القطاعات التي تتأثر بدرجة كبيرة بالظروف الاقتصادية والسياسية والامنية والصحية كما تؤثر التطورات التقنية في اساليب الحجز والتسويق وتنظيم الرحلات فضلا عن ارتباط النشاط السياحي بالمواسم والظروف المناخية ويستلزم ذلك اعتماد اساليب تخطيط وادارة مرنة تضمن استمرارية النشاط والقدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة(غريز،2010، 66)

6-1- العلاقة المتبادلة بين السياحة والمجتمعات الانسانية

تقوم العلاقة بين السياحة والمجتمعات الانسانية على التأثير المتبادل حيث يسهم المجتمع بموارده البشرية والثقافية والطبيعية في دعم النشاط السياحي وفي المقابل تترك السياحة آثارا اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية تختلف باختلاف خصائص كل مجتمع ومستوى تطور القطاع السياحي فيه ولهذا لم تعد السياحة تقتصر على تحقيق العوائد الاقتصادية بل اصبحت اداة من ادوات التنمية المجتمعية وتعزيز التواصل بين الشعوب

1- المجتمع المحلي ودوره في النشاط السياحي

يمثل المجتمع المحلي عنصرا اساسيا في تكوين الوجهة السياحية اذ لا تعتمد جاذبية المكان على الموارد الطبيعية والمعالم التاريخية فقط بل تشمل ايضا العادات والتقاليد والخصائص الثقافية واسلوب الحياة السائد فيه كما تسهم مشاركة السكان في الانشطة السياحية والمحافظة على التراث والموارد المتاحة في تعزيز مكانة الوجهة السياحية وتقديم تجربة تعكس خصوصية المجتمع وهويته(ابو حجر، 2011، 224)

2- مساهمة السياحة في التنمية المجتمعية

تسهم السياحة في تنشيط الحركة الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل وزيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية مما يساعد على تحسين مستويات الدخل وتنشيط الاسواق كما تشجع على تطوير البنية التحتية والخدمات العامة مثل شبكات النقل والاتصالات والمرافق الصحية والترفيهية الامر الذي ينعكس بصورة ايجابية على حياة السكان ويدعم جهود التنمية المحلية

3- التبادل الثقافي والحفاظ على الهوية

تتيح السياحة فرصا للتواصل بين افراد ينتمون الى ثقافات مختلفة مما يسهم في توسيع المعرفة المتبادلة وتعزيز قيم التفاهم والاحترام بين الشعوب كما تشجع على الاهتمام بالموروث الثقافي وصيانته باعتباره من المقومات المهمة للجذب السياحي وفي المقابل قد تظهر بعض التأثيرات الثقافية غير المرغوبة نتيجة ضعف التخطيط او محدودية الوعي المجتمعي الامر الذي يستدعي الاهتمام بحماية الهوية الثقافية وتعزيز الوعي بأهمية المحافظة على الخصوصية الثقافية للمجتمع

4- تحقيق التوازن بين التنمية السياحية ومصالح المجتمع

تعتمد استدامة العلاقة بين السياحة والمجتمع على وجود تخطيط يحقق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والمحافظة على الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية ويتطلب ذلك مشاركة المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروعات السياحية وضمان استفادته من عوائدها وحماية الموارد الطبيعية والتراثية من الاستغلال المفرط بما يسهم في تحقيق تنمية سياحية مستدامة تخدم الحاضر وتحافظ على حقوق الاجيال القادمة(غريز، 2010، 68)

ثانياً:- الابعاد الاقتصادية لأثر السياحة على المجتمعات الانسانية

بعد توضيح المفاهيم الاساسية للسياحة والعلاقة التي تربطها بالمجتمعات الانسانية تبرز الاهمية الاقتصادية لهذا النشاط بوصفه احد القطاعات المؤثرة في عملية التنمية ولا يقتصر تقييم نجاح القطاع السياحي على عدد الزوار بل يمتد الى حجم العوائد الاقتصادية المتحققة ومدى انعكاسها على المجتمع والاقتصاد المحلي ولذلك يتناول هذا المطلب اهم الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالسياحة وآثارها في المجتمعات الانسانية

2-1- السياحة وتنشيط الاقتصاد الوطني

تسهم السياحة في تنشيط الاقتصاد من خلال جذب الانفاق من خارج المجتمع وتحويله الى دخل تستفيد منه القطاعات الاقتصادية المختلفة فالانفاق السياحي لا يقتصر على خدمات الاقامة والنقل والطعام بل يمتد اثره الى العديد من الانشطة المرتبطة بها مثل الزراعة والتجارة والصناعات الغذائية والخدمات المختلفة مما يؤدي الى زيادة الحركة الاقتصادية داخل المجتمع

كما تسهم السياحة في تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على القطاعات الاقتصادية التقليدية ويؤدي ارتفاع الطلب على الخدمات السياحية الى تشجيع المؤسسات على تحسين مستوى خدماتها وتطوير ادائها الامر الذي يدعم النشاط الاقتصادي ويحفز ظهور مشروعات جديدة ويعزز الترابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية(بو عموشة،2012، 34)

2-2- السياحة والتوظيف والاستثمار

يعد قطاع السياحة من القطاعات كثيفة الاستخدام للموارد البشرية حيث يوفر فرص عمل مباشرة في الفنادق والمطاعم وشركات السفر والارشاد السياحي كما يوفر فرصا غير مباشرة في قطاعات اخرى مثل الزراعة والصناعات الغذائية والحرف اليدوية وقطاع البناء

ولا تقتصر اهمية هذه الفرص على توفير مصادر دخل للافراد بل تسهم ايضا في تنمية المهارات المهنية ورفع كفاءة القوى العاملة من خلال اكتساب الخبرات المتعلقة بالضيافة والتواصل والخدمات السياحية كما تتيح فرصا لاقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة تعتمد على الموارد المحلية

ويرتبط نمو فرص العمل السياحية بزيادة الاستثمارات الموجهة الى تطوير المنشآت السياحية والبنية التحتية والخدمات المساندة ويؤدي ذلك الى تنشيط عدد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة بها غير ان تحقيق نتائج ايجابية ومستدامة يتطلب وجود بيئة استثمارية مستقرة وسياسات تنموية تراعي احتياجات المجتمع المحلي وتدعم مشاركته في النشاط السياحي(عشي، 2011، 17)

2-3- السياحة وتوزيع الايرادات على المجتمعات المحلية

تختلف درجة استفادة المجتمعات المحلية من العوائد الاقتصادية للسياحة بحسب مستوى النشاط السياحي وحجم الاستثمارات المتاحة فيها فالمناطق التي تضم مواقع جذب سياحي غالبا ما تستفيد من زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المحلية الامر الذي يوفر فرصا للحرفيين واصحاب المشروعات الصغيرة والعائلية ويساعد على تنشيط الاقتصاد المحلي

كما يمكن للسياحة ان تسهم في دعم التنمية المكانية من خلال توجيه الاستثمارات نحو المناطق الريفية او الاقل نموا مما يساعد على توفير فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية للسكان ويحد من الهجرة نحو المراكز الحضرية

ومن الجوانب المهمة ايضا مساهمة النشاط السياحي في تطوير البنية التحتية والخدمات العامة مثل الطرق وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات وهي خدمات يستفيد منها السكان المحليون الى جانب الزوار مما ينعكس ايجابيا على مستوى المعيشة وجودة الحياة (عبد الرسول، 2017، 56)

ومع ذلك فإن تحقيق هذه الفوائد يتطلب مشاركة المجتمعات المحلية في عمليات التخطيط والاستثمار وضمان توزيع العوائد بصورة عادلة اذ ان تركيز المنافع الاقتصادية في فئات محدودة يقلل من دور السياحة في دعم التنمية المجتمعية ويضعف آثارها الايجابية على المجتمع المحلي

4-2- التحديات الاقتصادية للسياحة

على الرغم من الأهمية الاقتصادية للسياحة وما تحققه من فوائد متعددة للمجتمعات إلا أن هذا القطاع يواجه عددا من التحديات التي قد تؤثر في استقراره وقدرته على دعم التنمية بصورة مستدامة ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي

1- الموسمية

ترتبط الحركة السياحية في كثير من الوجهات بمواسم محددة من السنة مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على الخدمات وفرص العمل خلال فترات معينة مقابل انخفاضها في فترات اخرى وينعكس ذلك على استقرار الايرادات ومستويات التشغيل في المؤسسات السياحية

2- التسرب الاقتصادي

يحدث التسرب الاقتصادي عندما يخرج جزء من العوائد السياحية خارج الاقتصاد المحلي نتيجة الاعتماد على السلع المستوردة او الشركات الخارجية او تحويل جزء من الارباح الى جهات خارجية ويؤدي ذلك الى تقليل حجم الفوائد الاقتصادية التي تعود على المجتمع المحلي

3- الاعتماد المفرط على السياحة

قد تواجه بعض الدول والمناطق مخاطر اقتصادية نتيجة الاعتماد الكبير على السياحة كمصدر رئيس للدخل حيث تصبح اكثر تأثرا بالازمات الاقتصادية او الصحية او السياسية التي تؤدي الى تراجع حركة السفر والسياحة كما ظهر خلال جائحة كوفيد تسعة عشر

4- محدودية البنية التحتية وضعف التخطيط

يؤثر ضعف البنية التحتية والخدمات العامة وقصور التخطيط السياحي في قدرة الوجهات على استقطاب الزوار والاستفادة من مواردها بصورة فعالة كما قد يؤدي الى استغلال غير متوازن للموارد المتاحة ويؤثر في استدامة التنمية السياحية على المدى الطويل

وتتطلب مواجهة هذه التحديات اعتماد سياسات متكاملة تقوم على تنويع الانشطة السياحية وتعزيز الارتباط بالاقتصاد المحلي وتطوير الموارد البشرية وتحسين البنية التحتية ووضع خطط للتعامل مع الازمات بما يدعم استقرار القطاع السياحي ويعزز مساهمته في التنمية الاقتصادية(موساوي، 2015، 22)

ثالثاً:- الابعاد الاجتماعية لأثر السياحة على المجتمعات الانسانية

لا تقتصر آثار السياحة على الجوانب الاقتصادية بل تمتد لتشمل ابعادا اجتماعية متعددة تؤثر في حياة الافراد والمجتمعات فالسياحة تقوم على التفاعل المباشر بين الزوار والسكان المحليين مما يجعلها عاملا مؤثرا في العلاقات الاجتماعية وانماط الحياة والمشاركة المجتمعية ومستوى الرفاه الاجتماعي ولذلك يعد البعد الاجتماعي من الجوانب الاساسية لفهم طبيعة تأثير السياحة في المجتمعات الانساني

3-1- السياحة وتحسين نوعية الحياة في المجتمعات الانسانية

تعد نوعية الحياة من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها قياس الآثار الاجتماعية للسياحة اذ لا يقتصر نجاح النشاط السياحي على زيادة اعداد الزوار او العوائد الاقتصادية بل يشمل مدى مساهمته في تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين ويتجلى ذلك من خلال عدة جوانب

1- تطوير الخدمات العامة

يسهم النشاط السياحي في تشجيع تطوير الخدمات والمرافق العامة مثل شبكات النقل والطرق والخدمات الصحية والمراكز الثقافية والاماكن الترفيهية ويستفيد السكان المحليون من هذه الخدمات الى جانب الزوار مما ينعكس ايجابيا على مستوى المعيشة داخل المجتمع

2- تنشيط الحياة الاجتماعية

يساعد النشاط السياحي على زيادة التفاعل الاجتماعي من خلال الفعاليات الثقافية والمهرجانات والاسواق المحلية والانشطة المجتمعية المختلفة الامر الذي يعزز مشاركة الافراد في الحياة العامة ويدعم الحيوية الاجتماعية داخل المجتمع(موساوي، 2015، 25)

3- تعزيز الشعور بالانتماء

يسهم الاهتمام بالمواقع الطبيعية والتراثية والثقافية في تعزيز شعور السكان بقيمة مجتمعهم وخصوصيته الثقافية كما يشجعهم على المحافظة على هذه الموارد والمشاركة في المبادرات التي تهدف الى تحسين صورة المجتمع والمحافظة على مقوماته

4- تنمية المهارات الاجتماعية

توفر السياحة فرصا للتواصل مع افراد ينتمون الى ثقافات وخلفيات مختلفة مما يساعد على تطوير مهارات التواصل والتعامل مع الآخرين وتعزيز قيم الاحترام والتفاهم والتعاون ويظهر ذلك بصورة واضحة في المجتمعات التي يرتبط جزء من نشاطها الاقتصادي بالخدمات السياحية

ومع ذلك فإن تحسن نوعية الحياة لا يتحقق بصورة تلقائية مع نمو النشاط السياحي بل يعتمد على وجود سياسات تنموية تضمن استفادة مختلف فئات المجتمع من عوائد السياحة وتراعي احتياجات السكان المحليين بحيث لا يؤدي التوسع السياحي الى زيادة الضغوط على الخدمات او ارتفاع تكاليف المعيشة(منظمة العمل الدولية،2016)

3-2- السياحة وتعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية

يمتد تأثير السياحة الى طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع حيث يمكن ان تسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي عندما تتوافر فرص المشاركة الفاعلة للسكان المحليين في الانشطة والمشروعات السياحية فكلما ازدادت مشاركة المجتمع في التخطيط والتنفيذ والاستفادة من العوائد السياحية زادت قدرة السياحة على دعم العلاقات الاجتماعية وتعزيز روح التعاون والمسؤولية المشتركة

كما تشجع السياحة على العمل الجماعي من خلال مساهمة الافراد والمؤسسات المحلية في تنظيم الفعاليات والانشطة المرتبطة بالزوار الامر الذي يدعم الروابط الاجتماعية ويعزز الشعور بالمشاركة في تحقيق اهداف تنموية مشتركة داخل المجتمع(عبد الرسول، 30،2017)

3-3- استكمال السياحة وتعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية

1- المجتمع المحلي شريك في التنمية السياحية

يمثل المجتمع المحلي عنصرا اساسيا في نجاح النشاط السياحي لكونه البيئة التي يتفاعل معها الزوار بصورة مباشرة ولذلك فإن مشاركة السكان في تقديم الخدمات السياحية وادارة المشروعات الصغيرة والمحافظة على المواقع التراثية والمشاركة في الفعاليات المحلية تعزز الشعور بالمسؤولية تجاه التنمية وتدعم استدامة النشاط السياحي

2- تعزيز التعاون بين الجهات المعنية

يسهم النشاط السياحي في تعزيز التعاون بين مختلف الجهات المرتبطة به من مؤسسات حكومية وقطاع خاص ومنظمات مجتمع محلي وسكان وذلك من خلال العمل المشترك لتوفير بيئة مناسبة للزوار وتطوير الخدمات والمرافق مما يدعم روح التعاون ويعزز الثقة بين مختلف الاطراف

3- دمج الفئات الاجتماعية في النشاط السياحي

توفر السياحة فرصا لمشاركة فئات اجتماعية متنوعة في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها بما في ذلك الشباب والنساء واصحاب الحرف التقليدية ويساعد ذلك على توسيع فرص العمل وتحقيق مشاركة مجتمعية اوسع والحد من مظاهر التهميش الاجتماعي(بدر الدين، 2015، 81)

4- دعم المبادرات المجتمعية

تشجع السياحة على ظهور مبادرات تهدف الى المحافظة على البيئة وصون التراث الثقافي وتنظيم الفعاليات المحلية وتسهم هذه المبادرات في تعزيز روح العمل التطوعي وتنمية الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع ومقوماته الثقافية والطبيعية

ومع ذلك فإن الآثار الايجابية للسياحة في التماسك الاجتماعي ترتبط بمدى استفادة المجتمع المحلي من النشاط السياحي ومشاركته فيه فعندما تتركز المنافع في نطاق محدود وتتراجع فرص المشاركة قد يضعف الدعم المجتمعي للنشاط السياحي مما يؤثر في استقراره واستدامته ولذلك فإن تحقيق التوازن بين التنمية السياحية ومصالح المجتمع المحلي يعد من المتطلبات الاساسية لتعزيز المشاركة المجتمعية والمحافظة على التماسك الاجتماعي(عبابنة، 2018، 308)

4-3- السياحة والتفاعل الاجتماعي والتبادل الثقافي بين الشعوب

تعد السياحة من الانشطة التي تسهم في تعزيز التواصل بين الشعوب والمجتمعات المختلفة من خلال ما تتيحه من فرص للقاء المباشر والتفاعل بين افراد ينتمون الى ثقافات وخلفيات اجتماعية متنوعة ونتيجة لذلك تتجاوز السياحة دورها بوصفها نشاطا مرتبطا بالسفر لتصبح وسيلة للتقارب الانساني وتبادل الخبرات والمعارف

1- تبادل المعرفة والقيم

يوفر التفاعل المباشر بين الزوار والمجتمعات المضيفة فرصة للتعرف على العادات والتقاليد والقيم السائدة في كل مجتمع ويساعد ذلك على تكوين فهم اكثر واقعية للثقافات المختلفة بعيدا عن الصور النمطية كما يسهم في توسيع آفاق المعرفة وتعزيز الاحترام المتبادل بين الشعوب(الحسيني، 2019، 210)

2- تعزيز التفاهم الثقافي

تسهم السياحة في تقريب وجهات النظر بين المجتمعات من خلال التعرف على اساليب الحياة المختلفة وفهم الخصائص الثقافية لكل مجتمع ويساعد هذا التفاعل على ترسيخ قيم التسامح والتعايش واحترام التنوع الثقافي

3- نقل الخبرات والتجارب

يسهم التواصل بين الزوار والسكان المحليين في تبادل الخبرات والتجارب في مجالات متعددة بما في ذلك الحرف التقليدية والفنون والعادات الاجتماعية وطرائق العمل المختلفة مما يثري الخبرات الثقافية والاجتماعية للطرفين(choi ، 2016، 1274)

4- دعم المحافظة على التراث الثقافي

يشجع الاهتمام السياحي بالمواقع التاريخية والعناصر الثقافية المجتمعات المحلية على المحافظة على تراثها المادي وغير المادي وتعزيز الاهتمام به باعتباره جزءا من هويتها الثقافية وعنصرا مهما من عناصر الجذب السياحي

ومع ما تحققه السياحة من فوائد في مجال التبادل الثقافي فإن هذه العملية تتطلب وعيا مجتمعيا وتخطيطا مناسبا للحفاظ على الخصوصية الثقافية ومنع التأثيرات السلبية التي قد تنتج عن التقليد

غير الواعي لبعض الممارسات او القيم الوافدة وبذلك يمكن تحقيق توازن بين الانفتاح على الثقافات الاخرى والمحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع (choi ، 2016، 1289)

3-5- إبراز الهوية الثقافية

يسهم النشاط السياحي في تعزيز حضور المجتمعات المحلية من خلال إتاحة الفرصة للتعريف بعاداتها وتقاليدها وموروثها الثقافي للسياح حيث تمثل المهرجانات الشعبية والعروض التراثية والحرف اليدوية والمأكولات التقليدية عناصر تعكس خصوصية المجتمع وهويته الثقافية وتمنحه مجالا للتعبير عن مقوماته المحلية(بدر الدين، 2015، 83)

3-6- اكتساب مهارات التواصل

لا يقتصر تأثير التبادل الاجتماعي والثقافي على التعرف على ثقافات مختلفة فقط بل يمتد إلى اكتساب مهارات جديدة نتيجة التواصل المستمر مع السياح من مختلف الخلفيات الثقافية حيث يسهم العاملون في قطاع السياحة في تطوير قدراتهم في التواصل وإدارة الحوار وفهم الاختلافات الثقافية والتعامل مع التنوع الاجتماعي وتنعكس هذه الخبرات على المجتمع من خلال تعزيز الوعي بأهمية التواصل والانفتاح على التجارب الإنسانية المختلفة

ومع ذلك فإن الانفتاح الثقافي الناتج عن السياحة قد يرافقه بعض التحديات الاجتماعية إذا لم تتم إدارته بصورة واعية فقد يؤدي التقليد غير المنظم لبعض السلوكيات أو أنماط الاستهلاك الوافدة إلى التأثير في بعض القيم والممارسات الاجتماعية كما قد تظهر اختلافات بين الأجيال في التعامل مع التغيرات المرتبطة بالنشاط السياحي لذلك تبرز أهمية تعزيز الوعي المجتمعي للحفاظ على الهوية الثقافية مع الاستفادة من جوانب التبادل الثقافي الإيجابية(الحسيني، 2019، 215)

3-7- التحديات الاجتماعية للسياحة وأثرها على المجتمعات الإنسانية

على الرغم من الدور الإيجابي للسياحة في دعم التنمية الاجتماعية وتعزيز التواصل بين المجتمعات فإنها قد تؤدي إلى ظهور بعض التحديات الاجتماعية عند نمو النشاط السياحي دون تخطيط متوازن يراعي احتياجات المجتمع المحلي فالسياحة نشاط ذو تأثير اجتماعي مباشر ينعكس على أنماط الحياة والعلاقات داخل المجتمع ولذلك ترتبط آثارها بطريقة إدارتها وتنظيمها

ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي

1- الضغط على الخدمات والمرافق العامة

يؤدي ارتفاع أعداد السياح في بعض الوجهات خاصة خلال مواسم الذروة إلى زيادة الضغط على المرافق العامة وشبكات النقل والخدمات الصحية والترفيهية وقد يؤثر ذلك في مستوى الخدمات المتاحة للسكان والزوار على حد سواء مما يتطلب تطوير البنية التحتية بما يتناسب مع حجم الحركة السياحية(ابراهيم، 2013، 272)

2- التغير في أنماط الحياة التقليدية

قد يؤدي التوسع السياحي غير المنظم إلى حدوث تغيرات في بعض أنماط الحياة والعادات الاجتماعية في المجتمعات ذات الخصوصية الثقافية إذ قد تتأثر بعض المهن والممارسات التقليدية بمتطلبات السوق السياحي لذلك فإن المحافظة على الهوية المحلية تتطلب دمج التراث في البرامج السياحية بطريقة تضمن استمراره وتطويره

3- التفاوت في توزيع الفوائد السياحية

لا تصل المنافع الاقتصادية والاجتماعية للسياحة دائما إلى جميع فئات المجتمع بدرجة متساوية فقد تستفيد بعض المناطق أو الفئات من فرص العمل والاستثمار أكثر من غيرها مما قد يؤدي إلى شعور بعض السكان بعدم العدالة في توزيع عوائد التنمية السياحية ويؤثر في مستوى قبولهم للمشروعات السياحية

4- الازدحام السياحي

تواجه بعض الوجهات مشكلة الازدحام الناتج عن تركز أعداد كبيرة من الزوار في فترات أو أماكن محددة مما يؤثر في الحياة اليومية للسكان ويزيد من الضغط على الموارد والمرافق العامة كما قد يؤثر في تجربة السائح نفسها ولذلك فإن إدارة الحركة السياحية وتنظيمها يعدان من العوامل المهمة لتحقيق التوازن بين احتياجات السكان ومتطلبات النشاط السياحي

ولا تعني هذه التحديات أن السياحة تمثل عبئا على المجتمعات بل تؤكد أن آثارها الاجتماعية تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى التخطيط والإدارة فكلما ارتبطت التنمية السياحية بمشاركة المجتمع المحلي واحترام خصوصيته وضمان عدالة توزيع المنافع أمكن تعزيز آثارها الإيجابية والحد من آثارها السلبية(امبابي، 2019، 334)

رابعاً:- الأبعاد الثقافية لأثر السياحة على المجتمعات الإنسانية

بعد تناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للسياحة يأتي البعد الثقافي بوصفه جانبا أساسيا في العلاقة بين السياحة والمجتمعات الإنسانية إذ تمثل الثقافة أحد أهم عناصر الجذب السياحي في العديد من الوجهات كما تعد من أكثر الجوانب تأثرا بالحركة السياحية ومن هنا فإن دراسة البعد الثقافي للسياحة تتطلب فهم طبيعة التفاعل بين ثقافة المجتمع المضيف وثقافات الزوار وما ينتج عنه من آثار قد تسهم في تعزيز الهوية الثقافية أو قد تفرض تحديات تتطلب إدارة واعية للحفاظ على الخصوصية الثقافية(هامل، 2015، 294)

4-1- السياحة وإحياء التراث الثقافي والحفاظ عليه

تسهم السياحة في تعزيز الاهتمام بالتراث الثقافي المادي وغير المادي للمجتمعات من خلال زيادة القيمة الاجتماعية والاقتصادية للمواقع والعناصر التراثية حيث يدفع اهتمام الزوار بالموروث الثقافي الجهات المعنية إلى المحافظة عليه وصيانته باعتباره موردا ثقافيا وعنصرا مهما من عناصر الجذب السياحي ويظهر هذا الدور من خلال جانبين رئيسيين

1- الحفاظ على التراث المادي

يسهم الإقبال السياحي على المواقع الأثرية والمتاحف والمباني التاريخية في توفير موارد مالية تساعد على صيانتها وترميمها والمحافظة عليها كما يحفز الاهتمام السياحي الجهات المختصة على حماية هذه المواقع من الإهمال والتدهور وبذلك تصبح السياحة عاملا مساهما في الحفاظ على الذاكرة التاريخية والثقافية للمجتمع

2- إحياء التراث غير المادي

لا يقتصر أثر السياحة الثقافي على العناصر المادية بل يمتد إلى الموروث غير المادي مثل الفنون الشعبية والحرف التقليدية والموسيقى والأزياء والممارسات الثقافية المحلية إذ توفر السياحة فرصا لاستمرار هذه العناصر من خلال عرضها والتعريف بها ودعم العاملين فيها مما يساعد على انتقالها بين الأجيال والمحافظة عليها(ابو ليلى، 2017، 42)

4-2- السياحة ونشر الفنون والصناعات الثقافية الإبداعية

تتيح السياحة فرصا مهمة للصناعات الثقافية والإبداعية من خلال توفير أسواق جديدة للحرفيين والفنانين والمبدعين المحليين حيث يزداد الطلب على المنتجات ذات الطابع الثقافي والمحلي مثل النسيج التقليدي والفخار والحرف اليدوية والفنون الشعبية

كما تسهم الفعاليات والمعارض الثقافية المرتبطة بالنشاط السياحي في دعم هذه الصناعات وتشجيع استمرارها وتطويرها من خلال الجمع بين القيمة الثقافية والعائد الاقتصادي مما يمنح المبدعين المحليين فرصة للحفاظ على منتجاتهم وتطويرها(Orbasli، 2013، 237)

3-4- التحديات الثقافية للسياحة وأثرها على المجتمعات الإنسانية

على الرغم من الدور الإيجابي للسياحة في دعم التراث وتعزيز الهوية الثقافية فإنها قد تؤدي إلى بعض التحديات عندما لا تتم إدارتها وفق أسس تحافظ على خصوصية المجتمع ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي

1- التسليع الثقافي

قد يؤدي الطلب السياحي المتزايد إلى تحويل بعض العادات والممارسات التراثية إلى عروض موجهة للزوار فقط مما قد يفقدها جزءا من معناها الاجتماعي والثقافي الأصلي ويجعلها أقرب إلى منتج استعراضي بدلا من كونها ممارسة حية داخل المجتمع

2- فقدان الأصالة الثقافية

قد يدفع التوسع السياحي بعض المجتمعات إلى تعديل بعض عناصرها الثقافية بما يتناسب مع توقعات الزوار مما قد يؤدي تدريجيا إلى تغير شكل بعض الممارسات التقليدية أو فقدان جزء من خصائصها الأصلية

3- الفجوة الثقافية بين الأجيال

قد يؤدي الاحتكاك المستمر بالثقافات المختلفة إلى ظهور اختلاف في نظرة الأجيال للتغيرات الاجتماعية والثقافية حيث قد تتبنى بعض الفئات الشابة أنماطا جديدة من السلوك والاستهلاك تختلف عن الأنماط التقليدية السائدة مما يتطلب تعزيز الحوار بين الأجيال للحفاظ على التوازن الثقافي(pacifico ، 2012، 1611)

4- التأثير في اللغة والقيم المحلية

قد يؤدي الاتصال المكثف مع الزوار في بعض الوجهات السياحية إلى انتشار بعض المصطلحات أو الأنماط الثقافية الوافدة مما قد يؤثر في بعض جوانب اللغة والممارسات المحلية لذلك تبرز أهمية المحافظة على الخصوصية الثقافية مع الانفتاح على الثقافات الأخرى

ولا تعني هذه التحديات أن السياحة تمثل تهديدا للهوية الثقافية بالضرورة بل إن تأثيرها يعتمد على طريقة إدارتها ومستوى وعي المجتمع بأهمية تراثه فكلما ارتبط التطوير السياحي بسياسات تحافظ على الأصالة الثقافية وتشرك المجتمع المحلي في تحديد كيفية عرض موروثه أمكن تحويل السياحة إلى وسيلة لدعم التراث وتعزيز الهوية الثقافية(1588 ،2012 ، pacifico)

خامساً:- الأبعاد البيئية لأثر السياحة على المجتمعات الإنسانية

بعد تناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسياحة يأتي البعد البيئي بوصفه أحد الجوانب الأساسية لفهم العلاقة بين السياحة والمجتمعات الإنسانية إذ تعتمد العديد من الأنشطة السياحية على الموارد الطبيعية بوصفها عناصر جذب رئيسية مثل الشواطئ والجبال والمحميات الطبيعية والمناطق ذات الخصائص المناخية المميزة

وتقوم العلاقة بين السياحة والبيئة على التأثير المتبادل فالبيئة الطبيعية السليمة تعد عاملا أساسيا في جذب الزوار واستمرار النشاط السياحي في حين أن السياحة غير المنظمة قد تؤدي إلى ضغوط تؤثر في سلامة هذه الموارد لذلك يمثل الاهتمام بالبعد البيئي شرطا مهما لتحقيق استدامة التنمية السياحية والمحافظة على مصالح المجتمعات المحلية

1-5- السياحة ودورها في حماية الموارد الطبيعية

يمكن للسياحة أن تسهم في حماية الموارد الطبيعية عندما تتم إدارتها وفق أسس مستدامة وذلك من خلال مجموعة من الجوانب أهمها

1- دعم الحفاظ على المناطق الطبيعية

يسهم الاعتماد على السياحة البيئية في تشجيع الجهات المختصة والمجتمعات المحلية على إنشاء المحميات الطبيعية وإدارتها والمحافظة عليها حيث ترتبط جاذبية هذه المناطق بسلامة مواردها

الطبيعية واستمرار قدرتها على جذب الزوار مما يجعل حمايتها ذات أهمية اقتصادية وبيئية في الوقت نفسه(عبد الله، 2013، 201)

2- تعزيز الوعي البيئي

يساعد النشاط السياحي البيئي على نشر الوعي بأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية لدى السكان المحليين والزوار من خلال برامج التوعية والإرشاد السياحي التي تشجع على السلوكيات المسؤولة واحترام البيئة أثناء ممارسة الأنشطة السياحية

5-2- السياحة وتحفيز الاستثمار في البنية التحتية البيئية

يسهم نمو النشاط السياحي في تشجيع تطوير البنية التحتية المرتبطة بالحفاظ على البيئة مثل أنظمة إدارة النفايات ومعالجة مياه الصرف الصحي وتوفير مصادر المياه النظيفة خاصة في المناطق التي تعتمد على جودة البيئة كعنصر رئيسي للجذب السياحي

ولا تقتصر فوائد هذه المشاريع على تلبية احتياجات القطاع السياحي بل تمتد إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين من خلال رفع مستوى الخدمات العامة وتحسين البيئة الصحية كما يشجع التطور السياحي بعض المنشآت على استخدام تقنيات أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بما ينسجم مع مبادئ السياحة المستدامة.

5-3- التحديات البيئية للسياحة وأثرها على المجتمعات الإنسانية

على الرغم من الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه السياحة في دعم حماية البيئة فإنها قد تسبب ضغوطا بيئية عند غياب التخطيط والإدارة المناسبة ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي

1- الاستهلاك المتزايد للموارد الطبيعية

قد يؤدي التوسع السياحي غير المنظم إلى زيادة الطلب على المياه والطاقة في بعض المناطق التي تمتلك موارد محدودة مما قد يسبب تنافسا بين احتياجات السكان المحليين ومتطلبات المنشآت السياحية

2- التلوث وتدهور البيئة الطبيعية

يرتبط النشاط السياحي بزيادة إنتاج النفايات والانبعاثات الناتجة عن وسائل النقل والمنشآت السياحية وقد يؤدي ذلك إلى تراجع جودة الهواء والمياه والتأثير في بعض المناطق الطبيعية الحساسة

3- التأثير في النظم البيئية الهشة(نصير، 2010، 12)

قد تتعرض بعض البيئات الطبيعية مثل الشعاب المرجانية والغابات والمحميات لضغوط نتيجة الزيادة الكبيرة في أعداد الزوار أو ممارسة أنشطة غير منظمة مما يؤثر في التنوع البيولوجي وقدرة هذه النظم على التجدد الطبيعي

4- ضعف التنظيم والرقابة البيئية

يؤدي ضعف التشريعات البيئية أو محدودية تطبيقها إلى زيادة الآثار السلبية للنشاط السياحي من خلال السماح بممارسات استثمارية لا تراعي متطلبات الاستدامة وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد الطبيعية(بن مويزة، 2018، 383)

سادساً:- دور المؤسسات والتنظيم في توجيه تأثير السياحة على المجتمعات الإنسانية

بعد تناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لتأثير السياحة على المجتمعات الإنسانية يتضح أن طبيعة هذه التأثيرات لا ترتبط بالنشاط السياحي ذاته فقط بل تتأثر أيضا بالإطار المؤسسي والتنظيمي الذي تتم من خلاله إدارة القطاع السياحي

وتؤدي المؤسسات المعنية بالتخطيط والتشريع والرقابة دورا أساسيا في تحويل النشاط السياحي إلى نتائج ملموسة على المجتمع من خلال وضع السياسات المناسبة وتنظيم الاستثمارات ومتابعة تطبيق المعايير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

ومن هنا فإن دراسة دور المؤسسات والتنظيم تعد خطوة مهمة لفهم كيفية إدارة العلاقة بين السياحة والمجتمعات الإنسانية وضمان أن تسهم التنمية السياحية في تحقيق الفوائد المرجوة وتقليل الآثار السلبية المحتملة(وزارة السياحة المصرية، 2018، 383)

6-1- دور المؤسسات في تنظيم العلاقة بين السياحة والمجتمع

تلعب المؤسسات ذات العلاقة بالسياحة دوراً محورياً في توجيه أثر هذا النشاط لخدمة المجتمعات الإنسانية. ويتم إبراز هذا الدور من خلال مجموعة من الآليات التنظيمية، أهمها:

1- التخطيط السياحي المتكامل: يسهم التخطيط المؤسسي السليم في توزيع الاستثمارات السياحية بما يراعي احتياجات السكان المحليين بالإضافة إلى متطلبات الحركة السياحية، مما يحول التنمية السياحية من نشاط يخدم السياح فقط إلى مشروع تنموي يخدم المجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويعزز التوازن بين مصالح كافة الأطراف.

2- التشريع كأداة لحماية مصالح المجتمع: تساهم الأطر القانونية الواضحة في ضبط العلاقة بين المستثمرين والمجتمع المحلي، من خلال تنظيم استخدام الموارد الطبيعية والتراثية، وضمان التوزيع العادل لعائدات السياحة، وحماية السكان من التأثيرات السلبية المحتملة، مما يمنح المجتمع ضمانات حقيقية مبنية على قواعد قانونية ومؤسسية، وليس على حسن نية المستثمرين وحدهم.(جامعة الدول العربية، 2007)

2-6- التحديات المؤسسية وأثرها على المجتمعات الإنسانية: على الرغم من الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات في توجيه تأثير السياحة لصالح المجتمع، إلا أن ضعف الإطار المؤسسي والتنظيمي قد يحول دون تحقيق هذا الهدف، ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

1- ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية: تتوزع مسؤولية إدارة القطاع السياحي بين جهات حكومية وخاصة ومجتمعية متعددة، تعمل كل منها في نطاق اختصاصها دون وجود آلية موحدة للتنسيق فيما بينها، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على المجتمعات المحلية على شكل قرارات متضاربة أو متأخرة بشأن القضايا التي تمس حياتهم اليومية، ويحد من فعالية الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية سياحية متوازنة.

2- غياب الأطر التشريعية الموحدة: تفتقر الكثير من الوجهات السياحية إلى تشريعات شاملة توازن بين متطلبات التنمية السياحية ومصالح المجتمع المحلي في وقت واحد، وهو ما يفتح المجال أمام ثغرات قانونية يمكن استغلالها لتحقيق مكاسب اقتصادية سريعة على حساب السكان الذين يفترض أنهم المستفيد الأول من التنمية السياحية.

3- نقص البيانات اللازمة لقياس الأثر الإنساني: يصعب قياس التأثير الفعلي للسياحة على حياة السكان المحليين بدقة، نتيجة غياب أنظمة الرصد والمتابعة الدورية التي تتخذ قراراتها بناء على تقديرات عامة بدلا من الاعتماد على بيانات دقيقة تعكس احتياجات المجتمع ومستوى استفادته من النشاط السياحي.

4- ضعف التمويل الموجه لمعالجة الآثار السلبية: تحظى برامج دعم المجتمعات المتضررة سلباً بتمويل محدود مقارنة بالاستثمارات الموجهة لتطوير الخدمات السياحية، مما يؤدي إلى ضعف برامج التعويض وإعادة التأهيل والتحسين للخدمات المحلية، ويجعل المجتمع أقل استفادة من العوائد التي يحققها قطاع السياحة.

5- محدودية القدرات المؤسسية والبشرية المحلية: تفتقر العديد من المجتمعات المضيفة إلى الموظفين المؤهلين والخبرة الإدارية اللازمة للمشاركة بفعالية في تخطيط وإدارة النشاط السياحي، مما يضعها في موقف المتلقي وليس الشريك، ويحد من قدرتها على المساهمة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها.(جامعة الدول العربية، 2019)

وفي ضوء ما سبق فإن المعوقات التي تحول دون تحقيق السياحة تأثيراً إيجابياً على المجتمعات الإنسانية لا يمكن إرجاعها إلى طبيعة النشاط السياحي ذاته بل إلى الفجوة القائمة بين اتساع هذا النشاط وقدرة المؤسسات على إدارته بكفاءة ونزاهة

سابعاً:- نماذج وتجارب عالمية في تحقيق التوازن بين السياحة والمجتمعات الإنسانية

بعد تناول أبعاد تأثير السياحة على المجتمعات الإنسانية يأتي هذا المطلب لعرض نماذج عالمية توضح كيفية تحقيق التوازن بين التنمية السياحية والمحافظة على مصالح المجتمعات المحلية والموارد الطبيعية والثقافية، من خلال تطبيق مبادئ السياحة المستدامة التي تهدف إلى تحقيق الفائدة الاقتصادية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة

7-1- السياحة المستدامة كإطار لتحقيق التوازن

تمثل السياحة المستدامة نهجا متكاملا يهدف إلى تلبية احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة مع المحافظة على الموارد الطبيعية والثقافية والاجتماعية، وهي تقوم على دمج الأبعاد الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والبيئية لضمان أن تكون السياحة وسيلة للتنمية وتحسين نوعية حياة المجتمع المحلي.(بن مويزة، 2018، 388)

7-2- تجارب عالمية في إدارة السياحة

تقدم بعض الدول نماذج ناجحة في تحقيق التوازن بين السياحة والمجتمع، ومن أبرزها:

• كوستاريكا: اعتمدت السياحة البيئية وربطت النشاط السياحي بحماية الغابات والمحميات الطبيعية مما ساعد على المحافظة على التنوع البيولوجي وتوفير فرص العمل ودعم الاقتصاد المحلي.

• بوتان: طبقت سياسة تقوم على تقليل أعداد السياح مقابل تقديم تجربة سياحية ذات قيمة عالية بهدف حماية الموارد الطبيعية والهوية الثقافية وتحقيق عوائد مستدامة.

• نيوزيلندا: ركزت على إشراك المجتمع المحلي في إدارة النشاط السياحي وتعزيز الاستفادة من الموارد الطبيعية والثقافية بصورة متوازنة.

وتوضح هذه التجارب أن نجاح السياحة لا يقاس بعدد الزوار فقط، بل بقدرتها على تحقيق التنمية والمحافظة على مقومات المجتمع والبيئة.(Orbasli ، 2013، 260)

7-3- انعكاسات التجارب العالمية على المجتمعات الإنسانية

تؤكد التجارب العالمية أن تحقيق أثر إيجابي للسياحة يعتمد على ملاءمة السياسات السياحية لخصائص كل مجتمع، مع ضرورة إشراك السكان المحليين في التخطيط والاستفادة من العوائد والحفاظ على الموارد الثقافية والطبيعية.

وبذلك تصبح السياحة أداة للتنمية الشاملة عندما تدار وفق رؤية متوازنة تجمع بين الاقتصاد والمجتمع والثقافة والبيئة.(Orbasli ، 2013، 265)

الخاتمة

تناول الفصل تأثير السياحة على المجتمعات الإنسانية بوصفها ظاهرة متعددة الأبعاد تتجاوز الجانب الاقتصادي لتشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية. وأوضح أن السياحة يمكن أن

تسهم في دعم الاقتصاد وتوفير فرص العمل وتحسين نوعية الحياة والحفاظ على التراث، لكنها قد تنتج تحديات مرتبطة بالموارد والهوية الثقافية والبيئة إذا غاب التخطيط السليم.

كما بين البحث أن نجاح السياحة يعتمد على دور المؤسسات ومشاركة المجتمع المحلي وتطبيق مبادئ السياحة المستدامة، وأن التجارب العالمية تؤكد إمكانية تحويل السياحة إلى أداة تنموية تحقق التوازن بين المصالح الاقتصادية والمحافظة على الإنسان والمجتمع والموارد.

وعليه فإن مستقبل السياحة يرتبط بقدرة الجهات المعنية على إدارتها كمنظومة متكاملة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بما يضمن تحقيق فوائد مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

ولاً: المراجع العربية

1. أبو حجر، أمنة. (2011). الجغرافية السياحية. الأردن: دار أسامة للنشر.

2. أبو ليلى، محمد شوق، وفوده، مهند علي. (2017). المسارات التراثية السياحية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة للمدن. مجلة كلية الهندسة، جامعة الأزهر، (42)، 377.

3. إبراهيم، محمد عباس. (2013). السياحة والموروث الحضاري في أنثروبولوجيا السياحة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

4. إمبابي، مهجة. (2009). السياحة الثقافية الجماهيرية وتحديات الحفاظ على التراث: رؤى مستقبلية للقرن الحادي والعشرين. المؤتمر العلمي الدولي الثاني، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.

5. الحسيني، أمل سهيل، وهاشم، جبار محمد. (2019). الأبعاد الاجتماعية لزيارة الأربعين: العمل التطوعي أنموذجاً. مجلة السبط، 5(2).

6. بدرالدين، رانيا محمد بهاء الدين. (2005). دراسة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحية في محافظة أسوان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة حلوان.

7. بن مويزة، مسعود. (2018). دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقاً لتقارير منظمة السياحة العالمية: إشارة لحالة الجزائر. المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد، 4(3).

8. بوعموشة، حميدة. (2012). دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة فرحات عباس – سطيف.

9. جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2007). الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي: دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

10. عبدالله، علي محمد. (2013). دليلك إلى السياحة البيئية في مصر. القاهرة: وكالة الصحافة العربية.

11. عبدالرسول، ياسر عوض. (2017). معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر وآثارها الاقتصادية. مجلة كلية الحقوق، جامعة طنطا.

12. عبابنة، سامر فندي، وآخرون. (2018). دراسة تقييمية لأثر السياحة على المجتمع المحلي بالتطبيق على عجلون في المملكة الأردنية الهاشمية. المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، 12(1).

13. عشي، صليحة. (2011). الأداء الاقتصادي والأثر الاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الحاج لخضر – باتنة.

14. عليق، أحمد محمد يوسف، والأبشيهي، أحمد عبد الحميد. (2013). القيادة وتنمية المجتمعات المحلية. مكتبة المتنبي.

15. غريز، أسماء محمد حسين. (2010). دور المسارات السياحية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عجلون (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك.

16. هامل، مهدية. (2015). أهمية الموروث الثقافي الجزائري في تحقيق السياحة الثقافية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، (25).

17. النقاش، محمد حسن. (2014). صناعة الرحلات السياحية. اليمن: المكتب الجامعي الحديث.

18. نصير، عبد الله عبد القادر. (2010). البيئة والتنمية المستدامة: التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري. مؤتمر الخير العربي الثالث، عمّان.

19. منظمة العمل الدولية. (2013). دليل: الحد من الفقر من خلال السياحة (الطبعة الثانية).

20. موساوي، محمد. (2015). الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر (1970–2011) (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان.

21. وزارة السياحة المصرية. (2019). برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة: تقرير متابعة رقم (1).

ثانياً: المراجع الأجنبية

22. Choi, H. C., & Sirakaya, E. (2006). Sustainability indicators for managing community tourism. Tourism Management, 27(6), 1274–1289.

23. International Conference on Responsible Tourism in Destinations. (2002). The Cape Town Declaration. Cape Town, South Africa.

24. Orbaşli, A. (2013). Archaeological site management and local development. Conservation and Management of Archaeological Sites, 15(3–4), 237–253.

25. Pacifico, D., & Vogel, M. (2012). Archaeological sites, modern communities, and tourism. Annals of Tourism Research, 39(3), 1588–1611.

الفصل الثامن

الإرشاد السياحي في العصر الرقمي: فرص التطوير وتحديات التطبيق في المقاصد السياحية

م.م. صفاء ظافر شاكر
جامعة سامراء - رئاسة الجامعة - العراق
Email: safaa.dhafer@uosamarra.edu.iq

الملخص

يتناول هذا الفصل الإرشاد السياحي في العصر الرقمي، مركزًا على فرص تطوير الخدمات الإرشادية وتحديات تطبيقها داخل المقاصد السياحية. ويعرض مفهوم الإرشاد السياحي الرقمي وخصائصه، وعلاقته بتطور تقنيات المعلومات والاتصال وتغير توقعات السائح وطرائق حصوله على المعرفة. ويناقش التطبيقات الذكية والخرائط التفاعلية والأدلة الصوتية والواقعين الافتراضي والمعزز وغيرها من الأدوات الواردة في المتن، بوصفها وسائل لتقديم محتوى أكثر تفاعلية وإتاحة. كما يبين أوجه الإفادة من هذه الأدوات في إثراء تجربة الزيارة وتنظيم المعلومات وتحسين التواصل بين السائح والمقصد. ويقابل الفرص بمناقشة تحديات البنية التحتية والتكلفة والمهارات والمحتوى والتنظيم والاعتبارات التشريعية، موضحًا أن نجاح التحول الرقمي يتطلب تكاملًا بين التقنية والإدارة والعنصر البشري. وتستند المعالجة إلى العرض المفاهيمي والمناقشة للمراجع والتطبيقات التي يتناولها الفصل، دون افتراض أن أداة واحدة تصلح لجميع المقاصد. ويبرز دور التخطيط في اختيار الحلول الملائمة لطبيعة المكان وخصائص الزائرين، وأهمية تطوير المحتوى الإرشادي وتحديثه والمحافظة على موثوقيته. وتخلص المناقشة إلى أن الإرشاد الرقمي يمثل توسعًا في وظائف الخدمة الإرشادية، ولا يقتصر على استبدال الوسيط الورقي بآخر إلكتروني. ومن ثم يقدم الفصل تصورًا يربط التطوير التقني بجودة التجربة السياحية وكفاءة إدارة الموارد، مع تأكيد الحاجة إلى تأهيل الكوادر والتعاون المؤسسي والمتابعة المستمرة لتجاوز صعوبات التطبيق وتحقيق الاستفادة من التحول الرقمي بصورة مستدامة. كما يتيح التمييز بين الأدوات الرقمية ووظائفها الإرشادية تجنب اختزال التطوير في شراء التجهيزات. فالمعلومة التي

تقدم للزائر تحتاج إلى تنظيم وتفسير وملاءمة، ويتطلب استخدامها مراعاة سهولة الوصول واللغة وطبيعة الزيارة، إلى جانب الإمكانات التقنية المتاحة للمقصد السياحي.

الكلمات المفتاحية: الإرشاد السياحي؛ التحول الرقمي؛ المقاصد السياحية؛ التطبيقات الذكية؛ التجربة السياحية

Abstract

This chapter examines tourism guiding in the digital era, concentrating on opportunities for service development and challenges of implementation within tourism destinations. It introduces digital tourism guiding and its characteristics in relation to changes in information and communication technologies, visitor expectations, and access to knowledge. Mobile applications, interactive maps, audio guides, virtual and augmented reality, and other tools discussed in the chapter are considered as ways of making interpretation more accessible and interactive. The analysis addresses their potential contribution to visitor experience, information organization, and communication between tourists and destinations. These opportunities are considered alongside challenges involving infrastructure, cost, professional skills, content, institutional arrangements, and regulatory conditions. Digital development is presented as requiring coordination among technology, management, and human capabilities rather than the adoption of a single tool. Drawing on the concepts, applications, and references contained in the chapter, the discussion emphasizes the need to select solutions appropriate to the destination and its

visitors. Reliable, regularly maintained interpretive content is treated as a central element of service quality. The chapter concludes that digital guiding extends the functions of tourism interpretation rather than simply replacing printed material with electronic media. It connects technological development with visitor experience and resource management, while highlighting staff preparation, institutional cooperation, and continuing evaluation as conditions for sustainable implementation.

Keywords: Tourism guiding; Digital transformation; Tourism destinations; Smart applications; Visitor experience

مقدمة الفصل :

أحدث التحول الرقمي في العقود الأخيرة تغيرات جوهرية في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية وكان قطاع السياحة من أكثر القطاعات تأثراً بهذه التحولات فقد ساهم التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير أساليب إدارة الوجهات السياحية وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للسياح وابتكار وسائل جديدة للتواصل معهم وفي هذا السياق برز الإرشاد السياحي الرقمي كأحد أهم تطبيقات السياحة الذكية لأنه يوفر أدوات وتقنيات حديثة تساهم في تسهيل وصول السائح إلى المعلومات، وإثراء تجربته السياحية وتحقيق درجة أكبر من التفاعل مع عناصر الوجهة السياحية إذ لم يعد الإرشاد السياحي يقتصر على الدور التقليدي الذي يلعبه المرشد السياحي بل أصبح يعتمد على نظام رقمي متكامل يتضمن التطبيقات الذكية والخرائط الرقمية وتقنيات الاستجابة السريعة (QR Code) والواقع الافتراضي والمعزز والذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات التي ساهمت في تطوير عملية الإرشاد من حيث سرعة الوصول إلى المعلومات ودقتها وتنوع أساليب تقديمها بما يتناسب مع احتياجات السائح ولغاته وثقافاته المختلفة وهو ما انعكس إيجاباً على قدرة الوجهات السياحية على تحسين جودة الخدمات وتعزيز قدرتها التنافسية وتوسيع نطاق الترويج لمواردها السياحية والثقافية والتراثية ومن ناحية أخرى فإن نجاح

تطبيق الإرشاد السياحي الرقمي لا يرتبط فقط بتوافر التقنيات الحديثة بل يتطلب أيضاً وجود بنية تحتية رقمية متطورة وتشريعات داعمة وكوادر بشرية مؤهلة واستثمارات مستمرة في مجالات التحول الرقمي فضلاً عن رفع مستوى الوعي الفني لدى العاملين في قطاع السياحة والسياح على حد سواء ولذلك فإن الاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها الإرشاد السياحي الرقمي تتطلب معالجة التحديات التي قد تحد من فعالية تطبيقه والعمل على تبني سياسات واستراتيجيات تضمن استدامة هذا التحول بما يتماشى مع متطلبات التنمية السياحية الحديثة وبناء على ذلك يتناول هذا الفصل موضوع الإرشاد السياحي في العصر الرقمي: فرص التطوير وتحديات التطبيق في الوجهات السياحية من خلال استعراض الأسس النظرية للإرشاد السياحي الرقمي وشرح أنواعه وأبرز الأدوات التقنية الداعمة له وتحليل خصائصه ثم مناقشة فرص تطويره وأهميته في دعم الوجهات السياحية والتحديات التي تواجه تطبيقه بما يؤدي إلى استشراف آفاق تطوره بما يسهم في تعزيز كفاءة الوجهات السياحية وتحقيق تجربة سياحية أكثر جودة واستدامة في ظل التحول الرقمي متسارع.

اولاً: مفهوم الإرشاد السياحي الرقمي أصوله وخصائصه.

الارشاد السياحي اصطلاحاً: يرتكز مفهوم الإرشاد السياحي الرقمي على توظيف التقنيات الرقمية لتقديم خدمات المعلومات والإرشاد للسائحين مما يساهم في تحسين تجربتهم داخل الوجهة السياحية وتعزيز كفاءة إدارة الخدمات السياحية ويرتكز هذا المفهوم على الرقمنة والتي تعني تحويل المعلومات والخدمات من شكلها التقليدي إلى شكل رقمي يمكن معالجته وتخزينه واسترجاعه إلكترونيا مما يدعم سرعة الوصول إلى المعلومات وجودة تقديمها (الرواضية، 2015، 13)

يُعرف الإرشاد السياحي الرقمي: على انهُ نظام متكامل يعتمد على تطبيقات الهواتف الذكية والخرائط التفاعلية والأدلة الصوتية وتقنيات الواقع المعزز والواقع الافتراضي لتقديم المعلومات السياحية بشكل تفاعلي يتناسب مع احتياجات السائح حيثُ يؤكد الحديثي أن جوهر الإرشاد السياحي سواء التقليدي أو الرقمي هو نقل المعرفة التاريخية والثقافية بشكل مبسط ودقيق مع اختلاف الوسائل المستخدمة في تقديمها كما ساهمت السياحة الرقمية في إعادة صياغة أساليب تقديم الخدمات السياحية والإرشادية بما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي(الرواضية، 2015، 19).

ثانياً:متى ظهر الارشاد السياحي الرقمي

بدأت التطبيقات الأولى للإرشاد السياحي الرقمي خلال الثمانينيات مع ظهور الألة الإلكترونية المحمولة المستخدمة في المتاحف والمدن التاريخية ثم تطورت تدريجيًا مع انتشار أجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف الذكية لتوفير خرائط تفاعلية وأدلة صوتية وخدمات تعتمد على تحديد الموقع الجغرافي.

ومع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار الإنترنت توسعت تطبيقات الإرشاد السياحي لتشمل الجولات الافتراضية وتقنيات الواقع المعزز ثم ظهرت جائحة كوفيد 19 والتي تسببت باغلاق العالم وزيادة الاعتماد على العالم الرقمي لتساهم في تسريع اعتماد الحلول الرقمية في المتاحف والمواقع السياحية لغرض الترفية مما أكد أن الرقمنة أصبحت اتجاها استراتيجيا في تطوير الخدمات السياحية وليس مجرد بديل مؤقت (الحوري،200، 87)

ثالثاً: خصائص الإرشاد السياحي الرقمي

يتميز الإرشاد السياحي الرقمي بعدد من الخصائص التي تجعله أكثر فعالية في خدمة السائح أهمها

- التفاعلية وإمكانية الوصول إلى المعلومات في أي وقت ومن أي مكان
- الاعتماد على الوسائط المتعددة مثل الصور والخرائط والفيديو فضلا عن سرعة تحديث المعلومات لضمان دقتها وحداثتها
- يتيح الإرشاد السياحي الرقمي إمكانية تخصيص المحتوى حسب اهتمامات السائح ولغته وموقعه الجغرافي بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات مما يساهم في تحسين جودة التجربة السياحية ورفع كفاءة الخدمات المقدمة
- أن التقنيات الرقمية تبقى مكملة لدور المرشد السياحي ولا تحل محل خبرته في تفسير الجوانب التاريخية والثقافية والتفاعل المباشر مع السياح (المحمداوي، 2022، 27).

رابعاً: أهمية الإرشاد السياحي الرقمي في المقاصد السياحية

تنبع أهمية الإرشاد السياحي الرقمي من دوره في تطوير الخدمات السياحية وتحسين جودة التجربة السياحية حيث يتيح الوصول السريع إلى المعلومات السياحية الدقيقة من خلال التطبيقات الذكية

والمنصات الرقمية والخرائط التفاعلية مما يساهم في تسهيل عملية تخطيط الزيارة والتنقل داخل الوجهة السياحية ويعزز مستوى رضا السائح وثقته بالخدمات المقدمة.

هذا ويساهم الإرشاد السياحي الرقمي في تعزيز تنافسية المقاصد السياحية من خلال ماياتي:

- توسيع نطاق الترويج للمواقع السياحية وإتاحة المحتوى الإرشادي بعدة لغات
- تحديث المعلومات بشكل مستمر
- دعم إدارة الحركة السياحية بشكل أكثر كفاءة بما يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي في قطاع السياحة

كما تتجاوز أهمية الإرشاد السياحي الرقمي الجانب المعلوماتي لتشمل دعم التنمية السياحية المستدامة من خلال تحسين إدارة الموارد السياحية وتقليل الاعتماد على المواد الإرشادية الورقية وتقديم خدمات أكثر شمولاً تلبي احتياجات مختلف فئات السياح ومن هنا أصبح الإرشاد السياحي الرقمي أحد المكونات الأساسية لتطوير المقاصد السياحية وتعزيز قدرتها على مواكبة التطورات التقنية (الرواضية، 2015، 213).

خامساً: أنواع الإرشاد السياحي الرقمي وتطبيقاته في المقاصد السياحية

لم يعد الإرشاد السياحي الرقمي مقتصراً على أسلوب أو تقنية معينة بل أصبح نظاماً متكاملاً يضم مجموعة متنوعة من التطبيقات والحلول الرقمية التي تختلف في آليات عملها ومستوى التفاعل مع السياح وقد أتاح هذا التنوع للوجهات السياحية اختيار الوسائل الأنسب لطبيعة مواردها السياحية وخصائص زوارها مما يساهم في تحسين جودة الخدمات الإرشادية وتسهيل الوصول إلى المعلومات وإثراء التجربة السياحية وفي ضوء ذلك يستعرض هذا التطبيق أبرز أنواع الإرشاد السياحي الرقمي وتطبيقاته في الوجهات السياحية (Park، 2007، 89)

أولاً: الإرشاد السياحي عبر التطبيقات الذكية

تعد التطبيقات الذكية من أكثر أنواع الإرشاد السياحي الرقمي انتشارا حيث تعتمد على تطبيقات الهاتف المحمول والكمبيوتر اللوحي لتزويد السائح بالمعلومات المتعلقة بالوجهات السياحية قبل وأثناء الزيارة وتوفر هذه التطبيقات معلومات تاريخية وثقافية وخرائط تفاعلية وبرامج الرحلات

وساعات العمل وأسعار التذاكر بالإضافة إلى خدمات الحجز الإلكتروني والإرشاد المكاني مما يساعد السائح على التخطيط لرحلته واتخاذ قراراته بسهولة.

كما تتميز التطبيقات الذكية بقدرتها على تقديم محتوى متعدد الوسائط يجمع بين النصوص والصور والتسجيلات الصوتية ومقاطع الفيديو فضلاً عن دعمها لعدة لغات مما يساهم في تلبية احتياجات السياح من مختلف الجنسيات وأيضا تتيح بعض التطبيقات إمكانية تخصيص المحتوى حسب اهتمامات المستخدم واقتراح المواقع أو الفعاليات السياحية القريبة حسب موقعه الجغرافي مما يعزز جودة التجربة السياحية ويزيد من تفاعل السائح مع عناصر الوجهة (cheverst، 2000، 17).

ومن الجوانب المهمة لهذه التطبيقات قدرتها على ربط السياح بمقدمي الخدمات السياحية مثل الفنادق والمطاعم ووسائل النقل بالإضافة إلى توفير خاصية تقييم الخدمات وإبداء الملاحظات مما يساعد الجهات المعنية على تحسين مستوى الخدمات وتطويرها بشكل مستمر كما تساهم البيانات التي تجمعها هذه التطبيقات في تحليل سلوك السائح وتحديد أنماط الحركة السياحية مما يدعم عملية التخطيط والإدارة في الوجهات السياحية (Schwinger، 2005، 145)

ثانياً: الإرشاد السياحي عبر الواقع المعزز والواقع الافتراضي

يعد الواقع المعزز والواقع الافتراضي من أبرز التقنيات الرقمية التي ساهمت في تطوير الإرشاد السياحي حيث تتيح تقديم المعلومات السياحية بطريقة تفاعلية تتجاوز الطرق التقليدية ويعمل الواقع المعزز على دمج العناصر الرقمية مثل النصوص والصور والنماذج ثلاثية الأبعاد مع البيئة الحقيقية التي يراها السائح من خلال الهاتف الذكي أو الجهاز اللوحي مما يساعده في التعرف على المعالم السياحية وفهم قيمتها التاريخية والثقافية خلال الزيارة أما الواقع الافتراضي فهو يوفر بيئة رقمية متكاملة تتيح للسائح التجول في المواقع السياحية افتراضيا قبل زيارتها أو في حال تعذر الوصول إليها مما يساهم في تعزيز التجربة السياحية وزيادة جاذبية المقاصد السياحية

حيثُ تتميز هذه التقنيات بقدرتها على تقديم محتوى تفاعلي متعدد الوسائط من نصوص وصور ومقاطع فيديو ونماذج ثلاثية الأبعاد مما يحقق فهمًا أعمق للموقع السياحي ويزيد من تفاعل السائح معه كما يساهم في إحياء المواقع الأثرية من خلال إعادة بناء العناصر المفقودة أو تصوير

المراحل التاريخية للموقع مما يثري التجربة التعليمية والثقافية لدى السياح(الزهراني،2026، 36)

في حال اعتمدت العديد من المقاصد السياحية والمتاحف العالمية تقنيات الواقع المعزز والواقع الافتراضي لتقديم الجولات الرقمية والإرشاد التفاعلي بلغات متعددة مما أدى إلى تحسين جودة الخدمات السياحية وتعزيز الوصول إلى المعلومات وجذب شرائح جديدة من السياح خاصة فئة الشباب المهتمة بالتقنيات الحديثة كما ساهمت هذه التطبيقات في دعم الترويج للمقاصد السياحية ورفع قدرتها التنافسية في ظل التحول الرقمي الذي يشهده قطاع السياحة(الرواضية، 2015، 253)

ثالثاً: الإرشاد السياحي من خلال الذكاء الاصطناعي

أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أهم التقنيات الداعمة للإرشاد السياحي الرقمي لما يوفره من إمكانيات متقدمة في تحليل احتياجات السائحين وتقديم خدمات إرشادية شخصية تناسب اهتماماتهم ولغتهم ووجهتهم السياحية إذ تعتمد هذه التطبيقات على التعلم الآلي وخوارزميات معالجة اللغة الطبيعية لتوفير المعلومات الفورية والإجابة على استفسارات السياح في أي وقت مما يساهم في تحسين جودة الخدمات السياحية ورفع مستوى رضا السياح حيث تشمل المساعدين الافتراضيين وروبوتات الدردشة وأنظمة التوصية الذكية والمترجمين الفوريين بالإضافة إلى المرشدين السياحيين الرقميين الذين يقدمون معلومات تاريخية وثقافية وجغرافية عن المواقع السياحية بشكل تفاعلي أكثر يمكن لهذه الأنظمة اقتراح المسارات السياحية المناسبة حسب مدة الزيارة والميزانية والاهتمامات السياحية، بالإضافة إلى تحديث المعلومات المتعلقة بأوقات العمل والظروف الجوية ووسائل النقل والفعاليات في الوقت الفعلي (Buhalis ، 2015، 377).

أيضا اتساهم هذه التقنيات في تخفيف الضغط على المرشدين السياحيين في المواقع التي تشهد أعداداً كبيرة من السياح مع الحفاظ على استمرارية تقديم خدمة إرشادية عالية الجودة كما يساعد الجهات المسؤولة عن إدارة الوجهات السياحية في تحليل بيانات المستخدمين وتحديد أنماط الزيارة وتطوير الخدمات والبرامج السياحية بما يتوافق مع احتياجات السائحين وتوقعاتهم.

على رغم المزايا التي يوفرها الذكاء الاصطناعي، فإن استخدامه في الإرشاد السياحي يواجه بعض التحديات أبرزها الحاجة إلى قواعد بيانات دقيقة ومحدثة باستمرار وحماية خصوصية المستخدمين وضمان دقة المعلومات المقدمة فضلاً عن ضرورة تحقيق التوازن بين الخدمات الرقمية ودور المرشد السياحي البشري خاصة في المواقع التي تتطلب تفسيراً ثقافياً أو تاريخياً متعمقاً.

أكدت الأدبيات الحديثة أن استخدام الذكاء الاصطناعي في الإرشاد السياحي يمثل أحد أهم اتجاهات التحول الرقمي في قطاع السياحة لما له من دور في تعزيز جودة التجربة السياحية ورفع كفاءة الخدمات وتحسين تنافسية المقاصد السياحية(Buhalis ، 2015، 389)

رابعاً: الإرشاد السياحي باستخدام الخرائط الرقمية وأنظمة تحديد المواقع الجغرافية

تعد الخرائط الرقمية وأنظمة تحديد المواقع الجغرافية (GPS) من الأدوات الأساسية التي دعمت تطوير الإرشاد السياحي الرقمي، حيث توفر للسائح إمكانية تحديد موقعه والوصول إلى المعالم السياحية والخدمات المرتبطة بها بدقة وسهولة وتعتمد هذه الأنظمة على دمج البيانات المكانية مع المعلومات السياحية مما يسمح بعرض المواقع والطرق والمسافات وأفضل المسارات حسب موقع المستخدم واحتياجاته (الرواضية، 2015، 263)

خامساً: الإرشاد السياحي عبر الرموز الرقمية والشاشات التفاعلية

أصبحت الرموز الرقمية وخاصة رموز الاستجابة السريعة (QR Code) وسيلة فعالة لتوفير المعلومات السياحية بطريقة مباشرة حيث يمكن للسائحين الوصول إلى محتوى الدليل ببساطة عن طريق استخدام هواتفهم الذكية لمسح الرمز في المعلم أو الموقع السياحي وتستخدم هذه التقنية في المتاحف والمواقع التراثية لتقديم شروحات تاريخية ووصفية مدعمة بالصور والمواد السمعية والبصرية مما يقلل الحاجة إلى الوسائل التقليدية الثابتة

كما توفر شاشات اللمس التفاعلية تجربة إرشادية أكثر جاذبية، حيث تتيح للسائح مراجعة المعلومات واختيار المواضيع التي يود معرفتها يتم استخدامها بشكل خاص في المتاحف والمواقع الأثرية لتوفير مقدمة أولية للموقع ومكوناته وتتميز هذه الأدوات بسهولة تحديث محتواها وقدرتها على دعم لغات متعددة مما يجعلها مناسبة لخدمة لسياح من خلفيات ثقافية مختلفة ( ).

سادسا: الإرشاد السياحي عبر تطبيقات الهاتف المحمول

شهدت الأدلة الصوتية الإلكترونية تطوراً ملحوظاً من الأجهزة البسيطة التي تقدم شروحات مسجلة داخل المتاحف إلى التطبيقات الرقمية المتكاملة التي تعمل عبر الهواتف الذكية توفر هذه الأدلة معلومات صوتية متعددة اللغات حول مناطق الجذب السياحي مما يمنح السائح حرية استكشاف الموقع حسب وتيرته واهتماماته

وقد ساعد انتشار الهواتف في تعزيز التجربة السياحية من خلال توفير المعلومات في الوقت والمكان المناسبين فقد تحويل الهاتف المحمول إلى دليل رقمي شخصي يرافق السائح خلال رحلته ( ).

سابعا: الإرشاد السياحي من خلال الروبوتات والمرشدين الآليين

يعد استخدام الروبوتات في المجال السياحي أحد التوجهات الحديثة في التوجيه الرقمي، حيث تم تطوير نماذج قادرة على التفاعل مع السياح وتقديم المعلومات داخل المتاحف والفنادق والمرافق السياحية وتعتمد هذه الروبوتات على تقنيات التعرف على الصوت والحركة وقواعد البيانات لتقديم خدمات إرشادية تساعد في استقبال السياح وتوجيههم والإجابة على استفساراتهم

على الرغم من سرعة واستمرارية الخدمة التي تقدمها الروبوتات إلا أنها لا تنفي أهمية المرشد السياحي البشري خاصة في المواقع التي تتطلب تفسيرا ثقافيا وتواصلا إنسانياً ولذلك يُنظر إليهم على أنهم أداة داعمة تعزز كفاءة المرشدين السياحيين وليسوا بديلاً كاملاً له ( )

ثامناً : متطلبات تطبيق الإرشاد السياحي الرقمي في المقاصد السياحية

بعد استعراض أنواع الإرشاد السياحي الرقمي وتطبيقاته المختلفة في الوجهات السياحية يتبين أن تحقيق الاستفادة الفعلية من هذه التقنيات لا يتعلق فقط بتوفيرها بل يتطلب وجود مجموعة من المقومات التي تهيئ البيئة المناسبة لتطبيقها واستخدامها بكفاءة ماياتي

- تتطلب التقنيات الرقمية بنية تحتية متطورة
- محتوى سياحي منظم
- كفاءات بشرية قادرة على التعامل معها
- فضلا عن وجود سياسات وتشريعات داعمة تضمن استدامة استخدامها

ولذلك فإن نجاح الإرشاد السياحي الرقمي يرتبط بمدى قدرة المقاصد السياحية على توفير هذه المتطلبات وتحقيق التكامل بينها ( ).

أولاً: البنية التحتية الرقمية

تعتبر البنية التحتية الرقمية أحد المتطلبات الأساسية التي تقوم عليها خدمات الإرشاد السياحي الرقمية حيث توفر البيئة التقنية اللازمة لتشغيل المنصات الإلكترونية والتطبيقات الذكية وأنظمة إدارة المعلومات السياحية وتشمل هذه البنية التحتية - شبكات الاتصالات الحديثة

- خدمات الإنترنت
- أنظمة تخزين ومعالجة البيانات

بالإضافة إلى المعدات الرقمية الموجودة في المواقع السياحية حيث تساهم البنية التحتية المتطورة في رفع كفاءة خدمات السياحة الرقمية من خلال ضمان الوصول السريع إلى المعلومات وتحديثها المستمر كما أنه يساعد الوجهات السياحية على التوجه نحو نموذج سياحي ذكي يعتمد على توظيف التكنولوجيا لتحسين تجربة السائح ( )

ثانياً: بناء وإدارة المحتوى السياحي الرقمي

يمثل المحتوى السياحي الرقمي أحد العناصر الأساسية في نجاح الإرشاد السياحي الرقمي إذ تعتمد فعالية الوسائل التقنية على جودة ودقة وحداثة المعلومات التي تقدمها ويتطلب ذلك

- إنشاء قواعد بيانات سياحية تتضمن معلومات تاريخية وثقافية وخدمية عن المقاصد السياحية
- وعرضها باستخدام الوسائط المتعددة مما يزيد من تفاعل السائح مع المحتوى

اذ تساعد إدارة المحتوى الرقمي بشكل مستمر على توفير معلومات موثوقة وتعزز قدرة المقاصد السياحية على إبراز معالمها وجذب شرائح مختلفة( )

ثالثاً: تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات الرقمية

يعد العنصر البشري أحد أهم متطلبات تنفيذ الإرشاد السياحي الرقمي اذ يعتمد نجاح التكنولوجيا على قدرة العاملين في القطاع السياحي على استخدامها وتوظيفها بالشكل الصحيح لذلك أصبح من

الضروري تطوير مهارات المرشدين والعاملين في مجال السياحة من خلال التدريب على التطبيقات الرقمية وإدارة المنصات الإلكترونية والتعامل مع البيانات السياحية

ولا يلغي التحول الرقمي دور المرشد السياحي بل يعيد تطوير وظيفته ليصبح قادرا على الجمع بين المعرفة السياحية والقدرة على استخدام الأدوات التقنية الحديثة لتحقيق تجربة أكثر تفاعلية للسائح ( )

رابعاً: الأطر التنظيمية والسياسات الداعمة

يتطلب تنفيذ إرشادات السياحة الرقمية وجود سياسات وتشريعات تنظم استخدامها التكنولوجيا في قطاع السياحة بيئة آمنة لتبادل المعلومات وحماية البيانات الرقمية وتشمل هذه المتطلبات

- تطوير استراتيجيات التحول الرقمي
- تشجيع المؤسسات السياحية على الاستثمار في الحلول التقنية اذ تعد البيئة التنظيمية الداعمة عاملاً أساسياً في نجاح مشاريع السياحة الرقمية ( )

خامساً: التكامل والشراكة بين الجهات المعنية

لايمكن تنفيذ الإرشاد السياحي الرقمي بشكل فعال من خلال جهود مؤسسة واحدة بل يتطلب التعاون بين وكالات السياحة الرسمية والمؤسسات الثقافية وشركات التكنولوجيا ومقدمي الخدمات السياحية ويساعد هذا التكامل على توحيد قواعد البيانات وتحسين جودة المعلومات المقدمة وتطوير الحلول الرقمية التي تناسب طبيعة كل المقاصد السياحية كما يساهم التعاون بين مختلف الأطراف في بناء نظام سياحي أكثر قدرة على الابتكار والاستجابة للتغيرات في سلوك السائح والمتطلبات الرقمية ( )

تاسعاً : نماذج تطبيقية للإرشاد السياحي الرقمي في الوجهات السياحية

بعد مناقشة مفهوم الإرشاد السياحي الرقمي وأدواته وتطبيقاته التقنية المختلفة تبرز أهمية الانتقال إلى دراسة نماذج عملية توضح كيفية توظيف هذه التقنيات داخل المقاصد السياحية حيث تمثل التطبيقات والمنصات الذكية أحد أبرز مظاهر التحول الرقمي في قطاع السياحة لما توفره من إمكانيات تساعد في تحسين تجربة السياح، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز التفاعل مع مناطق الجذب السياحي في الزمان والمكان المناسبين (Accessed، 2026)

أولاً: تطبيق IZI TRAVEL كنموذج للإرشاد السياحي الرقمي في خدمة المقاصد السياحية:

يعد تطبيق IZI TRAVEL أحد نماذج التطبيقات الحديثة التي تجسد استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال الإرشاد السياحي حيث يعتمد على تقديم جولات سياحية رقمية ذاتية التوجيه عبر الهواتف الذكية مما يتيح للسائح استكشاف المواقع والمتاحف التاريخية والثقافية من خلال محتوى متنوع يشمل الأدلة الصوتية والنصوص التوضيحية والصور والخرائط التفاعلية.

تكمن أهمية التطبيق في أنه لا يقتصر على تقديم المعلومات السياحية فقط، بل يعمل على ربط السائح بالمقاصد السياحية من خلال تحويل المواقع والمعالم إلى محتوى رقمي تفاعلي يرافق السائح أثناء عملية الاستكشاف كما يمنح التطبيق السائح حرية اختيار مسار الزيارة ووقت التوقف في المواقع المختلفة مما يعزز مفهوم الإرشاد السياحي الرقمي الشخصي الذي يناسب احتياجات السائح المعاصر

كما يساهم التطبيق في خدمة المقاصد السياحية من خلال دعم الترويج للمواقع التراثية والثقافية حيث يتيح نشر المعلومات المتعلقة بالمعالم السياحية والوصول إلى شرائح واسعة من السياح بالإضافة إلى تعزيز القيمة المعرفية للمواقع من خلال عرض قصصها التاريخية والثقافية بطريقة رقمية أكثر جاذبية وتفاعلية

من ناحية أخرى يتيح تطبيق IZI TRAVEL الفرصة للمؤسسات السياحية والثقافية لتطوير أساليب عرض مواردها من خلال إنشاء محتوى رقمي يساعد على تحسين إدارة تجربة السائح، وزيادة مدة تفاعله مع الوجهة السياحية ودعم اتجاهات السياحة الذكية القائمة على استخدام التكنولوجيا لتحسين الخدمات السياحية (حداد، 2023، 45) .

ثانياً: مميزات تطبيق IZI TRAVEL في تطوير الإرشاد السياحي الرقمي

يحقق التطبيق مجموعة من المزايا التي تجعله نموذجاً مناسباً لتطوير خدمات الإرشاد السياحي، ومن أبرزها:

1. توفير الإرشاد السياحي المستمر: حيث يتيح للسائح الحصول على المعلومات في أي وقت دون التقيد بوجود مرشد سياحي أو جدول زمني محدد.

2. تعزيز تجربة السائح: من خلال تقديم المعلومات بطريقة تفاعلية تجمع بين الصوت والصور والنص مما يزيد من فهم السائح لقيمة الموقع السياحي.

3. دعم الترويج للمقاصد السياحية: نشر المحتوى الرقمي يساعد على التعريف بالمواقع السياحية والوصول إلى الأسواق للسائح الجديد.

4. تحقيق المرونة في الزيارة: حيث تمنح السائح حرية اختيار الطريق والمدة التي تناسب اهتماماته، مما يعزز مفهوم السياحة الفردية.

ثالثاً: تحديات استخدام تطبيق IZI TRAVEL في المقاصد السياحية

على الرغم من المزايا التي يوفرها التطبيق، إلا أن نجاح استخدامه ضمن المقاصد السياحية يرتبط بعدد من المتطلبات والتحديات، منها:

1. ضرورة تحديث المحتوى الرقمي بشكل مستمر: للتأكد من دقة المعلومات المقدمة ومواكبة التغيرات التي تطرأ على المواقع والخدمات السياحية.

2. الاعتماد على توفر البنية التحتية التقنية: يتطلب التطبيق وجود شبكة اتصالات جيدة وأجهزة ذكية للمستخدمين.

3. الجانب الإنساني المحدود للتجربة السياحية: على الرغم من أن التطبيق قادر على تقديم المعلومات، إلا أنه لا يستطيع التعويض بشكل كامل عن التفاعل الشخصي والتجربة التفسيرية التي يقدمها المرشد السياحي.

4. الحاجة إلى كوادر متخصصة: لإنتاج وإدارة المحتوى الرقمي لضمان تقديم معلومات سياحية دقيقة وجذابة .

وعليه فإن تطبيق IZI TRAVEL يمثل نموذجاً عملياً يوضح قدرة الإرشاد السياحي الرقمي على تطوير خدمات المقاصد السياحية من خلال الجمع بين المعرفة السياحية والتقنيات الحديثة، إلا أن تحقيق الاستفادة الكاملة منها يتطلب دمج التكنولوجيا مع التخطيط السياحي وتأهيل الموارد البشرية، بما يضمن تقديم تجربة سياحية أكثر كفاءة وتفاعلية.(حداد،2023، 60)

عاشراً : فرص تطوير الإرشاد السياحي الرقمي في المقاصد السياحية:

بعد استعراض النماذج التطبيقية للإرشاد السياحي الرقمي في المقاصد السياحية في المطلب السابق تبرز هنا أهمية التطرق إلى سبل تطوير هذا النوع من الإرشاد لضمان استدامة فعاليته ومواكبة التطورات التقنية المتسارعة ولا يقتصر ذلك على تحديث الأدوات الرقمية بل يشمل أيضًا تطوير كفاءة المرشدين وتطوير المحتوى وتعزيز الأطر التنظيمية والتدريبية مما يساهم في تحسين جودة خدمات المرشدين داخل المقاصد السياحية (حداد، 2023، 63).

أولاً: تنمية الكفاءة المهنية للمرشدين من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات

تمثل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فرصة مهمة لتحسين الأداء المهني للمرشدين السياحيين، من خلال تطوير مهاراتهم الرقمية وتعزيز قدرتهم على توظيف التقنيات الحديثة في تقديم المعلومات والتفاعل مع السياح أظهرت دراسة ميدانية أجريت في مدينة كربلاء وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيقات الإرشاد السياحي الرقمي ومستوى أداء المرشدين وأوصت بضرورة تكثيف برامج التدريب والتأهيل لمواكبة التطورات التكنولوجية وهذا يؤكد أن تطوير الكفاءات الرقمية أصبح من أهم متطلبات تطوير الإرشاد السياحي الرقمي (Tussyadiah ، 2016، 493).

ثانياً: تطوير أدلة ومراجع متخصصة في الإرشاد السياحي الرقمي

يتطلب تطوير الإرشاد السياحي الرقمي توفير المراجع والأدلة العلمية التي تساهم في توحيد المفاهيم وتوجيه الممارسات المهنية، حيثُ تناولت الأدبيات العربية الحديثة مفهوم الدليل السياحي الرقمي وأدواته وتطبيقاته مؤكدة على أهمية بناء مرجعية علمية متخصصة تدعم التحول الرقمي في قطاع السياحة مما يساعد على رفع جودة الخدمات وتقليل التباين في تطبيقات التوجيه الرقمي بين المؤسسات السياحية (Tussyadiah ، 2016، 496).

ثالثاً: تطوير خدمات وكالات السياحة والسفر من خلال التوجيه الرقمي

يساهم الإرشاد السياحي الرقمي في تعزيز جودة الخدمات التي تقدمها وكالات السياحة والسفر من خلال دمج التقنيات الرقمية في البرامج السياحية وأظهرت دراسة تطبيقية في الجزائر أهمية تطوير أدوات الإرشاد السياحي في تحسين الخدمات المقدمة كما أكدت دراسات أخرى أن تحديث أدوات الإرشاد يسهم في تنمية الطلب السياحي وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات السياحية وهذا

يسلط الضوء على أهمية اعتماد الحلول الرقمية كجزء أساسي من الخدمات السياحية الحديثة (Tussyadiah ، 2016، 502).

رابعاً: تطوير أدوات إدارة المجموعات السياحية رقمياً

قد وفر التطور التقني في حركة المجموعات السياحية داخل المقاصد السياحية الرقمية أكثر كفاءة في تنظيم وإدارة المقاصد السياحية مما ساهم في تحسين التواصل بين المرشد والسياح خاصة في المواقع المزدحمة وتناولت إحدى الدراسات أدوات إدارة المجموعات السياحية وإمكانيات تطويرها بما يتناسب مع التطورات التقنية كما ظهرت أجهزة اتصال صوتية رقمية تساعد المرشد على إيصال المعلومات بشكل واضح لجميع أفراد المجتمع (Tussyadiah ، 2016، 508).

خامساً: تنمية المحتوى الحسي والبصري للتجربة الإرشادية:

لا يقتصر تطوير الإرشاد السياحي الرقمي على المعلومات المنطوقة، بل يمتد إلى الوسائط السمعية والبصرية المصاحبة له لما يلعبه من دور في رفع جودة التجربة الإرشادية وزيادة تفاعل السائح مع الوجهات السياحية كما أشار الحجي سعيد عبد الكريم (2016) في دراسته (المتحف الافتراضي والتقنيات الحديثة المستخدمة في عرض التراث الأثري) (مجلة جامعة دمشق، المجلد 32، العدد 2) إلى أهمية توظيف التقنيات الحديثة في تحسين أساليب عرض المقتنيات التراثية وحمايتها من عوامل التلف كما تناولت الدراسة عبد الوهاب الكحكي (2022) بعنوان (متحف افتراضي لقطع الملابس المصرية العتيقة المستنسخة) (مجلة البحوث التربوية النوعية)، تطوير تقنيات العرض المتحفي الرقمي ودورها في جعل المحتوى أكثر جاذبية وتفاعلية ويرتبط ذلك أيضاً بتطوير عروض الصوت والضوء (Son et Lumière) كأحد التطبيقات الأولى التي جمعت بين السرد التاريخي والمؤثرات السمعية والبصرية في تقديم المواقع التراثية وهو الأساس الذي قامت عليه العديد من تطبيقات التوجيه الرقمي الحديث. (Benefits ، 2024)

الحادي عشر : تحديات تطبيق رقمنة الإرشاد السياحي في المقاصد السياحية

بعد أن تحدثنا عن فرص تطوير الإرشاد السياحي الرقمي فإن الانتقال إلى مرحلة التطبيق العملي في المقاصد السياحية يكشف عن مجموعة من التحديات التي قد تحد من الاستخدام الكامل للقدرات الرقمية وتتعلق هذه التحديات بالجوانب الفنية والبشرية والمالية والتنظيمية فضلا عن جودة

المحتوى وحماية البيانات الأمر الذي يتطلب اعتماد حلول متكاملة تضمن نجاح التحول الرقمي في الإرشاد السياحي.

أولاً: التحديات التقنية والبنية التحتية الرقمية

يمثل توفر البنية التحتية الرقمية شرطا أساسيا لتنفيذ الإرشاد السياحي الرقميحيث تحتاج المقاصد السياحية إلى شبكات اتصالات مستقرة وأنظمة معلومات حديثة ومعدات قادرة على تشغيل التطبيقات والمنصات الرقمية بكفاءة ومع ذلك، لا تزال بعض المقاصد السياحية تواجه بنية تحتية تقنية ضعيفة أو ارتفاع تكاليف التطوير والصيانة مما يحد من فعالية خدمات التوجيه الرقمي (حداد، 2023، 45)

ثانياً: التحديات الإنسانية ونقص المهارات الرقمية

إن نجاح الإرشاد السياحي الرقمي يتطلب وجود كوادر قادرة على استخدام التقنيات الحديثة وإدارة المحتوى والمنصات الرقمية ويعد نقص التدريب والخبرة الفنية لدى بعض المرشدين والعاملين في قطاع السياحة من أبرز التحديات التي تعيق نجاح التحول الرقمي، الأمر الذي يتطلب برامج تدريب وتأهيل مستمرة(حداد، 2023، 50)

ثالثاً: تحديات المحتوى الرقمي وجودة المعلومات

تعتمد كفاءة التوجيه الرقمي على جودة المحتوى المقدم للسائح من حيث دقته وحداثته وسهولة الوصول إليه وقد يؤدي ضعف المحتوى أو تأخر التحديث إلى انخفاض ثقة المستخدمين في التطبيقات والمنصات الرقمية مما يؤثر سلباً على تجربة السياحة (Tussyadiah ، 2016، 508)

رابعاً: التحديات المالية واستدامة التحول الرقمي

يتطلب تنفيذ إرشادات السياحة الرقمية استثمارات مالية لتطوير التطبيقات والمنصات وتحديث الأنظمة وصيانة البنية التحتية الرقمية بشكل مستمر وتمثل هذه التكاليف تحديا للعديد من المؤسسات والمقاصد السياحية، خاصة في الدول النامية التي تعاني من محدودية الموارد المالية(مهدي، 2025، 34).

خامساً: تحديات الأمن السيبراني وحماية البيانات

تعتمد تطبيقات الإرشاد السياحي الرقمي على جمع ومعالجة بيانات المستخدم مثل الموقع الجغرافي واللغة وتفضيلات الزيارة مما يجعل حماية هذه البيانات وضمان أمنها من الاختراق أو سوء الاستخدام تحديًا أساسيًا ويتطلب الالتزام بمعايير أمن المعلومات والخصوصية (مهدي، 2025، 36).

سادسا: التحديات التنظيمية والتشريعية

تواجه رقمنة الإرشاد السياحي تحديات قانونية تتعلق بتنظيم المنصات الرقمية ومسؤولية المحتوى وحماية بيانات المستخدمين وتنظيم العلاقة بين الوكالات السياحية ومقدمي الخدمات الرقمية ولذلك فإن نجاح التحول الرقمي يتطلب تطوير التشريعات لمواكبة التطورات التقنية وضمان جودة الخدمات المقدمة (مهدي، 2025، 40)

سابعاً: محدوديات التكنولوجيا بالنسبة للبعد الإنساني في الإرشاد السياحي

على الرغم من التطور الكبير الذي حققته التقنيات الرقمية إلا أنها لا تستطيع أن تحل محل المرشد السياحي في الجوانب الإنسانية مثل التفاعل المباشر وفهم احتياجات السائح وتقديم تفسير ثقافي واجتماعي للوجهة ولذلك يبقى التكامل بين الإرشاد الرقمي والإرشاد التقليدي هو الخيار الأمثل لتحقيق تجربة سياحية متكاملة (Neuhofer، 2015، 243)

ثامناً: تحديات قبول المستخدم والثقافة الرقمية لدى السائحين

لا يرتبط نجاح الإرشاد السياحي الرقمي بمدى توفر التقنيات الحديثة فحسب بل يعتمد أيضًا على مدى تقبل المستخدمين لهذه التقنيات وقدرتهم على التعامل معها فقد تواجه بعض المقاصد السياحية صعوبات ناجمة عن ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض فئات السياح، أو عدم الثقة في الخدمات الإلكترونية أو تفضيل التعامل المباشر مع المرشد السياحي التقليدي مستويات المعرفة التقنية لدى السياح، مما يضمن الاستفادة الفعالة من الأدوات الرقمية (الشريف، 2024، 27)

تاسعاً: تحديات الفجوة الرقمية بين المقاصد السياحية

تختلف قدرة المقاصد السياحية على تطبيق الإرشاد الرقمي بحسب مستوى تطورها الفني والاقتصادي إذ تتمتع بعض المقاصد الرئيسية بقدرات متقدمة في مجال الاتصالات والأنظمة الذكيةد بينما تعاني مقاصد أخرى من ضعف شبكات الإنترنت ونقص الاستثمارات الرقمية إذ

يؤدي هذا التفاوت إلى ظهور فجوة رقمية تؤثر على قدرة بعض المقاصد على المنافسة وتقديم تجربة سياحية متقدمة الأمر الذي يتطلب وضع سياسات تدعم التحول الرقمي في المقاصد السياحية الأقل استعدادا(حسن، 2022، 115)

عاشراً: تحديات مواكبة التطورات التقنية المستمرة

تتطور التكنولوجيا الرقمية بشكل سريع مما يجعل أنظمة الدليل السياحي الرقمي بحاجة إلى التحديث المستمر لمواكبة الابتكارات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والواقع المعزز، وتحليل البيانات الضخمة إذ إن الاعتماد على الأنظمة القديمة قد يؤدي إلى انخفاض كفاءة الخدمات الرقمية وضعف القدرة على تلبية توقعات السياح المعاصرين ولذلك فإن التحول الرقمي يمثل عملية مستمرة وليس مشروعًا ينتهي بمجرد إنشاء التطبيق أو المنصة الرقمية (حسن، 2022، 120)

حادي عشر: تحديات التكامل بين الجهات المسؤولة عن قطاع السياحة

يتطلب نجاح الإرشاد السياحي الرقمي التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في قطاع السياحة بما في ذلك المؤسسات الحكومية وهيئات إدارة الجهات والمؤسسات الثقافية وشركات التكنولوجيا ومقدمي الخدمات السياحية إلا أن ضعف التنسيق وتعدد مصادر المعلومات قد يؤدي إلى عدم تكامل البيانات وصعوبة بناء نظام رقمي موحد يخدم السياح ويزودهم بمعلومات دقيقة ومحدثة (حسن، 2023، 130)

ثاني عشر: تحديات الحفاظ على الهوية الثقافية للمقصد السياحي

رغم الدور الكبير للتكنولوجيا الرقمية في تحسين التجربة السياحية إلا أن استخدامها المستهتر قد يؤدي إلى تقديم محتوى سياحي عام لا يعكس خصوصية المكان وهويته الثقافية ولذلك فإن هدف رقمنة الإرشاد السياحي يجب أن يكون تعزيز القيمة الثقافية المقاصد السياحية وإبراز عناصرها التراثية وليس استبدال الطابع الإنساني والثقافي للتجربة السياحية بالمحتوى الرقمي فقط (بيرم، 2023، 90)

ثالث عشر: تحديات النفاذ والشمول الرقمي

لا يقتصر نجاح الإرشاد السياحي الرقمي على توفير التقنيات الحديثة فحسب، بل يعتمد أيضًا على مدى قدرة جميع فئات المستخدمين على الاستفادة منها، بما في ذلك كبار السن وذوي الإعاقة والسياح ذوي الاحتياجات الخاصة لذلك يجب أن تأخذ التطبيقات والمنصات الرقمية في الاعتبار مبادئ التصميم العالمي من خلال توفير مقاصد سهلة الاستخدام ودعم لغات متعددة وتوفير ميزات داعمة مثل التوجيه الصوتي والقدرة على تكبير النصوص والتوافق مع التقنيات المساعدة فقد يؤدي إهمال هذه الجوانب إلى الحد من استفادة بعض السياح من الخدمات الرقمية وتقليل جودة تجربتهم السياحية مما يستدعي اعتماد معايير الشمول الرقمي عند تصميم وتطوير أنظمة الإرشاد السياحي (بيرم، 2023، 100)

رابع عشر: تحديات التشغيل البيني وتكامل الأنظمة الرقمية

تعتمد كفاءة الإرشاد السياحي الرقمي على قدرة التطبيقات والمنصات المختلفة على تبادل البيانات والعمل بشكل متكامل إلا أن اختلاف الأنظمة المستخدمة بين المؤسسات السياحية وشركات التكنولوجيا قد يؤدي إلى ضعف توافق البيانات وصعوبة ربط الخدمات الرقمية مما يؤثر على تدفق التجربة السياحية ويحد من كفاءة إدارة المعلومات السياحية مما يتطلب اعتماد معايير موحدة لتبادل البيانات وتحقيق التكامل بين الأنظمة الرقمية (Othman ، 2011، 92)

خامس عشر: تحديات الاعتماد على الشركات والمنصات التقنية الخارجية

تعتمد العديد من المقاصد السياحية على الشركات المتخصصة في تطوير وإدارة التطبيقات والمنصات الرقمية مما قد يؤدي إلى زيادة التبعية التقنية وارتفاع تكاليف التحديث والصيانة فضلاً عن إمكانية إيقاف بعض الخدمات أو تغيير سياسات الشركات المقدمة للتكنولوجيا مما يتطلب بناء القدرات التقنية المحلية وتعزيز الاستقلال الرقمي للمؤسسات السياحية (Othman ، 2011، 95)

سادس عشر: تحديات استمرارية الخدمة وإدارة الأزمات

قد تتعرض أنظمة الدليل السياحي الرقمي للانقطاعات الناجمة عن الأعطال الفنية أو الهجمات السيبرانية أو الكوارث الطبيعية مما يؤدي إلى انقطاع الخدمات الرقمية في الأوقات الحرجة لذلك

يجب إعداد خطط استمرارية الأعمال وإنشاء أنظمة احتياطية لضمان استمرار تقديم المعلومات والإرشادات للسياح في مختلف الظروف (Othman ، 2011، 99).

بعض التجارب العالمية في الإرشاد السياحي الرقمي

تعد التجارب العالمية في الإرشاد السياحي الرقمي من أهم المؤشرات التي توضح كيفية توظيف التقنيات الحديثة في تطوير الخدمات السياحية وتعزيز التجربة السياحية وتنوعت هذه التجارب باختلاف القدرات والسياسات الوطنية إلا أنها ساهمت في توظيف التكنولوجيا الرقمية لرفع جودة الخدمات، وتسهيل الوصول إلى المعلومات وتحقيق إدارة أكثر كفاءة للمقاصد السياحية(Gretzel ، 2015، 179).

أولاً: تجربة المتاحف الأوروبية في دمج الواقع المعزز مع التوجيه التقليدي

اعتمدت العديد من المتاحف الأوروبية خاصة في فرنسا وإيطاليا وهولندا على دمج الدليل السياحي البشري مع تطبيقات الواقع المعزز والوسائط التفاعلية حيث يستطيع السائح توجيه هاتفه الذكي نحو القطعة الأثرية للحصول على معلومات تاريخية وصور ثلاثية الأبعاد ومقاطع صوتية بلغات متعددة فيما يستمر دور المرشد في تفسير المعلومات والإجابة على استفسارات السائحين وقد ساهم هذا النموذج في زيادة التفاعل مع المعروضات وتحسين جودة التجربة السياحية دون الاستغناء عن العنصر البشري (Gretzel ، 2015، 181) .

ثانياً: التجربة العربية في تنظيم الإرشاد السياحي الرقمي

بدأت بعض الدول العربية في اتخاذ خطوات لتنظيم التحول الرقمي في الإرشاد السياحيأبرزها الجزائر حيث تناولت الدراسات الأكاديمية متطلبات رقمنة الإرشاد السياحي، مؤكدة أن نجاح التطبيق يعتمد على تكامل البنية التحتية الرقمية وإعداد المحتوى الإلكتروني وتأهيل الموارد البشرية وتحديث التشريعات المنظمة للمهنة فضلا عن التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص. كما أوصت الدراسات بضرورة إدراج التحول الرقمي ضمن الاستراتيجيات الوطنية لتطوير قطاع السياحة (Gretzel ، 2015، 188)

الخاتمة:

يتضح من خلال ما تم عرضه أن الإرشاد السياحي الرقمي يشكل تحولاً مهماً في أساليب تقديم الخدمات الإرشادية داخل المقاصد السياحية إذ تجاوز دوره التقليدي القائم على نقل المعلومات ليصبح وسيلة فاعلة تسهم في إثراء التجربة السياحية وتعزيز التفاعل بين السائح والمقصد ودعم كفاءة إدارة الموارد السياحية

كما بين هذا المبحث أن التطورات المتسارعة في التقنيات الرقمية وفرت إمكانات واسعة لتطوير الإرشاد السياحي من خلال توظيف التطبيقات الذكية وتقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز والذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية الأمر الذي انعكس بصورة إيجابية على جودة الخدمات المقدمة ومستوى رضا السياح

وفي المقابل أظهرت الدراسة أن نجاح تطبيق الإرشاد السياحي الرقمي يرتبط بقدرة المقاصد السياحية على التعامل مع مجموعة من التحديات التقنية والتنظيمية والاقتصادية والبشرية والتشريعية بما يضمن استمرارية التحول الرقمي وتحقيق أهدافه بكفاءة

وانطلاقاً من ذلك تبرز أهمية تبني رؤية استراتيجية شاملة لتطوير الإرشاد السياحي الرقمي تستند إلى دعم البنية التحتية الرقمية وتنمية الكوادر البشرية وتطوير المحتوى الإرشادي وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بما يسهم في بناء مقاصد سياحية أكثر قدرة على المنافسة وأكثر انسجاماً مع متطلبات العصر الرقمي وتوقعات السياح المتجددة

قائمة المصادر

المصادر العربية:

أولاً: المصادر العربية

1. بيرم، محمد وآخرون. (2023). التطبيقات الذكية في السياحة والإرشاد السياحي. الجزائر: دار النشر الجامعي.

2. الحوري، مثنى طه. (2002). الإرشاد السياحي. عمّان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

3. حداد، كوثر؛ درش، ليندة؛ بن مبارك، آية فاطمة الزهراء. (2023). رقمنة الإرشاد السياحي [مذكرة ماستر]. قالمة، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

4. حسن، محمد عبد الكريم. (2022). التحول الرقمي في القطاع السياحي. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

5. الرواضية، زياد عيد. (2015). الإرشاد السياحي وأدوات إدارة المجموعات السياحية. عمّان: منشورات المؤلف.

6. الزهراني، شهد سراج وآخرون. (2026). تطوير تطبيق سياحي ذكي لتعزيز تجربة زوار المملكة العربية السعودية. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية (JALHSS)، جدة: جامعة جدة.

7. الشريف، س.، والغامدي، س. (2024). تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في تطوير السياحة الرقمية في المدن الذكية من وجهة نظر المواطن السعودي. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 4(11).

8. المحمداوي، محمد فاخر محمد. (2022). كفاءة المرشد السياحي (ط. 1). كربلاء المقدسة: مطبعة الزوراء.

9. مهدي، مهدي محمد. (2025). تطبيقات المعلومات التكنولوجية في تحسين مهنة الإرشاد السياحي. مجلة The Peerian Journal، العدد 39.

ثانياً: المصادر الأجنبية

10. Buhalis, D., & Amaranggana, A. (2015). Smart tourism destinations enhancing tourism experience through personalization of services. In Information and Communication Technologies in Tourism 2015. Cham: Springer.

11. Buhalis, D., & Law, R. (2008). Progress in information technology and tourism management: 20 years on and 10 years after the Internet. Tourism Management, 29(4), 609–623.

12. Cheverst, K., Davies, N., Mitchell, K., & Friday, A. (2000). Developing a context-aware electronic tourist guide. In Proceedings of the 6th International Conference on Mobile Computing and Networking. New York: ACM, 17–24.

13. Gretzel, U., Sigala, M., Xiang, Z., & Koo, C. (2015). Smart tourism: Foundations and developments. Electronic Markets, 25(3), 179–188.

14. Izi.TRAVEL. (2024). Benefits of Using an Audio Tour Guide. Amsterdam: izi.TRAVEL B.V. Available at: izi.TRAVEL Official Website (Accessed: 18 July 2026).

15. Neuhofer, B., Buhalis, D., & Ladkin, A. (2015). Smart technologies for personalized experiences: A case study in the hospitality domain. Electronic Markets, 25(3), 243–254.

16. Othman, M. K., Petrie, H., & Power, C. (2011). Engaging visitors in museums with technology. In Human-Computer Interaction – INTERACT 2011 (LNCS Vol. 6949). Berlin, Heidelberg: Springer, 92–99.

17. Park, D. J., Hwang, S. H., Kim, A. R., & Chang, B. M. (2007). A context-aware smart tourist guide application for an old palace. International Conference on Convergence Information Technology. Piscataway, NJ: IEEE, 89–94.

18. Schwinger, W., Grün, C., Pröll, B., Retschitzegger, W., & Schauerhuber, A. (2005). Context-Awareness in Mobile Tourism Guides – A Comprehensive Survey. In Proceedings of the Workshop on Context Awareness for Proactive Systems (CAPS). Vienna: Vienna University of Technology, 146–158.

19. Tussyadiah, I. P., & Wang, D. (2016). Tourists' Attitudes toward Proactive Smartphone Systems. Journal of Travel Research, 55(4), 493–508. Available at: DOI Link (Accessed: 18 July 2026.